وزارة الاستثمار

وزارة الاستثمار في عام

تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2010/2009

www.investment.gov.eg

وزارة الاستثمار في عام

تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها
عن العام المالي 2010/2009

وزارة الاستثمار . وزارة الاستثمار . وزارة الاستثمار . وزارة الاستثمار . وزارة الاستثمار . وزارة الاستثمار

يوزع هذا التقرير داخل جمهورية مصر العربية وخارجها على الأشخاص والجهات المعنية بمتابعة أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها.

ولا يجوز استخدام المعلومات والبيانات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.

3 شارع صلاح سالم – العباسية – القاهرة، جمهورية مصر العربية.
تليفون: 651 55 240 202+
فاكس: 635 55 240 202+
E-mail: info@investment.gov.eg

www.investment.gov.eg

السيد رئيس الجمهورية

"لقد أثبت اقتصادنا قدرته على النمو بقواه الذاتية، في ظل الأزمة وبرغم ضغوطها. كما أثبت قدرته على جذب الاستثمار، وزيادة الصادرات، وإتاحة فرص العمل. وقد وجهت الحكومة للعمل على اجتذاب استثمارات مصرية – خاصة وعامة – واستثمارات عربية وأجنبية"

من كلمة السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك
رئيس الجمهورية

بمناسبة الاحتفال بعيد العمال

6 مايو 2010

السيد رئيس مجلس الوزراء

"هيأنا المناخ للاستثمار الداخلي والخارجي، جذبنا أكثر من 45 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر في السنوات الماضية. أسسنا أكثر من 37 ألف شركة جديدة برأسمال 121 مليار جنيه، وهذا العدد يفوق ما تم تأسيسه من شركات في الفترة من عام 1970 حتى عام 2004 والذي بلغ 34.8 ألف شركة. لدينا أكثر من 35 مليار دولار احتياطي نقدي، كما تعدى الناتج المحلي الإجمالي 1.3 تريليون جنيه، كما حققنا أكثر من 4 مليون فرصة عمل"

من كلمة السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد نظيف

رئيس مجلس الوزراء

أمام مجلس الشورى

16 يونيو 2010

المحتويات

1 فهرس الجداول، والأشكال، والإطارات

7 **تقديم:** د/ محمود محيي الدين – وزير الاستثمار

9 **ملخص تنفيذي**

15 **المحور الأول : الاستثمار**

19 **أولاً: أهم مؤشرات الاستثمار خلال العام المالي 2010/2009**

19 أ. الاستثمارات الخاصة

21 ب. الاستثمار الداخلي

29 ج. الاستثمار الأجنبي المباشر

32 **ثانياً: الترويج للاستثمار وجذب الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية**

61 **ثالثاً: تنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات وتشجيع الاستثمار في البنية الأساسية**

75 **رابعاً: تطوير خدمات الاستثمار وبيئة الأعمال**

75 أ. تطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار

77 ب. تبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين

81 ج. حل نزاعات وشكاوى المستثمرين

81 **خامساً: تهيئة المناطق وتطويرها لخدمة الاستثمار:**

81 أ. تفعيل العمل بنظام المناطق الاستثمارية

84 ب. تنمية المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس

86 ج. تطوير المناطق الحرة

86 **سادساً: مصر في التقارير الدولية المعنية بالاستثمار**

92 **سابعاً: تفعيل مبادئ وقواعد حوكمة الشركات**

95 **ثامناً: آلية التنمية النظيفة والتنمية المستدامة**

97 **المحور الثاني : برنامج إدارة الأصول**

97 أولاً: موقف شركات قطاع الأعمال العام

98 ثانياً: أهم المؤشرات المالية لقطاع الأعمال العام

100 ثالثاً: التطورات التي شهدها برنامج إدارة الأصول

المحور الثالث: الخدمات المالية غير المصرفية 131

سوق رأس المال 137

أولاً: مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية 138

ثانياً: برامج وإجراءات تنشيط وتطوير سوق رأس المال 145

قطاع التأمين 164

أولاً: مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي 165

ثانياً: مؤشرات أداء شركات التأمين العاملة بالسوق 166

ثالثاً: مؤشرات صناديق التأمين الخاصة 173

رابعاً: أهم السياسات والإجراءات الخاصة بتطوير وإصلاح قطاع التأمين 175

التمويل العقاري 187

أولاً: أهم مؤشرات نشاط التمويل العقاري 188

ثانياً: إجراءات تفعيل نشاط التمويل العقاري 191

التأجير التمويلي 204

أهم مؤشرات نشاط التأجير التمويلي. 204

المحور الرابع: التطوير المؤسسي وتنمية القوى البشرية 209

أولاً: مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال 209

ثانياً: مركز معلومات قطاع الأعمال العام 214

المحور الخامس: الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات 219

أولاً: حوكمة الشركات 219

ثانياً: المسئولية الاجتماعية للشركات 227

ثالثاً: الشفافية 233

ملحق رقم (1): 235

نتائج الأداء التشريعي في مجلسي الشعب والشورى 235

ملحق رقم (2): 261

بيان بالتشريعات المتعلقة بوزارة الاستثمار 261

بيان بشأن مشروعات القوانين التي أعدتها وزارة الاستثمار 269

فهرس الجداول، والأشكال، والإطارات

رقم الجدول	عنوان الجدول (المحور الأول)	رقم الصفحة
(1-1)	الشركات الجديدة التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة وفقاً للتوزيع القطاعي (2010/2009 – 2005/2004)	22
(1-2)	التوزيع الإقليمي للشركات التي تم تأسيسها (2010/2009 – 2005/2004)	25
(1-3)	التوزيع القطاعي للتوسعات في الشركات القائمة بالفعل ورؤوس الأموال المُصدرة (2010/2009 – 2005/2004)	29
(1-4)	التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	31
(1-5)	البعثات والوفود الأجنبية (يوليو 2009 - يونيو 2010)	55
(1-6)	المؤشرات الإجمالية للمناطق الاستثمارية حتى يونيو 2010	83
(1-7)	التوزيع الجغرافي للمناطق الاستثمارية حتى يونيو 2010	83

رقم الشكل	عنوان الشكل (المحور الأول)	رقم الصفحة
(1-1)	تطور مساهمة القطاعين العام والخاص في إجمالي الاستثمارات الكلية المُنفذة (2010/2009 – 2005/2004)	20
(1-2)	نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي العام المالي (2010/2009 – 2005/2004)	20
(1-3)	الشركات الجديدة التي تم تأسيسها (2010/2009 – 2004/2003)	21
(1-4)	رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها (2010/2009 – 2004/2003)	21
(1-5)	التوزيع القطاعي النسبي لعدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2010/2009	23
(1-5)	التوزيع القطاعي النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها العام المالي 2010/2009	23
(1-6)	التوزيع القطاعي لعدد الشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة من يوليو 2004 إلى يونيو 2010 مقارنة بالفترة من يناير 1970 إلى يونيو 2004	24
(1-7)	التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة من يوليو 2004 إلى يونيو 2010 مقارنة بالفترة من يناير 1970 إلى يونيو 2004	24
(1-8)	التوزيع الإقليمي لعدد الشركات التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2010/2009	26
(1-8)	التوزيع الإقليمي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2010/2009	26
(1-9)	مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المُصدر خلال الفترة من (2010/2009 – 2005/2004)	26
(1-10)	تقديرات فرص العمل الجديدة خلال العام المالي 2010/2009	27
(1-11)	التوزيع النسبي لتقديرات فرص العمل وفقاً للتخصص والنوع خلال العام المالي 2010/2009	28
(1-12)	التوسعات في الشركات القائمة (2010/2009 – 2004/2003)	28
(1-13)	تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العام المالي (2010/2009 – 2005/2004)	30
(1-14)	التوزيع القطاعي النسبي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العام المالي (2010/2009 – 2005/2004)	31

رقم الإطار	عنوان الإطار (المحور الأول)	رقم الصفحة
(1-1)	الشركات الأجنبية والعربية التي تم جذبها للاستثمار في مصر	55
(1-2)	الترويج للاستثمار في مصر 2009/2008	58
(1-3)	المجموعات الإقليمية الخمس لمؤتمرات الاستثمار في مصر	62
(1-4)	أهم التطورات لدفع حركة الاستثمار في المحافظات	67
(1-5)	تطوير الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية: (2009/2008 – 2006/2005)	74
(1-6)	أهم إجراءات تطوير الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار خلال الفترة (2009/2008 –2005/2004)	76
(1-7)	أهم اجراءات تبسيط وتيسيرالاستثمار خلال الفترة (2009/2008 – 2005/2004)	79
(1-8)	المناطق الاستثمارية وأهدافها ومزايا العمل بها	84
(1-9)	أهم التطورات التي تشهدها مناخ الاستثمار في مصر خلال الفترة (2010/2009-2005/2004)	91
(1-10)	الإجراءات التي تم اتخاذها لتحقيق آليات التنمية النظيفة والتنمية المستدامة خلال العام المالي 2009/2008	94
(1-11)	الإجراءات التي تم اتخاذها لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية ودعم مشاركتها في النشاط الاقتصادي 2009/2008	95

رقم الشكل	عنوان الشكل (المحور الثاني)	رقم الصفحة
(2-1)	تطور صافي حقوق الملكية (بالمليون جنيه)	99
(2-2)	تطور صافي ربح/خسارة الشركات التابعة (بالمليون جنيه)	99
(2-3)	مديونيات شركات قطاع الأعمال العام طرف البنوك العامة (2010/2009 – 2004/2003)	107
(2-4)	تطور الاستثمارات المُنفذة بشركات قطاع الأعمال العام 2010/2009 – 2005/2004	111
(2-5)	إجمالي الاستثمارات في المشروعات البيئية بشركات قطاع الأعمال العام خلال العام المالي 2010/2009	127

رقم الجدول	عنوان الجدول (المحور الثاني)	رقم الصفحة
(2-1)	موقف شركات قطاع الأعمال العام (2010/2009–2005/2004)	98
(2-2)	أهم المؤشرات الخاصة بشركات قطاع الأعمال العام (2010/2009 – 2003/2002)	100
(2-3)	تصنيف عمليات الطرح وقيمها (2010/2009 - 2005/2004)	101
(2-4)	بيان تفصيلي بعمليات الطرح لحصص المال العام في الشركات المشتركة خلال العام المالي 2010/2009	101
(2-5)	بيان ما تم صرفه من صندوق إعادة الهيكلة لتمويل برامج إعادة الهيكلة خلال الفترة من 2004/7/1 حتى 2010/6/30	105
(2-6)	تطور موقف العاملين بشركات قطاع الأعمال العام	110
(2-7)	بيان بعدد المجمعات الاستهلاكية التي تم تطويرها وتكلفة التطوير	113
(2-8)	إجمالي الاستثمارات في المشروعات البيئية بشركات قطاع الأعمال العام خلال العام المالي 2010/2009	127

رقم الإطار	عنوان الإطار (المحور الثاني)	رقم الصفحة
(2 - 1)	الموقف الحالي لشركات قطاع الأعمال منذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2010	103
(2 - 2)	برنامج تسوية المديونيات المتعثرة لشركات قطاع الأعمال العام (2009/2008- 2005/2004)	107

رقم الجدول	عنوان الجدول (المحور الثالث)	رقم الصفحة
(3 - 1)	عوائد مؤشرات سوق رأس المال (2010/2009 – 2005/2004)	139
(3 - 2)	الشركات المقيدة ببورصة النيل	155
(3 - 3)	إصدارات سندات الشركات بالعملة المحلية	159
(3 - 4)	مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي	166
(3 - 5)	المؤشرات المالية لشركات التأمين (بالمليار جنيه) (2010/2009 – 2005/2004)	167
(3 - 6)	أقساط شركات التأمين (2010/2009 – 2005/2004)	168
(3 - 7)	التعويضات المسددة من جانب شركات التأمين (2010/2009 – 2005/2004)	168
(3 - 8)	أقساط شركات تأمينات الحياة (2010/2009 – 2005/2004)	169
(3 - 9)	التعويضات المسددة من جانب شركات تأمينات الحياة (2010/2009 – 2005/2004)	170
(3 - 10)	أقساط شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات 2010/2009 – 2005/2004	171
(3 - 11)	التعويضات المسددة من جانب شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات 2010/2009 – 2005/2004	172
(3 - 12)	مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة (2010/2009 - 2005/2004)	174
(3 - 13)	توزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة على الأوعية الاستثمارية المختلفة (2010/2009 - 2009/2008)	175
(3 - 14)	فروع شركات التأمين في محافظات جمهورية مصر العربية حتى نهاية يونيو 2009	183
(3 - 15)	الخبراء والوسطاء المسجلون بالهيئة العامة للرقابة المالية حتى نهاية يونيو 2010	184
(3 - 16)	المنتجات التأمينية (2010/2009 – 2009/2008)	185
(3 - 17)	مؤشرات عامة عن سوق التمويل العقاري (2010/2009 - 2005/2004)	190
(3 - 18)	متوسط مؤشرات أداء شركات التمويل العقاري (2010/2009 - 2005/2004)	190
(3 - 19)	البروتوكولات الجديدة الموقعة مع محافظات الجمهورية	200
(3 - 20)	عدد وقيمة عقود شركات التأجير التمويلي خلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2009	204
(3 - 21)	عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي العام المالي 2010/2009 - 2009/2008	204
(3 - 22)	توزيع قيمة عقود التأجير التمويلي حسب النشاط (عام 2003 - 2009)	207
(3 - 23)	الشركات التي قامت بإصدار سندات توريق كمصدر من مصادر التمويل	207

رقم الشكل	عنوان الشكل (المحور الثالث)	رقم الصفحة
(3 - 1)	تطور مؤشر البورصة المصرية EGX30 والبورصة المصرية (يوليو 2009 – يونيو 2010)	139
(3 - 2)	قيم التداول (2005/2004 – 2010/2009)	140
(3 - 3)	قيم التداول والمتوسط الشهري لقيم التداول (2005/2004 – 2010/2009)	141
(3 - 4)	حجم التداول (2005/2004 – 2010/2009)	141
(3 - 5)	حجم التداول والمتوسط الشهري لحجم التداول (2005/2004 – 2010/2009)	142
(3 - 6)	رأس المال السوقي من يونيو 2004 – يونيو 2010	142
(3 - 7)	العائد لمؤشر ستاندرد أند بورز للأسهم العالمية للأسواق الناشئة خلال الفترة من يوليو 2009 حتى يونيو 2010	143
(3 - 8)	المخاطرة لمؤشر ستاندرد أند بورز للأسهم العالمية للأسواق الناشئة خلال الفترة من يوليو 2009 حتى يونيو 2010	144
(3 - 9)	تحليل العائد – المخاطرة لمؤشر مؤسسة التمويل الدولية للأسواق الناشئة يوليو 2009 – يونيو 2010	144
(3 - 10)	مضاعف الربحية ونسبة العائد على الكوبون بنهاية يونيو 2010	145
(3 - 11)	تطور مؤشر المسئولية الاجتماعيه (مارس – يونيو 2010)	157
(3 - 12)	إجمالي قيمة التداول على سندات الشركات وسندات الخزانة	160
(3 - 13)	المؤشرات المالية لشركات التأمين (2005/2004 – 2010/2009)	167
(3 - 14)	الحصة السوقية لشركات التأمين من الأقساط خلال العام المالي 2010/2009	168
(3 - 15)	الحصة السوقية لشركات التأمين من التعويضات المسددة العام المالي 2010/2009	169
(3 - 16)	الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة من الأقساط خلال العام المالي 2010/2009	170
(3 - 17)	الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة من التعويضات المسددة خلال العام المالي 2010/2009	170
(3 - 18)	الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات من الأقساط العام المالي 2010/2009	172
(3 - 19)	الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات من التعويضات المسددة العام المالي 2010/2009	172
(3 - 20)	مؤشرات أداء الصناديق الخاصة (2005/2004 – 2010/2009)	174
(3 - 21)	توزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة على الأوعية الاستثمارية المختلفة خلال العام المالي 2010/2009	175
(3 - 22)	قروض التمويل العقاري الممنوحة من البنوك * وشركات التمويل العقاري (2005/2004 - 2010/2009)	188
(3 - 23)	التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري يونيو 2010	189
(3 - 24)	توزيع القروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري وفقاً لفئات الدخل (يونيو 2010)	189
(3 - 25)	أهم مؤشرات صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري حتى يونيو 2010	191
(3 - 26)	شكل يوضح تناقص دعم الوحدة السكنية مع الزيادة في دخل المستفيد	196
(3 - 27)	عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي 2009/2008 - 2010/2009	205

رقم الإطار	عنوان الإطار (المحور الثالث)	رقم الصفحة
(3 - 1)	تطوير التشريعات الحاكمة لسوق المال (2004/2005 - 2008/2009)	149
(3 - 2)	إجراءات تحديث وتطوير السوق (2004/2005 - 2008/2009)	155
(3 - 3)	أهم ما تم اتخاذه من إجراءات لتفعيل مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية في البورصة المصرية خلال الفترة من (2004/2005 - 2008/2009)	158
(3 - 4)	أهم ما تم اتخاذه من إجراءات لتعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الدولي خلال الفترة (2004/2005 - 2008/2009)	163
(3 - 5)	أهم الإجراءات التي تم أتخاذها لتطوير الإطار التشريعي الحاكم لقطاع التأمين (2004/2005 - 2008/2009)	179
(3 - 6)	إعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة	182
(3 - 7)	التوعية والترويج بنشاط قطاع التأمين خلال العام المالي 2008/2009	186
(3 - 8)	أهم إجراءات تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لنشاط التمويل العقاري (2004/2005 - 2008/2009)	193
(3 - 9)	أهم إجراءات تنشيط عمل صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري (2004/2005 - 2008/2009)	201
(3 - 10)	نبذة عن الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري	201
(3 - 11)	إجراءات نشر وتنمية الوعى بنشاط التمويل العقاري (2004/2005 - 2008/2009)	203
(3 - 12)	أهم إجراءات جذب الاستثمارات في مجال التمويل العقاري (2004/2005 - 2008/2009)	203
(3 - 13)	أهم إجراءات جذب الاستثمارات في مجال التأجير التمويلي (2004/2005 - 2008/2009)	207

رقم الجدول	عنوان الجدول (المحور الرابع)	رقم الصفحة
(4 - 1)	توزيع الإيرادات المحققة من أنشطة المركز خلال العام المالي 2010/2009	211

رقم الإطار	عنوان الإطار (المحور الخامس)	رقم الصفحة
(5 - 1)	الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل مبادئ الحوكمة خلال الفترة (2004/2005 - 2008/2009)	225
(5 - 2)	الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل دور المسئولية الاجتماعية للشركات	232

تقديم :

أتشرف بتقديم هذا التقرير السنوي السادس لوزارة الاستثمار عن العام المالي 2010/2009، ويتناول التقرير- كسابقيه - أداء الوزارة والجهات التابعة لها في مجالات الاستثمار والخدمات المالية وإدارة الأصول.

وقد حرصت الوزارة منذ تقريرها الأول على أن تعكس بدقة تطورات الأداء بإيجابياته وسلبياته بعيداً عن النهج التقليدي لاستعراض الانجازات.

وقد شهد هذا العام تطورات هامة رصدها التقرير من حيث إجراءات الإصلاح والتحديث التي تبنتها الوزارة في إطار سياسة الحكومة، وأختارت منهجاً مرناً في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية.

ولعلي أرصد ما تحقق من زيادة في الاستثمارات الخاصة والتطور النوعي في هذه الاستثمارات وتدفقها إلى محافظات الصعيد والدلتا، وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وهناك حاجة إلى المزيد من هذه الاستثمارات خاصة في الأنشطة الإنتاجية كثيفة العمالة ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك إلى دفع مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية، والتي مازال نصيب القطاع الخاص فيها محدوداً.

وأود أن أنوه إلى أن هذا العام المالي قد شهد تمام سداد مديونية قطاع الأعمال العام المتعثرة والمستحقة للبنوك العامة، والتي يرجع بعضها إلى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، كما شهد هذا العام استمرار تدفق الاستثمارات الجديدة لشركات قطاع الأعمال لتطويرها وتحديث خطوط إنتاجها.

وقد نقلت هذه الإجراءات شركات قطاع الأعمال العام نقلة نوعية وتضعها بقوة على أعتاب عهد جديد من التطور والنمو والقدرة على المنافسة، شريطة الاستمرار في تحديث الإدارة ورفع كفاءة العاملين بالشركات وزيادة إنتاجيتهم. فقد أصبح في هذه الشركات القدرة على تلبية ما هو متوقع منها من مساهمة في النشاط الإنتاجي ومنها ما ينافس في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية بصادراته وخدماته المتميزة ومنها ما أسهم في إنجاز أكبر مشروع للبنية الأساسية في صعيد مصر متمثل في شبكة للطرق ربطت بين النهر والبحر، وتشرفت بافتتاح السيد رئيس الجمهورية لأعمالها مرتين في هذا العام إيذاناً بانطلاقه في التنمية لأبناء مصر عموماً وأهل الصعيد خصوصاً في مشروعات على جانبي طريق الصعيد - البحر الأحمر، وما يتيحه من مجالات للصناعة والزراعة والخدمات والسياحة لزيادة آثاره الزاخرة وفتح مجالات للتصدير وآفاق كبرى للعمل.

كما شهد هذا العام استمرار تطبيق إجراءات برنامج إصلاح وتطوير القطاع المالي، وهو برنامج متكامل يهدف إلى رفع كفاءة المؤسسات المالية غير المصرفية في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى تمويل الاستثمار والنمو، كما يُخضع المؤسسات المالية لرقابة مالية حصيفة وفاعلة، حفظت البلاد من شرور الأزمة المالية العالمية وحجمت من آثارها السلبية. ويستعرض التقرير بقدر من التفصيل تطورات قطاع التأمين وسوق المال وما حدث من تطور بالبدء الفعلي لنشاط بورصة النيل للشركات المتوسطة كواحدة من مبادرات وزارة الاستثمار، فضلاً عن نشاط التأجير التمويلي والخدمات المالية غير المصرفية الأخرى.

كما يُظهر التقرير تفاصيل البرنامج الذي تم البدء في تنفيذه للتمويل العقاري والذي يستهدف إتاحة الدعم لإسكان الشباب ومنخفضي الدخل في كافة محافظات الجمهورية في إطار برنامج الرئيس مبارك، بما يُحدث طفرة في هذا النشاط بإتاحة واحد من الاحتياجات الأساسية للمواطنين بتوفير مسكن لائق يستطيع الشباب تحمل تكلفته بدعم من صندوق التمويل العقاري. هذا فضلاً عن تطوير نشاط التمويل العقاري لكافة فئات الدخل من خلال المؤسسات المالية المعتمدة.

ويتناول التقرير كذلك متابعة مبادرات الوزارة بشأن حوكمة الشركات والتزامها بقواعد المسئولية الاجتماعية والشفافية، وكذلك معايير حماية البيئة والاستثمارات الجديدة المرتبطة بها.

هذا، وأرجو أن يحقق هذا التقرير ما يهدف إليه من تعريف للقارئ بتطورات الاستثمار وإدارة الأصول والتمويل في مصر.

والله أسأل أن يكلل بالتوفيق جهودنا جميعاً من أجل تحقيق التقدم لشعب مصر الكريم، وأن تجني البلاد ثمار جهودها،،،

د/ محمود محيي الدين
وزير الاستثمار

سبتمبر 2010

مُلخص تنفيذي

يأتي تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2010/2009 ليعكس أهم المؤشرات والتطورات التي شهدتها المحاور التي تعمل الوزارة على تنميتها والنهوض بها، وتشمل الاستثمار، وإدارة الأصول، والخدمات المالية غير المصرفية، والتي تشمل أنشطة سوق المال والتأمين والتمويل العقاري، كما يضم التقرير محوراً حول التطوير المؤسسي والإداري وتنمية القوى البشرية بالجهات والهيئات التابعة لوزارة الاستثمار، ومحوراً يتعلق بالمبادئ العامة للحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، كما يضم التقرير ملحقان الأول يتضمن أهم نتائج الأداء التشريعي لوزارة الاستثمار خلال السنوات الست الماضية، والثاني بيان بشأن التشريعات الجديدة الصادرة خلال العام المالي 2010/2009 ومشروعات القوانين الجديدة التي تم الانتهاء من إعدادها.

المحور الأول: الاستثمـار

شهد الاستثمار الخاص في مصر تطورات إيجابية خلال السنوات الست الأخيرة، حيث ارتفعت هذه الاستثمارات من 37.1 مليار جنيه في عام 2004/2003 -بما يعادل 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي و46.6% من إجمالي الاستثمارات المنفذة- لتصل إلى 140 مليار جنيه في عام 2010/2009 بما يعادل 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي، و59.3% من إجمالي الاستثمارات المنفذة. وقد ارتفع معدل تأسيس الشركات الخاصة من 3,167 شركة في عام 2004/2003، ليصل إلى 7,269 شركة في 2010/2009. وتجدر الإشارة في هذا الشأن، إلى أنه تم خلال السنوات الست الأخيرة تأسيس أكثر من 53% من إجمالي الشركات القائمة في مصر منذ 1970.

وقد شهد العام المالي 2010/2009 مواصلة الجهود الخاصة بالإصلاح وتيسير مناخ الأعمال، واستمر العمل على تبني وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها دعم وتشجيع الاستثمارات، **وذلك من خلال التركيز على المحاور التالية:**

- الترويج للاستثمار والذي يُعد من أهم المحاور التي تقوم بها الوزارة سواء على المستوى الدولي أو المحلي، ويتمثل هذا الدور في إيجاد الفرص الاستثمارية وتحديد أهمها وأهم القطاعات الواعدة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمرين نحو استغلال تلك الفرص للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو وتوفير فرص جديدة للتشغيل.
- تطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار سواء بالعمل على إصدار قوانين جديدة أو إجراء تعديلات بالتشريعات القائمة.
- استمرار تبسيط الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات والتيسير على المستثمرين خاصة فيما يتعلق بدعم اللامركزية في المحافظات، حيث تتبنى وزارة الاستثمار خطة للتيسير على المستثمرين بإنشاء فروع للهيئة العامة للاستثمار بجميع محافظات الجمهورية، والإعلان عن بدء مرحلة التشغيل التجريبي لنظام تأسيس

الشركات الكترونياً بمجمع الخدمات بالهيئة العامة للاستثمار، وهو المشروع الذي يسمح بتأسيس الشركات الكترونياً من خلال شبكة الانترنت دون الحاجة إلى الذهاب إلى مجمع خدمات الاستثمار.

- دعم وتطوير الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية سواء من خلال الاستثمارات العامة أو من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص، حيث تتبنى وزارة الاستثمار الترويج لنحو 46 مشروعاً في مجال البنية الأساسية بتكلفة تقدر بنحو 25 مليار دولار، وذلك في عدة قطاعات تشمل: مشروعات التنمية المتكاملة في صعيد مصر والبحر الأحمر، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس، والمراكز التجارية والمدنية المتكاملة، ومشروعات السكك الحديدية، والمطارات، والصناعات التكنولوجية، وتطوير المشروعات السياحية، والمدن الطبية. كما توجد العديد من المجالات الجديدة الجاذبة للاستثمار مثل مشروعات الطاقة المتجددة من طاقة شمسية وطاقة رياح.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاستثمار قد تبنت تنفيذ طريق الصعيد – البحر الأحمر والذي يُعد من أكبر مشروعات البنية الأساسية، وقد تفضل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية بافتتاحه خلال العام المالي 2010/2009.

- تنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات، حيث تسعى الحكومة لاعادة التوازن في التنمية بين المناطق والمحافظات، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في المناطق التي لا تحظى بجانب كبير من الاستثمارات، وتقديم حوافز كبيرة للمستثمرين في محافظات الصعيد، والتوسع في إقامة مشروعات البنية الأساسية من طرق وغاز طبيعي وغيرها من مشروعات البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات لتلك المحافظات.

- مساندة وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الخدمات المرتبطة بتيسير الأعمال، وتشجيع فكرة إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة تجمعات للصناعات المتكاملة، وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عن طريق التأجير التمويلي، وبورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وشركات التمويل متناهي الصغر، وتفعيل نشاط شركات وصناديق رأس المال المخاطر، وتفعيل نشاط التخصيم، وإتاحة التمويل عن طريق بنك التنمية الصناعية.

المحور الثاني: برنامج إدارة الأصول

استمر العمل خلال العام المالي 2010/2009 على تنفيذ المحاور الثلاثة لبرنامج إدارة الأصول والذي لا يقتصر على عمليات توسيع قاعدة الملكية فقط بل يشمل أيضاً عمليات تطوير شركات قطاع الأعمال العام مالياً وعملياً وفنياً، وضخ استثمارات جديدة وتوزيعها جغرافياً بمحافظات الجمهورية بما يستهدف تعظيم العائد من هذه المحفظة الاستثمارية.

وقد بلغ عدد شركات قطاع الأعمال العام في 30 يونيو 2010 عدد 147 شركة تابعة للقانون رقم 203 لسنة 1991 لقطاع الأعمال العام موزعة على محافظ 9 شركات قابضة، وتشير النتائج المبدئية للعام المالي 2010/2009 إلى تحقيق شركات قطاع الأعمال العام لصافي ربح يقدر بنحو 4.6 مليار جنيه، كما تشير تلك النتائج إلى أن صافي حقوق الملكية في 2010/6/30 بلغ نحو 9.2 مليار جنيه.

كما استمر العمل خلال العام المالي 2010/2009 على تفعيل وتطوير عمليات إعادة الهيكلة الفنية والمالية والعمالية لشركات قطاع الأعمال العام، حيث تم ضخ استثمارات جديدة بتلك الشركات وتطوير خطوط الإنتاج في إطار جهود صيانة المال العام وزيادة الاستثمارات المنفذة بشركات قطاع الأعمال العام، فضلاً عن الاهتمام بتنفيذ مشروعات الإحلال والتجديد والتوسع في المشروعات القائمة وضخ استثمارات جديدة بجميع الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام، وقد ارتفعت الاستثمارات المنفذة بشركات قطاع الأعمال العام من 1.4 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004 لتصل إلى نحو 4.7 مليار جنيه خلال العام المالي 2009/2008، ومن المتوقع أن تسفر نتائج الأعمال المبدئية للعام المالي 2010/2009 عن استثمارات مُنفذة بمبلغ 4.4 مليار جنيه.

وقد شهد العام المالي 2010/2009 الانتهاء من المرحلة الأخيرة من تسوية المديونيات المتعثرة المستحقة للبنوك العامة، وبهذا يكون قد تم استكمال تسوية 32 مليار جنيه مستحقة لتلك البنوك على شركات قطاع الأعمال العام لتصل إلى الصفر في 2010/6/30 مما حقق وفراً سنوياً يقدر بحوالي 4 مليار جنيه أعباء فوائد كانت تتحملها الشركات، وكانت تستهلك بل وتقضي على فرصة تحقيق أي تحسن أو تطور في الأداء وفي نتائج الأعمال.

أما على صعيد تحسن أوضاع العاملين فقد زادت متوسطات الأجور منذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2010 بنسبة تربو على 100%، كما وجه السيد وزير الاستثمار إدارات الشركات القابضة بالتعاون مع ممثلي العاملين والنقابات العمالية على مراجعة اللوائح الخاصة بالعاملين من كافة الجوانب ومنها الحوافز والتي يتم ربطها بالإنتاجية والأداء. وقد صدر خلال العام المالي 2010/2009 قرار وزير الاستثمار بتثبيت العمالة المؤقتة بعد عام مما حقق الاستقرار للآلاف من العاملين وأسرهم.

كما شهد العام المالي 2010/2009 صدور قانون امتياز حقوق العمال، والذي يقضي بأن يكون للمبالغ المستحقة للعاملين الناشئة عن علاقة العمل امتياز على جميع أموال المدين، وأن تستوفى من أموال المدين قبل أي حق آخر ولو كان ممتازاً بما في ذلك المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة، وأن يلغى كل حكم يخالف ذلك، ويتفق هذا القانون مع توجهات الحكومة لتعديل بعض الأحكام المنظمة لعدد من القوانين التي تنظم التصفية الاختيارية والتصفية الإجبارية، ومنها قانون التجارة وتنظيم الإفلاس والصلح الواقي من الإفلاس وقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 بشأن التصفية، ومن بين أهدافه ضمان حقوق العاملين في الشركات التي يتم خروجها من السوق أو تصفيتها، بأن تكون حقوق العاملين في مرتبة لا تقل عن الحقوق الأخرى.

واستكمالاً لتطوير برنامج إدارة الأصول، تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون جديد لإدارة أصول قطاع الأعمال العام يهدف إلى تطوير أداء الشركات وزيادة استثماراتها وتوسيع مشاركة المصريين فى ملكيتها مع مراعاة حقوق العاملين فى تلك الشركات، والحفاظ أيضاً على حقوق الأجيال القادمة، وذلك من خلال إنشاء جهاز متخصص لإدارة أصول قطاع الأعمال العام يتمتع بإدارة محترفة ويعمل على مراقبة أداء الشركات القابضة والشركات التابعة لها ورفع كفاءتها، والتأكيد على التزام الشركات بقواعد الحوكمة ومعايير الكفاءة، وأفضل الأساليب في إدارة المشروعات. هذا إلى جانب قيام الجهاز بالعمل على زيادة مشاركة المصريين فى ملكية شركات قطاع الأعمال العام من خلال الطرح الجزئي لأسهم بعض الشركات في اكتتاب عام للمصريين فقط مع بقاء حصة الأغلبية فى يد الشركات القابضة، ويتم تخصيص نسبة مما يطرح من الشركات لصالح الأجيال القادمة، وتخصيص نسبة أخرى للعاملين بما لا يتجاوز حصول كل منهم على أسهم تعادل قيمتها أجره الشامل لمدة ثلاثة أشهر.

المحور الثالث: الخدمات المالية غير المصرفية

استمر العمل خلال العام المالي 2010/2009 على تطوير وتفعيل الخدمات المالية غير المصرفية والتي تتضمن أنشطة سوق المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، من خلال القيام بإصلاحات هيكلية وتعديلات في البنية التشريعية والمؤسسية لهذه الأنشطة، بهدف رفع كفاءتها وقدرتها على توفير التمويل متوسط وطويل الأجل، وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي، والارتقاء بقدرته التنافسية، وكذلك زيادة قدرة السوق على استيعاب الخدمات المالية المتطورة. وقد تم خلال العام المالي 2010/2009 الانتهاء من إعداد مشروع قانون تنظيم الترخيص للجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية ويستهدف العمل على توحيد القواعد والإجراءات لمزاولة تلك الأنشطة.

سوق رأس المال:

عكفت وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها على تحديث وتطوير سوق رأس المال على الرغم من ما شهده العام المالي 2010/2009 في ظل استمرار الأزمة المالية العالمية، حيث جاءت أزمة ديون شركة دبي العالمية كهزة ارتدادية للأزمة المالية العالمية وسط أجواء من القلق في الأسواق المالية ومخاوف المستثمرين في أنحاء العالم، وألقت تلك الأزمة بظلالها على أسواق المال العالمية على خلفية المخاوف الناجمة عن مدى قدرة شركة دبي العالمية على تسديد ديونها المستحقة، وتبعتها أزمة اليونان التي لم تقتصر آثارها السلبية على دول اليورو فقط بل امتدت لتؤثر على العديد من أسواق المال العالمية الأخرى. وقد شهد سوق رأس المال تطوراً كبيراً من حيث تطوير التشريعات الحاكمة للسوق خلال الأعوام الست الأخيرة والتي شهدت استحداث آليات تداول جديدة كالشراء بالهامش وبيع الأوراق المالية المقترضة واستحداث أدوات مالية جديدة كسندات التوريق ووثائق البورصة المتداولة.

التأمين:

شهد العام المالي 2010/2009 استمرار جهود تطوير قطاع التأمين والتطوير التشريعي للقوانين والقواعد الحاكمة للنشاط والذي شهدته المرحلة الأولى من برنامج إصلاح القطاع المالي والتي امتدت منذ عام 2005 وحتى 2008، بما في ذلك صدور القانون رقم 118 لسنة 2008 بتعديل وتطوير بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، والتي سمحت بتطبيق أسلوب الرقابة على أساس تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية، وكذلك تعزيز وتقوية دور اتحاد شركات التأمين وتدعيم استقلاله، وإعادة تنظيم مهنة الوساطة التأمينية والسماح للشخصيات الاعتبارية بممارستها، مع تدريب العاملين في أعمال الوساطة. كما تم تدعيم الهيكل التمويلي للقطاع، من خلال تأسيس شركة قابضة للتأمين وكذلك دمج شركتي الشرق للتأمين والمصرية لإعادة التأمين في شركة مصر للتأمين إلى جانب شركة التأمين الأهلية المصرية، بالإضافة إلى إقرار تعديلات تشريعية خلال عام 2008 كان بين ما تضمنته رفع الحد الأدنى لرأس المال المصدر لشركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في السوق إلى 60 مليون جنيه، وهي الإصلاحات التي هدفت إلى الارتقاء بأداء القطاع، ودعمت قدرته على التعامل مع تحديات الأزمة، وقد تم خلال العام المالي 2010/2009 الانتهاء من إعداد مشروع قانون صناديق التأمين الخاصة وشركات المعاشات الاختيارية، ومشروع قانون شركات الرعاية الصحية.

التمويل العقاري:

استمر العمل على النهوض بقطاع التمويل العقاري خلال العام المالي 2010/2009 مع التأكيد على إحكام قواعد الرقابة المالية المنضبطة على نشاط التمويل العقاري، ونفذت وزارة الاستثمار وجهاتها التابعة العديد من الإجراءات التي من شأنها تنشيط وتطوير سوق التمويل العقاري، وذلك في إطار المرحلة الثانية من برنامج إصلاح القطاع المالي (2009–2012).

حيث تم خلال العام المالي 2010/2009 الانتهاء من إعداد مشروع قانون جديد بتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري، ويستهدف هذا المشروع تعزيز قدرة الهيئة العامة للرقابة المالية في الرقابة على نشاط التمويل العقاري، وتيسير إجراءات قيد الضمان العقاري من خلال تيسير إجراءات قيد الضمان العقاري المرتبطة بعقود التمويل العقاري، وإجراءات تسجيل الأراضي وبصفة خاصة الأراضي بالمجتمعات العمرانية الجديدة، وتيسير إجراءات الحصول على التمويل من صندوق دعم وضمان التمويل العقاري لذوي الدخول المنخفضة بالتوازي مع التعديلات التي تمت وفقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية للنظام الأساسي لصندوق دعم وضمان نشاط التمويل العقاري. كما شهد العام المالي 2010/2009 توقيع 29 بروتوكولاً مع محافظات الجمهورية لدعم 49,300 وحدة سكنية لمنخفضي الدخل.

المحور الرابع : التطوير المؤسسي وتنمية القوى البشرية

يتضمن هذا المحور كافة التطورات المتعلقة بتطوير وتحديث البناء التنظيمي والهيكلي لوزارة الاستثمار والجهات التابعة لها، كما يتضمن البرامج والأساليب الجديدة التي يتم اتباعها في التدريب لتنمية المهارات والموارد البشرية من جانب مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال ومركز معلومات قطاع الأعمال العام.

المحور الخامس : الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات

يتضمن هذا المحور أهم المبادئ والقواعد المتعلقة بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات وأهم الإجراءات التي اتخذها المركز المصري للمديرين والمركز المصري لمسئولية الشركات ومركز الشفافية خلال العام المالي 2010/2009 بهدف نشر وتفعيل المبادئ الخاصة بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية سواء في الشركات الخاصة أو في شركات قطاع الأعمال العام. ويُعد إطلاق مؤشر الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات في 23 مارس 2010 من أهم التطورات التي شهدها العام المالي 2010/2009 حيث يشجع هذا المؤشر الشركات على التحلي بمزيد من الشفافية والإفصاح عن ممارساتها في مجالات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئة، وبصورة أكثر وضوحاً مما يدعم من ميزاتها التنافسية.

المحور الأول
الاستثمـــار

شهد الاستثمار الخاص في مصر تطورات إيجابية خلال السنوات الست الأخيرة، حيث ارتفعت هذه الاستثمارات من 37.1 مليار جنيه في العام المالي 2004/2003 -بما يعادل 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي و46.6% من إجمالي الاستثمارات المنفذة- لتصل إلى 140 مليار جنيه في العام المالي 2010/2009، بما يعادل 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي، و59.3% من إجمالي الاستثمارات المُنفذة.

هذا وقد ارتفع معدل تأسيس الشركات الخاصة من 3,167 شركة في العام المالي 2004/2003، ليصل إلى 7,269 شركة في العام المالي 2010/2009. وتجدر الإشارة في هذا الشأن، إلى أنه تم خلال السنوات الست الأخيرة تأسيس أكثر من 53% من إجمالي الشركات القائمة في مصر منذ 1970، وشهد إقليم الصعيد تحولاً جذرياً في قدرته على جذب الاستثمار، حيث تم اعتباراً من يوليو 2004 إقامة 3,756 شركة بما يعادل 55% من إجمالي عدد الشركات القائمة في الصعيد منذ 1970. وبالمثل ارتفعت رؤوس الأموال التي تم ضخها في الصعيد لتصل إلى 34.5 مليار جنيه بما يمثل 59% من إجمالي الفترة منذ 1970. من جانب آخر، شهد قطاع الزراعة تطوراً إيجابياً، حيث تم خلال الفترة الأخيرة تأسيس 3,896 شركة بما يمثل 71% من إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها منذ 1970، وبرؤوس أموال بلغت حوالي 28 مليار جنيه بما يعادل 77% من إجمالي الشركات الزراعية القائمة منذ 1970.

وبالنظر لمصادر تدفق الاستثمارات الخاصة، فإن الاستثمارات المصرية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات القائمة في مصر، حيث تساهم الاستثمارات المصرية بحوالي 72% من إجمالي الاستثمارات القائمة، يليها الاستثمارات الأجنبية

أهم إجراءات تطوير مناخ الاستثمار يوليو 2004 -يونيو 2010

- تيسير وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات من خلال تطبيق نظام الشباك الواحد بمجمع خدمات الاستثمار.
- اختصار المدة الزمنية اللازمة لتأسيس الشركات إلى 72 ساعة كحد أقصى بعد أن كانت تستغرق أكثر من شهرين.
- إصدار بطاقة المستثمر العربي والعمل بها اعتباراً من ديسمبر 2006، وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتيسير التعامل مع الجهات الحكومية.
- صدور القانون رقم 19 لسنة 2007 بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 بإضافة باب جديد تحت عنوان (مناطق الاستثمار)، والذي يسمح بإنشاء مناطق استثمارية جديدة على غرار المناطق الحرة ولكن دون تمتعها بأية إعفاءات ضريبية، وتهدف تلك المناطق الاستثمارية الجديدة إلى إقامة تجمعات استثمارية تخضع لإدارة واحدة تديرها بفكر وآليات حديثة.
- صدور القانون رقم 120 لسنة 2008 بإصدار قانون بإنشاء المحاكم الاقتصادية لسرعة الفصل في المنازعات الاقتصادية، بما يحقق وصول الحقوق لأصحابها على نحو ناجز مع كفالة حقوق الدفاع كاملة.
- صدور القانون رقم 68 لسنة 2009 بتعديل المادة 116 من القانون رقم 159 لسنة 1981، وذلك بإلغاء الحد الأدنى المطلوب لتأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة بهدف تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة على اتخاذ شكل شركة ذات المسئولية المحدودة.
- صدور القانون رقم 133 لسنة 2010 بالترخيص للمشروعات العاملة في تكرير البترول للعمل بنظام المناطق الحرة.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 16 لسنة 2010 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981.
- البدء في برنامج التأسيس الإلكتروني من خلال الانترنت الذي سيمكن المستثمر من تأسيس الشركة وتقديم الأوراق المطلوبة والتوقيع عليها وسداد كافة الرسوم المطلوبة دون الحاجة إلى الذهاب إلى مقر مجمع خدمات الاستثمار.
- عقد 4 دورات لمؤتمرات الاستثمار في المحافظات (22 مؤتمراً)، وذلك لتدعيم اللامركزية وجذب الاستثمارات للمحافظات المختلفة.

بنسبة 15%، ثم العربية بنسبة 13%. وقد بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية التي تم ضخها للبلاد خلال السنوات الست الأخيرة 49.2 مليار دولار.

وقد تحققت هذه النتائج بفضل الجهود الترويجية لوزارة الاستثمار وهيئاتها التابعة، وبفضل الجهود الرامية لتحسين مناخ الاستثمار. ويعتبر الترويج للاستثمار هو أحد أهم المحاور التي تقوم بها الوزارة سواء على المستوى الدولي أو المحلي، ويتمثل هذا الدور في إيجاد الفرص الاستثمارية وتحديد أهمها وأهم القطاعات الواعدة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمرين نحو استغلال تلك الفرص للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو وتوفير فرص جديدة للتشغيل.

وحتى يمكن إنجاح جهود الترويج للاستثمار في مصر فقد استلزم الأمر عملية تطوير وتحديث مستمرة استهدفت ومازالت تستهدف ما يلي:

- وضع برنامج لتحديد القطاعات الرئيسية ذات الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يتم استهداف عدد 13 قطاعاً وصناعة، والتي تتمثل فيما يلي: (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – صناعة السيارات – الطاقة الجديدة والمتجددة – الخدمات المالية – الخدمات اللوجستية – الصناعات الغذائية – صناعة المنسوجات – تجارة التجزئة – التعليم – الصحة – السياحة – التعدين – البتروكيماويات).
- تحديد قائمة بأهم الدول المستهدفة.
- تحديد الفرص الاستثمارية داخل كل قطاع على مستوى محافظات الجمهورية.
- وضع خطة الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة وتحديد البعثات الاستثمارية والمؤتمرات والملتقيات الاستثمارية التي سيتم المشاركة فيها.
- تطوير نشاط الوحدات والإدارات المعنية بالبحوث والمعلومات الاقتصادية ورصد وتحليل اتجاهات الأسواق وأنماط الاستثمار والمستثمرين.
- رصد وضع مصر في التقارير الاقتصادية والاستثمارية الدولية وتحليلها والتواصل معها من خلال التعليق عليها وتوضيح ما ورد بها من معلومات والاستفادة منها في التقييم والترويج لمناخ وفرص الاستثمار في مصر.

وقد شهد العام المالي 2010/2009 عدد من الإجراءات التي استهدفت الترويج لمناخ وفرص الاستثمار في مصر والتواصل الفعال مع مؤسسات الاستثمار والتمويل ودعوة المجموعات الاستثمارية المختلفة إلى التعرف على الفرص الاستثمارية المختلفة، وفي هذا الصدد فقد سعت وزارة الاستثمار إلى اتباع ما يلي:

أ- وضع برنامج للتحرك الاستثماري على المستوى الثنائي استهدف التحرك المباشر لدعم وتعزيز علاقات التعاون الاستثماري معها وخاصة الدول العربية مثل الإمارات، وليبيا، والعراق، والدول الآسيوية مثل الصين، وكوريا، وسنغافورة، والدول الأفريقية مثل أثيوبيا.

ب- التحرك على الصعيد الاستثماري متعدد الأطراف بهدف تفعيل أطر التعاون الفني والاستثماري مع المنظمات والتجمعات الاقتصادية الفعالة وخاصة على المستوى الإقليمي مثل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

(الكوميسا)، ومجلس التعاون الخليجي، ومجموعة الـ 15 والتي تضم دولاً نامية ذات فكر متقارب بغرض تنفيذ استراتيجية متسقة تسعى لتحقيق التنمية، خاصة في مجالات الاستثمار والتجارة، والتكنولوجيا وهذه الدول هي الأرجنتين، والبرازيل، والجزائر، والسنغال، والمكسيك، والهند، وإندونيسيا، وإيران، وجامايكا، وزيمبابوي، وسيريلانكا، وشيلى، وفنزويلا، وكينيا، وماليزيا، ومصر، ونيجيريا.

ج- استقدام بعثات ووفود استثمارية عربية وأجنبية، وذلك بهدف تفعيل نتائج التحرك الاستثماري على المستوى الثنائي والمستوى المتعدد الأطراف ومتابعة المجموعات الاستثمارية ومؤسسات الاستثمار والتمويل ودعوتها لزيارة مصر لدراسة ما يتم طرحه من فرص والتعرف على أرض الواقع على أطر التعاون الاستثماري المقترحة.

د- تنظيم المؤتمرات والمناسبات الاقتصادية والاستثمارية بالتعاون مع جهات ومؤسسات دولية للتعريف بتطورات الاقتصاد المصري وتطورات مناخ الاستثمار والأعمال وكذلك التواصل والتحاور مع المستثمرين الحاليين والمحتملين للتعرف على الفرص الخاصة بالتوسع في الاستثمارات، ومعوقات الاستثمار والبدائل المختلفة وإمكانيات الدخول في استثمارات جديدة.

وقد واصلت وزارة الاستثمار والهيئات والجهات التابعة جهودها لتنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات وفي المناطق التي لا تحظى بجانب كبير من الاستثمارات، وذلك بهدف ضمان التوزيع العادل للاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف محافظات الجمهورية. فقد تم تبني وتنفيذ العديد من مشروعات تطوير البنية الأساسية من طرق، ومياه، وصرف صحي، وغاز طبيعي، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية من خلال الشركات العامة والشركات الخاصة المصرية في تلك المحافظات.

كما تم عقد مؤتمرات دورية بأقاليم مصر الاقتصادية الخمس وهي: القاهرة الكبرى، وغرب ووسط الدلتا، وشرق الدلتا، والقناة وسيناء، والصعيد. وتم خلال تلك المؤتمرات عرض فرص ومقومات الاستثمار في المحافظات المعنية، ومتطلبات التنمية بكل محافظة والتعرف على مشكلات الاستثمار والمستثمرين بتلك المحافظات والعمل على حلها من خلال التنسيق الفوري ما بين المستثمر والمسئولين المعنيين.

وجدير بالذكر أنه قد تم عقد 4 دورات لمؤتمرات الاستثمار في المحافظات، بإجمالي 20 مؤتمراً خلال الفترة من مايو 2008 وحتى يونيو 2010، ومنها 8 مؤتمرات ترويجية خلال العام المالي 2010/2009 بهدف تعزيز ودعم الجهود المبذولة نحو تنمية الاستثمارات في مختلف الأقاليم المصرية، وقد أسفرت هذه المؤتمرات عن عدد من الانجازات سواء لحل مشكلات الاستثمار والتنمية أو لحفز وتنشيط الاستثمارات في هذه المحافظات.

وفيما يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، وتطوير الإجراءات المرتبطة به، شهد العام المالي 2010/2009 العديد من الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من الإصلاحات والإجراءات اللازمة لتيسير بيئة ممارسة الأعمال، وقد اتخذت هذه الجهود عدة محاور وهي:

- ما يتعلق بإصلاح الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار والذي شهد العديد من القوانين والتشريعات التي استهدفت جميعها تبسيط إجراءات الاستثمار، وتخفيض تكلفته، ومثال على ذلك تخفيض رسوم تأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 16 لسنة 2010.

- القانون رقم 133 لسنة 2010 بشأن الترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة.
- بدء العمل بنظام التأسيس الإلكتروني للشركات.
- قرار وزير الاستثمار رقم 170 لسنة 2009 لإنشاء مركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار.

من جانب آخر، وفي ضوء صدور قانون رقم 19 لسنة 2007، فقد تم إقامة 12 منطقة استثمارية في 7 محافظات، وتتنوع أنشطتها ما بين صناعية، وزراعية، وخدمية، وتجارية، وتعليمية وبحثية.

وبفضل هذه الجهود سواء في مجال تحسين مناخ الاستثمار أو الترويج له نجحت مصر هذا العام وللمرة الرابعة خلال خمس سنوات في الانضمام لقائمة الدول الأكثر إصلاحاً على مستوى العالم، والاستمرار في طليعة الدول التي تعمل على تحسين وتيسير مناخ الأعمال، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مصر تمكنت من أن تحدث طفرة كبيرة في مجال بدء النشاط وتأسيس الشركات؛ فقد تقدم ترتيبها على المستوي الدولي من المركز 126 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2007 إلى المركز 24 في عام 2010 حيث تقدمت 102 مركزاً.

ويذكر في هذا الشأن أن مصر كانت إحدى دولتين على مستوى العالم استطاعتا على مدار خمس سنوات أن تحتفظا بمركزيهما ضمن قائمة الدول العشر الأكثر إصلاحاً.

وأيضاً تم تصنيف مصر في المركز الأول على مستوى شمال أفريقيا والثاني على مستوى القارة الإفريقية، والثالث على مستوى الدول العربية في مجال جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010. بالإضافة إلى أن الاقتصاد المصري يأتي في المركز الأول على مستوى شمال أفريقيا والمركز الثاني على مستوى أفريقيا وفقاً لتصنيف مؤسسة الفاينانشال تايمز للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي عرض لأهم ما تم تحقيقه من نتائج ومؤشرات خلال العام المالي 2010/2009، **وأهم جهود الوزارة لتنمية وتشجيع الاستثمار، وذلك على النحو الآتي:**

أولاً: أهم مؤشرات الاستثمار خلال العام المالي 2010/2009.

ثانياً: الترويج للاستثمار في مصر.

ثالثاً: تنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات.

رابعاً: تطوير خدمات الاستثمار وبيئة الأعمال.

خامساً: تهيئة المناطق وتطويرها لخدمة الاستثمار.

سادساً: مصر في التقارير الدولية المعنية بالاستثمار.

سابعاً: آلية التنمية النظيفة والتنمية المستدامة.

ثامناً: التمكين الاقتصادي للمرأة.

أهم مؤشرات الاستثمار

- جذب نحو 49.2 مليار دولار كصافي تدفقات استثمار أجنبي مباشر منذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2010.
- ارتفعت الاستثمارات الخاصة من 37.1 مليار جنيه في العام المالي 2004/2003 لتصل إلى 140 مليار جنيه في العام المالي 2010/2009.
- تأسيس أكثر من 53% من إجمالي الشركات القائمة في مصر خلال السنوات الأخيرة (37,217 شركة من 69,793 شركة).
- ارتفع معدل تأسيس الشركات الخاصة من 3,167 شركة في العام المالي 2004/2003 (بمعدل 264 شركة شهرياً) إلى 7,269 شركة في العام المالي 2010/2009 (بمعدل 606 شركة شهرياً).
- قيام 5,937 شركة قائمة بإجراء توسعات منذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2010.

أولاً: أهم مؤشرات الاستثمار خلال العام المالي 2010/2009:

شهد الاستثمار الخاص في مصر تطورات إيجابية خلال السنوات الست الأخيرة، حيث ارتفعت الاستثمارات الخاصة من 37.1 مليار جنيه في العام المالي 2004/2003 بما يعادل 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي، و46.6% من إجمالي الاستثمارات المُنفذة لتصل إلى 140 مليار جنيه في العام المالي 2010/2009 بما يعادل 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي، و59.3% من إجمالي الاستثمارات الكلية المُنفذة.

وقد ارتفع معدل تأسيس الشركات الخاصة من 3,167 شركة في العام المالي 2004/2003، ليصل إلى 7,269 شركة في العام المالي 2010/2009. وقد تم تأسيس أكثر من 53% من إجمالي الشركات القائمة في مصر خلال السنوات الست الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى التحولات الإيجابية التي شهدها صعيد مصر من جانب، والتحسن الملموس في مجال الاستثمار الزراعي من جانب آخر. فقد شهد إقليم الصعيد تحولاً جذرياً في قدرته على جذب الاستثمار، حيث تم خلال السنوات الست الأخيرة اعتباراً من يوليو 2004 جذب 3,756 شركة بما يعادل 55% من إجمالي عدد الشركات القائمة في الصعيد منذ عام 1970. كما ارتفعت رؤوس الأموال التي تم ضخها في الصعيد لتصل إلى 34.5 مليار جنيه بما يمثل 59% من إجمالي الفترة منذ عام 1970. أما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد شهد أيضاً تطوراً إيجابياً، حيث تم خلال الفترة الأخيرة تأسيس 3,896 شركة بما يمثل 71% من إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها منذ عام 1970، وبرؤوس أموال بلغت حوالى 28 مليار جنيه بما يعادل 77% من إجمالي رؤوس أموال الشركات الزراعية القائمة منذ عام 1970.

ووفقاً لمصادر تدفقات الاستثمارات الخاصة، تمثل الاستثمارات المصرية النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات القائمة في مصر، حيث تساهم الاستثمارات المصرية بحوالى 72% من إجمالي الاستثمارات القائمة، يليها الاستثمارات الأجنبية بنسبة 15%، ثم العربية بنسبة 13%. وقد بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية التي تم ضخها للبلاد خلال السنوات الست الأخيرة نحو 49.2 مليار دولار.

1- الاستثمارات الخاصة:

ارتفعت الاستثمارات الخاصة من 37.1 مليار جنيه في العام المالي 2004/2003 لتصل إلى 46 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004 ثم إلى نحو 134 مليار جنيه خلال العام المالي 2008/2007 ونحو 113.5 مليار جنيه خلال العام المالي 2009/2008، وبلغت 140 مليار جنيه خلال العام المالي 2010/2009.

ويوضح الشكل التالي تطور مساهمة القطاعين الخاص والعام في إجمالي الاستثمارات الكلية المُنفذة منذ العام المالي 2005/2004 وحتى 2010/2009:

شكل رقم (1-1)

تطور مساهمة القطاعين العام والخاص في إجمالي الاستثمارات الكلية المُنفذة (2010/2009 - 2005/2004)

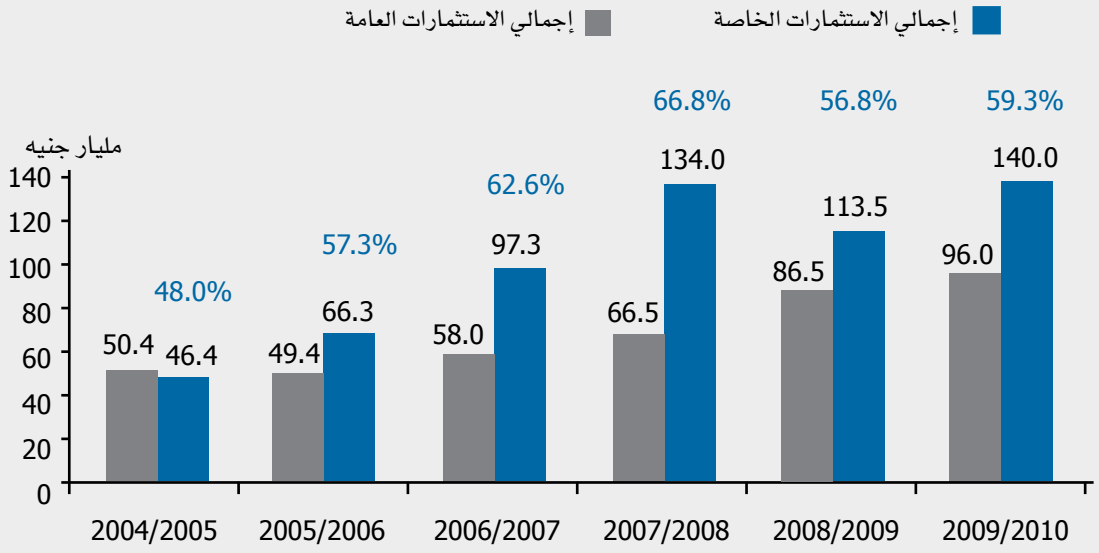

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

كما ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9.2% في العام المالي 2005/2004 إلى نحو 15% خلال العام المالي 2008/2007، ونحو 10.9% خلال العام المالي 2009/2008، وارتفعت إلى نحو 11.6% خلال العام المالي 2010/2009، **ويوضح الشكل التالي تطور نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ العام المالي** 2005/2004 **وحتى العام المالي** 2010/2009:

شكل رقم (1-2)

نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي العام المالي (2010/2009 - 2005/2004)

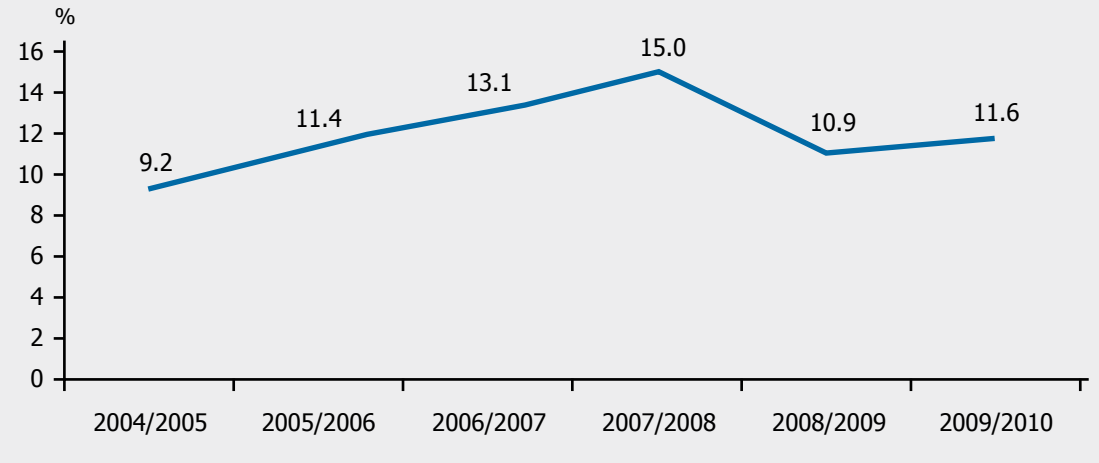

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

2- مؤشرات الاستثمار الداخلي:

(أ) الشركات الجديدة التي تم تأسيسها:

تم خلال العام المالي 2010/2009 تأسيس 7,269 شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها أكثر من 17.5 مليار جنيه، وبزيادة مقدارها 15% تقريباً مقارنة بالعام المالي 2009/2008. هذا وقد ارتفع معدل التأسيس الشهري للشركات من 264 شركة في العام المالي 2004/2003 ليصل إلى 606 شركة شهرياً في العام المالي 2010/2009، وقد تم تأسيس أكثر من 53% من إجمالي الشركات القائمة في مصر خلال السنوات الست الأخيرة. **ويوضح الشكل التالي تطور تأسيس الشركات ورؤوس الأموال المُصدرة لها منذ العام المالي 2004/2003 وحتى العام المالي 2010/2009:**

شكل رقم (1-3)
الشركات الجديدة التي تم تأسيسها (2010/2009 - 2004/2003)

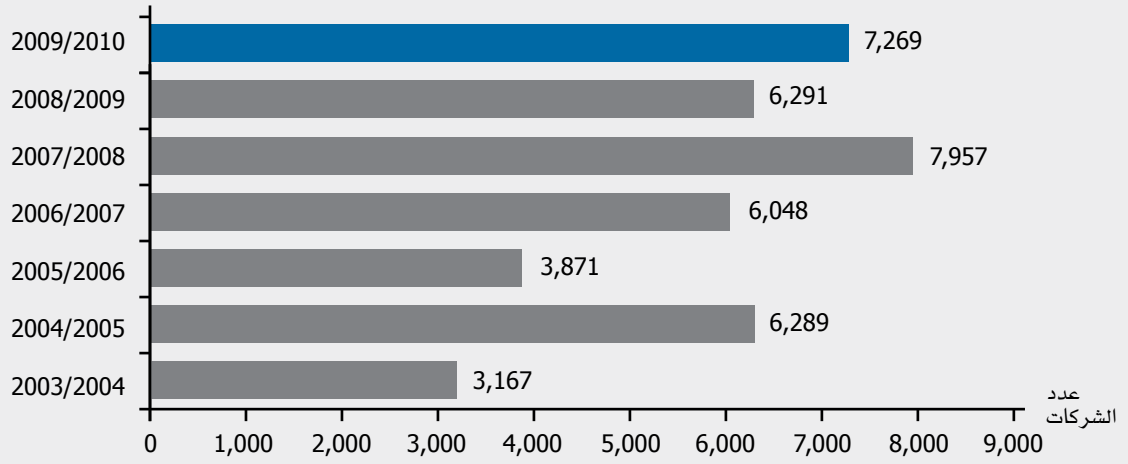

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

كما يوضح الشكل التالي تطور رؤوس الأموال المصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها منذ العام المالي 2004/2003 وحتى العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (1-4)
رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها (2010/2009 - 2004/2003)

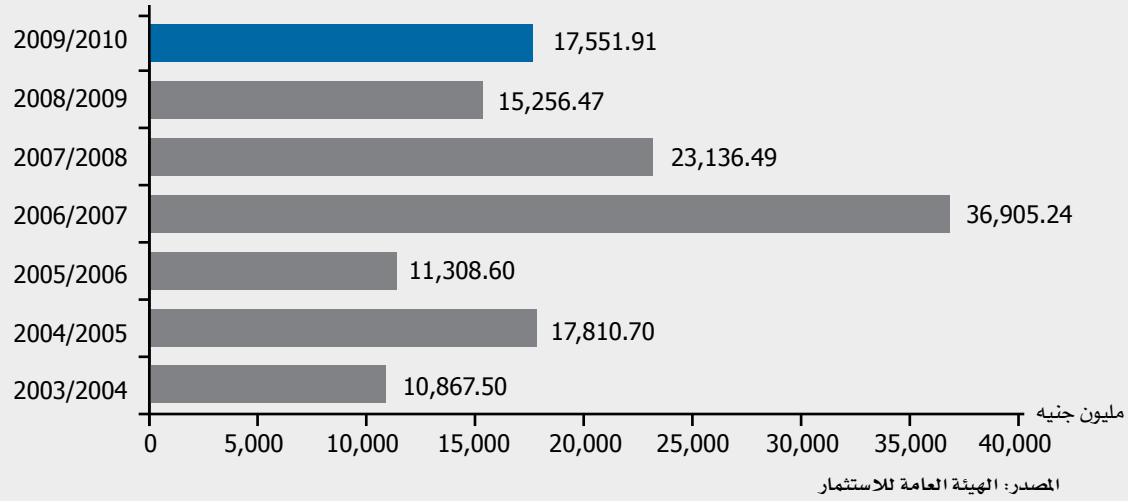

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

الشركات الجديدة التي تم تأسيسها وفقاً للتوزيع القطاعي:

استأثر قطاع الخدمات بالحجم الأكبر من الاستثمارات خلال العام المالي 2010/2009 بمعيار تأسيس الشركات، حيث شهد تأسيس 3,130 شركة جديدة بما يمثل أكثر من 43% من إجمالي الشركات التي تم تأسيسها خلال العام تلاه قطاع الصناعة، بينما استأثر قطاع التشييد بالحجم الأكبر من رؤوس الأموال المُصدرة حيث شهد هذا القطاع تأسيس 1,029 شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها نحو 4,833.26 مليون جنيه بما يمثل 27.5% من إجمالي رؤوس أموال الشركات التي تأسيسها خلال العام، **ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة لها منذ العام المالي** 2005/2004 **وحتى العام المالي** 2010/2009:

جدول رقم (1-1)

الشركات الجديدة التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة وفقاً للتوزيع القطاعي (2010/2009 - 2005/2004)

بالمليون جنيه

القطـــــاع	العام المالي 2005/2004		العام المالي 2006/2005		العام المالي 2007/2006		العام المالي 2008/2007		العام المالي 2009/2008		العام المالي 2010/2009	
	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	414	576.82	216	547.98	283	10,402.10	344	259.75	471	296.60	537	359.23
التشييد والبناء	222	1,352.74	250	819.25	471	2,691.10	1,289	4,792.29	791	3,309.26	1,029	4,833.26
التمويل	88	720.48	75	2,089.62	475	2,11.56	80	1,558.29	31	1,031.44	7	183.94
الخدمات	2,055	2,394.55	1,348	1,977.80	1,924	5,308.82	2,747	4,006.12	2,776	3,650.36	3,130	3,911.22
الزراعة	301	798.53	308	403.53	899	1,722.34	1,139	2,280.57	700	1,692.61	595	1,179.32
السياحة	429	4,855.18	337	1,851.98	307	5,702.80	383	3,185.85	361	2,482.05	613	3,448.07
الصناعة	2,780	7,112.41	1337	3,618.43	1,689	8,966.53	1,975	7,053.61	1,161	2,794.16	1,358	3,636.87
الإجمالي	**6,289**	**17,810.71**	**3,871**	**11,308.59**	**6,048**	**36,905.25**	**7,958**	**23,136.48**	**6,291**	**15,256.48**	**7,269**	**17,551.91**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ويتضح من الجدول السابق أن قطاع الصناعة قد جاء في المرتبة الثانية من حيث عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2010/2009 حيث شهد تأسيس 1,358 شركة جديدة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 3,636.87 مليون جنيه، بينما جاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية من حيث رؤوس الأموال المُصدرة حيث بلغت رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها بهذا القطاع نحو 3,911.22 مليون جنيه، **هذا ويوضح الشكلان التاليان التوزيع القطاعي النسبي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة لتلك الشركات خلال العام المالي** 2010/2009:

شكل رقم (1-5)

التوزيع القطاعي النسبي لعدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2010/2009

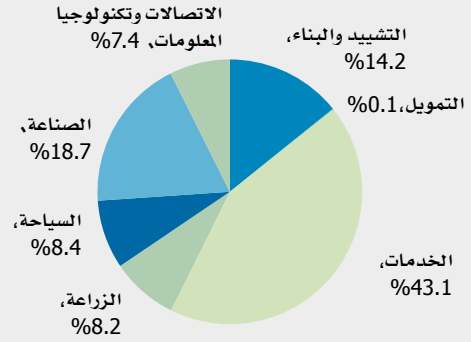

التوزيع القطاعي النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها العام المالي 2010/2009

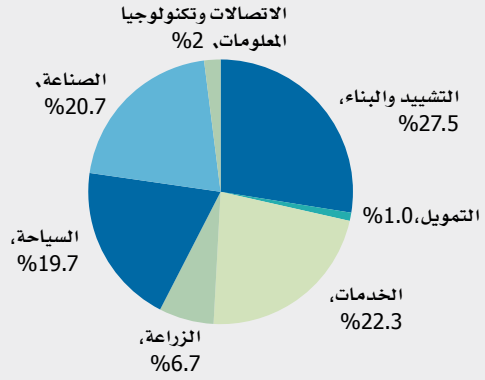

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ويتضح من الشكل السابق أن قطاع الخدمات قد استحوذ على 43.1% من إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها، بينما جاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بنسبة 18.7%، يليه قطاع التشييد بنسبة 14.2%.

ويتضح كذلك أن قطاع التشييد والبناء قد استحوذ على 27.5% من إجمالي رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها، ونال قطاع الخدمات نسبة 22.3%، واجتذب قطاع الصناعة نسبة 20.7%، بينما اجتذب قطاع السياحة نسبة 19.7%، تليه قطاعات الزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسب 6.7%، و2% على التوالي.

وقد بلغ عدد الشركات القائمة خلال الفترة (يوليو 2004 – يونيو 2010) بقطاع الزراعة 3,896 شركة بما يمثل نحو 71% من إجمالي عدد الشركات القائمة منذ عام 1970، وبرؤوس أموال بلغت حوالى 28 مليار جنيه بما يعادل 77% من إجمالي الشركات الزراعية القائمة منذ 1970.

كما يوضح الشكلان التاليان التوزيع القطاعي لعدد الشركات القائمة ورؤوس الأموال المُصدرة خلال الفترة من يوليو 2004 حتى يونيو 2010 مقارنة بالفترة من يناير 1970 حتى يونيو 2004:

شكل رقم (1-6)

التوزيع القطاعي لعدد الشركات القائمة خلال الفترة من يوليو 2004 إلى يونيو 2010 مقارنة بالفترة من يناير 1970 إلى يونيو 2004

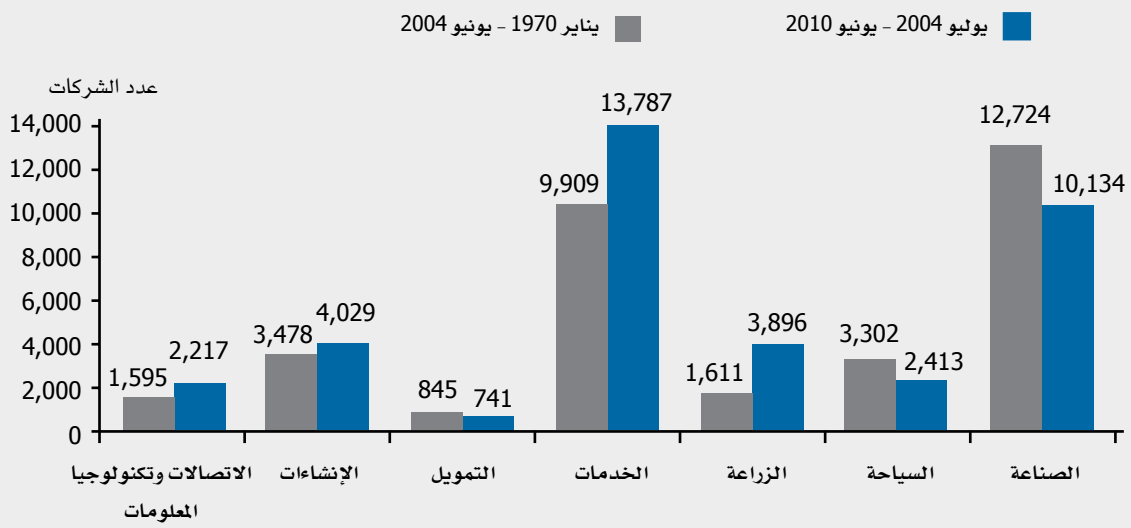

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

شكل رقم (1-7)

التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات القائمة خلال الفترة من يوليو 2004 إلى يونيو 2010 مقارنة بالفترة من يناير 1970 إلى يونيو 2004

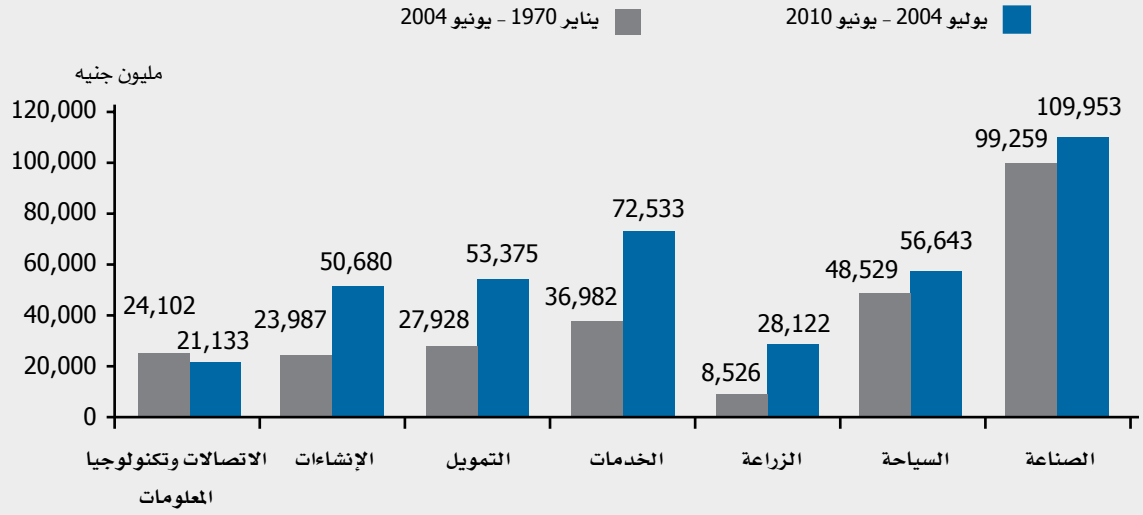

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

التوزيع الجغرافي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها:

شهدت الفترة من يوليو 2004 حتى يونيو 2010 ارتفاع عدد الشركات التي تم تأسيسها مقارنة بالفترة (يناير 1970 - يونيو 2004) في 16 محافظة من إجمالي 27 محافظة (وهي القاهرة، والجيزة، والقليوبية، والمنوفية، والبحيرة، ومطروح، والشرقية، والدقهلية، ودمياط، والإسماعيلية، والفيوم، والوادي الجديد، وبني سويف، وقنا، والأقصر، والبحر الأحمر- الترتيب تنازلياً وفقاً لمعدل نمو عدد الشركات).

أما خلال العام المالي 2010/2009، فقد ارتفع عدد الشركات التي تم تأسيسها بمعدل زيادة ملحوظ بلغ 16% ليصل إلى 7,269 شركة مقارنة بالعام المالي السابق (6291 شركة).

وشهد إقليم الصعيد تحولاً جذرياً في قدرته على جذب الاستثمار، فقد تم خلال السنوات الست الأخيرة اعتباراً من يوليو 2004 جذب 3,756 شركة بما يعادل 55% من إجمالي عدد الشركات القائمة في الصعيد منذ عام 1970. وبالمثل ارتفعت رؤوس الأموال التي تم ضخها لتصل إلى 34.5 مليار جنيه بما يمثل 59% من إجمالي الفترة منذ 1970.

هذا ويوضح الجدول التالي التوزيع الإقليمي للشركات التي تم تأسيسها منذ العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009:

جدول رقم (1-2) التوزيع الإقليمي للشركات التي تم تأسيسها (2010/2009 – 2005/2004)

التصنيف الإقليمي للمحافظات	العام المالي 2005/2004	العام المالي 2006/2005	العام المالي 2007/2006	العام المالي 2008/2007	العام المالي 2009/2008	العام المالي 2010/2009
	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات
الصعيد	508	358	490	840	793	812
القاهرة الكبرى	3,409	2,503	4,047	5,489	4,165	4,949
القناة وسيناء	257	190	302	284	194	279
شرق الدلتا	1,311	362	526	514	449	417
غرب ووسط الدلتا	804	458	683	830	690	812
الإجمالي	**6,289**	**3,871**	**6,048**	**7,957**	**6,291**	**7,269**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ويوضح الشكلان التاليان التوزيع الإقليمي النسبي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة خلال العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (1-8)

التوزيع الإقليمي لعدد الشركات التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2010/2009

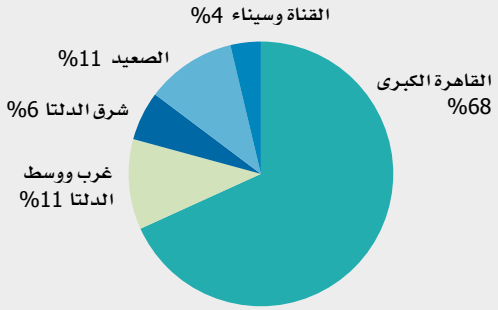

التوزيع الإقليمي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2010/2009

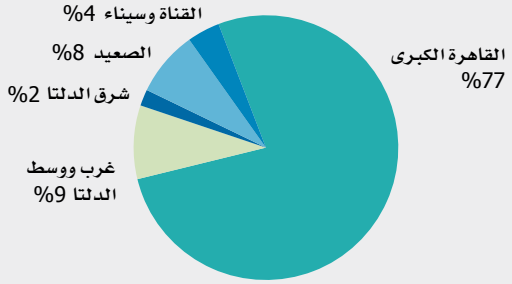

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها وفقاً لمصدر التدفق:

شهد العام المالي 2010/2009 زيادة كبيرة في رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها من قبل المصريين حيث بلغت نسبة مساهمة المصريين في رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2010/2009 نحو 74.4% بينما بلغت نسبة مساهمة العرب 11.7% وبلغت نسبة مساهمة الأجانب نحو 13.9%. **كما يوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها منذ العام المالي** 2005/2004 **وحتى العام المالي** 2010/2009 **وفقاً لمصدر التدفق:**

شكل رقم (1-9)

مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المُصدر خلال الفترة من (2010/2009 - 2005/2004)

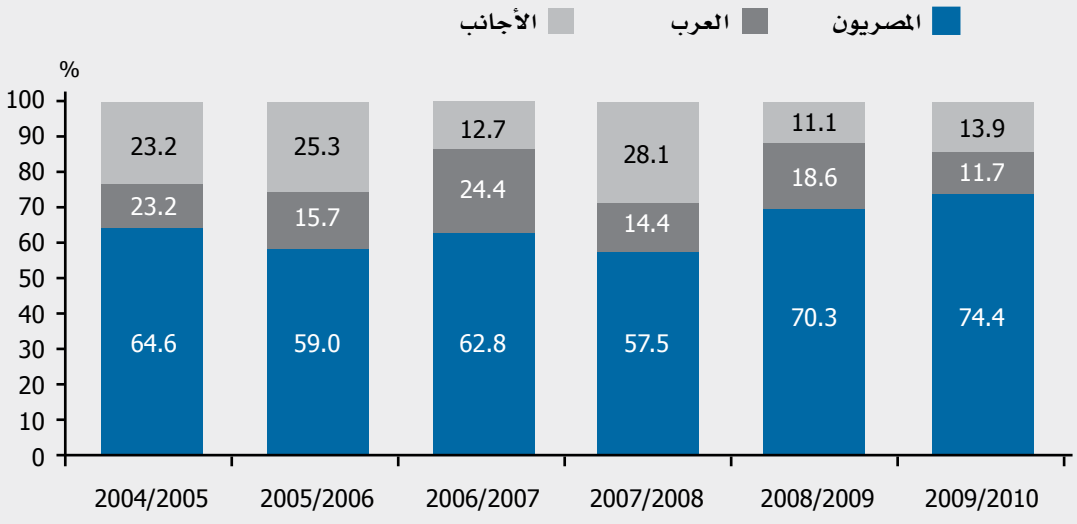

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ب. تقديرات فرص العمل الجديدة في الشركات الجديدة التي تم تأسيسها:

بلغت تقديرات فرص العمل الجديدة في الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2010/2009 نحو 159.5 ألف فرصة عمل جديدة، وفيما يلي توضيح توزيع فرص العمل الجديدة جغرافياً، وطبقاً للنوع ومستوى التخصص خلال العام المالي 2010/2009:

• التوزيع الجغرافي لتقديرات فرص العمل الجديدة:

طبقاً لتقديرات فرص العمل الجديدة التي وفرتها الشركات الجديدة التي تم تأسيسهاخلال العام المالي 2010/2009، فقد شهد إقليم القاهرة الكبرى العدد الأكبر من تقديرات فرص العمل الجديدة، حيث بلغت تقديرات العمالة في الشركات الجديدة التي تم تأسيسها بالأقليم نحو 96,064 فرصة عمل، يليه إقليم غرب ووسط الدلتا بنحو 23,064 فرصة عمل ثم إقليم الصعيد بنحو 20,178 فرصة عمل، **ويوضح الشكل التالي توزيع تقديرات فرص العمل الجديدة خلال العام المالي 2010/2009 وفقاً للتوزيع الجغرافي:**

شكل رقم (1 - 10) تقديرات فرص العمل الجديدة خلال العام المالي 2010/2009

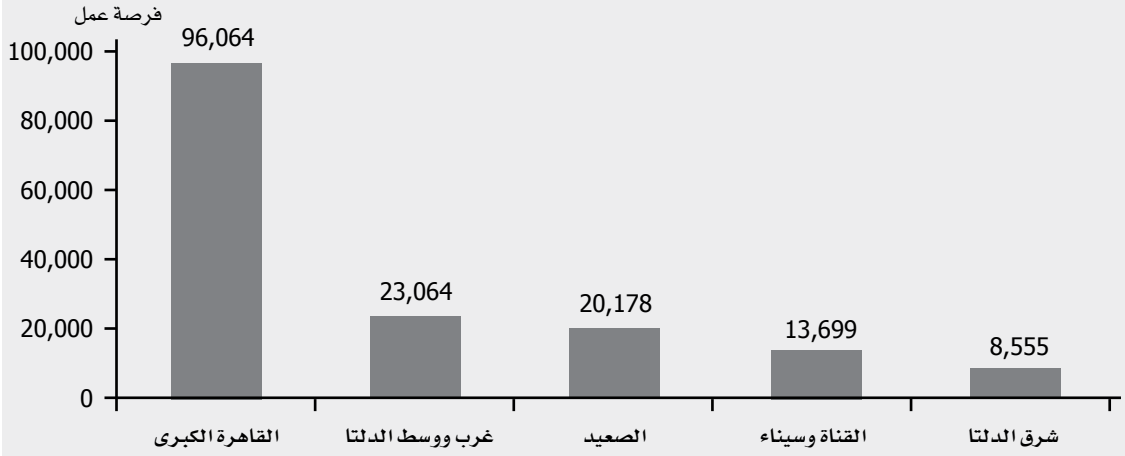

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

• تقديرات فرص العمل الجديدة في الشركات الجديدة التي تم تأسيسها وفقاً لمستوى التخصص والنوع:

أسهمت الصناعات الحرفية في توفير أكبر عدد من فرص العمل الجديدة المُقدرة خلال العام المالي 2010/2009 بنسبة 47% من إجمالي فرص العمل، تليها الوظائف الإدارية بنسبة 23%، أما بالنسبة لتوزيع فرص العمل الجديدة وفقاً للنوع فقد بلغت فرص العمل الجديدة المتاحة للذكور حوالي 105 ألف فرصة عمل بنسبة 66% من إجمالي فرص العمل الجديدة المتاحة، ونحو 18 ألف فرصة عمل للإناث بنسبة 11%، ونحو 37 ألف فرصة عمل للذكور والإناث بنسبة 23% من إجمالي فرص العمل الجديدة المتاحة، **ويوضح الشكلان التاليان التوزيع النسبي لتقديرات فرص العمل الجديدة خلال العام المالي 2010/2009 وفقاً للنوع ولمستوى التخصص:**

شكل رقم (1 - 11)

التوزيع النسبي لتقديرات فرص العمل وفقاً للتخصص والنوع خلال العام المالي 2010/2009

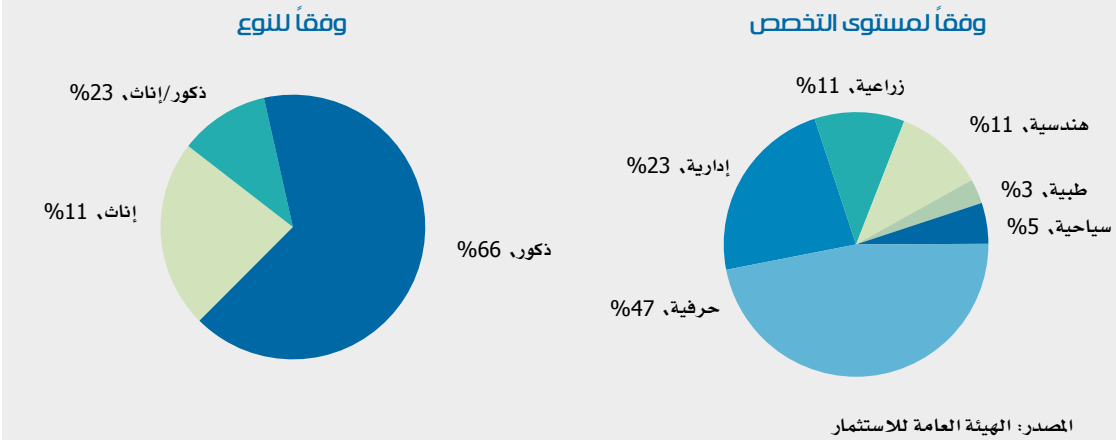

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

• التوسعات في الشركات القائمة:

شهد العام المالي 2010/2009 توسعات في نحو 1,578 شركة من الشركات القائمة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها 66,743 مليون جنيه مقارنة بنحو 1,570 شركة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 58,708 مليون جنيه خلال العام المالي 2009/2008. **ويوضح الشكل التالي تطور عدد الشركات التي شهدت توسعات ورؤوس الأموال المُصدرة منذ العام المالي 2004/2003 وحتى العام المالي 2010/2009:**

شكل رقم (1 - 12)

التوسعات في الشركات القائمة (2010/2009 - 2004/2003)

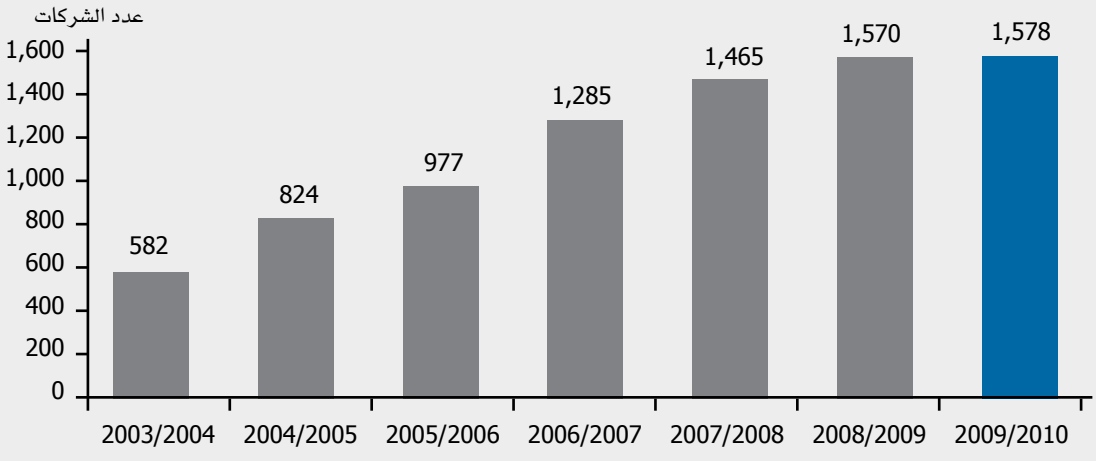

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

جاء العدد الأكبر من التوسعات خلال العام المالي 2010/2009 في قطاع الصناعة حيث بلغ عدد الشركات التي شهدت توسعات في هذا القطاع 542 شركة قائمة بالفعل برؤوس أموال مُصدرة بلغ قيمتها نحو 13,327 مليون جنيه، بينما استحوذ قطاع الخدمات على الحجم الأكبر من رؤوس الأموال المصدرة حيث قامت 424 شركة فيه بالتوسع برؤوس

أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 19,849 مليون جنيه، **ويوضح الجدول التالي التوسعات في الشركات القائمة بالفعل ورؤوس الأموال المُصدرة لهذه التوسعات منذ العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009، وذلك على النحو الآتي:**

جدول رقم (3-1)

التوزيع القطاعي للتوسعات في الشركات القائمة بالفعل ورؤوس الأموال المُصدرة (2010/2009 - 2005/2004)

(القيمة بالمليون جنيه)

المناطق	العام المالي 2005/2004		العام المالي 2006/2005		العام المالي 2007/2006		العام المالي 2008/2007		العام المالي 2009/2008		العام المالي 2010/2009	
	عدد الشركات	القيمة بالمليون جنيه	عدد الشركات	القيمة بالمليون جنيه	عدد الشركات	القيمة بالمليون جنيه	عدد الشركات	القيمة بالمليون جنيه	عدد الشركات	القيمة بالمليون جنيه	عدد الشركات	القيمة بالمليون جنيه
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	26	1,103	33	579	59	510	52	773	50	5,443	59	603
التشييد والبناء	37	806	63	2,503	118	4,334	158	7,541	192	8,848	181	10,035
التمويل	55	4,489	98	7,521	98	9,607	86	16,939	73	5,617	77	7,550
الخدمات	157	2,422	202	6,629	299	7,284	387	13,053	453	4,579	424	19,849
الزراعة	29	333	46	918	63	3,860	87	3,543	82	2,600	97	9,090
السياحة	112	2,357	150	4,868	174	7,304	164	7,333	154	9,219	198	6,289
الصناعة	408	10,691	385	14,221	474	14,320	531	14,511	566	22,399	542	13,327
الإجمالي	**824**	**22,203**	**977**	**37,241**	**1,285**	**47,222**	**1,465**	**63,695**	**1,570**	**58,707**	**1,578**	**66,743**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

هذا وتجدر الإشارة إلى إنه في العام المالي 2010/2009 بلغت رؤوس الأموال المُصدرة لإجمالي الشركات (الشركات الجديدة التي تم تأسيسها + التوسعات في الشركات القائمة) نحو 84 مليار جنيه مقارنة بنحو 74 مليار جنيه في العام المالي 2009/2008، ومقارنة بنحو 40 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

لعبت الإجراءات الإصلاحية التي تبنتها الحكومة المصرية منذ يوليو 2004 دوراً أساسياً في تحسين مناخ الاستثمار، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، هذا بالإضافة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتشغيل، بالإضافة إلى ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة ملحوظة. وفيما يلي عرض لتطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009:

• صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 2.1 مليار دولار في العام المالي 2004/2003 ليصل إلى 13.2 مليار

دولار خلال العام المالي 2008/2007 ثم 8.1 مليار دولار خلال العام المالي 2009/2008 ثم بلغ 6.8 مليار دولار خلال العام المالي 2010/2009. وطبقاً لما ورد بتقرير الاستثمار العالمي الصادر عام 2010 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأُنكتَاد)، احتلت مصر المركز الأول على مستوى شمال أفريقيا والمركز الثاني على مستوى القارة الإفريقية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعرض الشكل التالي تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (1-13)
تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العام المالي (2005/2004 - 2010/2009)

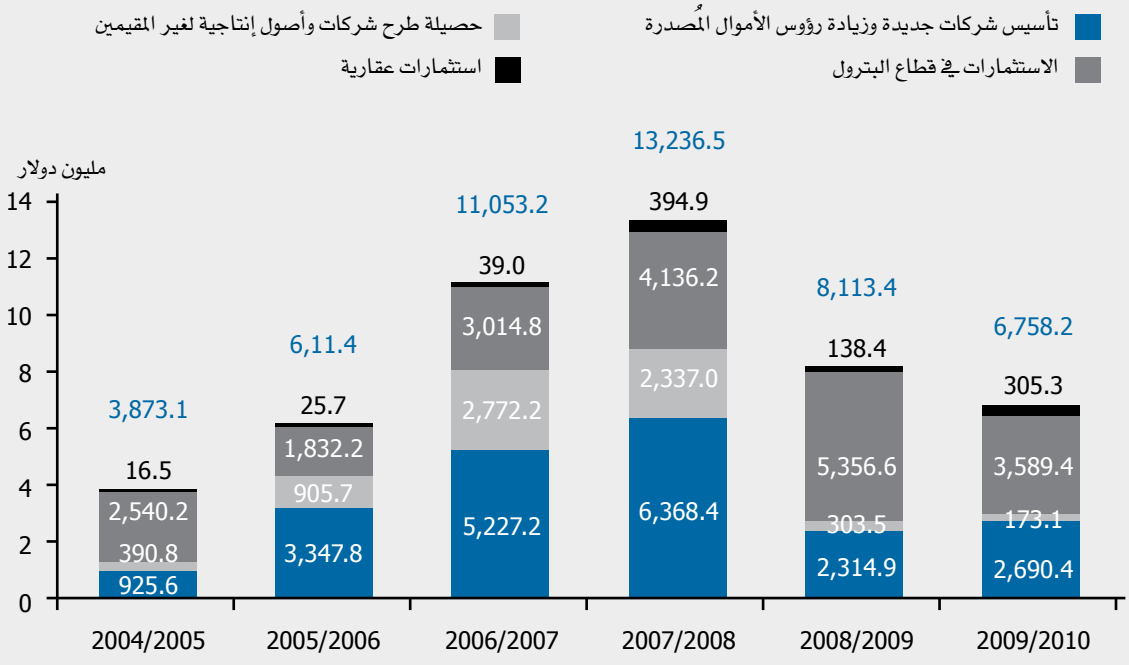

المصدر: البنك المركزي المصري

• التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

استحوذ قطاع البترول خلال العام المالي 2010/2009 على نحو 3,589.4 مليون دولار (بما يمثل 53.1% من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) مقارنة بـ 5,356.6 مليون دولار خلال العام المالي 2009/2008 (بما يمثل 66% من صافي التدفقات). كما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية غير البترولية نحو 3,168.8 مليون دولار خلال هذا العام مقارنةً بنحو 2,465.8 مليون دولار خلال العام المالي السابق.

ويوضح الجدول التالي تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول والقطاعات الاقتصادية غير البترولية منذ العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009:

جدول رقم (1 - 4)

التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

(مليون دولار)

البيان	العام المالي 2005/2004	العام المالي 2006/2005	العام المالي 2007/2006	العام المالي 2008/2007	العام المالي 2009/2008	العام المالي 2010/2009
تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال المُصدرة	925.6	3,347.8	5,227.2	6,368.4	2,314.9	2,690.4
طرح الأصول والشركات لغير المقيمين	390.8	905.7	2,772.2	2,337.0	303.5	173.1
الاستثمارات العقارية	16.5	25.7	39.0	394.9	138.4	305.3
قطاع البترول	2,540.2	1,832.2	3,014.8	4,136.2	5,356.6	3,589.4
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر	**3,873.1**	**6,111.4**	**11,053.2**	**13,236.5**	**8,113.4**	**6,758.2**

المصدر: البنك المركزي المصري

كما استحوذ تأسيس الشركات الجديدة والتوسعات في الشركات القائمة خلال العام المالي 2010/2009 على نحو 2,690.4 مليون دولار من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (39.8% من صافي التدفقات)، وبلغت حصيلة طرح الشركات والأصول الإنتاجية (في القطاعين الخاص والعام) لغير المقيمين نحو 173.1 مليون دولار (2.6% من صافي التدفقات)، كما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع العقارات نحو 305.3 مليون دولار (4.5% من صافي التدفقات) خلال نفس الفترة.

شكل رقم (1 - 14)

التوزيع القطاعي النسبي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
العام المالي (2010/2009 - 2005/2004)

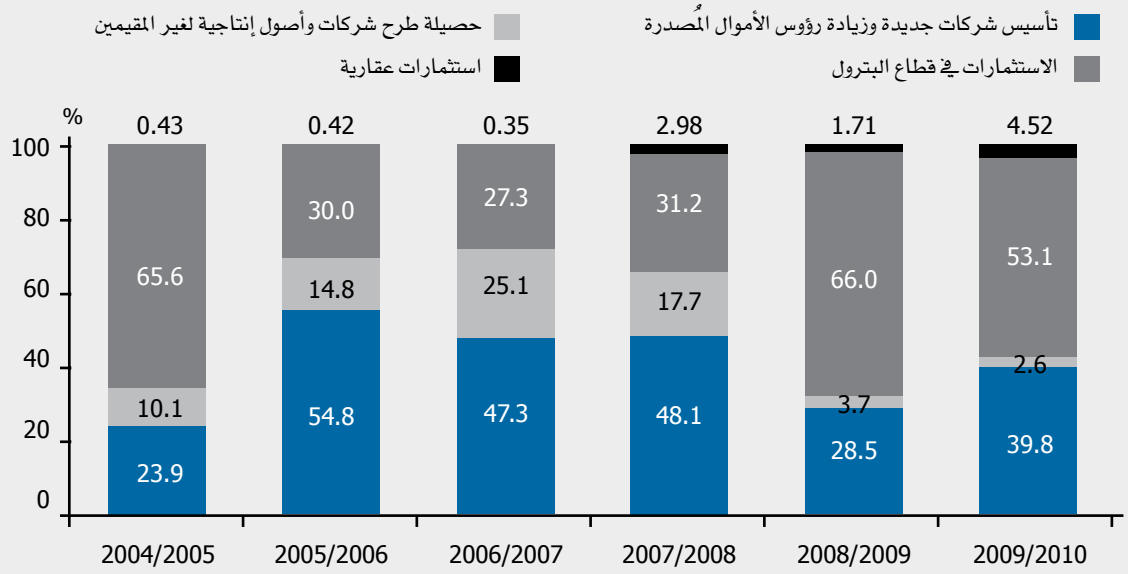

*احتفظ قطاع العقارات بنسبة 0.4% تقريباً من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي 2005/2004 وظل ثابتاً عليها حتى العام المالي 2007/2006 ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 3% خلال العام المالي 2008/2007 ثم إلى 1.7% خلال العام المالي 2009/2008، وبلغت 4.5% خلال العام المالي 2010/2009

المصدر: البنك المركزى المصرى

ثانياً: الترويج للاستثمار وجذب الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية:

يعتبر الترويج للاستثمار هو أحد أهم المحاور التي تقوم بها الوزارة سواء على المستوى الدولي أو المحلي، ويتمثل هذا الدور في ايجاد الفرص الاستثمارية وتحديد أهمها وأهم القطاعات الواعدة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمرين المحليين نحو استغلال تلك الفرص للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو وتوفير فرص جديدة للتشغيل.

وحتي يمكن انجاح جهود الترويج للاستثمار في مصر فقد استلزم الأمر تطوير وتحديث مستمر استهدف:

- وضع برنامج لتحديد القطاعات الرئيسية ذات الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يتم استهداف 13 قطاعاً وصناعة، والتي تتمثل فيما يلي: (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – صناعة السيارات – الطاقة الجديدة والمتجددة – الخدمات المالية – الخدمات اللوجستية – الصناعات الغذائية – صناعة المنسوجات – تجارة التجزئة – التعليم – الصحة – السياحة – التعدين – البتروكيماويات).
- تحديد قائمة بأهم الدول المستهدفة وذلك من خلال استراتيجية الاستهداف للدول.
- تحديد الفرص الاستثمارية داخل كل قطاع على مستوى محافظات الجمهورية.
- وضع خطة الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة وتحديد الأسواق الرئيسية المستهدفة والبعثات الاستثمارية والمؤتمرات والملتقيات الاستثمارية التي سيتم المشاركة فيها.
- تطوير نشاط الوحدات والادارات المعنية بالبحوث والمعلومات الاقتصادية، ورصد وتحليل اتجاهات الأسواق وأنماط الاستثمار والمستثمرين.
- رصد وضع مصر في التقارير الاقتصادية والاستثمارية الدولية وتحليلها والتواصل معها من خلال التعليق عليها وتوضيح ما ورد بها من معلومات والاستفادة منها في الترويج لمناخ وفرص الاستثمار في مصر.

وقد شهد عام 2010/2009 عدد من الإجراءات التي استهدفت الترويج لمناخ وفرص الاستثمار في مصر والتواصل الفعال مع مؤسسات الاستثمار والتمويل ودعوة المجموعات الاستثمارية المختلفة إلى التعرف على الفرص الاستثمارية المختلفة، وفي هذا الصدد فقد قامت وزارة الاستثمار بالآتي:

أ- التحرك الاستثماري على المستوى الثنائي استهدف التحرك المباشر مع الدول ذات الأولوية لدعم وتعزيز علاقات التعاون الاستثماري معها وخاصة الدول العربية مثل الإمارات، وليبيا، والعراق، والدول الأسيوية مثل الصين، وكوريا، وسنغافورة، والدول الأفريقية مثل أثيوبيا.

ب- التحرك الاستثماري متعدد الأطراف بهدف تفعيل أطر التعاون الفني والاستثماري مع المنظمات والتجمعات الاقتصادية الفعالة وخاصة على المستوى الإقليمي مثل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، ومجلس التعاون الخليجي، ومجموعة الـ15 والتي تضم دولاً نامية ذات فكر متقارب بغرض تنفيذ استراتيجية متسقة تسعى لتحقيق التنمية خاصة في مجالات الاستثمار والتجارة، والتكنولوجيا، وتتمثل هذه الدول في الأرجنتين، والبرازيل، والجزائر، والسنغال، والمكسيك، والهند، وإندونيسيا، وإيران، وجاميكا، وزيمبابوي، وسيريلانكا، وشيلى، وفنزويلا، وكينيا، وماليزيا، ومصر، ونيجيريا.

ج- استقدام بعثات ووفود استثمارية عربية وأجنبية، وذلك بهدف تفعيل نتائج التحرك الاستثماري على المستوى الثنائي والمستوى متعدد الأطراف وذلك من خلال متابعة المجموعات الاستثمارية ومؤسسات الاستثمار والتمويل ودعوتها لزيارة مصر لدراسة ما يتم طرحه من فرص والتعرف على أرض الواقع عن أطر التعاون الاستثماري المقترحة.

د- تنظيم المؤتمرات والمناسبات الاقتصادية والاستثمارية بالتعاون مع جهات ومؤسسات دولية بهدف استمرار جهود التواصل مع تلك المؤسسات للتعريف بتطورات الاقتصاد المصري، وتطورات مناخ الاستثمار والأعمال، وكذلك التواصل والتحاور مع المستثمرين الحاليين والمحتملين للتعرف على الفرص الخاصة بالتوسع في الاستثمارات، ومعوقات الاستثمار، والبدائل المختلفة وإمكانيات الدخول في استثمارات جديدة.

وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال الترويج للاستثمار في مصر خلال العام المالي 2010/2009:

أ- برنامج التحرك الاستثماري على المستوى الثنائي:

تمثل البعثات الاستثمارية والجولات الترويجية على المستوى الثنائي أحد الأدوات الرئيسية التي تتبناها الوزارة والهيئات التابعة لها لخدمة السياسة الاقتصادية والاستثمارية للبلاد، وقد شهد العام المالي 2010/2009 توجيه عدة بعثات استثمارية خارجية لدعم وتعزيز العلاقات الاستثمارية مع عدد من دول العالم الخارجي، **وذلك بهدف تحقيق ما يلي:**

- التعريف بمناخ وفرص الاستثمار في مصر.
- وضع مصر على خريطة الاستثمار الخارجي الخاصة بالدول المستهدفة.
- التعرف عن قرب على توجهات المستثمرين بالدول المستهدفة.
- التعرف على سبل التعاون الفني والاستثماري مع الدول المستهدفة.
- تطوير الإطار التعاقدي للعلاقات الاستثمارية مع الدول المستهدفة.
- وضع برنامج متابعة خاص بكل دولة واستقدام عدد من البعثات الاستثمارية للتباحث حول الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وعرض أهم التطورات التي يشهدها مناخ الاستثمار والأعمال في مصر.
- تعزيز محاور التعاون الاستثماري متعدد الأطراف، وذلك في ضوء الاهتمام المشترك بالدائرتين الآسيوية والأفريقية.

برنامج التحرك الاستثماري على المستوى الثنائي

- **بعثات استثمارية وجولات ترويجية بالدول العربية.**
- بعثات استثمارية وجولات ترويجية بالدول الآسيوية.
- بعثات استثمارية وجولات ترويجية بالدول الأفريقية.

وتتمثل أهم البعثات والجولات الترويجية التي شهدها عام 2010/2009 **فيما يلي:**

أولاً: البعثات الاستثمارية والجولات الترويجية بالدول العربية:

- استهدفت تلك البعثات تعزيز وزيادة الاستثمارات المشتركة من خلال التعريف بالفرص الاستثمارية الكبرى، وبحث سبل جذب المزيد من الاستثمارات العربية لمصر، وبحث فرص مشاركة الشركات المصرية في المشروعات الاستثمارية بالدول العربية الشقيقة، ودعم نشاط شركات المقاولات العامة والخاصة ومتابعة برنامجها للتوسع في مشروعات البنية الأساسية بتلك الدول، ووضع برنامج للزيارات الاستثمارية المتبادلة بين مصر وتلك الدول في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز جهود التعاون الاستثماري على المستوى الإقليمي.
- أكدت تلك البعثات والزيارات على أهمية تنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الجانبين، والمضي قدماً في مواجهة التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، مع التأكيد على الرغبة المصرية في تنسيق المواقف لتدعيم التجارة البينية والاستثمارات المتبادلة من خلال الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في المشروعات كبيرة الحجم، ودعوة المجموعات الاستثمارية العربية إلى تعزيز استثماراتها بالسوق المصري، وتعريف مجتمع الأعمال بالتطورات في مناخ الاستثمار في مصر وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.
- ضمت الوفود الاستثمارية لتلك الدول عدد من المسئولين المعنيين بشئون الاستثمار، بالإضافة إلى وفد يضم رؤساء وممثلي عدد من الشركات والمؤسسات المصرية العامة والخاصة الممثلة للقطاعات الحيوية ذات الأهمية مثل البناء والتشييد، والسياحة، والقطاع المصرفي، والخدمات المالية.
- وبجانب اللقاءات الحكومية الرسمية، فقد شملت تلك الجولات الاجتماع مع عدد من المسئولين عن المجموعات الاستثمارية الكبرى وصناديق الاستثمار السيادية التابعة لتلك الدول بجانب تنظيم ملتقى استثماري بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة بكل دولة للتعريف بالتطورات الخاصة بمناخ الأعمال والاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعات المختلفة.
- تم وضع برنامج متابعة خاص بكل مجموعة استثمارية استهدفتها الزيارات وتكوين مجموعات عمل مشتركة خاصة بكل مجموعة لمتابعة المشروعات الاستثمارية التي تم اقتراحها.

وتتمثل أهم تلك الزيارات والجولات الاستثمارية فيما يلي:

1- زيارة دولة قطر:

سعياً إلى تعزيز وزيادة الاستثمارات المشتركة المصرية القطرية وبحث سبل جذب المزيد من الاستثمارات القطرية لمصر، وبحث فرص مشاركة الشركات المصرية في المشروعات الاستثمارية بقطر، ووضع برنامج لعدد من الزيارات الاستثمارية المتبادلة بين البلدين في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، تم تنظيم زيارة لدولة قطر في يونيو 2010، والتي شهدت بجانب اللقاءات الحكومية الرسمية، الاجتماع مع عدد من المسئولين عن المجموعات الاستثمارية الكبرى، وصناديق الاستثمار السيادية التابعة لقطر، بجانب تنظيم لقاء استثماري بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة بقطر للتعريف بالتطورات الخاصة بمناخ الأعمال والاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعات المختلفة. **وقد شهدت تلك الزيارة القيام بما يلي:**

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار مع سعادة الدكتور خالد العطية وزير الدولة للتعاون الدولي وسعادة السيد يوسف حسين كمال وزير الاقتصاد والمالية وسعادة الشيخ عبد الرحمن بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني وزير البلدية والتخطيط العمراني والسيد محمد بن طوار نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر

- بحث فرص التعاون بين شركات المقاولات المصرية وشركات الاستشارات الهندسية مع الجانب القطري في المشروعات الاستثمارية الكبرى التي تستهدفها قطر خلال العشرين سنة القادمة (تُقدر بنحو 300 مليار دولار).
- شهدت الزيارة التباحث حول فرص التعاون في مجال التصنيع الزراعي ودعوة مجموعة حصاد القطرية (الذراع الاستثماري للحكومة القطرية في مجال الاستثمار الزراعي) لزيارة مصر والتنسيق مع وزارة الزراعة المصرية لتفعيل التعاون مع الجانب القطري في هذا الشأن.
- عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة الاقتصادية بشمال غرب خليج السويس، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في منطقة التنمية المتكاملة حول طريق الصعيد – البحر الأحمر، والتي تشهد تطوراً كبيراً خلال الفترة الحالية.
- بحث فرص التعاون الاستثماري والفني في مجال تنمية الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بين الهيئة العامة للاستثمار، وكل من قطاع تنمية الأعمال وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بحث فرص التعاون الاستثماري على المستوى الإقليمي وعلى مستوى القارة الأفريقية والتعرف على الفرص المتاحة في هذا الشأن.

2- زيارة دولة الإمارات العربية المتحدة:

تم القيام بعدد من الزيارات إلى الإمارات كان آخرها خلال الفترة من 18 إلى 19 مايو 2010، بهدف متابعة تطورات ملف العلاقات الاستثمارية المصرية الإماراتية وبحث تطورات برنامج التعاون الاستثماري في المشروعات الاستراتيجية

الكبرى وسبل دفع الاستثمارات المشتركة المصرية الإماراتية، وخاصة في مشروعات البنية الأساسية المرتبطة بالنقل والطاقة الجديدة والمتجددة وبرنامج الحكومة لتنوع هذه الاستثمارات وتواجدها في المحافظات المختلفة في مصر. **وقد شهدت تلك الزيارة القيام بما يلي:**

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال لقاءه بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات ويسلمه رسالة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية

- تعريف الجانب الإماراتي بالتطورات الإيجابية التي شهدها أداء الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة، وكذلك استعراض عدد من المشروعات الاستثمارية ومنها المشروعات المرتبطة بتنمية محافظات الصعيد ومشروعات البنية الأساسية، وكذلك الفرص الاستثمارية في قطاعات النقل، والتصنيع الزراعي، والطاقة المتجددة، وإسكان الشباب منخفضي الدخل، والفرص المتاحة للاستثمار حول طريق الصعيد – البحر الأحمر، وخطة تطوير الموانئ في مصر.
- بحث سبل التعاون المشترك في الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا، والخدمات الطبية، والتعليم والبحث العلمي.
- بحث فرص التعاون المقترحة في مجال توليد الطاقة الشمسية في المناطق الاستثمارية المرتبطة بطريق الصعيد – البحر الأحمر.
- التباحث حول برنامج التعاون في مجال مشروعات آلية التنمية النظيفة وتخفيض انبعاثات الكربون.
- استعراض تطورات برنامج التدريب والمنح الدراسية المقدم من مؤسسة مصدر الإماراتية بالتعاون مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والذي أتاح الفرصة لمجموعة من المهندسين المصريين حديثي التخرج لدراسة أحدث البرامج والتكنولوجيا المرتبطة بالقطاعات الهندسية، وتم التأكيد على أهمية هذا البرنامج والذي يسهم في تطوير ورفع القدرات الخاصة بالعاملين بالشركات المصرية ويساهم في تعزيز القيمة المضافة للتعاون الاستثماري في هذا الشأن.

- تمت الإشارة إلى المشاركة الإماراتية رفيعة المستوى في منتدى الاستثمار الثالث بدول الكوميسا والذي استضافته مصر في أبريل 2010 تحت رعاية السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية، والتعاون الاستثماري بين الجانبين المصري والإماراتي على الصعيد الإقليمي والذي كان من نتائجه استضافة دبي للدورة الرابعة من هذا المحفل الاستثماري الهام.

3- زيارة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى:

تم القيام بعدة زيارات استثمارية إلى الجماهيرية الليبية بهدف دعم سبل تنمية العلاقات الاقتصادية المصرية الليبية سواء في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، أو في مجال الاستثمار المباشر، وكذلك دفع العمل في المنطقة الحرة المشتركة المصرية الليبية، والتي من المقرر أن تشمل أنشطة سياحية، وخدمية وتجارية، وصناعية. **وقد شهدت تلك الزيارات ما يلي:**

- عرض عدد من الفرص الاستثمارية على الجانب الليبي، في مجالات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية والخدمية.
- تفعيل مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع الجانب الليبي بشأن التعاون الاستثماري.
- تشكيل لجنة مشتركة تكون معنية بمتابعة تشجيع الاستثمارات البينية ومتابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية المتفق عليها بين الدولتين.
- بلورة الرؤى الخاصة بالمشروعات المطروحة للاستثمار بين البلدين.
- تحديد قنوات الاتصال الخاصة بالجهات الليبية المعنية وذلك لمتابعة آليات تنفيذ المشروعات المشار إليها.

4- زيارة جمهورية العراق:

تم القيام بعدة زيارات إلى العراق في شهري أغسطس وأكتوبر 2009، حيث تمت زيارة كل من بغداد وأربيل على رأس وفد ضم مجموعة من كبار المسئولين الحكوميين بوزارات البترول، والخارجية، والاستثمار، والإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، بالإضافة إلى وفد استثماري كبير يضم المسئولين عن عدد من الشركات العامة والخاصة بلغ عددها 27 شركة منها 12 شركة خاصة، و11 شركة عامة، و5 شركات قابضة تتبع وزارة الاستثمار، بالإضافة إلى الهيئة العامة للبترول، والهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، **وقد شهدت تلك الزيارات القيام بالأنشطة التالية:**

- عقد عدد من اللقاءات الثنائية مع السيد رئيس الجمهورية، والسادة: نائبي الرئيس العراقي، ورئيس مجلس الوزراء، والسيد وزير الخارجية، والسيد وزير الصناعة والمعادن، والسيد وزير الصحة، والسيد نائب رئيس المجلس الأعلى الإسلامي.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال لقاءه بالسيد جلال الطالباني رئيس الجمهورية العراقية وكل من السيد طارق الهاشمي والسيد عادل عبد المهدي نائبي الرئيس العراقي

• عقد ملتقى الاستثمار المصري العراقي والذي نظمته الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار وكل من السيد نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي والدكتور سامي رءوف الأعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار خلال فعاليات ملتقي الاستثمار المصري العراقي بالعاصمة العراقية بغداد

- توقيع تسع مذكرات تفاهم واتفاقات بين الجانبين المصري والعراقي بشأن التدريب في مجالات سوق رأس المال، والتأمين، والتأجير التمويلي، والتعاون الفني في مجال الاستثمار، وكذلك التعاون في مجال البورصة وسوق الأوراق المالية، ومذكرة تفاهم بشأن التأمين وإعادة التأمين، وتوقيع عقدي وكالة بين شركتي النصر للتصدير والاستيراد وشركة مصر للاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى عدد من اتفاقات التعاون في مجال الصناعات الغذائية والصحة والطاقة والتعدين.
- القيام بزيارة إلى مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق حيث تم عقد لقاء مع السيد/ مسعود برزاني رئيس إقليم كردستان العراق، وعقد ورشة عمل بين الشركات المصرية وأعضاء الوفد المرافق والشركات والهيئات الاقتصادية العاملة بالإقليم، حيث تم التعرف على مناخ وفرص الاستثمار بالإقليم، وكذلك التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات المبدئية الخاصة في عدة مجالات.

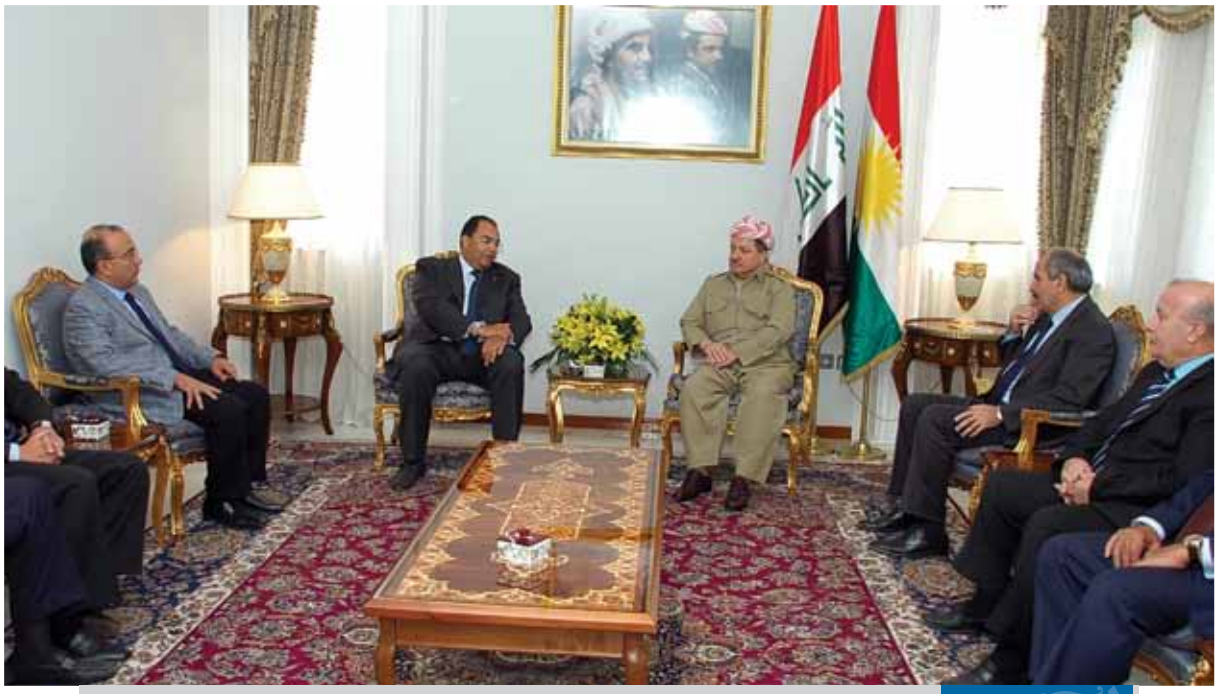

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال لقاءه بالسيد مسعود برزاني رئيس إقليم كردستان العراق

وقد أسفرت تلك الزيارات عن تحقيق النتائج التالية:

- وضع مخطط برنامج التأهيل والتطوير الإداري لاستقدام نحو 600 متدرباً عراقياً من العاملين في قطاعات الاستثمار والبورصة والتأمين والخدمات المالية وإدارة الأصول يمثلون المستويات الإدارية المختلفة سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المحافظات العراقية، وقد تم منذ فبراير 2010 الانتهاء من أربع دورات تدريبية وبإجمالي 194 متدرباً، حيث تم تدريب الوفد بالكامل على المهارات الإدارية بمركز إعداد القادة لإدارة الأعمال، كما تم عمل تدريب تخصصي في مقر كل من الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للرقابة المالية، والبورصة المصرية، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية للتجمعات الصناعية والمناطق الاستثمارية.

- استقدام عدة وفود من الهيئة الوطنية للاستثمار بالعراق وإعداد برنامج لقاءات وزيارات ميدانية مع عدد من المجموعات الاستثمارية ومؤسسات الأعمال المصرية حيث تم زيارة مواقع عدد من المشروعات الاستثمارية في مجال الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية والمنتظر إقامة مشروعات مثيلة لها بالعراق والتعرف على المواصفات الفنية المطلوبة والاتفاق على الإطار العام لإقامة تلك المشروعات تمهيدا للتوصل إلى اتفاقيات نهائية في هذا الشأن.
- وضع برنامج مشترك خاص بشركات المقاولات والتشييد العامة والخاصة للتعاون مع الجانب العراقي في مشروعات إعادة الإعمار.
- الاتفاق على عدد من الزيارات المتبادلة لمتابعة ما تم من اتفاقات وتنمية العلاقات الاستثمارية والاقتصادية بين الدولتين.

ثانياً: البعثات الاستثمارية والجولات الترويجية الموجهة لآسيا:

يمثل منهج تعزيز العلاقات الاستثمارية مع الاقتصاديات الآسيوية مثل الصين، والهند، واليابان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وإندونيسيا، وماليزيا، وفيتنام أحد الأدوات الهامة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية على المستوى الثنائي والاقليمي لما لذلك من استفادة مشتركة بين مصر وتلك الدول من فرص التعاون الفني والاستثماري، وكذلك للاستفادة من برامج التعاون المتاحة في إطار تجمع الآسيان كما أنها ستدعم إيجابياً في اتجاه عدد من الدوائر الهامة الأخرى على صعيد العلاقات الدولية، **وقد استهدفت تلك الجولات تحقيق ما يلي:**

برنامج التحرك الاستثماري على المستوى الثنائي

- بعثات استثمارية وجولات ترويجية بالدول العربية.
- **بعثات استثمارية وجولات ترويجية بالدول الآسيوية.**
- بعثات استثمارية وجولات ترويجية بالدول الأفريقية.

- تفعيل أطر الحوار الآسيوي الشرق أوسطي والعلاقات الثنائية بين مصر وتلك الدول مع التأكيد على الفرص المتاحة للتعاون الاقتصادي والاستثماري وضرورة دعم التعاون بين مؤسسات الاستثمار والأعمال في كلا الجانبين.
- تعريف مجتمع الأعمال بتلك الدول بمناخ وفرص الاستثمار في مصر خاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تحقيق استفادة عملية من التجربة الآسيوية في مجال الخدمات المالية، وخاصة فيما يتعلق بأسواق المال، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الإسلامي، ونظم الرقابة المالية، والتمويل العقاري، والتأمين، وتعزيز سبل التعاون الفني بين البورصة المصرية وأسواق المال بتلك الدول وخاصة فيما يتعلق ببورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاتفاق مع تجمعات ومؤسسات الاستثمار والأعمال على استقدام مجموعة من البعثات الاستثمارية المتخصصة.
- استقدام عدد من المؤسسات البحثية الكبرى بتلك الدول للتعرف على القدرات التكنولوجية والإنتاجية الخاصة بها ووضع برامج للتعاون الفني معها.
- وقد تضمنت بعض تلك الجولات مشاركة وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة لمنظمة الكوميسا والمسئولين عن هيئات الاستثمار لعدد من الدول الأفريقية بهدف التأكيد عملياً على اهتمام مصر بدعم حركة الاستثمار في أفريقيا وفقاً لمفهوم المشاركة وتقديم مصر على أنها مدخل ومركز للاستثمارات الآسيوية في شرق وجنوب القارة الأفريقية.

وتتمثل أهم تلك الزيارات والجولات الاستثمارية فيما يلي:

1- زيارة جمهورية الصين الشعبية:

شهد عام 2010/2009 القيام بعدة زيارات إلى الصين بوفود ضمت عدد من المسئولين الحكوميين من وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتجارة والصناعة، والتعاون الدولي، فضلاً عن البورصة المصرية، والهيئة العامة للاستثمار، ورئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس. كما شارك في الزيارات عدد من المجموعات الاستثمارية العامة والخاصة منها الشركة القابضة للغزل والنسيج، والشركة القابضة للنقل البحري والبري، وشركة مصر للتأمين، وغرفة الصناعات الكيماوية، كما انضم للوفد السيدة/ رئيسة الوكالة الإقليمية للترويج للاستثمار التابعة لمنظمة الكوميسا، ورؤساء وممثلي عدد من هيئات الاستثمار من دول الكوميسا ورئيسة هيئة الاستثمار الأوغندية. وتضمن برنامج الزيارات مجموعة من اللقاءات الثنائية الرسمية مع المسئولين المعنيين بالاستثمار والاقتصاد والتجارة بالحكومة الصينية، وكذلك عقد لقاءات متخصصة مع مجموعة من المؤسسات الاستثمارية الصينية الكبرى، وعقد منتدى وندوة حول فرص التعاون الاستثماري المصري الصيني.**وقد هدفت تلك اللقاءات والمباحثات إلى تحقيق ما يلي:**

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار والوفد المرافق له خلال جلسات مباحثات مع عدد من المسئولين الصينيين خلال زيارته للصين

- متابعة ملف العلاقات الاستثمارية مع الصين والتواصل مع الجانب الصيني للتوسع في مجالات التعاون الاستثماري وخاصة في القطاعات المرتبطة بالبنية الأساسية والتشييد، والنقل، والصناعات الإلكترونية، والاتصالات والتكنولوجيا، والغزل والنسيج، والصناعات الكيماوية، والصناعات الهندسية.
- استعراض تطور تحسن مناخ الاستثمار في مصر وطرح عدة موضوعات رئيسية منها التعاون بين مصر والصين

في المنطقة الاقتصادية بشمال غرب خليج السويس والتي تشهد تواجداً متميزاً للاستثمارات الصينية وتتولى شركة إيجيبت تيدا الصينية تطويرها.

- دعوة الجانب الصيني للاستثمار في المشروعات المتاحة على طريق الصعيد – البحر الأحمر خاصة مع أهمية هذا الطريق الذي يربط ثلاث محافظات من صعيد مصر بموانئ البحر الأحمر وما يرتبط به من مشروعات جديدة للحاويات وتطوير الموانئ، والتي تساهم في تيسير حركة التجارة مع دول شرق آسيا بوجه عام والصين بوجه خاص، وكذلك الاستثمار في محافظات الصعيد في مشروعات سياحية وعقارية وغيرها من المشروعات المتاحة على جانبي طريق الصعيد البحر الأحمر.
- التأكيد على أهمية تنمية العلاقات الاستثمارية بين مصر والصين وإحداث توازن في العلاقات الاقتصادية بشقيها التجاري والاستثماري من خلال زيادة الاستثمارات الصينية في مصر.
- التأكيد على اهتمام مصر بدعم حركة الاستثمار الآسيوي واستثمار التوجه الصيني نحو أفريقيا من خلال مشاركة وفد الكوميسا والتأكيد على أن مصر هي مدخل ومركز للاستثمارات الآسيوية في شرق وجنوب القارة الأفريقية سعيا نحو فتح آفاق التعاون الاستثماري المصري الصيني على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف وخاصة في ضوء استضافة مصر لفعاليات منتدى التعاون الأفريقي – الصيني في نوفمبر 2009، وكذلك استضافة مصر لفعاليات ملتقي الاستثمار الثالث لدول الكوميسا.
- التأكيد على البعد الأفريقي للعلاقات المصرية الصينية من خلال التعاون مع دول الكوميسا وأيضاً دول حوض النيل والدخول في مشروعات مشتركة في أفريقيا في مجالات البنية الأساسية والطرق سواء بتمويل مصري أو من خلال الصندوق الصيني الأفريقي للتنمية.
- إلقاء الضوء على تمتع دول الكوميسا بوجود منطقة للتجارة الحرة، ووجود اتحاد جمركي يتيح بعض الميزات الجمركية للدول المستثمرة من خلال مشاركة رئيسة وكالة الترويج للاستثمار التابعة لمنظمة الكوميسا في الوفد المشارك في زيارة الصين.
- استهدف الوفد الإعلامي المرافق التعرف عن قرب على تطورات العلاقات الاستثمارية والاقتصادية المصرية الصينية، وكذلك دراسة نموذج الصين في النمو والتنمية والدروس المستفادة منها وذلك تعزيزاً لجهود التوعية والتعريف بأهمية الإصلاح والنمو والمساهمة في إيجاد مناخ إيجابي مساند لجهود الحكومة في هذا الشأن.

وقد أسفرت تلك الزيارات واللقاءات عن عدد من النتائج الهامة، منها ما يلي:

- افتتاح مكتب تمثيل بنك التنمية الصيني في مصر في نوفمبر 2009 وهو ما يمثل خطوة هامة في سبيل تعزيز التعاون الاستثماري والاقتصادي المشترك بين مصر والصين. وتعتبر مصر أول دولة يتواجد فيها تمثيل لبنك التنمية الصيني على مستوى العالم مما يخدم التطور المستمر في علاقات التعاون بين الصين ومصر وتفعيلاً لمحاور التعاون المشترك بين البلدين.
- تعزيز المباحثات مع البنك للاستفادة في تفعيل مشروعات التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك وتحقيق

أقصى استفادة ممكنة من بنك التنمية الصيني (تبلغ قيمة الودائع بالبنك حوالي 55 مليار دولار، الأمر الذي يجعل بنك التنمية الصيني أحد أهم وأكبر البنوك التجارية في العالم التي تقوم بالإقراض بالعملة الأجنبية حيث تعد مساعدة الشركات الصينية على الاستثمار في الخارج أحد الأهداف الأساسية للبنك) في تنفيذ المشروعات الإنمائية الكبرى في مصر وأفريقيا. وقد نجحت مصر في استضافة مقر بنك التنمية الصيني وافتتاح المقر في نوفمبر 2009.

- تطوير برنامج المشاركة مع صندوق التنمية الصيني الأفريقي للتوسع في مجالات التعاون وخاصة في القطاعات المرتبطة بالبنية الأساسية والتشييد، والنقل، والصناعات الإلكترونية، والاتصالات والتكنولوجيا، والغزل والنسيج، والصناعات الكيماوية، والصناعات الهندسية.
- تحديد عدد من المحاور الرئيسية للتعاون الاستثماري مع مؤسسة الاستثمار الصينية -والتي تُعد مؤسسة الاستثمار الصينية بمثابة صندوق الثروة السيادية في الصين، حيث يصل رأس ماله إلى نحو 220 مليار دولار- وتشمل الفرص المتاحة في مجال الاستثمار المباشر في البنية الأساسية وتدوير المخلفات الصلبة، ومجال الطاقة الجديدة والمتجددة، هذا بالإضافة إلى الاستثمار غير المباشر في البورصة وسوق المال، وتشجيع الشركات الصينية على الدخول في بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التعاون الفني في مجال الخدمات المالية.

2- زيارة دولة سنغافورة:

تم القيام بعدد من الزيارات إلى سنغافورة آخرها في مارس 2010 بهدف التباحث حول التطورات الخاصة بالعلاقات الاستثمارية المصرية السنغافورية، وجذب المزيد من الاستثمارات السنغافورية إلى مصر، وعقد فعاليات مؤتمر سوق المال المصري بسنغافورة، واللقاء مع عدد من المجموعات والصناديق الاستثمارية. وكذلك دعوة الشركات السنغافورية

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال لقاءه بالسيد ليم هنج كيانج وزير التجارة والصناعة السنغافوري

إلى ضرورة تعزيز مجالات التعاون الاستثماري بين البلدين وخاصة فيما يتعلق بمشروعات البنية الأساسية والخدمات المرتبطة بها، والخدمات المالية، والصناعات الإلكترونية والتكنولوجية والاتصالات، والسياحة، والري، والطاقة الجديدة والمتجددة. **وقد تم خلال الزيارة الاتفاق على ما يلي:**

- قيام اتحاد الأعمال السنغافوري بتنظيم بعثة استثمارية لزيارة مصر، وكذلك توجه عدد من البعثات لزيارة سنغافورة في القطاعات المرتبطة بالبناء والتشييد، والخدمات المالية، وكذلك التعرف على تجربة سنغافورة في مجال الري والموارد المائية، والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من القطاعات التي يتوافر للجانب السنغافوري فيها خبرات فنية متميزة، وفوائض مالية يرغب في استثمارها في مصر، وخاصة في ضوء توجه سنغافورة نحو الشرق الأوسط من خلال مبادرتها بإقامة الحوار الآسيوي الشرق أوسطي.

وفيما يتعلق بفاعليات سوق المال المصري والذي عُقد بمشاركة الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد شهد الإعلان عن قيام الحكومة المصرية بوضع إطار اتفاقي شامل لتنظيم العلاقات الاقتصادية المصرية السنغافورية وذلك للأهمية التي يكتسبها الاقتصاد السنغافوري نتيجة ارتباطه باقتصادات قوية مثل الاقتصاد الصيني والاقتصاد الهندي.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار والسيد الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات خلال المؤتمر الثاني لسوق المال المصري بسنغافورة

ثالثاً: البعثات الاستثمارية والجولات الترويجية الموجهة لأفريقيا:

تعزيزاً للجهود التي تتم بشأن تنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية المصرية الأفريقية وخاصة الدول الأفريقية أعضاء منظمة الكوميسا (تضم جميع دول حوض النيل فيما عدا تنزانيا)، وفي إطار برنامج وزارة الاستثمار للتعاون الفني والاستثماري مع الدول الأفريقية والذي يستهدف عدة محاور منها:

برنامج التحرك الاستثماري على المستوى الثنائي

- بعثات استثمارية وجولات ترويجية بالدول العربية.
- بعثات استثمارية وجولات ترويجية بالدول الآسيوية.
- بعثات استثمارية وجولات ترويجية بالدول الأفريقية.

- تفعيل الإطار المؤسسي للعلاقات الاستثمارية مع دول القارة الإفريقية على المستوى الثنائي والإقليمي ومنها تطوير وتفعيل اتفاقيات التعاون.
- تشجيع وحماية الاستثمار، وتشجيع الزيارات المتبادلة على صعيد المسئولين عن هيئات ترويج الاستثمار، وكذلك مؤسسات الأعمال والاستثمار.
- دفع مشروعات البنية الأساسية المشتركة.
- مواصلة تعزيز سبل الدعم الفني من خلال البرامج التدريبية على إجراءات تحسين مناخ الاستثمار ونظام الشباك الواحد وتبادل الخبرات والمعلومات.

فقد تم توجيه عدد من البعثات والزيارات الاستثمارية لكل من أثيوبيا، وزامبيا، وجنوب أفريقيا، وغانا، وذلك بهدف تشجيع أطر التعاون الاستثماري، وتفعيل وتنمية الأطر التعاقدية المعنية بالاستثمار بين مصر وتلك الدول وتبادل الخبرات والمعلومات ومناقشة سبل زيادة الاستثمارات المشتركة.

1- زيارة دولة أثيوبيا:

- تم القيام بزيارة دولة أثيوبيا عدة مرات من قبل المسئولين عن الهيئة العامة للاستثمار بهدف مناقشة أوجه التعاون الاستثماري بين البلدين وعقد لقاءات متخصصة بين رجال الأعمال من كلا البلدين لمناقشة أوجه التعاون في مجالات الزراعة، وتنمية الثروة الحيوانية، والأسمدة، والصناعات الكيماوية، والمقاولات والتشييد، والخدمات المالية، والصناعات الدوائية والأمصال واللقاحات البيطرية، والنقل والخدمات اللوجيستية.

اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار بين مصر وأثيوبيا

صدر قرار السيد الرئيس محمد حسنى مبارك، رئيس الجمهورية، رقم 54 لسنة 2010 بشأن الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر وأثيوبيا وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات البينية من خلال قيام البلدين بتهيئة الظروف المواتية للمستثمرين، ومنح المعاملة العادلة والمتساوية للطرفين، على النحو الذي عكسته الزيارات والبعثات الاقتصادية والاستثمارية المتبادلة بين البلدين.

- أسفرت تلك الزيارة عن توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر وأثيوبيا لتمثل إطاراً مؤسسياً فاعلاً للمستثمرين في البلدين بما يساعد على تنمية علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري وخاصة في المجالات التي تشهد فرصاً حقيقية للاستثمارات المصرية الأثيوبية.

- توقيع مذكرة تفاهم بين هيئتي الاستثمار في البلدين لتعزيز سبل الدعم الفني من خلال البرامج التدريبية على إجراءات تحسين مناخ الاستثمار، ونظام الشباك الواحد، وتبادل الخبرات والمعلومات في هذا الشأن، وقيام الهيئة العامة للاستثمار بموافاة المستثمرين المصريين الراغبين في الاستثمار في أثيوبيا بمميزات وحوافز الاستثمار والفرص الاستثمارية في أثيوبيا من خلال التنسيق مع هيئة الاستثمار الأثيوبية.

2- زيارة جمهورية غانا:

تم تنظيم زيارة لدولة غانا للمشاركة في فعاليات المنتدى الأفريقي للاستثمار والذي عُقد في العاصمة أكرا في فبراير 2010، وذلك بمشاركة وفد ضم عدد من المسئولين المعنيين بشئون الاستثمار، والخدمات المالية، بالإضافة إلى وفد ضم رؤساء وممثلي الشركات المصرية العامة والخاصة الممثلة لقطاعات البناء والتشييد، والصناعات الغذائية، والكهرباء، والنقل واللوجيستيات، بالإضافة إلى المدير التنفيذي لوكالة تشجيع الاستثمار الخاص بدول الكوميسا، **وقد شهدت الزيارة ما يلي:**

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يسلم رسالة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية للسيد الرئيس جون أتا ميلز رئيس دولة غانا

- استعراض سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، ومساندة مصر للمشروعات التنموية والاستثمارية التي تستهدفها غانا، والتأكيد على أهمية تعزيز سبل التعاون الاقتصادي بين البلدين وخاصة في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية.

- التأكيد على الأهمية التي توليها مصر لتعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع أفريقيا وهو ما يعكسه تمثيل الوفد الاقتصادي المصري المشارك في ملتقى الاستثمار في أفريقيا والذي يضم مجموعة من المؤسسات والشركات المعنية بالخدمات المالية والصناعات الغذائية والنقل والبناء والتشييد والطاقة والكهرباء.

- استعراض الفرص المتاحة أمام التعاون الاستثماري بين البلدين وخاصة في قطاعات الأسمدة والبناء والتشييد والبنية الأساسية والصناعات الغذائية والنقل، مع توضيح المزايا التي ستعود على البلدين من التعاون في تلك المجالات.
- الإشارة إلى فعاليات منتدى الاستثمار الخاص بدول الكوميسا، والذي استضافته مصر في أبريل 2010، والتعريف بالتطورات الاقتصادية لكافة الدول الأفريقية وإلقاء الضوء على أهم القطاعات الواعدة في أفريقيا، ومنها البنية الأساسية، والزراعة والتصنيع الزراعي، والخدمات المالية، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة الجديدة.
- التأكيد على أهمية تفعيل الإطار التعاقدي للعلاقات الاستثمارية وإسراع الجانب الغاني بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين والموقعة في 11 مارس 1998 (صدق الجانب المصري على الاتفاقية في 23 أبريل 1999)، وكذلك أهمية النظر في توقيع اتفاق لمنع الازدواج الضريبي وذلك لاستكمال الإطار التعاقدي للعلاقات الاستثمارية بين البلدين.

ب- برنامج التحرك الاستثماري متعدد الأطراف:

تعزيزاً للجهود التي تتم بشأن تنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية المصرية على المستوى الإقليمي وخاصة في محيط الدائرتين الآسيوية والأفريقية، تنتهج وزارة الاستثمار برنامجا للتعاون الفني والاستثماري مع عدد من المنظمات والمؤسسات والتجمعات الاقتصادية الفاعلة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة الـ 15، ومجموعة الثماني للدول النامية، وبنك التنمية الأفريقي، ومنظمة الكوميسا، ومجلس التعاون الخليجي، **وذلك بهدف:**

- دفع مشروعات البنية الأساسية المشتركة.
- تفعيل الإطار المؤسسي للعلاقات الاستثمارية مع دول القارة الإفريقية ومنها دعم الجهود الخاصة بإنشاء المنطقة المشتركة للاستثمار في دول الكوميسا.
- تشجيع الزيارات المتبادلة على صعيد المسئولين عن هيئات ترويج الاستثمار وكذلك مؤسسات الأعمال والاستثمار.
- تنسيق مصر للقيام ببعثات استثمارية وزيارات خارجية مشتركة مع 10 من الدول الأعضاء في تجمع الكوميسا مثل الزيارات الاستثمارية المشتركة التي تمت لكل من ماليزيا، وسنغافورة، وتركيا، والصين، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة جنوب أفريقيا. وذلك تشجيعاً للتعاون الاستثماري متعدد الأطراف.
- تعزيز سبل الدعم الفني من خلال البرامج التدريبية على إجراءات تحسين مناخ الاستثمار ونظام الشباك الواحد وتبادل الخبرات والمعلومات.

أهم الإجراءات التي قامت بها وزارة الاستثمار في مجال الترويج

أ. برنامج التحرك الاستثماري على المستوى الثنائي.
ب. برنامج التحرك الاستثماري متعدد الأطراف.
ج. البعثات والوفود الاستثمارية التي تم استقدامها للبلاد.
د. تنظيم مؤتمرات داخلية بالتنسيق مع جهات ومؤسسات دولية.

وفي هذا الشأن فقد شهد عام 2010/2009 مايلي:

أولاً: استضافة الاجتماع الوزاري المصغر للوزراء المعنيين بشئون الاستثمار في دول الكوميسا:

تم بتاريخ 10 ديسمبر 2009 استضافة الاجتماع الوزاري المصغر للوزراء المعنيين بشئون الاستثمار في دول الكوميسا وذلك بحضور مساعد سكرتير عام منظمة الكوميسا، وبمشاركة كل من السادة وزير التجارة والصناعة لزيمبابوي ورئيس الدورة الحالية للكوميسا، ووزير التجارة الكيني، ووزير التعاون الدولي والتكامل الإقليمي لدولة زيمبابوي، ووزيرة التجارة والصناعة لدولة سوازيلاند، ووزير الدولة للاستثمار بأوغندا، كما حضر الاجتماع عدد من سفراء الدول الأفريقية أعضاء المنظمة.

برنامج التحرك الاستثماري متعدد الأطراف

- **الاجتماع الوزاري المصغر للوزراء المعنيين بشئون الاستثمار بدول الكوميسا.**
- **جولة ترويجية رفيعة المستوى لدول تجمع الكوميسا بدول الخليج العربي.**
- منتدى الاستثمار الخاص بدول الكوميسا.
- الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون المصري الصيني.
- المشاركة في فعاليات القمة الرابعة عشر لمجموعة الـ 15 بطهران.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري المصغر لدول الكوميسا

ثانياً: جولة ترويجية رفيعة المستوى لدول تجمع الكوميسا لكل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والإمارات العربية المتحدة:

- تم معاونة الوكالة الإقليمية لتشجيع الاستثمار بدول الكوميسا التي تستضيفها مصر بموجب اتفاق دولي، وبالتنسيق مع كل من وزارتي الخارجية والتجارة الصناعة (التمثيل التجاري) في تنظيم زيارة ترويجية رفيعة المستوى من دول

التجمع لكل من المملكة العربية السعودية (جدة في الفترة من 11-13 ديسمبر 2009)، ومملكة البحرين (المنامة في الفترة من 13-15 ديسمبر 2009)، والإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي في الفترة من 15-17 ديسمبر 2009).

- استهدفت الجولة تقديم نموذج عملي لكل من دول الخليج والدول الأفريقية على حد سواء على أن مصر هي مدخل ومركز للاستثمارات العربية والأجنبية في القارة الأفريقية.
- مثلت الجولة وما تستهدفه من قطاعات ذات أهمية استراتيجية واقتصادية نموذجاً فعالا للتعرف على توجهات الاستثمار الأجنبي في أفريقيا وتحقيق التكامل والترابط بين المشروعات الاستثمارية المختلفة وبما يعظم من جهود التعاون الاستثماري متعدد الأطراف.
- أشار وزير التجارة والصناعة الزيمبابوي خلال تلك الفعاليات إلى أن تجمع الكوميسا أداة لتحقيق التطور والنمو لدول وشعوب المنظمة مؤكداً على أهمية التعاون الإقليمي لتحقيق هذه الأهداف خاصة خلال هذه الفترة الصعبة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والإقليمي في ظل التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية وأن تبني مصر للجولات الاستثمارية المشتركة يؤكد على فعالية الدور المصري داخل أفريقيا.
- كما أكد وزير الاستثمار الأوغندي على أن دعم مصر لهذه اللقاءات تؤكد على إدراك الحكومة المصرية لأهمية دفع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري مع أفريقيا، وكذلك إشراكها للدول الأعضاء في الترويج لفرص الاستثمار وهو أمر تقدره أوغندا لمصر.
- قام وزير التجارة والصناعة الكيني بالتأكيد على أهمية تفعيل صندوق الكوميسا الإقليمي لتمويل مشروعات البنية الأساسية موضحا الفرص الاستثمارية المتاحة لدي دول الكوميسا وخاصة في مجالات المياه والطاقة والنقل مؤكدا على أهمية استثمار الموارد المتاحة في القارة الأفريقية وعن أهمية استغلالها وتصنيعها بدلاً من تصديرها مواد خام، كما أشار إلى أن انطلاق الجولة الخليجية للترويج لفرص الاستثمار من مصر يؤكد على حقيقة أن مصر هي مدخل طبيعي للاستثمار بأفريقيا وأن مصر لا تبخل بخبراتها الفنية والاستثمارية على الدول الأفريقية.
- تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين وكالة الترويج للاستثمار التابعة لمنظمة الكوميسا، وعدد من مجلس التعاون الخليجي خلال تلك الجولة الترويجية بحيث يتم تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالفرص الاستثمارية المتاحة بين دول المجلس والدول الأعضاء بالكوميسا.

ثالثاً: منتدي الاستثمار الخاص بدول الكوميسا:

قامت مصر باستضافة منتدى الاستثمار الخاص بدول الكوميسا (بوروندي، وليبيا، وزيمبابوي، وزامبيا، والكونغو الديمقراطية، وأوغندا، ورواندا، وسوازيلاند، ومصر) بالإضافة إلى السادة سفراء كل من كينيا، وموريشيوس (خلال الفترة من 12- 13 أبريل من عام 2010) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية بمشاركة حوالي 800 مشارك، من بينهم 13

برنامج التحرك الاستثماري متعدد الأطراف

- الاجتماع الوزاري المصغر للوزراء المعنيين بشئون الاستثمار بدول الكوميسا.
- جولة ترويجية رفيعة المستوى لدول تجمع الكوميسا بدول الخليج العربي.
- منتدى الاستثمار الخاص بدول الكوميسا.
- الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون المصري الصيني.
- المشاركة في فعاليات القمة الرابعة عشر لمجموعة الـ 15 بطهران.

وزيراً يمثلون الوزراء المعنيين بالاستثمار والتجارة في دول تجمع الكوميسا، ومن الدول الأفريقية من خارج التجمع شارك السيد الرئيس السابق لدولة بوتسوانا والسيدة وزيرة التجارة والصناعة بغانا.

كما شاركت الشيخة ريم الهاشمي وزيرة الدولة بالإمارات العربية الشقيقة والسادة سفراء كل من الاتحاد الأوروبي وفيتنام وقناصل الصين وجنوب أفريقيا. كما شارك ممثلو كل من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية كالبنك الدولي وبنك التنمية الإسلامي، وبنك التنمية الصيني، وبنك التنمية الإفريقي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا. وهيئات تشجيع الاستثمار من 12 دولة إفريقية. ورؤساء وأعضاء عدد من غرف التجارة الخليجية ومنها غرفة تجارة جدة وغرفة تجارة دبي، والاتحاد العربي لدعم الصناعات الصغيرة، ومجلس الأعمال الصيني – الأفريقي، وجمعية شباب الأعمال المصرية، وصندوق التنمية الصيني الأفريقي ومجلس سيدات الأعمال الأفارقة. **وقد شهد المنتدى العديد من الأحداث والفعاليات التي يتمثل أهمها فيما يلي:**

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة أمام المنتدى الثالث للاستثمار بدول الكوميسا الذي عُقد بشرم الشيخ في أبريل 2010

- تناول المنتدى جهود منظمة الكوميسا والدول الأعضاء في تفعيل التعاون الاستثماري المشترك وخاصة فيما يتعلق بالمنطقة الاستثمارية المشتركة لدول الكوميسا، والتي تهدف إلى جذب مستويات أكبر وأكثر استدامة من الاستثمار من داخل المنطقة وخارجها.
- وكذلك تطورات المنطقة الاستثمارية المشتركة والتي تمثل تطوراً إيجابياً لمنطقة التجارة الحرة لدول الكوميسا حيث تتيح حرية الحركة لرؤوس الأموال والعمالة والسلع والخدمات عبر حدود الدول الأعضاء من خلال تشجيع الدول على التركيز على تعزيز مزايا الموقع، بما في ذلك حجم السوق، والنمو، وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتحسين مستويات المهارة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتوفير بيئة مواتية تتمتع بالشفافية وتخضع لرقابة ملائمة.

- شهد المنتدى توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة المصرية لضمان مخاطر الصادرات ومؤسسة تأمين التجارة الأفريقية والتي ستسهم عملياً في تسهيل التبادل التجاري والاستثماري على المستوى الإقليمي.
- تم الإعلان عن استضافة دبي لفعاليات الدورة القادمة لمنتدى الاستثمار في دول الكوميسا في أبريل 2011 وتحت رعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، وذلك كنتيجة إيجابية فعالة لجهود التنسيق والتعاون التي تقوم بها مصر لتحقيق التقارب الإفريقي الخليجي على الصعيد الاستثماري.

رابعاً: الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني:

- شاركت وزارة الاستثمار في الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في الفترة من 13-14 مايو 2010 ورئاسة وفد مصر المشارك في فعاليات هذا المنتدى. وشهدت فعاليات المنتدى لقاءات جماعية لرؤساء الوفود العربية المشاركة وكل من الرئيس الصيني هو جينتاو، ورئيس الوزراء الصيني وين جيا باو وعدد من المسئولين الصينيين عن مقاطعة تيانجين.
- تضمنت كلمة مصر أمام الدورة التأكيد على أن إنشاء منتدى التعاون العربي الصيني في عام 2004 في القاهرة جاء تلبية لرغبة مشتركة في الارتقاء بالتعاون إلى مستوى طموحات الدول العربية والصين، وقد أسهم في دفع العلاقات العربية – الصينية.

برنامج التحرك الاستثماري متعدد الأطراف

- الاجتماع الوزاري المصغر للوزراء المعنيين بشئون الاستثمار بدول الكوميسا.
- جولة ترويجية رفيعة المستوى لدول تجمع الكوميسا بدول الخليج العربي.
- منتدى الاستثمار الخاص بدول الكوميسا.
- الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون المصري الصيني.
- المشاركة في فعاليات القمة الرابعة عشر لمجموعة الـ 15 بطهران.

- وقد تضمنت كافة اللقاءات التي تمت مع المسئولين الصينيين على المستوى الرسمي ومستوى الأعمال التأكيد على أهمية دعم وتعزيز المزيد من محاور التعاون الاستثماري، بما يدعم جهود تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية، وخاصة من خلال السعي المستمر لتنشيط وجذب الاستثمارات الصينية، وأهمية تعزيز علاقات تعاون استثماري قوية مع الصين في القطاعات الحيوية للاقتصاد المصري، ومن أبرزها قطاعات الطاقة، والتعدين، والتنمية الصناعية، والصناعات الدوائية التقليدية والحيوية، ومشروعات النقل واللوجيستيات، حيث أصبحت الصين من أهم الدول التي دخلت هذه المجالات بتكنولوجيا متطورة وملائمة لاحتياجات الدول النامية.
- وتم اختتام أعمال الاجتماع الوزاري يوم 14 مايو 2010 بإقرار الوثائق الختامية الثلاث وتوقيعها من جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية الصيني (إعلان "تيانجين" المشترك حول إقامة علاقات استراتيجية بين الدول العربية والصين والبيان الختامي والبرنامج التنفيذي للتعاون العربي الصيني)، وذلك بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين الجامعة والجانب الصيني بشأن تشجيع حركة الترجمة بين اللغتين العربية والصينية، هذا ومن المقرر أن تستضيف تونس الاجتماع الوزاري القادم للمنتدى عام 2012.

خامساً: المشاركة في فعاليات القمة الرابعة عشر لمجموعة الـ 15، وتكليف السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية لوزير الاستثمار برئاسة وفد مصر المشارك في القمة:

- افتتح الرئيس الإيراني فعاليات القمة والتي عُقدت بالعاصمة الإيرانية طهران في مايو 2010، وأكد أن مجموعة الخمسة عشر يمكنها أن تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في تطوير العالم نظراً للإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها، وأعرب عن أمله بأن تكون قمة مجموعة الـ 15 التي انعقدت في طهران، خطوة هامة على طريق خدمة البشرية والشعوب والدول المستقلة وإرساء السلام والأمن الدائمين في العالم. **وقد تضمنت كلمة مصر التركيز على النقاط الآتية:**

- التأكيد على أن تعافي الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب أكثر من أي وقت مضى قدراً كبيراً من التنسيق والتعاون المستمر بين كافة أعضاء المجتمع الدولي لإقامة نظام عادل يقوم على المصالح المشتركة.

- الإشارة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز دور الدول النامية لمواجهة القضايا العالمية الجديدة.

برنامج التحرك الاستثماري متعدد الأطراف

- الاجتماع الوزاري المصغر للوزراء المعنيين بشئون الاستثمار بدول الكوميسا.
- جولة ترويجية رفيعة المستوى لدول تجمع الكوميسا بدول الخليج العربي.
- منتدى الاستثمار الخاص بدول الكوميسا.
- الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون المصري الصيني.
- **المشاركة في فعاليات القمة الرابعة عشر لمجموعة الـ 15 بطهران.**

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال مشاركته في فعاليات مجموعة دول الـ 15 في العاصمة الإيرانية طهران

- إن الأزمة الاقتصادية العالمية قد كشفت عن الحاجة الماسة لوجود نظام عادل يستوجب حشد الجهد من أجل صياغة توافق دولي حول القضايا الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي.

- الدعوة للسعي نحو تنامي دور المجموعة في حوكمة الاقتصاد العالمي رغبة في حماية مصالح الدول الأعضاء بالمجموعة والمساهمة بشكل فعال في التغلب على التحديات الراهنة، خاصة بعد تعاقب الأزمات الاقتصادية الكبرى في فترة وجيزة بين ارتفاع جاء في أسعار الغذاء وتقلب في أسعار النفط وتداعيات الأزمة المالية العالمية.

- ضرورة تفعيل المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول أعضاء مجموعة الـ 15 خاصة في مجالات التجارة والاستثمارات ونقل التكنولوجيا وإدارة الموارد وشئون البيئة، حيث تم الاستشهاد في ذلك بنموذج التعاون المصري الناجح من خلال الصندوق المصري للمعونة الفنية للدول الإفريقية والذي يمكن محاكاة آلياته بين الدول المانحة ودول العالم النامي.

- أن ما تواجهه الدول النامية من مشكلات لا يمكن معالجتها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب فقط، بل يتطلب الأمر استكشاف مختلف السبل لإقامة حوار فعال بين الشمال والجنوب وتحقيق مزيد من التفاعل مع شركاء التنمية في دول الشمال، وكذا توسيع وتعميق هذا التفاعل.

- أهمية السعي الحثيث لتنشيط دور مجموعة الـ 15 وإعادة النظر في برنامج أعمالها لتطوير أطر التعاون المشترك وتقييم ما تم الوصول إليه ومدى استجابته لأهداف وطموحات الدول الأعضاء مما قد يستلزم النظر في إعادة الهيكلة المؤسسية للمجموعة والعمل على ضمان دورية اجتماعها.

- أهمية تكثيف التعاون والتنسيق بين أعضاء المجموعة بالتركيز على أربعة محاور رئيسية:

- الاستثمار في التنمية البشرية من خلال الارتقاء بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية والخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على عجز الموازنة وتحجيم الضغوط التضخمية وزيادة فرص العمل.

- زيادة التعاون الاقتصادي الدولي من خلال زيادة صادرات الدول النامية والاستثمارات الخارجية ونقل المعارف وتطويعها.

- زيادة الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية بما يحقق تحسناً في حياة البشر ويسهل من نقل المنتجات إلى أسواقها في الداخل والخارج، وأن يتضمن هذا التطوير تحقيقاً للتنمية الريفية والزراعية، والارتقاء بمشروعات الطاقة التقليدية والمتجددة.

وقد تم خلال فعاليات القمة لقاء مجموعة من ممثلي وفود الدول الأعضاء والمشاركة في المؤتمر، تمثلت في لقاء السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس جمهورية الجزائر، السيد الوزير محمد هدايت رئيس الوفد الاندونيسي، السيد أحمد هاندازلا وزير مالية ماليزيا، ووزير الدولة القطري معالي حمد بن ناصر آل ثانى تمت دعوة قطر للمشاركة بالقمة حيث تمت مناقشة العلاقات الاقتصادية وسبل التعاون المختلفة.

ج- استقدام واستقبال بعثات ووفود استثمارية أجنبية:

ويرتبط هذا المحور ارتباطاً مباشراً بالمحورين السابقين حيث تمثل عملية استقدام واستقبال البعثات والوفود الاستثمارية

العربية والأجنبية بالبلاد نتيجة مباشرة تعكس نجاح جهود الترويج والمتابعة لما يتم من بعثات ومشاركات استثمارية خارجية على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف وقد شهد عام 2010/2009 استقدام واستقبال نحو 246 بعثة ووفد منها نحو 37 وفداً رسمياً يمثلون هيئات حكومية ووكالات ترويج وتشجيع الاستثمار، و208 مجموعة استثمارية تتضمن ما يلي:

أهم الإجراءات التي قامت بها وزارة الاستثمار في مجال الترويج

أ. برنامج التحرك الاستثماري على المستوى الثنائي.
ب. برنامج التحرك الاستثماري متعدد الأطراف.
ج. البعثات والوفود الاستثمارية التي تم استقدامها للبلاد.
د. تنظيم مؤتمرات داخلية بالتنسيق مع جهات ومؤسسات دولية.

- 90 بعثة استثمارية من الدول العربية وخاصة من جانب كل من الكويت والإمارات والعراق والسعودية.
- 97 بعثة استثمارية من الدول الآسيوية واستراليا وخاصة من جانب كل من الصين، والهند، وماليزيا، واليابان، وكوريا الجنوبية.
- 49 بعثة استثمارية من الدول الأوربية وخاصة من جانب إيطاليا، وألمانيا، وتركيا، وأسبانيا، والمجر، وفرنسا.
- 6 بعثات استثمارية من الأمريكتين، وخاصة من جانب كل من كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل.
- 4 بعثات ووفود استثمارية من الدول الأفريقية كينيا ونيجيريا ومالي والسكرتارية الفنية لمنظمة الكوميسا، وذلك بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية التي تتم بالتنسيق مع الوكالة الإقليمية لتشجيع الاستثمار الخاص بدول الكوميسا RIA لرؤساء وممثلي هيئات تشجيع الاستثمار بالدول الأعضاء بالتجمع. **وتجدر الإشارة إلى ما يلي:**

- تعمل وزارة الاستثمار على تنفيذ وتطوير برنامج متابعة خاص بالعلاقات الاستثمارية مع الدول المستهدفة يعمل على الربط بين المحاور المختلفة لخطة الترويج المتبعة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الأنشطة الترويجية المختلفة.
- هناك العديد من البعثات الاستثمارية المشار إليها وخاصة من جانب الدول الآسيوية وأوروبا تمثل زيارات لتجمعات الصناعة والأعمال في القطاعات الرئيسية المستهدفة لجذب الاستثمارات وتضم رؤساء وممثلي كبري الشركات العاملة في قطاعات مثل صناعة السيارات والأوتوبيسات ومكونات السيارات، الصناعات الهندسية، البناء والتشييد، والخدمات المالية، وإدارة الأصول، وتخطيط وتطوير المدن والعشوائيات، والاستشارات الهندسية، والطاقة، والصناعات البلاستيكية، وتطوير وإنشاء المناطق الصناعية والاستثمارية، وإدارة وتدوير المخلفات الصلبة، ومشروعات البنية الأساسية المرتبطة بالنقل واللوجيستيات والصحة والتعليم.
- عقب تلك الزيارات قام عدد من تلك المجموعات الاستثمارية بتوجيه أكثر من بعثة استثمارية استكشافية لزيارة البلاد ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في المجالات المشار إليها فضلاً عن دراسة مجموعة من الفرص الاستثمارية التي ترعاها الحكومة المصرية في المشروعات المرتبطة بالبنية الأساسية.

ونورد فيما يلي جدولاً يوضح العلاقة بين الجولات الترويجية الخارجية والوفود الاستثمارية التي قامت بزيارة البلاد خلال الفترة من يوليو 2009 إلى يونيو 2010:

جدول رقم (1-5)

البعثات والوفود الأجنبية (يوليو 2009 - يونيو 2010)

الترتيب	المنطقة العربية والأفريقية	آسيا وأستراليا	أوروبا والبلقان	الأمريكتين
الزيارات والبعثات الخارجية *	28	16	10	2
الوفود الرسمية والاستثمارية التي تم استقدامها	94	97	49	6

* البعثات الاستثمارية الخارجية تشمل الجولات الخارجية والمؤتمرات والفعاليات الاقتصادية والاستثمارية الخارجية

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

إطار 1:1 الشركات الأجنبية والعربية التي تم جذبها للاستثمار في مصر

أسفرت جهود الترويج للاستثمار عن جذب شركات أجنبية وعربية ذات شهرة عالمية للاستثمار في مجال الزراعة، والصناعة، والكيماويات، والتنمية المتكاملة، والغزل والنسيج، ومواد البناء، والتمويل، والتصنيع الغذائى، والتطوير العقاري والسياحي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية، والطاقة الجديدة والمتجددة، ومنها:

- كوبي بوصان اليابانية.
- سنمار الهندية.
- South Asia الهندية.
- أوروغلو التركية.
- لافارج الفرنسية.
- Macro Cash & Carry الألمانية.
- الزامل السعودية.
- المراعي السعودية.
- أبو ظبي للاستثمار (الإماراتية).
- الإمارات الدولية للاستثمار.
- الخرافي الكويتية.
- ديار القطرية.
- سوميتومو إلكتريك اليابانية.
- جالاكسي الهندية.
- اديتا بيرلا الإندونيسية.
- بولاريس التركية.
- انتاسا سان باولو.
- الراجحى السعودية.
- جنات السعودية.
- إعمار الإماراتية.
- شركات الفطيم الإماراتية.
- إيفاد مصر القابضة (الكويتية).
- إيماك الكويتية.

د- تنظيم مؤتمرات داخلية بالتنسيق مع جهات ومؤسسات دولية:

تم خلال عام 2010/2009 المشاركة في تنظيم مؤتمرات داخلية بالتنسيق مع جهات ومؤسسات دولية من أهمها:

أهم الإجراءات التي قامت بها وزارة الاستثمار في مجال الترويج

أ. برنامج التحرك الاستثماري على المستوى الثنائي.
ب. برنامج التحرك الاستثماري متعدد الأطراف.
ج. البعثات والوفود الاستثمارية التي تم استقدامها للبلاد.
د. تنظيم مؤتمرات داخلية بالتنسيق مع جهات ومؤسسات دولية.

أ. المؤتمر السنوي لليورومني سبتمبر 2009:

انعقد المؤتمر السنوي لليورومني في سبتمبر 2009، وقد أكد السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار في كلمته أمام المؤتمر أن الحكومة المصرية نجحت في استيعاب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، كما أشار سيادته إلى التنوع القطاعي الذي يتمتع به الاقتصاد المصري، وأكد اهتمام الحكومة بالعمل على تحقيق نمو متوازن بين كافة القطاعات بما ينعكس إيجابياً على مستويات معيشة المواطنين.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة خلال المؤتمر السنوي لليورومني

كما أكد وزير الاستثمار مواصلة الجهود التي تقوم بها الحكومة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى مصر وذلك لزيادة معدل النمو، بالإضافة إلى ضرورة بذل مزيد من الجهد للتغلب على آثار الأزمة المالية العالمية التي تركت تحديات كبيرة في مجالات النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ب. ملتقى القاهرة الرابع للاستثمار ديسمبر 2009:

عُقد ملتقى القاهرة الرابع للاستثمار في ديسمبر 2009 تحت رعاية السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية،

وبحضور السيد الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء والذي ألقى كلمة السيد رئيس الجمهورية للملتقى، كما أدار نقاشاً في ختام الجلسة الأولى تناولت عدد من القضايا الخاصة بأداء الاقتصاد المصري، كما حضر الملتقى عدد كبير من المسئولين والمستثمرين والمؤسسات الاقتصادية، وعدد من المحافظين ممثلون عن 23 دولة منها 17 دولة عربية.

وقد أكد وزير الاستثمار خلال المؤتمر أن الأزمة المالية أظهرت العديد من التحديات وأيضاً بعض الفرص التي يمكن استغلالها، كما أكدت على أهمية العمل العربي المشترك لمواجهة تحدياتها، مشيراً إلى أن الحكومة المصرية ومن خلال العديد من الاجراءات استطاعت أن تحتوي آثار الأزمة المالية العالمية وساعدت هذه الاجراءات على الحفاظ على معدل نمو مرتفع وصل إلى 4.7%، والحفاظ على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسيطرة على عجز الموازنة من خلال سلسلة من الاجراءات الإصلاحية في القطاع المالي.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة خلال ملتقى القاهرة الرابع للاستثمار بحضور السيد الأستاذ الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء

كما أكد وزير الاستثمار على أن أي دولة عربية لا تستفيد من أزمة بلد عربي آخر، لأن الدول العربية كلها إقليم واحد تتأثر ببعضها البعض، وأن هناك بعض التحديات في الدول العربية إذا تم حلها سترتفع الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية بشكل أكبر مما هي عليه الآن.

إطار 2:1 الترويج للاستثمار في مصر 2009/2008

يعتبر الترويج للاستثمار أحد أهم الجهود التي تقوم بها الوزارة على المستويين الداخلي والخارجي، ويتم ذلك من خلال وضع برنامج لتحديد القطاعات الرئيسية ذات الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية، تحديد قائمة بأهم الدول التي يتم السعي إلى جذبها للاستثمار في مصر، وتحديد الفرص الاستثمارية داخل كل قطاع موزعة على مختلف محافظات الجمهورية، تطوير نشاط الوحدات والإدارات المعنية بالبحوث والمعلومات الاقتصادية، ورصد وتحليل اتجاهات الأسواق وأنماط الاستثمار والمستثمرين.

فقد تم خلال عام 2009/2008 توجيه بعثات استثمارية وجولات ترويجية على المستويين الداخلي والخارجي، وتتمثل أهم الجولات الاستثمارية فيما يلي:

- البعثات الاستثمارية والجولات الترويجية الموجهة لآسيا وقد استهدفت الجولات الترويجية الموجهة للدول الأسيوية تفعيل أطر الحوار الآسيوي الشرق أوسطي والعلاقات الثنائية مع تلك الدول، مع التأكيد على الفرص المتاحة للتعاون الاقتصادي والاستثماري، وقد شهدت تلك الجولات القيام بما يلي:

– تعريف مجتمع الأعمال بتلك الدول بمناخ وفرص الاستثمار في مصر خاصة في قطاعات البنية الأساسية واللوجيستية، والصناعات الهندسية وصناعة السيارات، والصناعات الخشبية، والصناعات الاليكترونية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية الحيوية.

– الاتفاق مع تجمعات ومؤسسات الاستثمار والأعمال في تلك الدول على إرسال مجموعة من البعثات الاستثمارية المتخصصة لمصر، وكذلك استقدام عدد من المؤسسات البحثية الكبرى بتلك الدول للتعرف على القدرات التكنولوجية والإنتاجية الخاصة بها ووضع برامج للتعاون الفني معها.

– تضمنت بعض تلك الجولات مشاركة وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة لمنظمة الكوميسا وممثلين عن هيئات الاستثمار لعدد من الدول الأفريقية بهدف التأكيد على اهتمام مصر بدعم الاستثمار في أفريقيا وفقاً لمفهوم المشاركة، وتقديم مصر باعتبارها مركزاً لاستقطاب الاستثمارات الآسيوية في القارة الأفريقية.

- البعثات الاستثمارية والجولات الترويجية بدول الخليج. تنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين مصر ودول الخليج، وتنسيق المواقف الإقليمية في مواجهة التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتأكيد على الرغبة المصرية في تنسيق المواقف الإقليمية خاصة في مجال مواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، فقد تم تعزيز وتدعيم التعاون الاقتصادي مع دول الخليج من خلال الجهود الآتية:

– عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية في مختلف محافظات الجمهورية.

– عرض قائمة تفصيلية بفرص الاستثمار المتاحة لمشاركة القطاع الخاص في مشروعات المرافق والبنية الأساسية، وعددها 52 مشروعاً كبيراً في مجالات المرافق والبنية الأساسية بإجمالي تكلفة استثمارية تقدر بنحو 120 مليار جنيه.

– التعريف بصندوق مصر للتمويل والاستثمار والذي يجري تأسيسه بين الشركات القابضة المملوكة للدولة، ودعم نشاط شركات المقاولات العامة والخاصة ومتابعة برنامجها للتوسع في مشروعات البنية الأساسية بتلك الدول.

– تم إصدار عدد (58) بطاقة المستثمر العربي والتي تتيح للمستثمرين استخدام الصالات المميزة بمطارات مصر الدولية (القاهرة الدولي، والغردقة، وشرم الشيخ، والأقصر، وأسوان)، واستخدام صالة (4) لاستقبال الطائرات الخاصة، واستخراج بطاقة المسافر الدائم من الفئة الذهبية بدون نقاط، واستخراج بطاقة المسافر الدائم من الفئة الزرقاء لمرافقي حامل البطاقة.

وقد أدي التحرك المبكر والسريع لتدعيم علاقات التعاون مع دول الخليج خلال عام 2009/2008 إلى إجماع قياداتها على ضرورة دعم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية البينية وضخ المزيد من الاستثمارات في المنطقة العربية وخاصة في القطاعات الاقتصادية غير البترولية، ونظراً لتمتع مصر بالتنوع الاقتصادي وسلامة النظام الائتماني والمصرفي، فقد تم وضعها على قائمة أولويات الاستثمار الخارجي لدول الخليج.

وقد تمت المشاركة في الفعاليات والمناسبات الاستثمارية والاقتصادية الدولية والمتمثلة فيما يلي:

- ملتقي الاستثمار المصري – الماليزي في أغسطس 2008، حيث تم التعريف بمناخ وفرص الاستثمار المتاحة أمام الشركات الماليزية في مصر والتي تشمل البترول والغاز الطبيعي، وقطع غيار السيارات، ومنتجات الأخشاب، والإلكترونيات، والنسيج والملابس الجاهزة، والمستحضرات الدوائية والبيولوجية، والأغذية الجاهزة، والخدمات اللوجستية، كما تم خلال الملتقى توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار بمصر وهيئة التنمية الصناعية الماليزية، والتي تهدف إلى استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر وماليزيا وتبادل المعلومات بشأن المجالات المحتملة للاستثمار في كلا البلدين.
- ملتقي الاستثمار المصري السنغافوري في أغسطس 2008، وقد أظهر الملتقي اهتمام المجموعات الاستثمارية السنغافورية بقطاع الخدمات اللوجستية والرغبة في التعرف على الإجراءات والخدمات المقدمة من الشركات المصرية، كما أظهر اهتمام تلك المجموعات بنظام حقوق الامتياز في قطاعات الأغذية والمشروبات والرغبة في إيجاد وكلاء لدى السوق المصري لتوزيع المشروبات، بالإضافة إلى الرغبة في تطوير خدمات الملاحة بالموانئ المصرية.
- ملتقي الاستثمار المصري الخليجي في أكتوبر 2008، تم تنظيم هذا الملتقى بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة بكل من سلطنة عمان، والكويت، والبحرين حيث شارك نحو مائة مستثمر خليجي يمثلون المجموعات الاستثمارية الكبرى بالدول المشار إليها، وقد شهد الملتقى طرح مجموعة من الفرص الاستثمارية الكبرى في القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك بحث التوسعات الاستثمارية الخاصة بالمجموعة الاستثمارية الخليجية المتواجدة بالبلاد.
- ملتقي الاستثمار المصري–الكوري في ديسمبر 2008، وقد تم تنظيم هذا الملتقى بالتعاون مع مؤسسة التجارة الدولية الكورية وقد شهد بحث فرص التعاون المشترك لإنشاء تحالفات استراتيجية مع الشركات المصرية الخاصة عن طريق تقديم الخبرة الفنية والتقنية، والاستعانة بمصادر خارجية وشبكات التسويق الخاصة في شرق آسيا.
- المنتدى الاقتصادي والاجتماعي التابع للقمة الاقتصادية العربية بالكويت في يناير 2009، حيث شارك وفد من الهيئة العامة للاستثمار في كافة فعاليات المنتدى وتم عقد مجموعة من اللقاءات الثنائية مع المؤسسات ورجال الأعمال والمستثمرين العرب المشاركين بالمنتدى وتم خلالها عرض فرص الاستثمار في جمهورية مصر العربية.
- مؤتمر اليورومني بلندن في مارس 2009، فقد تم خلال المؤتمر التأكيد على استمرار الحكومة المصرية في استكمال الإصلاحات الاقتصادية وأيضاً تم التأكيد على أن الحكومة المصرية تبنى سياسات مهمة في مجال المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ عدد من المشروعات المهمة في البنية الأساسية.
- المنتدى الاقتصادي العالمي بالأردن 15 مايو 2009، استضافت الأردن أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في 15 مايو 2009، حيث تناول المنتدى – إلى جانب قضايا أخرى – مستقبل الاستثمارات، وقضية الطاقة، والمسئولية الاجتماعية للشركات، والتنمية المستدامة، وعملية النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى المحاور التي تتعلق بالتجارة العالمية والاستثمارات.
- تنظيم مؤتمرات داخلية بالتنسيق مع جهات ومؤسسات دولية مثل:
- المؤتمر السنوي لليورومنى أكتوبر 2008، انعقد المؤتمر السنوي لليورومنى في أكتوبر 2008، وقد أكد السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الاستثمار خلال المؤتمر أن الاقتصاد المصري يتمتع بالمرونة الكافية التي تمكنه من التعامل مع الأزمة المالية العالمية، وأشار سيادته إلى أن الحكومة تتخذ الإجراءات الكفيلة بتدعيم قدرة الاقتصاد القومي، ومواصلة معدلات

الاستثمار التي تكفل مواجهة تحديات استدامة النمو وتوفير المزيد من فرص العمل لرفع مستوى معيشة المواطنين وتقليل معدلات الفقر.

- ملتقى القاهرة الثالث للاستثمار ديسمبر 2008، انعقد ملتقى القاهرة الثالث – للعام الثالث على التوالي – في ديسمبر 2008 تحت رعاية السيد الرئيس/ محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية، والذي افتتحه السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بمشاركة 820 مشارك من 14 دولة، وعدد كبير من السادة الوزراء المصريين والعرب، وممثلي جامعة الدول العربية وعلى رأسهم السيد أمين عام جامعة الدول العربية. وقد أتاح الملتقى للمستثمرين العرب التعرف على فرص الاستثمار المتاحة في مصر خاصة في مناطق الصعيد ومنطقة شمال غرب خليج السويس، والتعريف بالمناطق التي تم تحديدها للعمل بنظام المناطق الاستثمارية.

- استقدام واستقبال نحو 238 بعثة ووفود استثمارية أجنبية:

منها نحو 20 وفد رسمي، و218 مجموعة استثمارية، ومن الجدير بالذكر أن وزارة الاستثمار تعمل على تنفيذ وتطوير برنامج متابعة خاص بالعلاقات الاستثمارية مع الدول المستهدفة يعمل على الربط بين المحاور المختلفة لخطة الترويج المتبعة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الأنشطة الترويجية.

- عقد جلسات للتوافقات وورش العمل المشتركة:

تم خلال عام 2009/2008 دراسة وعقد توافقات لنحو 156 طلب لشركات أجنبية ومصرية، هذا بالإضافة إلى تنظيم خمس ورش عمل للتوافقات على النحو التالي:

- عقد ورشة عمل يوم 9 نوفمبر 2008 لـ 30 شركة فيتنامية.
- توافقات لعدد 13 مجموعة استثمارية ماليزية قامت بزيارة مصر خلال الفترة من نوفمبر 2008 وحتى يونيو 2009.
- التعاون مع منظمة الكوميسا لعقد توافقات مع عدد من المؤسسات المالية المصرية ووفد دولة موريشيوس برئاسة السيد وزير المالية ونائب رئيس مجلس الوزراء وبمشاركة كل من رئيس وكالة استثمار موريشيوس والمدير التنفيذي لهيئة الخدمات المالية خلال زيارتهم إلى مصر خلال الفترة من 15-18 ديسمبر 2008.
- منتدى الاستثمار المصري – الصيني، وتنظيم توافقات لـ 70 شركة صينية في 25 ديسمبر 2008.
- عقد توافقات لـ 26 شركة هندية بالتعاون مع غرفة الصناعات الهندسية في 25 فبراير 2009.

- أدوات التسويق وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية:

- الدراسات القطاعية، وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة.
- الحملة الإعلامية الخارجية.

- تطو الإطار الاتفاقي للعلاقات الاستثمارية مع العالم الخارجي:

- التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق جديد لتشجيع وحماية الاستثمار بين مصر وسويسرا بتاريخ 2008/4/28 بعد انتهاء الجولة الثانية من المفاوضات بين الجانبين.
- التصديق على البروتوكول الإضافي المُعدل لاتفاق تشجيع وحماية الاستثمار بين مصر ورومانيا، حيث سبق توقيع البروتوكول بالقاهرة بتاريخ 2007/2/21.
- التصديق على البروتوكول الإضافي المُعدل لاتفاق تشجيع وحماية الاستثمار بين مصر وبلغاريا، حيث سبق توقيع البروتوكول بالقاهرة بتاريخ 2008/4/14.
- التصديق على اتفاق حماية وتشجيع الاستثمار بين مصر وأيسلندا والذي تم توقيعه في يناير 2008.

ج- اللجان المشتركة:

- المشاركة في اللجنة المشتركة المصرية - المجرية المعنية بالتعاون الاقتصادي والعلمي والفني والتي عُقدت بالقاهرة خلال الفترة من 2-3 نوفمبر 2008.
- المشاركة في الدورة الحادية والعشرين من اللجنة العليا المصرية - الأردنية المشتركة التي عقدت في عمان برئاسة رئيسي وزراء البلدين في ديسمبر 2008.
- المشاركة في اللجنة المصرية - العراقية المشتركة التي عُقدت في مارس 2009.
- المشاركة في اللجنة المصرية - الأوزبكية المشتركة التي عُقدت في مايو 2009.
- المشاركة في اللجنة المشتركة المصرية الروسية للتجارة والتعاون الاقتصادي والفني وتقديم المقترحات الخاصة بأوجه التعاون المشترك في مجالات الاستثمار.

ثالثاً: تنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات وتشجيع الاستثمار في البنية الأساسية:

تشهد كافة محافظات الجمهورية اهتماماً متزايداً من أجل دفع حركة الاستثمار والتنمية بها، ومن جانبها فقد استمرت وزارة الاستثمار والهيئات والجهات التابعة لها في العمل على تنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات وفي المناطق التي لا تحظى بجانب كبير من الاستثمارات، وذلك بهدف ضمان التوزيع العادل للاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف محافظات الجمهورية. فقد تم تبني وتنفيذ العديد من مشروعات تطوير البنية الأساسية من طرق، ومياه، وصرف صحي وغاز طبيعي، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية من خلال الشركات العامة والشركات الخاصة المصرية في تلك المحافظات. ونتيجة لتلك الجهود فقد تضاعفت المشروعات الاستثمارية في كافة المحافظات خاصة محافظات الصعيد التي أصبحت في مقدمة محافظات الجمهورية جذباً للاستثمارات، وقد ساهمت زيادة الاستثمارات في الصعيد في زيادة الاستثمار في مصر بصفة عامة.

وقد قامت وزارة الاستثمار والهيئات والجهات التابعة لها خلال العام المالي 2010/2009 باتخاذ العديد من الإجراءات لتنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

1. عقد مؤتمرات دورية بأقاليم مصر الاقتصادية الخمس وهي: القاهرة الكبرى، وغرب ووسط الدلتا، وشرق الدلتا، والقناة وسيناء، والصعيد، وذلك بحضور السادة محافظي الإقليم والمسئولين بالوزارات المعنية وعدد من ممثلي مؤسسات التمويل وجمعيات المستثمرين والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب والسادة أعضاء المجالس الشعبية والمحلية. وتم خلال تلك المؤتمرات عرض فرص ومقومات الاستثمار في المحافظات المعنية، ومتطلبات التنمية بكل محافظة والتعرف على مشكلات الاستثمار والمستثمرين بتلك المحافظات والعمل على حلها من خلال التنسيق الفوري ما بين المستثمر والمسئولين المعنيين، وجدير بالذكر أنه قد تم عقد 4 دورات لمؤتمرات الاستثمار في المحافظات، بإجمالي 20 مؤتمراً خلال الفترة من مايو 2008 وحتى يونيو 2010.*

* للإطلاع على المزيد من المعلومات عن مؤتمرات المحافظات برجاء زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار www.investment.gov.eg.

إطار 3:1 المجموعات الإقليمية الخمس لمؤتمرات الاستثمار في مصر

- **محافظات القاهرة الكبرى:** القاهرة – الجيزة – القليوبية – حلوان – السادس من أكتوبر
- **محافظات القناة وسيناء:** الإسماعيلية – السويس – بورسعيد – شمال سيناء – جنوب سيناء
- **محافظات غرب ووسط الدلتا:** الإسكندرية – البحيرة – الغربية – المنوفية – مطروح
- **محافظات شرق الدلتا:** الشرقية – دمياط – الدقهلية – كفر الشيخ
- **محافظات الصعيد:** الفيوم – بني سويف – المنيا – سوهاج – أسيوط – قنا – أسوان – الوادي الجديد – الأقصر – البحر الأحمر

وقد تم خلال العام المالي 2010/2009 عقد الدورتين الثالثة والرابعة لمؤتمرات المحافظات، وتم خلالها إقامة 8 مؤتمرات ترويجية بهدف تعزيز ودعم الجهود المبذولة نحو تنمية الاستثمارات في مختلف الأقاليم المصرية وتسليط الضوء على ما تتمتع به من مقومات استثمارية، وتم خلال هذه المؤتمرات مناقشة مزايا وفرص الاستثمار في المحافظات، ودور الاستثمارات في تنمية هذه المحافظات، كما تم عرض خبرات بعض الشركات العاملة في مختلف محافظات الجمهورية، **ومن أهم المؤتمرات التي تم عقدها خلال العام المالي 2010/2009 ما يلي:**

- **مؤتمر الاستثمار الثالث لمحافظات القناة وسيناء بمحافظة السويس بتاريخ 2009/7/19:**

عُقد بمحافظة السويس فعاليات مؤتمر الاستثمار الثالث لمحافظات القناة وسيناء، حيث تم الترويج لعدد من المشروعات في محافظات الإقليم خلال فعاليات المؤتمر منها مشروعات مدن سكنية، ومحطات صرف صناعي، ومحطات تحلية مياه، ومشروعات توليد الطاقة، وجراجات متعددة الطوابق، وفنادق وقرى سياحية بمحافظة السويس. وفيما يتعلق بمحافظة الإسماعيلية تم الترويج لمدينة الأمل 5050 بأبو خليفة والتي تتكون من منطقة سكنية ومنطقة سياحية وأخرى صناعية.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة خلال فعاليات المؤتمر الثالث للاستثمار في محافظات القناة وسيناء بحضور السيد اللواء محمد عبد السلام محجوب وزير التنمية المحلية، والسادة محافظي السويس وبورسعيد والإسماعيلية وشمال وجنوب سيناء

وأيضاً تم الترويج للمنطقة 3030 الاستثمارية، ومدينة الفيروز. وفي محافظة بورسعيد تم الترويج لعدد من المشروعات الخدمية والتجارية ومشروع تنمية شرق بورسعيد، وفي محافظة جنوب سيناء مشروعات صناعية وتعدين، ومشروعات بنية أساسية، ومشروعات خدمية وسياحية، وفي محافظة شمال سيناء عدد من المشروعات الزراعية والسياحية.

- **مؤتمر الاستثمار الثالث لمحافظات غرب ووسط الدلتا (الإسكندرية – البحيرة – مطروح – الغربية – المنوفية) بمحافظة البحيرة بتاريخ 2009/8/18:**

عُقد مؤتمر الاستثمار الثالث لمحافظات غرب ووسط الدلتا (الإسكندرية - البحيرة - مطروح - الغربية - المنوفية) بمحافظة البحيرة حيث تم الترويج لعدد من المشروعات في محافظات الإقليم خلال فعاليات المؤتمر منها مشروعات سكنية، وفنادق وقرى سياحية، ومشروعات خدمية، ومشروعات زراعية وصناعية.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة خلال فعاليات المؤتمر الثالث للاستثمار في محافظات غرب الدلتا بحضور السيد اللواء عبد السلام المحجوب وزير التنمية المحلية والسادة محافظي المنوفية والبحيرة والغربية والأسكندرية ومرسى مطروح

- **المؤتمر الثالث للاستثمار في محافظات شرق الدلتا الذي تم عقده بمحافظة الشرقية - مدينة الزقازيق بتاريخ 2009/11/12:**

عُقد المؤتمر الثالث للاستثمار في محافظات شرق الدلتا بمحافظة الشرقية، حيث تم الترويج لعدد من المشروعات في محافظات الإقليم خلال فعاليات المؤتمر منها مشروعات خدمية، ومشروعات نقل، ومشروعات سياحية وترفيهية، ومشروعات سكنية.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة خلال فعاليات المؤتمر الثالث للاستثمار في محافظات شرق الدلتا بحضور السيد اللواء عبد السلام المحجوب وزير التنمية المحلية والسادة محافظي الشرقية ودمياط وكفر الشيخ والدقهلية

• **المؤتمر الثالث للاستثمار في محافظات القاهرة الكبرى بمحافظة القليوبية بتاريخ 2009/12/17:**

عُقد المؤتمر الثالث للاستثمار في محافظات إقليم القاهرة الكبرى بمحافظة القليوبية، حيث تم الترويج لعدد من المشروعات في محافظات الإقليم خلال فعاليات المؤتمر منها مشروعات خدمية، ومشروعات سياحية، ومشروعات صناعية، ومشروعات زراعية، ومشروعات نقل وطرق.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة خلال فعاليات المؤتمر الثالث للاستثمار في محافظات القاهرة الكبرى بحضور السيد اللواء عبد السلام المحجوب وزير التنمية المحلية والسادة محافظي القاهرة والجيزة والقليوبية وحلوان والسادس من أكتوبر

• المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات غرب ووسط الدلتا بمحافظة الإسكندرية بتاريخ 2009/12/17:

عُقد المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات غرب ووسط الدلتا بمحافظة الإسكندرية، حيث تم الترويج لعدد من المشروعات في محافظات الإقليم خلال فعاليات المؤتمر منها مشروعات المدينة الطبية، ومركز للمؤتمرات والمعارض بأرض المعرض الصناعي الزراعي، وإحياء فنار الإسكندرية بمحافظة الإسكندرية. وفيما يخص محافظة البحيرة فتم الترويج لفرص في الاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني والداجني والمشروعات الاستثمارية صديقة البيئة. وفي محافظة مطروح تم الترويج لعدد من المشروعات السياحية والزراعية والخدمية والتجارية. وفي المنوفية عدد من المشروعات صديقة البيئة والمراكز التجارية، ومجمعات للمخابز الآلية، ومزارع دواجن، ومشاريع التصنيع الزراعي والغذائي ومحطات تعبئة وتصدير الحاصلات الزراعية وعدد من المشروعات الصناعية. وفي محافظة الغربية فقد تم الترويج لعدد من مشروعات الغزل والنسيج والصباغة والملابس الجاهزة، والآلات والمعدات الزراعية، وتشكيل المعادن والالوميتال، والأسمدة والكيماويات، وصناعة الألبان، وصناعة الزيوت والصابون، والمجالات السياحية المختلفة، وعدد من المشروعات صديقة البيئة.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة خلال فعاليات المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات غرب الدلتا

• المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات الصعيد الذي تم عقده بمحافظة الفيوم بتاريخ 2010/2/20:

عُقد المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات الصعيد بمحافظة الفيوم، حيث تم الترويج لعدد من المشروعات المختلفة في محافظات الصعيد في مختلف القطاعات والتي منها مشروعات سياحية في محافظة الفيوم، ومشرعات زراعية وسياحية بمحافظة بني سويف، وإقامة عدد من الفنادق والمنتجعات السياحية والمناطق الصناعية بمحافظة المنيا، ومناطق تخزين وميناء جاف، ومشروع الأمل بمحافظة أسيوط، واستثمار سياحي وصناعي ومشروعات خدمات صحية وتعليمية

بمحافظة أسوان، ومشروعات سياحية وزراعية بمحافظة قنا، وعدد من المشروعات السياحية بمحافظة البحر الأحمر، ومشروعات زراعية وخدمية وسياحية بمحافظة الأقصر، ومشروعات تعدينية وصناعية بمحافظة الوادي الجديد، وعدد من المشروعات السياحية والزراعية والصناعية بمحافظة سوهاج.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة خلال فعاليات المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات الصعيد ويشهد توقيع بروتوكلات تعاون بين محافظات (أسوان - الوادي الجديد - الفيوم - البحر الأحمر - بني سويف) وصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، ويضع حجر أساس فرع الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة الفيوم

• المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات شرق الدلتا الذي تم عقده بمحافظة كفر الشيخ بتاريخ 2010/5/5:

تم عقد المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات شرق الدلتا في محافظة كفر الشيخ، حيث تم الترويج لعدد من المشروعات في محافظات الإقليم خلال فعاليات المؤتمر منها مشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل السياحة، والزراعة، والصناعة، والخدمات.

• المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات القاهرة الكبرى بمحافظة السادس من أكتوبر بتاريخ 2010/6/12:

عُقد المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات إقليم القاهرة الكبرى بمحافظة السادس من أكتوبر، حيث تم الترويج لعدد من المشروعات في محافظات الإقليم خلال فعاليات المؤتمر منها، مشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل السياحة، والزراعة، والصناعة والخدمات، والنقل، والاتصالات، والبنية الأساسية.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال فعاليات المؤتمر الرابع للاستثمار في محافظات القاهرة الكبرى

إطار 4:1 أهم التطورات لدفع حركة الاستثمار في المحافظات

- إنشاء طريق الصعيد – البحر الأحمر لربط سوهاج وأسيوط وقنا بسفاجا بطول 412 كم.
- افتتاح وصلتي سوهاج وسفاجا بتاريخ 4 فبراير 2010.
- افتتاح وصلتي أسيوط وقنا بتاريخ 27 مايو 2010.
- افتتاح مطار سوهاج في مايو 2010 وتم تشغيله الفعلي في يوليو 2010.
- تأسيس شركة الصعيد البحر الأحمر للاستثمار والتنمية في نوفمبر 2008 وذلك برأسمال يقدر بنحو 200 مليون جنيه.
- افتتاح مشروع الصوت والضوء بمعبد الإله "حورس" بمدينة ادفو بمحافظة أسوان في يوليو 2010.
- بدء مشروع إضاءة البر الغربي بمحافظة الأقصر.
- التشغيل الكلي لفندق "موفنبيك" أسوان بعد تطوير الغرف والمطاعم والقاعات.
- تأسيس شركة الصعيد للتنمية السياحية والعقارية "شركة مساهمة مصرية" بهدف العمل على إقامة وتشغيل وإدارة الفنادق الثابتة والعائمة والموتيلات والشقق والأجنحة الفندقية، والاستثمار العقاري بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية والمناطق خارج الوادي القديم، وتخطيط وإقامة المناطق العمرانية وتجهيزها بجميع المرافق والخدمات، والقيام بأنشطة البناء للإسكان العائلي والإداري والتجاري.
- منح حوافز إضافية للاستثمار في المشروعات الصناعية بمحافظات الصعيد بدءاً من محافظة بنى سويف حتى محافظة الوادي الجديد.
- استصدار قرار مجلس الوزراء رقم 2004 لسنة 2007 بتوسيع المنطقة الصناعية بالمطاهرة بمساحة 699.01 فدان لتصبح إجمالي مساحة المنطقة 2,215 فدان.

- إنشاء شركة تنمية الصعيد لتسويق منتجات الشركات العاملة بمحافظات الصعيد.
- وافقت هيئة البترول على تخصيص حصة الغاز الطبيعي لإعادة تأهيل مصانع شركة "كيما" بمحافظة أسوان للعمل بالغاز الطبيعي.
- تم إنشاء 53 مجمعاً استهلاكياً جديداً بمحافظات الصعيد.
- تأسيس شركة سفاجا لتداول الحاويات والبضائع عن طريق الشركة القابضة للنقل البري والبحري وشركاتها التابعة وذلك بتاريخ 2010/5/23.
- منح محافظة الفيوم حوافز استثمارية مثل باقي محافظات الصعيد وخاصة حافز العمالة (15 ألف جنيه لكل فرصة عمل).
- إنشاء فرع لبورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدن القناة لرفع معدلات النمو، والتي تقدم خدماتها لكافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهورية.
- إنشاء وحدة ريادة الأعمال للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة بالهيئة العامة للاستثمار، وصندوق الاستثمار لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توقيع بروتوكولات إسكان محدودي الدخل.
- البدأ في إقامة مجمعات خدمات الاستثمار في المحافظات.

• تشجيع الاستثمار في البنية الأساسية:

تعمل وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها على تدعيم وتشجيع الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية سواء من خلال الاستثمارات العامة أو من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص. كما تشرف وزارة الاستثمار الآن على 46 مشروعاً في مجال البنية الأساسية بإجمالي استثمارات تصل إلى 25 مليار دولار في كافة محافظات مصر في القطاعات التالية: مشروعات التنمية المتكاملة في صعيد مصر والبحر الأحمر، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس، والمراكز التجارية والمدنية المتكاملة، ومشروعات السكك الحديدية، والمطارات، والصناعات التكنولوجية، وتطوير المشروعات السياحية، والمدن الطبية. هذا بالإضافة إلى وجود مجالات جديدة أخرى جاذبة للاستثمار تتمثل في مشروعات الطاقة المتجددة من طاقة شمسية وطاقة رياح.

وقد شهد العام المالي 2010/2009 اتخاذ بعض الإجراءات الرامية إلى الترويج للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، منها إعداد كتيب جديد لترويج المشروعات الاستراتيجية باللغة الإنجليزية ليتواءم مع أهمية هذه المشروعات، وقد تم استخدامه في ترويج هذه المشروعات على هامش العديد من الأحداث الهامة سواء في مصر أو في الخارج، كما تم إرسال عدد من النسخ إلى الجهات المهتمة بمشروعات البنية الأساسية في مصر، كما تم عقد لقاءات مع عدد من المستثمرين الأجانب المهتمين بالاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، والمراكز التجارية الحضارية.

• الاستثمارات العامة في مشروعات البنية الأساسية:

- افتتاح طريق الصعيد - البحر الأحمر:

في إطار اهتمام الدولة بتنمية الصعيد وربطه بالإقليم الشمالي وتحقيق نهضة عمرانية وتجارية كبيرة للجنوب وذلك تنفيذاً لبرنامج السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الانتخابي، أطلقت الدولة مشروع إنشاء طريق الصعيد – البحر الأحمر لربط محافظات أسيوط وسوهاج وقنا بمحافظة البحر الأحمر الذي يعتبر أول محور تنموي عرضي يخترق الهضبة الشرقية ويعمل على التنمية الشاملة لمحافظات الصعيد وربط المدن الصناعية الحالية بمحافظات الصعيد بميناء سفاجا. وقد تفضل السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية بافتتاح طريق الصعيد – البحر الأحمر قطاعي سوهاج وسفاجا يوم 4 فبراير 2010، وافتتاح قطاعي أسيوط وقنا يوم 27 مايو 2010.

السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية والسيد الأستاذ الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء والسيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار والسيد المهندس علاء فهمي وزير النقل أثناء افتتاح قطاعي سوهاج وسفاجا بمشروع طريق الصعيد - البحر الأحمر

خريطة توضح مسار طريق الصعيد - البحر الأحمر

وفيما يلي عرض لأهم المعلومات والحقائق حول مشروع طريق الصعيد – البحر الأحمر ودوره في تحقيق التنمية وتوفير فرص عمل لأبناء محافظات الصعيد:

- يبلغ إجمالي الطول الكلي للطريق الجديد 412 كيلو متراً لحارتين في كل اتجاه وذلك بتمويل من وزارة الاستثمار بناء على عقد الالتزام الموقع بين الهيئة العامة للطريق والكباري والنقل البري والشركة القومية للتشييد والتعمير.

- تبلغ التكلفة التقديرية للمرحلة الأولى 1,600 مليون جنيه تتحملها وزارة الاستثمار من عائدات برنامج إدارة الأصول، ويتم تمويل المرحلة الثانية من خلال الاستغلال الاستثماري للأراضي حول الطريق.

- يعتبر مشروع طريق الصعيد- البحر الأحمر دفع لعجلة التنمية في الصعيد، حيث أعلن وزير الاستثمار أن الطريق سيوفر النقل الآمن للمواطنين والبضائع ويعمل على اختصار المدد الزمنية اللازمة للانتقال من الصعيد إلى البحر الأحمر في أقل من 3 ساعات.

المسافات والوقت قبل وبعد إنشاء الطريق:

	أسيوط - سفاجا		سوهاج - سفاجا		قنا - سفاجا	
	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
المسافة (كم)	420	336	320	276	160	188
الزمن (ساعة)	7:00	3:30	4:30	2:30	2:30	1:45

صور توضح مراحل العمل المختلفة لطريق الصعيد - البحر الأحمر

بلغ عدد العمالة المباشرة بالمشروع 5,750 (مهندس - إداري - فني) منهم 3,795 عاملاً من الصعيد بنسبة 66%، بالإضافة إلى 15 ألف من العمالة غير المباشرة، وقد قام السيد الدكتور وزير الاستثمار، والسيدة وزيرة القوى العاملة والهجرة بتكريم العاملين بمشروع طريق الصعيد – البحر الأحمر الذي نفذته شركة حسن علام التابعة لوزارة الاستثمار، ويأتي التكريم كتقدير من وزارة الاستثمار للجهود التي قام بها العاملون من أجل إنجاز هذا المشروع على مدى 30 شهراً في ظل ظروف مناخية وجيولوجية صعبة.

السيد وزير الاستثمار خلال لقاءه بالعاملين بمشروع طريق الصعيد – البحر الأحمر

سيفتح طريق الصعيد – البحر الأحمر آفاقاً كبيرة للتنمية في صعيد مصر بما سيقام حوله من مشروعات ضخمة في كافة مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والتنمية العمرانية تتيح الآلاف من فرص العمل لأبناء الصعيد ستؤهل محافظات الصعيد لأن تكون جاذبة للاستثمارات والأيدي العاملة بعد أن كانت من أكثر المحافظات هجرة للعمالة بفضل مشروعات البنية الأساسية التي تقام حالياً من طرق، وموانئ، ومطارات، وغاز طبيعي.

وتتمثل أهم المشروعات التي سيتيحها الطريق فيما يلي:

- مشروعات خدمية وسياحية على الطريق.
- مصنع أسمنت.
- مشروعات سياحية.
- مشروعات زراعية.
- مجمع صناعات تعدينية ومعدنية.
- مدينة سكنية متكاملة.
- موانئ جافة.
- مجمع صناعي زراعي.
- محطة طاقة شمسية حرارية.

شركة الصعيد البحر الأحمر للاستثمار والتنمية

تأسست الشركة في نوفمبر 2008 (شركة مساهمة مصرية) في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، وبدأت نشاطها الفعلي في يونيو 2009. وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم 356 بتاريخ 23 ديسمبر 2008 بتخصيص مساحات من الأراضي الواقعة على جانبي طريق الصعيد البحر الأحمر إلى شركة الصعيد البحر الأحمر للاستثمار والتنمية.

وتتمثل أهداف الشركة فيما يلي:

- إقامة المشروعات الخدمية التي تخدم مستخدمي الطريق وغيرها من الامتيازات الأخرى المنصوص عليها في القوانين.
- دراسة وإقامة وتطوير المشروعات التنموية في مجالات الاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي والتجاري والإسكاني والخدمي المزمع إقامتها على الأراضي المخصصة للشركة.
- إنشاء وإدارة وتشغيل واستغلال وصيانة طريق الصعيد – البحر الأحمر.
- تحديد رسوم استعمال الطريق وتحصيلها من المنتفعين به وإصدار التراخيص لوضع اللافتات والإعلانات على جانبي الطريق.

- البدء في تنفيذ مشروع كوبري أبو تيج / ساحل سليم:

في إطار العمل على دعم شبكة الطرق الموجودة في محافظات الصعيد طبقاً لمتطلبات النقل من خلال زيادة المحاور العرضية وإنشاء مزيد من الكباري التي تربط شطري النيل لتقليل المسافة بين الكباري لتصبح في حدود 25 كم في هذه المحافظات لتسهيل الحركة الآمنة لنقل الركاب والبضائع والسيارات مما يدعم جهود تنمية الاستثمارات في محافظات الصعيد، وشهد العام المالي 2010/2009 البدء في تنفيذ مشروع كوبري أبو تيج/ ساحل سليم بمحافظة أسيوط ويبلغ طول الكوبري الجديد نحو 3.75 كم، **ويتكون هذا المشروع من المحاور الآتية:**

- كوبري على النيل بطول 840 متر.
- كوبري علوي أعلى السكة الحديد والطريق الزراعي الغربي بمطالعه ومنازله بطول حوالي 360 متر.
- كوبري التقاطع الحر على الطريق الشرقي بطول 200 متر.
- عدد (2) كوبري سطحي على ترعة الفاروقية بطول 75 متر.

خريطة توضح مسار كوبري أبو تيج/ ساحل سليم بمحافظة أسيوط

وتبلغ مدة التنفيذ 3 سنوات بتكلفة تقدر بنحو 274 مليون جنيه، ووافق السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء على إسناد أعمال تنفيذ الكوبري إلى شركة النصر العامة للمقاولات بتاريخ 2009/8/6، وتم بالفعل وضع حجر الأساس بتاريخ 17 نوفمبر 2009. وتوقيع التعاقد بين شركة النصر العامة للمقاولات والهيئة العامة للطرق والكباري بتاريخ 29 يونيو 2010.

• المشاركة بين القطاعين العام والخاص:

شهد عام 2010/2009 صدور القانون رقم 67 لسنة 2010 بشأن تنظيم الشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية. وهو القانون الذي من شأنه تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات ومشروعات البنية الأساسية بهدف دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته المباشرة في مجال تنفيذ مشروعات المرافق العامة. **وتتمثل أهم مشروعات المشاركة بين القطاعين العام**

قانون رقم 67 لسنة 2010 بشأن تنظيم الشراكة مع القطاع الخاص

في إطار العمل على تدعيم مشروعات البنية الأساسية وتفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وانطلاقاً من دراسة للتجارب الدولية الناجحة، التي اعتمدت على مشاركة القطاع الخاص لتحقيق طفرة كبيرة ونهضة سريعة للخدمات والمرافق العامة في مجالات التعليم والصحة والنقل والمياه والصرف الصحي وغيرها من قطاعات ومشروعات البنية الأساسية، وتسليماً بأهمية توفير البنية التشريعية المناسبة التي تكفل تحقيق التوازن المنشود بين واجبات والتزامات الشركاء الذين تلاقت إرادتهم على هدف إنجاح مشروعاتهم بأجدى كلفة اقتصادية، صدر القانون رقم 67 لسنة 2010 بشأن تنظيم الشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية حيث حرص القانون الجديد على تحقيق ما يلي:

- تعزيز عملية عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة من خلال الارتقاء بمستوى الخدمات والمرافق العامة ومن خلال كفالة تنفيذ فاعل وناجز لمشروعات البنية الأساسية.
- تحفيز القطاع الخاص لزيادة استثماراته المباشرة في مجال تنفيذ مشروعات المرافق العامة وإتاحة خدماتها بما يحقق إنجازًا أسرع وخدمة ارقي وكلفة أقل وصيانة أفضل لتلك المشروعات والحفاظ على عمر الأصول العامة، وبما يحقق خلقاً لفرص عمل جديدة وبمستويات دخول أعلى.

والخاص والتي قامت وزارة الاستثمار بالترويج لها وتم التعاقد عليها خلال عام 2010/2009 فيما يلي:

- محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة:

إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة هو أحد المشروعات النموذجية الرائدة في هذا المجال، حيث تم توجيه الدعوة إلى القطاع الخاص للدخول في مشاركة مع القطاع العام من خلال مناقصة عالمية تنافسية لتصميم وبناء وتمويل وتشغيل وإدارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي بطاقة إجمالية قدرها 250 ألف متر مكعب في اليوم. ويهدف المشروع إلى تقديم نموذج لعمليات مشاركة القطاع الخاص في مجال الخدمات بحيث يمكن تكراره في مشروعات أخرى لقطاع معالجة مياه الصرف.

- محطة الصب السائل بميناء شرق بورسعيد:

يستهدف هذا المشروع إنشاء محطة متكاملة على مساحة 500 ألف متر مربع ورصيف بحري لرسو السفن بطول 900 متر وتشمل خزانات تداول المنتجات البترولية، والصب السائل وتموين السفن، وتبلغ مدة الامتياز 25 عاماً بخلاف ثلاث سنوات للإنشاء وتؤول المحطة بكامل منشآتها وتجهيزاتها إلى الدولة في نهاية فترة الامتياز وتقدر استثمارات المشروع بمبلغ وقدره 580 مليون دولار خلال فترة الامتياز وتبلغ إجمالي العوائد المباشرة خلال فترة الامتياز 384 مليون دولار كما تبلغ إجمالي العوائد غير المباشرة 212 مليون دولار، وتم بتاريخ 2010/2/17 التوقيع على العقد بنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) مع تحالف شركة سونكر لتموين السفن وشركة اويل تانك العالمية وشركة اميرال بورتس.

إطار 5:1

تطوير الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية:
(2009/2008 - 2006/2005)

شهد العام المالي 2009/2008 اتخاذ عدد من التدابير التي تهدف إلى تحفيز الاستثمار وتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وتفادى التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية من خلال التركيز على ضخ استثمارات جديدة في مشروعات تطوير البنية الأساسية، ففي 30 يونيو 2009 عن تأسيس صندوق برأسمال 1,500 مليون جنيه بمساهمة عدد من الشركات التابعة لوزارة الاستثمار، وصناديق تمويل خارجية بهدف تمويل الاستثمارات في المشروعات الواعدة في مجال تطوير البنية الأساسية، كما قامت وزارة الاستثمار باتخاذ العديد من الإجراءات لتحفيز الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، والتي تتمثل فيما يلي:

- تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في مشروعات محددة بعد إجراء الدراسات المالية والفنية المرتبطة بتكلفة الاستثمار والعائد عليه.
- ربط المشروعات ذات الجدوى ببدائل التمويل المختلفة، مع إتاحة التمويل المصرفي للمشروعات التي يثبت جدواها في ضوء السيولة المتوفرة في القطاع المصرفي.
- الترويج للمشروعات الاستثمارية المخطط تنفيذها في الدول العربية والآسيوية وعرض تلك الفرص على صناديق الاستثمار العالمية.
- وقامت وزارة الاستثمار بتحديد وإتاحة 46 فرصة استثمارية في مشروعات المرافق والبنية الأساسية بإجمالي تكلفة استثمارية تقدر بنحو 25 مليار دولار في مجالات مختلفة.

وقد شهد العام المالي 2009/2008 تنفيذ عدد من المشروعات الهامة في مجالات البنية الأساسية، منها:

- **مشروع استكمال كوبري قرية الأحايوه (محافظة سوهاج):**

شهد العام المالي 2009/2008 إنشاء كوبري بقرية الاحايوه بمحافظة سوهاج للربط بين الطريق الرئيسي (طريق الصعيد

الشرقي) الواقع على امتداد ترعة نجع حمادي الشرقية وبين القرية لتطوير واستيعاب سيارات النقل الثقيل من والى القرية، وتم تمويله من عائد برنامج إدارة الأصول، وبلغت قيمة الأعمال التقديرية للكوبري 3.6 مليون جنيه وقد تمت موافقة السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء على إسناد الأعمال إلى شركة النصر العامة للمقاولات (حسن محمد علام)، وبدء التنفيذ في أكتوبر 2008 وتم افتتاح الكوبري يوم 4 ديسمبر 2008.

رابعاً: تطوير خدمات الاستثمار وبيئة الأعمال:

من خلال السعي نحو مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح وتيسير مناخ الاستثمار في مصر، ومن منطلق العمل على إيجاد العديد من فرص العمل، وتحسين مستوى دخل الفرد، شهد العام المالي 2010/2009 العديد من الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من الإصلاحات والإجراءات اللازمة لتيسير بيئة ممارسة الأعمال، وقد اتخذت هذه الجهود عدة محاور وهى:

- إصلاح الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار، والذي شهد تعديل في بعض التشريعات القائمة التي استهدفت جميعها تبسيط إجراءات الاستثمار، وتخفيض تكلفته أيضاً، مثال ذلك قرار وزير الاستثمار رقم 16 لسنة 2010 والخاص بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981، والذي بمقتضاه تم إلغاء مقابل الخدمات الذي يدفع للهيئة العامة للاستثمار بالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة، بهدف تخفيض التكلفة على هذه الشركات، وكذلك تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اتخاذ شكل الشركات ذات المسئولية المحدودة. وصدور القانون رقم 133 لسنة 2010 بشأن الترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة، ومن ثم منح هذه المشروعات كافة مزايا وضمانات المشروعات المقامة بنظام الناطق الحرة ومنها الإعفاء من كافة الرسوم الجمركية.
- اتخاذ العديد من الإجراءات الهامة التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار، حيث شهد العام المالي 2010/2009 اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تبسيط وتيسير الإجراءات الخاصة بالاستثمار وخاصة في مجال تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبدء العمل بنظام التأسيس الإلكتروني للشركات.
- العمل على إيجاد آلية مناسبة وفعالة لحل النزاعات التي تنشأ بمناسبة الاستثمار، فاستقرار مناخ الاستثمار وإيجاد البيئة المناسبة للنهوض به يأتي من خلال ضمان تسوية سريعة ومناسبة لما قد يثور من منازعات بشأن الاستثمار، ومنازعات الاستثمار قد تثور بين الجهة الإدارية المعنية، وقد تثور بين المستثمرين أنفسهم، وهو ما اهتمت بتنظيمه القوانين والقرارات الحاكمة للاستثمار.

أ. تطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار:

استمرت وزارة الاستثمار في العمل على تطوير التشريعات والقواعد الحاكمة لمناخ الاستثمار في مصر، **وتتمثل أهم التعديلات التي شهدها العام المالي 2010/2009 فيما يلي:**

- صدور القانون رقم 133 لسنة 2010 بشأن الترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة، حيث

يجيز القانون لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة وفقاً للأحكام المنظمة لذلك في قانون ضمان وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 وفي هذه الحالة تخضع تلك المشروعات للضريبة على الدخل المقررة بالقانون رقم 91 لسنة 2005، ولا تخضع للرسم السنوي المنصوص عليه في المادة 35 من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار على أن يكون المقابل السنوي للخدمات 0.005% من التكاليف الاستثمارية للمشروع وبحد أقصى 100 ألف جنيه.

- صدور قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 135 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2010/6/22.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 16 لسنة 2010 بشأن تعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981، والذي بمقتضاه تم إلغاء مقابل الخدمات الذي يدفع للهيئة بالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة، وكذلك حماية حقوق المساهمين خاصة حقوق الأقلية منهم، بحيث يكون الترخيص للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع الشركة بالنسبة لكل عقد على حدى، وأن يكون الترخيص في كل حالة على حدى وقبل إبرام أي عقد حماية لحقوق المساهمين بما في ذلك حقوق الأقلية وحقوق الشركة.

كما يستهدف القرار حماية حقوق المساهمين خاصة حقوق الأقلية منهم، حيث تم تعديل البند (8) من المادة 217 من اللائحة التنفيذية بحيث لا يتم التفويض بشكل مطلق لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة بل يكون التفويض لكل عقد على حدى.

- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 170 لسنة 2009 بشأن إنشاء مركز جديد لتسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار يهدف إلى تسوية المنازعات بطريقة عادلة وسريعة من خلال التوفيق والوساطة أو أي أسلوب أخر يتفق عليه أطراف النزاع.
- صدر قرار وزير المالية رقم 414 لسنة 2009 بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصيل الضريبة على أرباحها، والذي يقضي بتبسيط الإجراءات وتخفيض الوقت اللازم للشركات الصغيرة في تقديم الإقرارات الضريبية.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (50) لسنة 2009 بتعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، ويتناول التشريع الجديد تحسين نطاق الإفصاح عن المعاملات بين الأطراف المرتبطة.

إطار 6:1 أهم إجراءات تطوير الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار خلال الفترة (2004/2005- 2008/2009)

- صدور القانون رقم (94) لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانوني ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم (8) لسنة 1997، والشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (159) لسنة 1981، ويتوافق القانون مع قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (91) لسنة 2005، فيما يتعلق بإلغاء الإعفاءات الضريبية على أرباح الشركات، وتوحيد قواعد تأسيس الشركات، وتنظيم تملك العقارات والأراضي اللازمة لمباشرة النشاط، والسماح للشركات الخاضعة لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار لتحديد مسمي رأس مالها بأي

عمله قابله للتحويل، والسماح للشركات التي تعمل بنظام المناطق الحرة بالتحول للعمل بنظام الاستثمار الداخلي وفقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، ووضع التنظيم القانوني لأسهم التحفيز والإثابة للعاملين والمديرين بالشركة، وتمتع الشركات المؤسسة وفقاً للقانون رقم 159 لسنة 1981 بالضمانات المنصوص عليها في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، وتبسيط الإجراءات فيما يتعلق بتأسيس الشركات.

- صدور القانون رقم (3) لسنة 2005 والخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بما يعمل على تحفيز وحماية الاستثمارات وجذب المزيد منها.
- صدر قانون الضرائب رقم 91 لسنة 2005 مما أدى إلى خفض قيمة ضرائب الشركات لتصل إلى 20%.
- صدر قانون البناء الموحد في مايو 2008 وصدرت اللائحة التنفيذية الخاصة به في 2009 مما أدى إلى تبسيط الإجراءات واختصار الوقت اللازم لاستخراج التراخيص.
- تم تخفيض رسوم تسجيل الملكية بحد أقصى 2,000 جنيه وفقاً للقانون رقم 83 لسنة 2006 بشأن رسوم التوثيق والشهر وقانون نظام السجل العيني.
- صدور القانون رقم 19 لسنة 2007 بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 بإضافة باب جديد تحت عنوان (مناطق الاستثمار)، والذي يسمح بإنشاء مناطق استثمارية جديدة تدار على غرار المناطق الحرة ولكن دون تمتعها بأية إعفاءات ضريبية، وتهدف تلك المناطق الاستثمارية الجديدة إلى إقامة تجمعات استثمارية تخضع لإدارة واحدة تديرها بفكر وآليات حديثة.
- صدور القانون رقم 120 لسنة 2008 بإصدار قانون بإنشاء المحاكم الاقتصادية لسرعة الفصل في المنازعات الاقتصادية، بما يحقق وصول الحقوق لأصحابها على نحو ناجز مع كفالة حقوق الدفاع كاملة.
- تعديل قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بموجب القانون رقم 190 لسنة 2008، كان من أهم ما تضمنه زيادة قيمة الغرامة المقررة على جرائم الاتفاقات الضارة بالمنافسة، والإلزام بالإخطار عن حالات التركز الاقتصادي، وإضافة صور جديدة من الاتفاقات المحظورة الضارة بالمنافسة، فضلاً عن إلزام المحاسبين القانونيين بموافاة جهاز حماية المنافسة بالبيانات والأوراق التي يطلبها.
- صدور القانون رقم 5 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 5 لسنة 2002 بإلغاء العمل بقانون تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة والمعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2006 وقانون نظام المنطقة الحرة ببورسعيد الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1977. ويهدف هذا التعديل إلى تيسير إجراءات التعامل مع الحصص الاستيرادية المقررة للمدينة خلال الثلاث سنوات اللاحقة لصدور القانون بما يحقق النفع العام للمستفيدين بقانون ونظام المنطقة الحرة.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 90 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم 68 لسنة 2009، ويقضي التعديل بإلغاء الحد الأدنى المطلوب لتأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة. ويأتي هذا القرار في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الاستثمار للتيسير على صغار المستثمرين وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعاً للمستثمرين الجدد على الدخول في مجالات الاستثمار المختلفة بشكل مؤسسي يضمن لهم الاستمرارية ويساعدهم على تطوير أعمالهم وحصولهم على كافة الخدمات والتيسيرات المتاحة للشركات المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار.

ب. تبسيط الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار:

تم خلال العام المالي 2010/2009 اتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تبسيط وتيسير الإجراءات الخاصة بالاستثمار، وخاصة في مجال تشجيع وتدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لإقامة مثل تلك المشروعات، كما

شهد بدء العمل بنظام التأسيس الإلكتروني للشركات، ويأتي ذلك استكمالاً لما تم من مراحل سابقة لتطوير العمل داخل الهيئة العامة للاستثمار وما تم اتخاذه من خطوات في إطار تطبيق نظام الشباك الواحد، بهدف تحسين مناخ الاستثمار في مصر والتيسير على المستثمرين وجذب مزيد من الاستثمارات التي من شأنها زيادة معدلات النمو وزيادة فرص العمل ورفع مستوى معيشة المواطنين، **وتتمثل أهم هذه الإجراءات التي شهدها العام المالي 2010/2009 فيما يلي:**

- إدخال النظام الآلي في إجراءات التسجيل الضريبي بما يمكن من استخراج البطاقة الضريبية وبطاقة التأمين الاجتماعي في يوم واحد من خلال نظام الشباك الواحد بمقر الهيئة العامة للاستثمار.
- البدء في العمل على تطبيق خطة اللامركزية في المحافظات من خلال العمل على إنشاء فروع للهيئة العامة للاستثمار في مختلف محافظات الجمهورية.
- بدء العمل بنظام التأسيس الإلكتروني للشركات، ويقوم المشروع على ثلاثة مراحل، وتشمل المرحلة الأولى تقديم الطلبات ومتابعتها، حيث يتقدم المستثمر بطلبات التأسيس وتقديم المستندات من موقعه، ثم الحضور مرة واحدة لمجمع خدمات الاستثمار للتوقيع في الشهر العقاري وسداد الرسوم ثم تقوم الهيئة باستكمال إجراءات التأسيس وإرسال ما يفيد تأسيس الشركة. وقد تم انجاز المشروع والذي يشمل 6 أشكال قانونية للشركات وهي شركات المساهمة، وشركات ذات المسئولية المحدودة، وشركات التوصية بالأسهم، وشركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة، والمنشأة الفردية وتم البدء بالشركة ذات المسئولية المحدودة. أما المرحلة الثانية فتشمل سداد رسوم التأسيس الكترونياً، بينما تتضمن المرحلة الثالثة إمكانية التوقيع الكترونياً دون الحاجة للحضور إلى الهيئة عند التأسيس وذلك بتنفيذ المرحلتين السابقتين وتجربتهما.
- اختصار الوقت اللازم لتسجيل الملكية من 72 يوم إلى 38 يوم.
- تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأسيس صندوق لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة برأسمال مليار جنيه بمساهمة من الهيئة العامة للاستثمار وبعض الجهات التابعة للدولة. ويستفيد من المبادرة العربية التي أعلنت عن تأسيس صندوق برأسمال ملياري دولار خلال القمة الاقتصادية التي عقدت بالكويت.
- تم خلال العام المالي 2010/2009 ميكنة عملية تقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت، حيث بدأت وزارة المالية تنفيذ تيسيرات جديدة لمولي الضرائب بالاستفادة بالبطاقات الذكية والبرامج الإلكترونية والميكنة في كل الإجراءات الضريبية لضبط المجتمع الضريبي واختصار الوقت وتقليل المعاملة المباشرة بين الممول ومصلحة الضرائب، والحد من ظاهرة الفساد، والقضاء على التعقيدات البيروقراطية، وتبسيط الإجراءات.
- تشجيعاً لعمليات الاستيراد والتصدير فقد تم ميكنة الموانئ المصرية وإدخال الخدمات الإلكترونية في إجراءات التصدير والاستيراد، وتم توفير خدمة الشباك الواحد لاستخراج المستندات اللازمة للتصدير والاستيراد، بالإضافة إلى تخفيض متوسط التعريفة الجمركية عدة مرات لتصل إلى 6.9%. كما تم تخفيض بنود التعريفة من 27 بنداً إلى 6 بنود فقط.

إطار 7:1 أهم اجراءات تبسيط وتيسيرالاستثمار خلال الفترة (2005/2004 – 2009/2008)

- اختصار المدة الزمنية اللازمة لتأسيس الشركات إلى 72 ساعة كحد أقصى بعد أن كانت تستغرق أكثر من شهرين.
- تطبيق نظام مديري الحسابات للتيسير على كبار المستثمرين، بتحديد مسئولين يقومون بالتنسيق لدى الجهات المعنية.
- البدء في تنفيذ برنامج ميكنة أعمال اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بهدف إتاحة قرارات اللجنة لكافة المستثمرين، مع إعطاء فرصة متابعة الشكاوى من خلال شبكة الانترنت.
- إصدار عدة قرارات بشأن تقييم الحصص العينية ودعوة الجمعيات العامة للانعقاد، وإعادة تشكيل لجان تسوية المنازعات، وتخفيض قيمة شراء نماذج العقود والنظم الأساسية للشركات.
- إعادة فتح شباك لاتحاد الغرف التجارية بمقر مجمع خدمات الاستثمار لحسم المشكلات التي تصادف المستثمرين عند قيد شركاتهم لدى غرف التجارة المختصة.
- اختصار خطوات تعديل النظم الأساسية للشركات بحيث لا تتجاوز أسبوعا واحداً بعد أن كانت تستغرق نحو شهرين.
- إنشاء وحدة تختص بدراسة مشكلات المستثمرين والتنسيق مع الجهات المعنية لحل هذه المشكلات.
- اعتماد نظام جديد للتصفية الاختيارية للشركات يسمح بتخفيض المدة اللازمة من عدة سنوات إلى شهر واحد من انتهاء عمل المصفي.
- تفويض مكتب الإسكندرية في تأدية كل خدمات الهيئة العامة للاستثمار، وإعادة تطوير مجمع خدمات الهيئة بأسيوط، وافتتاح مجمع جديد للهيئة العامة للاستثمار في الإسماعيلية.
- إصدار دليل إجراءات الهيئة، والذي يتضمن توضيح الإجراءات والمستندات والرسوم والمدة اللازمة لتأسيس الشركات.
- تعديل نظام إصدار شهادات إيداع رؤوس أموال الشركات بالبنوك بالتعاون مع البنك المركزي المصري للسماح بتسليم الشهادة مباشرة من البنك إلى وكيل المؤسسين.
- الاستخراج الفوري لشهادة عدم التباس الاسم التجاري.
- الربط الآلي لمكتب التأمينات بمجمع خدمات الاستثمار بهيئة التأمينات الاجتماعية واختصار المدة اللازمة للقيد إلى يومين من تأسيس الشركة.
- الربط الآلي لمكتب الجمارك بمجمع خدمات الاستثمار بمصلحة الجمارك.
- تمكين الشركات من سداد كافة المدفوعات الضريبية (الدخل/ ضريبة المبيعات/ ضريبة المرتبات) من خلال أي من المنافذ الضريبية.
- تخفيض الرسوم المرتبطة بتخفيض رأسمال الشركة ذات المسئولية المحدودة وكذلك تخفيض رسوم النشر بصحيفة الشركات.
- تخفيض رسوم لجنة تسوية المنازعات وتخفيض رسوم تقييم الحصة العينية، وكذلك تخفيض رسوم التظلم منها.
- تخفيض رسوم تسجيل العقارات لتصبح بحد أقصى 2,000 جنيها بعد أن كانت نسبة من قيمة العقار.
- إصدار "بطاقة المستثمر العربي"، وتم العمل بها اعتباراً من ديسمبر 2006، وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتيسير التعامل مع الجهات الحكومية.
- تم تأسيس الشركة المصرية للاستعلام الائتماني في عام 2008.
- إنشاء وحدة لتخصيص الأراضي بمجمع خدمات الاستثمار الرئيسي بالهيئة العامة للاستثمار، وافتتاح عدة مكاتب

بمجمع خدمات الاستثمار لتفعيل نظام الشباك الواحد حيث تم افتتاح مكتب تصديقات وزارة الخارجية بفرع مجمع خدمات الاستثمار بالإسكندرية، وافتتاح مكتب للهيئة العامة للتنمية الصناعية بفرع المجمع بأسيوط، ونقل مكتب الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالإسماعيلية ليعمل داخل مجمع خدمات الاستثمار مع تفعيل الخدمات التي يقوم بتقديمها.

- إعداد دليل إجراءات العمل بين فروع الهيئة العامة للاستثمار ومكاتب خدمات الاستثمار في المحافظات بحيث يمكن للمستثمر تقديم المستندات المطلوبة لأداء الخدمة للمكاتب الواقعة في نطاق عمل الفرع أو المكتب لإنهاء إجراءاته مع الفرع مباشرة.
- ميكنة البطاقات الضريبية للشركات بمجمع خدمات الاستثمار الرئيسي وبعض الفروع بمحافظات الإسماعيلية، والإسكندرية، وأسيوط ليتم إصدارها خلال 24 ساعة بعد أن كانت تستغرق من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.
- ميكنة مكتب جوازات الاستثمار بمجمع خدمات الاستثمار وتم إصدار جوازات السفر المميكنة والإقامات إلكترونياً.
- إصدار شهادة المنشأ للمنتجات المصرية من خلال مكتب الرقابة على الصادرات والواردات بمجمع خدمات الاستثمار بالإسكندرية.
- التعاقد مع مؤسسة التمويل الدولية للمساعدة في تفعيل نظام إصدار الترخيص المؤقت في بعض الأنشطة، وميكنة نظام العمل في تسجيل المشروعات بالهيئة العامة للاستثمار وتطبيق نظام التأسيس الإلكتروني.
- الانتهاء من النظام التأسيس الإلكتروني.
- الأعداد لتطبيق "نظام الشباك الواحد" لاستخدامات الأراضي بالتنسيق بين المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة، ووزارة المالية، والهيئة العامة للاستثمار بحيث تكون الهيئة بمثابة النافذة الذي يُعرض من خلالها كافة الأراضي المتاحة للاستثمار في مصر.
- تضمن القانون رقم 13 لسنة 2004 إضافة باب جديد لتيسير إجراءات الاستثمار والذي يسمح بإصدار الترخيص المؤقت للمشروعات بهدف تحفيز المستثمر على التنفيذ الفوري لمشروعه فور تأسيسه إلى حين إصدار الترخيص النهائي وقد تم الانتهاء من إعداد الأدلة النوعية الخاصة بتلك الأنشطة، وتحديد ستة أنشطة ليتم البدء بها متمثلة في صناعة البلاستيك، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والأخشاب وذلك في المناطق الصناعية، وكذلك استصلاح واستزراع الأراضي، والمنشآت الفندقية الثابتة.
- إنشاء وحدة لتلقى شكاوى المستثمرين بقطاع خدمات الاستثمار بهدف دراسة المشكلات التي تواجه المستثمرين والعمل على حلها مع الجهات المختصة.
- إنشاء وحده لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمجمع الرئيسي لخدمات الاستثمار يكون بمثابة نواة للمركز المصري لريادة الأعمال.
- تحديث دليل الاستثمار، والذي يتضمن الإجراءات والمستندات والرسوم والمدة اللازمة لجميع الخدمات التي تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتقديمها للمستثمرين، هذا بالإضافة إلى إعداد دليل الإجراءات الخاص بالتأسيس.
- توحيد الإجراءات الخاصة بالتعديلات القانونية لعقود وأنظمة الشركات الخاضعة للقانون رقم 8 لسنة 1997 والقانون 159 لسنة 1981.
- ربط مكتب الضرائب بالمجمع الرئيسي لخدمات الاستثمار مع قطاع الحاسب الآلي بمصلحة الضرائب، بحيث يتم إصدار البطاقة الضريبية خلال 24 ساعة إلكترونياً بدلاً من الإجراءات اليدوية التي كانت تستغرق ثلاثة أسابيع.
- تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات مما أعطى الحماية لصغار حملة الأسهم.

ج. حل نزاعات وشكاوى المستثمرين:

إن العمل على إيجاد آلية مناسبة وفعالة لحل النزاعات التي تنشأ بمناسبة الاستثمار يعتبر أحد أهم عوامل نجاح المشروعات والاستثمارات، من خلال خلق مناخ ملائم للاستثمار وبيئة ممارسة الأعمال، فاستقرار الاستثمارات وإيجاد البيئة المناسبة للنهوض به يأتي من خلال ضمان تسوية سريعة ومناسبة لما قد يثور من منازعات بشأن الاستثمار، ومنازعات الاستثمار قد تثور بين الجهة الإدارية المعنية، وقد تثور بين المستثمرين أنفسهم، وهو ما اهتمت بتنظيمه القوانين والقرارات الحاكمة للاستثمار، وذلك على النحو الآتي:

- فيما يتعلق بالمنازعات التي تقوم بين المستثمرين والجهة الإدارية المعنية تتولى اللجنة الوزارية لفض المشكلة بمقتضى نص المادة 66 من القانون رقم 8 لسنة 1997، وتسوية المنازعات، وسرعة إصدار القرارات الفاصلة في النزاع، الأمر الذي اكسبها ثقة مجتمع المستثمرين من خلال حل العديد من المشاكل التي تواجه المستثمرين، بالإضافة إلى قيامها بإرساء العديد من المبادئ العامة التي يتم تطبيقها في كافة الحالات المثيلة بما أدى إلى الحد من المشكلات المتكررة.
- فيما يتعلق بالمنازعات القائمة بين المستثمرين بعضهم البعض، ولضمان تسوية النزاع القائم بينهم في بدايات النزاع وقبل تعقده بما يكفل عدم إهدار الوقت والجهد في إجراءات التقاضي المطولة، وبما يحافظ على استمرار العلاقة بين المستثمرين عقب انتهاء النزاع فقد صدر قرار وزير الاستثمار رقم 170 لسنة 2009 لإنشاء مركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار. ويختص المركز بتسوية المنازعات متى اتفق أطراف النزاع على اللجوء إليه بطريقة عادلة وسريعة من خلال أسلوب التوفيق أو الوساطة أو التقريب بين الأطراف أو بذل المساعي الحميدة، ليشعر المستثمر بالطمأنينة لوجود جهة متخصصة يلجأ إليها لتسوية أي نزاع بينه وبين شركائه أو الشركة التي يساهم فيها، أو بين الشركات المختلفة وبعضها البعض حيث يجوز للمستفيدين اللجوء إلى المركز سواء قبل أو بعد نشوب النزاع، وذلك دون الإخلال بحق الأطراف في اللجوء إلى القضاء.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز تلقى حتى الآن ثماني طلبات لتسوية منازعات ارتضى أصحابها اللجوء للمركز لتسويتها، وتم التوصل لتسوية ودية في أربعة طلبات وقام المركز بتسوية ما يزيد عن 75% من المنازعات التي تمت عرضها عليه في الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخه.

خامساً: تهيئة المناطق وتطويرها لخدمة الاستثمار:

في إطار جهود الدولة ووزارة الاستثمار في العمل على توفير عدد من الأنظمة الاستثمارية تتيح للمستثمرين العديد من المزايا والتسهيلات وفقاً لطبيعة النشاط ووفقاً للقطاع المستثمر فيه ووفقاً للمنطقة الجغرافية، فإنه تجدر الأشارة إلى ما يلي:

أ. تفعيل العمل في المناطق الاستثمارية:

في إطار جهود الدولة لتبسيط إجراءات الاستثمار، والتيسير على المستثمرين، صدر القانون رقم (19) لسنة 2007

بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 والذي تضمن إنشاء مناطق الاستثمار، وكذا قرار السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم 1675 لسنة 2007 الصادر بآليات وضوابط وإجراءات إنشاء هذه المناطق، حيث كانت الرؤية تجاه إقامة المناطق الاستثمارية الخاصة تتضمن القيام بتطبيق أسلوب إداري متميز يتسم بالسهولة واليسر في تطبيق وتنفيذ إجراءات الاستثمار من خلال تواجد الجهات الحكومية المتعاملة مع المشروعات في مكان واحد بما يؤدي إلى التيسير على المستثمرين.

ويوجد حالياً (12) منطقة استثمارية قائمة بالفعل تعمل في سبع محافظات في مختلف أنحاء الجمهورية موزعة ما بين محافظات القاهرة، والسادس من أكتوبر، والشرقية، والإسكندرية، والقليوبية، والدقهلية، والفيوم، باستثمارات مستهدفة تبلغ نحو 73 مليار جنيه، وتوفر هذه المناطق فرص عمل مستهدفة تقدر بحوالي 344 ألف فرصة عمل.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار والسيد اللواء سمير سلام محافظ الدقهلية والسيد المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية والسيد الأستاذ قدري أبو حسين محافظ حلوان خلال وضع حجر أساس المنطقة الاستثمارية بميت غمر والمنطقة الاستثمارية ببنها والمنطقة الاستثمارية بمركز الصف

كما أنه في ضوء تزايد الطلبات المقدمة للهيئة العامة للاستثمار لإقامة مناطق استثمارية لأنشطة صناعية وزراعية وغيرها في العديد من المحافظات، وفي ظل الحاجة للاستفادة من تطبيق النظام الإداري المتميز الذي تقدمه المناطق الاستثمارية، فإنه من المستهدف إنشاء العديد من المناطق الاستثمارية الجديدة خلال الفترة القادمة تعمل في مختلف الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية، وتساهم بشكل فعال في جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، وتولد العديد من فرص العمالة.

ويوضح الجدول التالي المؤشرات الإجمالية للمناطق الاستثمارية القائمة في مصر حتى نهاية العام المالي 2010/2009، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (1-6) المؤشرات الإجمالية للمناطق الاستثمارية حتى يونيو 2010

المؤشرات	حتى يونيو 2010
عدد المناطق الاستثمارية القائمة	12 منطقة (6 صناعية – 4 تعليمية – 2 تجارية وخدمية)
إجمالي المساحات المستثمرة	5,385 فدان
عدد المشروعات المستهدفة	868 مشروع
فرص العمالة المستهدفة	344 ألف فرصة عمل
إجمالي رؤوس الأموال المستهدف جذبها	73 مليار جنيه
التوزيع الجغرافي لعدد الشركات القائمة	7 محافظات
الأنشطة	تكنولوجيا المعلومات – صناعات نسيجية وملابس جاهزة – مواد بناء – غذائية – تعليمية وبحثية – صناعات صغيرة – تجارية وخدمية

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

كما يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للمناطق الاستثمارية القائمة في مصر حتى يونيو 2010، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (1-7) التوزيع الجغرافي للمناطق الاستثمارية حتى يونيو 2010

م	المحافظة	المناطق الاستثمارية	
		العدد	البيان
1	القاهرة	2	1- شركة ميناء القاهرة الجوي 2- القرية الذكية بالمعادي – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
2	السادس من أكتوبر	4	1- شركة بولاريس الدولية للمناطق الصناعية 2- شركة سي بس سي مصر للتطوير الصناعي 3- شركة مجموعة التنمية الصناعية 4- المنطقة الاستثمارية التابعة لجامعة القاهرة
3	الإسكندرية	1	مدينة مبارك للأبحاث العلمية
4	الشرقية (العاشر من رمضان)	2	1- شركة بيراميدز للتنمية الصناعية 2- التجمعات الاستثمارية مصر للمدن الصناعية والتنمية العقارية
5	الدقهلية	1	ميت غمر
6	القليوبية (مدينة العبور)	1	المنطقة الاستثمارية التابعة لجامعة عين شمس
7	الفيوم	1	المنطقة الاستثمارية التابعة لجامعة الفيوم
	الإجمالي	**12** منطقة استثمارية	

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

إطار 8:1 المناطق الاستثمارية وأهدافها ومزايا العمل بها

التعريف بنظام المناطق الاستثمارية:

هي تلك المساحة من الأراضي التي تخصص لإقامة مشروعات استثمارية عليها ويصدر بتحديد كل منطقة ووصفها وإحداثياتها وطبيعة ونوع النشاط الذي يمارس فيها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

الأهداف المرجوة من إنشاء المناطق الاستثمارية:

- تطبيق أسلوب إداري متميز يتسم بالسهولة واليسر في تنفيذ الإجراءات وذلك بالاستفادة من العمل بنظام "الشباك الواحد" المتمثل في إدارة المنطقة الاستثمارية من خلال مجلس إدارة إشرافي يشارك فيه القطاع الخاص أو المطور العام للمنطقة، والذي يقوم بتقديم كافة خدمات التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط.
- إقامة تجمعات قطاعية متخصصة في مختلف المجالات، وذلك بهدف تحقيق التكامل داخل المنطقة الواحدة وتعظيم القيمة المضافة، وتنشيط وتنمية قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة، مع التركيز على الأنشطة كثيفة العمالة.
- قيام القطاع الخاص بالاستثمار في مشروعات البنية الأساسية لهذه المناطق من خلال المستثمرين المطورين والمتخصصين في هذا المجال من أجل القيام بتنمية وترويج وإدارة هذه المناطق، وكذلك تقديم كافة الخدمات الإدارية واللوجستية للمشروعات المقامة داخل المنطقة، وفقاً لسياسة الدولة في تفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية المتكاملة بمحافظات مصر وخاصة الصعيد.
- تشجيع إقامة مجموعة من الخدمات المتكاملة للتيسير على كافة المشروعات القائمة بالمنطقة، ومنها إقامة وحدات تدريب بهدف تقديم الخبرات والتأهيل المهني للعاملين.

القوانين والقرارات المنظمة لعمل المناطق الاستثمارية:

1. القانون رقم (19) لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم (8) لسنة 1997 والذي تضمن إنشاء مناطق الاستثمار.
2. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1675 لسنة 2007 الصادر بآليات وضوابط وإجراءات إنشاء المناطق الاستثمارية.
3. قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم 103/4 لسنة 2009: بشأن "تشكيل لجنة لدراسة إقامة المناطق الاستثمارية برئاسة السيد الأستاذ/ رئيس الهيئة العامة للاستثمار".

ب. تنمية المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس:

تُعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس أول منطقة تُنشأ في مصر، وستمثل هذه المنطقة نموذجاً لإقامة المناطق الاقتصادية الأخرى في المستقبل. وتقع المنطقة بالقرب من ميناء العين السخنة وعلى بعد حوالي 45 كم من مدينة السويس على مقربة من المدخل الجنوبي لقناة السويس.

وبعد استكمال أعمال التطوير والتنمية سوف تشهد المنطقة إقبالاً من المشروعات الاستثمارية الكبرى حيث تُعد إحدى المناطق الواعدة في جذب الاستثمارات العالمية. وجدير بالذكر أنه يتواجد حالياً بمنطقة شمال غرب خليج السويس حوالي 92 مشروعاً بإجمالي رؤوس أموال مصدرة تبلغ حوالي 12 مليار جنيه، وتتيح أكثر من 25 ألف فرصة عمل.

إجراءات تنمية المنطقة الاقتصادية:

- توقيع مذكرة تفاهم مع صندوق التنمية الصيني الأفريقي - نوفمبر 2009 لتبادل الخبرات والبعثات التدريبية، بالإضافة إلى الترويج وتشجيع الاستثمار في المنطقة الاقتصادية.

- توقيع مذكرة تفاهم مع منطقة اينشن الاقتصادية الحرة (كوريا) لتعزيز التعاون بين الهيئتين وتبادل الخبرات، ومشاركة شركة التنمية الرئيسية في أعمال التنمية والترويج لمساحة من أراضى المنطقة.

- توقيع مذكرة تفاهم في مايو 2010 مع شركة بيوكيور فارما الكورية الممثلة لتحالف استراتيجي يضم شركات ومؤسسات مكون من: (المؤسسة الكورية للصناعات التكنولوجية، وجامعة باى تشاى للعلوم،و شركة سام وو للإنشاءات والصناعات الهندسية) وذلك لإنشاء مجمع لإنتاج الأدوية التقليدية والحيوية وعدد من مراكز البحث والتطوير الخاصة بهذه الصناعات.

- تم الاتفاق المبدئي مع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي على مشاركة الهيئة الاقتصادية في إنشاء المحطة لتحلية المياه بقدرة 70 ألف متر مكعب على مرحلتين بمنطقة شمال غرب خليج السويس وتم إرسال طلب لتخصيص مساحة 90 ألف متر مربع بميناء السخنة لإنشاء المحطة.

- تم إصدار أمر الإسناد لشركة كهرباء القناة لتوصيل 20 ميجا فولت إلى أرض الهيئة كمصدر رئيسي ومصدر بديل للمنطقة.

- تم الحصول على موافقة وزارة البترول لإمداد المنطقة باحتياجاتها من الغاز الطبيعي وذلك بالتنسيق مع هيئة التنمية الصناعية.

- تم الانتهاء من أعمال إنشاء مبنى خدمة المستثمرين، وإدخال المرافق اللازمة، وجاري الانتهاء من تجهيز المبنى لافتتاحه في أكتوبر 2010.

مزايا إقامة المشروعات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس

تتمتع المنطقة الاقتصادية بعدد من المزايا التي تميزها عن مثيلاتها من المناطق الاقتصادية أو عن أي نظام استثماري في جمهورية مصر العربية ومنها:

- **الموقع الإستراتيجي:**

تقع المنطقة على بعد حوالي 120 كيلو متر من القاهرة وذلك عن طريق القاهرة/ العين السخنة الجديد والذي قامت بتنفيذه القوات المسلحة. ويعد هذا الطريق من أفضل الطرق السريعة في مصر نظراً لتطبيق المواصفات العالمية في تنفيذه، الأمر الذي يؤدى إلى سهولة ويسر حركة النقل بين القاهرة والعين السخنة سواء النقل الجماعي للعمالة بالمنطقة أو المصانع المقامة بالقرب من المنطقة وأيضاً نقل البضائع المنقولة براً سواء لمطار القاهرة حيث يبعد المطار حوالي 45 دقيقة فقط الأمر الذي يسهل من العمليات اللوجيستية، هذا بالإضافة إلى قرب المنطقة من عدد من الموانىء البحرية مثل ميناء السويس وميناءالأدبية وميناء العين السخنة حيث تبعد الأخيرة حوالى 4.5 كيلو متر من المنطقة.هذا بالإضافة إلى موانئ الأسكندرية ودمياط وعدد من الموانئ الأخرى التي تقوم بدورها بتسهيل الحركة الملاحية لجميع دول العالم.

- بعض المميزات التي يتلقاها المستثمر داخل المناطق الاقتصادية:

- 10% ضريبة عامة على الدخل.
- 5% ضرائب كسب العمل.
- 100% إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب وضريبة المبيعات على واردات المنطقة.
- التمتع بمزايا الاتفاقيات التجارية الدولية.
- تقديم منفذ الشباك الواحد جميع التيسيرات الخاصة للمستثمر داخل المنطقة.
- استخراج شهادات المنشأ المصرية.
- تسديد الرسوم الجمركية على المكون الأجنبي فقط من المنتج عند التصدير للسوق المحلي.
- موقع مميز للعمليات اللوجيستية لصناعات القيمة المضافة.
- أسعار تنافسية لعمليات الشحن لأهم الموانى المصرية والأجنبية.
- موقع إستراتيجي متميز حيث يعد تقاطع محوري لأكثر من 10% من حجم التجارة.

- وضع قواعد وإجراءات تأسيس الشركات بالمنطقة، وإعداد دليل المستثمرين بالمنطقة وقواعد عمل الأجانب بها، فضلاً عن عدد من الإجراءات التنظيمية بهدف وضع إطار عام منظم للعمل بالمنطقة.

ج- المناطق الحرة:

يوجد في مصر حالياً عدد 9 مناطق حرة عامة تم تجهيزها وتزويدها بالمرافق والبنية الأساسية، وبدأت النشاط بكل من محافظات القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد، والإسماعلية، والسويس، ودمياط، والسادس من أكتوبر، والمنوفية، وقنا. كما يوجد نحو 239 مشروع يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة في كافة محافظات الجمهورية.

وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التي تم اتخاذها لتطوير العمل في المناطق الحرة خلال العام المالي 2010/2009، وذلك على النحو التالي:

- وضع ضوابط ومعايير للموافقة على إقامة المشروعات بنظام المناطق الحرة الخاصة في ضوء الالتزام بقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم 48 لسنة 2008 بشأن اشتراطات العمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.
- الالتزام بتطبيق القانون رقم 133 لسنة 2010 بجواز الترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة مع إخضاعها للضريبة على الدخل، مع الاستمرار بالالتزام في تطبيق القانون رقم 114 لسنة 2008 بحظر الترخيص في مجالات الأسمدة، والحديد والصلب، وتصنيع ونقل وإسالة الغاز الطبيعي.
- وضع ضوابط لصدور الموافقات للمشروعات التي تقام بنظام المناطق الحرة لمزاولة مجالات صناعية أو تخزينية أو خدمية بحيث يتم حثها للتوجه الكامل للتصدير.
- وضع الضوابط والإجراءات التي يتعين اتخاذها لإلزام مشروعات المناطق الحرة بتقديم ميزانياتها في المواعيد المحددة وإجراء الجرد السنوي وتعلية خطابات الضمان وتجديد بوالص التأمين بإعتبارها من الشروط الأساسية للموافقة على إقامة هذه المشروعات، وإلا سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب تراخيصها.

سادساً: مصر في التقارير الدولية المعنية بالاستثمار:

شهد عام 2010/2009 عدة تطورات هامة تعكس الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة لتحسين بيئة الأعمال، فقد أشادت التقارير الاقتصادية الدولية وخاصة تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي بمناخ الاستثمار في مصر، وذلك نتيجة الإصلاحات الهامة التي قامت بها الحكومة المصرية في مجال تطوير مناخ الاستثمار وخلق بيئة أفضل للأعمال:

1. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يُصنف مصر ضمن الدول العشر الأكثر إصلاحاً لمناخ الاستثمار على مستوى العالم والأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

نجحت مصر هذا العام وللمرة الرابعة على التوالي خلال خمس سنوات في الانضمام لقائمة الدول الأكثر إصلاحاً على مستوى العالم، والاستمرار في طليعة الدول التي تعمل على تحسين وتيسير مناخ الأعمال، وذلك وفقاً لتقرير ممارسة

أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية لعام 2010، ويذكر في هذا الشأن أن مصر كانت إحدى دولتين على مستوى العالم استطاعتا على مدار خمس سنوات أن تحتفظا بمركزيهما ضمن قائمة الدول العشر الأكثر إصلاحاً وتشترك معها كولومبيا عن منطقة أمريكا اللاتينية، وقد جاءت مصر في المركز 106 في تقرير عام 2010 من بين 183 دولة بعد أن كانت في المركز 165 من بين 175 دولة في تقرير عام 2007، حيث تم تنفيذ عدة إصلاحات جذرية في كافة الإجراءات التي تخص المستثمرين بدءاً من تأسيس الشركات إلى استصدار تراخيص البناء، إلى أنظمة العمل والعمالة إلى تسجيل الملكية إلى الحصول على الائتمان إلى حماية المستثمر إلى سداد الضرائب إلى التجارة عبر الحدود إلى إنفاذ العقود.

وقد شهدت معظم المؤشرات تطوراً كبيراً في مركز مصر على مستوى العالم وعلي رأسها مجال تأسيس الشركات وبدء النشاط، حيث تقدم تصنيف مصر من المركز 126 في عام 2007 إلى المركز 24 على مستوى العالم في عام 2010، بتقدم 102 مركزاً. كما تقدم ترتيبها 85 مركزاً في مجال الحصول على الائتمان، و60 مركزاً في مجال تسجيل الملكية، و57 مركزاً في مجال إجراءات الاستيراد والتصدير، و32 مركزاً في مجال حماية حقوق صغار حملة الأسهم، و12 مركزاً في مجال سداد الضرائب، وتسعة مراكز في مجال الحصول على تراخيص البناء.

ويأتي هذا التقدم نتاج جهد شارك فيه العديد من الجهات منها الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للرقابة المالية، ومركز المديرين المصري، بالإضافة إلى ممثلي البنك المركزي المصري، ووزارات المالية، والعدل، والتنمية الإدارية، والإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والتجارة والصناعة، والقوي العاملة والهجرة، والتنمية المحلية، والشركة المصرية للاستعلام الائتماني، بالإضافة إلى كافة الهيئات والجهات الأخرى ممن لها تعامل مباشر مع المستثمرين ومنها هيئة الرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك المصرية.

2. تكريم مصر من جانب مؤسسة التمويل الدولية للمرة الرابعة خلال السنوات الخمس الماضية:

قامت مؤسسة التمويل الدولية بتكريم مصر للمرة الرابعة خلال السنوات الخمس الماضية، حيث أشادت المؤسسة بجهود مصر في إزالة معوقات الاستثمار واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين مناخ الأعمال، وجدير بالذكر أن مصر قد انضمت لنادي رواد الإصلاح بمجرد تأسيسه في عام 2007.

3. تصنيف مصر في المركز الأول على مستوى شمال أفريقيا والثاني على مستوى القارة الإفريقية في مجال جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010:

وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، جاءت مصر في المركز الأول على مستوى شمال أفريقيا، إذ استحوذت على 36.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة، بينما جاءت في المركز الثاني على مستوى القارة الإفريقية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (11.5% من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى أفريقيا). كما جاءت في المركز الثالث على المستوى العربي من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 (مثل العام الماضي)، وذلك بعد المملكة العربية السعودية، وقطر لتتقدم مصر على لبنان، والإمارات العربية المتحدة، والسودان، والجزائرحيث استحوذت على 8.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار – ممثلا للحكومة المصرية – يتسلم شهادة تقدير من المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

4. الاقتصاد المصري يأتي في المركز الأول على مستوى شمال أفريقيا والمركز الثاني على مستوى أفريقيا وفقاً لتصنيف مؤسسة الفاينانشال تايمز للاستثمار الأجنبي المباشر:

أصدرت مؤسسة معلومات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التابعة لمؤسسة الفاينانشال تايمز تقريراً عن تصنيف الدول الإفريقية من حيث جاذبية مناخ الاستثمار بها، حيث أدرج التقرير الاقتصاد المصري في المركز الأول على مستوى شمال أفريقيا والمركز الثاني على مستوى القارة الإفريقية بعد جنوب أفريقيا.

وأشار التقرير إلى أن مصر قد حصلت على تقييمات مرتفعة في كافة المؤشرات الواردة في التقرير وفي مقدمتها ارتفاع نسبة القيد في المراحل الجامعية بالإضافة إلى حجم الموارد البشرية وعدد المدارس الدولية وذلك بالمقارنة بالدول الإفريقية الأخرى. كما أدرج التقرير المغرب في المركز الثالث على مستوى القارة الإفريقية. ومن ناحية أخرى أشار التقرير إلى أن رواندا وغانا وملاوي تعد من أفضل الدول من حيث انخفاض تكلفة تسجيل العقارات والأجور وتكلفة التصنيع.

وقد شمل التقرير 59 دولة من دول القارة الإفريقية، وقد اعتمد على عدد من المؤشرات الرئيسية التي تشمل القدرات الاقتصادية للدولة، والبنية الأساسية، وسهولة أداء الأعمال، وانفتاح الاقتصاد الوطني، ونوعية الحياة، والموارد البشرية بالإضافة إلى جهود الترويج للاستثمار. كما تم إجراء التحليل من قبل عدد من المتخصصين الدوليين المستقلين من ذوي الخبرة في تحليل اتجاهات وأوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر.

5. تقرير الاستثمار عبر الحدود:

صدر هذا التقرير في يوليو 2010 كمبادرة جديدة لمجموعة البنك الدولي حيث يهدف التقرير إلى تقييم الإطار التشريعى المنظم للاستثمار الأجنبى المباشر في 87 دولة، وذلك من خلال التركيز على أربعة مؤشرات أساسية، والتي تتمثل فيما يلي:

- **الاستثمار الأجنبي عبر القطاعات:**

يهدف هذا المؤشر إلى حصر القيود على الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال التركيز على 33 قطاعاً. وقد جاءت مصر من أكثر الدول انفتاحاً للاستثمار الأجنبي المباشر من بين الدول الخمس التي يتضمنها التقرير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- **تأسيس الشركات الأجنبية:**

يهدف هذا المؤشر إلى رصد الوقت والإجراءات والتشريعات المطلوبة لتأسيس شركة أجنبية في شكل شركة ذات مسئولية محدودة. وقد جاءت مصر من أفضل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث سرعة إتمام تأسيس الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى تفوقها على المتوسط العالمي.

- **سهولة الحصول على الأراضي بهدف إقامة الأنشطة الصناعية:**

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم جوانب عديدة من أنظمة إدارة الأراضي وذلك من خلال تقييم الخيارات القانونية المتوفرة للشركات الأجنبية التي تسعى لشراء أو استئجار أراضي في الدولة المضيفة، وكذلك تقييم مدي توافر المعلومات حول الأراضي المتاحة والخطوات المتبعة من أجل تأجيرها.

- **التحكيم في النزاعات التجارية:**

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم الأطر القانونية المتوفرة لحل النزاعات التجارية، ومدى قيام القضاء بدعم وتسهيل عملية التحكيم، وتحليل النظم الوطنية للتحكيم المحلي والدولي المتوفرة للشركات المحلية والأجنبية. وقد أشار التقرير إلى أن التحكيم في النزاعات التجارية في مصر يستند إلى القانون رقم 27 لسنة 1994، والذي يستند بالأساس إلى نموذج لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والذي يضع فترة زمنية محددة لإنفاذ أحكام التحكيم.

6. مؤشر أيه تي كيرني للثقة للاستثمار الأجنبي المباشر:

احتلت مصر المركز الـ 25 في مؤشر الثقة للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2010، والذي تصدره مؤسسة أيه تي كيرني. وتقوم المؤسسة – وهي شركة عالمية للاستشارات الإدارية- بإصدار المؤشر منذ عام 1998 حيث يتيح هذا المؤشر نظرة فريدة على الآفاق الحالية والمستقبلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي.

7. اختيار مصر لاستضافة الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين في عام 2012:

اختار كل من مجلس مدراء صندوق النقد الدولي ومجلس مدراء البنك الدولي مصر لعقد الاجتماع السنوي المشترك لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام 2012 في مصر.

وتُعد هذه الاجتماعات أكبر وأهم حدث رسمي عالمي يجمع بين صناع القرار الاقتصادي على مستوى العالم لبحث مختلف القضايا الاقتصادية والمالية والتشاور حول السياسات والإجراءات المطلوب تنفيذها طبقاً لمتطلبات كل مرحلة، وهى تُعد من أهم التجمعات التي تحقق التناسق بين السياسات المتبعة في مختلف الدول والمناطق أو التجمعات الاقتصادية سواء كانت لدول غنية أو نامية.ويعكس نجاح مصر في التأهل لاستضافة هذه الاجتماعات السنوية تقدير الدول الأعضاء في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدور الإقليمي الذي تضطلع به مصر بالنسبة لأفريقيا والشرق الأوسط، وهذا ما أكده الأغلبية التي قامت بالتصويت على قرار اختيار مصر.

8. التصنيفات الائتمانية السيادية لجمهورية مصر العربية:

أصدرت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني في مارس 2010 بتأكيد تصنيفاتها الائتمانية السيادية لمصر السابق منحه للبلاد بتوقع مستقر عند (BA1) للعملة المحلية والأجنبية في مصر، بالإضافة إلى التصنيف الائتماني الممنوح للودائع المصرفية بالعملة الأجنبية (Ba2) والتصنيف الائتماني للسندات بالعملة الأجنبية (Baa2).

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال اجتماعه مع ممثلي مؤسسة ستاندرد آند بورز للتصنيف الإئتماني

- أكدت مؤسسة فيتش في ديسمبر 2009 تصنيفها الائتماني السيادي لجمهورية مصر العربية عند +BB للعملة الأجنبية في الأجل الطويل و-BBB للعملة المحلية في الأجل الطويل (تصنييف استثماري)، كلاهما بتوقع "مستقر". كما

تم تأكيد التصنيف الممنوح للعملة الأجنبية في الأجل القصير عند B مع الحفاظ على سقف تصنيف جمهورية مصر العربية Country Ceiling عند +BB.

- أصدرت مؤسسة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني في مارس 2010 بياناً يفيد تأكيد المؤسسة لتصنيفها الائتماني السيادي السابق منحه لمصر عند +BB للعملة الأجنبية والتصنيف الاستثماري -BBB للعملة المحلية في الأجل الطويل. كما تم في نفس الوقت تأكيد التصنيف الممنوح للعملتين المحلية والأجنبية في الأجل القصير عند B و-A3 على التوالي. أما عن توقع التصنيف فقد أكدت المؤسسة أنه "مستقر".

إطار 9:1

أهم التطورات التي تشهدها مناخ الاستثمار في مصر خلال الفترة (2010/2009-2005/2004)

- اختيار منتدى الإصلاح الاقتصادي لمصر كواحدة من أفضل سبع دول في مجال تطوير مناخ الاستثمار:

جاءت مصر ضمن سبعة دول اختارها منتدى الإصلاح الاقتصادي على مستوى العالم في مجال اتخاذ إجراءات وتدابير لتطوير مناخ الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال. وقد تم تكريم الحكومة المصرية ممثلة في وزير الاستثمار الذي تسلم شهادة تقدير من المنتدى. وتعد مصر الدولة الوحيدة التي تم اختيارها من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل هذا المنتدى التابع للبنك الدولي والذي تشارك مؤسسة التمويل الدولية في رعايته.

- حصول مصر على المركز الأول أفريقياً والثاني عربياً في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007:

جاء تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تأكيداً جديداً على فاعلية الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة. وأشار التقرير إلى احتلال مصر للمركز الأول على مستوى القارة الأفريقية والمركز الثاني على مستوى الدول العربية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبذلك تكون مصر قد تقدمت 35 مركزاً عن عام 2006 لتصبح في المركز الثالث والثلاثين على مستوى العالم في مجال مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تصدر مصر قائمة الدول الأكثر إصلاحاً على مستوى العالم في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008:

حيث أشار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008 – وهو الخامس في سلسلة التقارير التي يصدرها البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية – إلى احتلال مصر موقع الصدارة في قائمة الدول التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات التي تستهدف تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال.

- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يُصنف مصر ضمن الدول العشر الأكثر إصلاحاً لمناخ الاستثمار على مستوى العالم والأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2009.

- انضمام مصر كعضو مشارك في لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تم اختيار مصر كعضو مشارك في لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث وقع السيد وزير الاستثمار في 2007/7/11 على وثيقة انضمام مصر رسمياً كعضو مشارك في لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك بمقر المنظمة بباريس.

- تأسيس نقطة الاتصال لشئون الاستثمار:

عقب انضمام مصر في يوليو 2007 كعضو مشارك في لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قامت

وزارة الاستثمار بتأسيس نقطة الاتصال الوطنية لشئون الاستثمار كوحدة مستقلة داخل وزارة الاستثمار، بحيث تتولى مسئولية تنفيذ التوجيهات الإرشادية للشركات الدولية التي تُعد جزءاً من إعلان الاستثمار الدولي.

- انضمام مصر إلى مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

انضمت مصر في مارس 2008 كعضو كامل العضوية في مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتُعد مصر بذلك الدولة الأولى التي تنضم إلى مركز التنمية على مستوى الدول العربية ومنطقة شمال أفريقيا، والثانية على مستوى القارة الأفريقية بعد جنوب أفريقيا.

- تفعيل أنشطة نقطة الاتصال الوطنية لشئون الاستثمار مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

عقدت وزارة الاستثمار بالتعاون مع خبراء البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورشة عمل بشأن تقييم مناخ الاستثمار في مصر وتم خلال الورشة البدء في تفعيل أنشطة نقطة الاتصال الوطنية لشئون الاستثمار مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعنية بتنفيذ إعلان الاستثمار الدولي الصادر عن المنظمة. حيث تم تدشين أنشطة هذه النقطة الوطنية في إطار انضمام مصر كعضو مشارك إلى لجنة الاستثمار بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- التعاون مع مؤسسات التصنيف الائتماني السيادي:

قامت وزارة الاستثمار هذا العام بتكثيف التعاون مع مؤسسات التصنيف الائتماني السيادي الثلاث (موديز، وفيتش، وستاندرد آند بورز) وذلك بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية. فقد قامت الوزارة بتنظيم الزيارات السنوية لمؤسسات التصنيف الائتماني السيادي الثلاث بالإضافة إلى متابعة موافاة هذه المؤسسات بالبيانات الاقتصادية والمالية عن الاقتصاد المصري على نحو دوري مع تنظيم عدد من الزيارات لكبار المسئولين لهذه المؤسسات، وعقد عدد من الاجتماعات مع ممثليها على هامش المؤتمرات الاستثمارية التي عقدت عن الاقتصاد المصري.

سابعاً: آلية التنمية النظيفة والتنمية المستدامة:

من أهم الإجراءات التي اتخذتها وزارة الاستثمار لتحقيق آليات التنمية النظيفة والتنمية المستدامة خلال العام المالي 2010/2009 ما يلي:

- المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية المتخصصة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة وترشيد الطاقة لبحث التعاون والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذه المجالات، والوقوف على أحدث الدراسات التي تهدف إلى رفع الكفاءة البيئية في الأنشطة المختلفة:

- المشاركة في المؤتمر الثالث لطاقة المستقبل بأبوظبي - الإمارات في يناير 2010.

- المشاركة في المنتدى الدولى للبيئة بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) بباريس كمتحدث رئيسى في جلساته في الفترة 20 - 22 أبريل 2010، وقد تم إلقاء محاضرة بعنوان (الاستثمار الأخضر في مصر).

- متابعة قضية التغيرات المناخية وتأثيراتها الاقتصادية على مصر خاصة، وما تحتاجه من استثمارات كبيرة لمواجهتها، والتخفيف منها وقد شاركت الوزارة بالوفود الوطنية في الاجتماعات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة واجتماعات الأمم المتحدة للتغيرات المناخية. وكذلك مؤتمر الأطراف الخامس عشر للتغيرات المناخية بمدينة كوبنهاجن بالدانمارك.

- السعي إلى جذب المزيد من الاستثمارات في مجال تدوير المخلفات، والمساعدة على إرساء ممارسات وثقافة تدوير المخلفات في المؤسسات المختلفة، وفي هذا الصدد فقد تم:

- إهداء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة وحدة لتدوير المخلفات الورقية.
- إهداء جامعة بنها وحدة لتدوير المخلفات الورقية.
- نشر ثقافة التنمية الخضراء وهي التنمية المرتبطة بخفض الإنبعاثات الحرارية وحماية البيئة (على سبيل المثال الفنادق الخضراء) داخل المجتمع الاقتصادي في مصر حيث يعد هذا الفكر أساسياً للمستقبل حيث يضمن تحقيق معدلات تنموية مرتفعة إلى جانب الفائدة البيئية وعدم إهدار الموارد الطبيعية المتاحة للأجيال القادمة.

- كما يُعد من أهم أهداف وزارة الاستثمار العمل على إرساء مبادئ التنمية المستدامة بالهيئات والشركات التابعة للوزارة من حيث إدماج القضايا البيئية والاجتماعية بكافة أبعادها ضمن سياسات هذه الهيئات والشركات، وذلك لتحقيق التكامل بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة، ومن بين أمثلة هذه المشروعات توقيع عقد بين شركة مصدر وشركة السكر والصناعات التكاملية (مصنع أبو قرقاص) لتسويق شهادات الكربون الخاصة بمشروع توصيل الغاز الطبيعي لمصنع أبوقرقاص الذي سيساهم في خفض إنبعاثات تقدر بنحو (من 75 إلى 60 ألف طن) ثاني أكسيد الكربون سنوياً، وقد قامت شركة السكر بتنفيذ البنية التحتية للمشروع باستثمارات تقدر بنحو (42 مليون جنيه)، ومن الجدير بالذكر أن عائدات بيع شهادات الكربون المتوقعة خلال العشرة أعوام القادمة تقدر بنحو (8 مليون يورو).

كما تقوم الوزارة بمساعدة شركات قطاع الأعمال العام للتخطيط لتنفيذ مشروعات آلية التنمية النظيفة خلال الفترة القادمة، **والتي تتمثل فيما يلي:**

- دمج سبعة مشاريع تحويل الوقود إلى الغاز الطبيعي بدلاً من المازوت لأربعة مصانع بشركة السكر (مصنع جرجا، ومصنع نجع حمادي، ومصنع أرمنت، ومصنع كوم أمبو).
- مشروع إنشاء أبراج تبريد بمصنع سكر أرمنت التابع لشركة السكر والصناعات التكاملية.
- مشروع تأهيل وتطوير مقدمة طلخا 1 بشركة الدلتا للأسمدة.
- مشروع تقليل انبعاثات أكاسيد النيتروجين بقسم الحامض بشركة كيما أسوان.
- استكمال متابعة العقد الذي تم توقيعه في العام الماضي بين الشركة القومية للأسمنت وشركة ميتسوبيشي اليابانية بحضور كل من وزيري الاستثمار والبيئة.

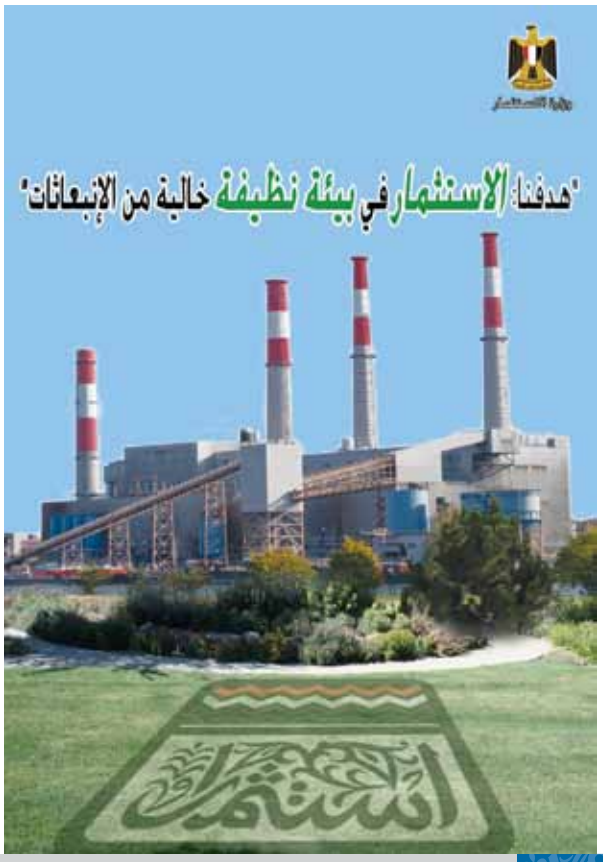

الشعار الذي أصدرته وزارة الاستثمار في إطار الاحتفال بيوم البيئة العالمي

إطار 10:1 الإجراءات التي تم اتخاذها لتحقيق آليات التنمية النظيفة والتنمية المستدامة خلال العام المالي 2009/2008

- قامت الهيئة العامة للاستثمار ممثلة لوزارة الاستثمار بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة مصدر الإماراتية وذلك بهدف الترويج لمشروعات آلية التنمية النظيفة خاصة لشركات قطاع الأعمال العام، وكذا البحث عن الفرص المتاحة داخل هذه الشركات للاستفادة من تطبيق هذه الآلية.
- شاركت وزارة الاستثمار في معرض ومنتدى الكربون الدولي والذي أقيم بمدينة برشلونة الأسبانية في الفترة من 27 إلى 29 مايو 2009.
- شاركت الوزارة في فعاليات أسبوع الطاقة بالبنك الدولي بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك في الفترة من 31 مارس وحتى 3 أبريل 2009.
- شاركت الوزارة بالوفود الوطنية في الاجتماعات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة واجتماعات الأمم المتحدة للتغيرات المناخية وذلك استعداداً للمفاوضات التي ستجرى بمدينة كوبنهاجن بالدنمارك في ديسمبر 2009 خلال مؤتمر الأطراف الخامس عشر للتغيرات المناخية.
- أصدرت وزارة الاستثمار ملصقاً خاصاً هذا العام ضمن فعاليات الاحتفالات بيوم البيئة العالمي "يونيو 2009" وذلك تحت شعار (هدفنا الاستثمار في بيئة نظيفة خالية من الإنبعاثات)، وتم توزيعه على كافة الهيئات والشركات التابعة لوزارة الاستثمار.

ثامناً: التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية ودعم مشاركتها في النشاط الاقتصادي:

تعمل وزارة الاستثمار على تعزيز وضع المرأة وتنمية دورها في إقامة المشروعات وزيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وتحقيق مزيد من مشاركتها في النشاط الاقتصادي، ومن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها خلال العام المالي 2010/2009 إطلاق مبادرة "مجتمع عمل واحد..فرص متساوية" بالتعاون مع البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتاريخ 28 مارس 2010، وتقوم المبادرة على تدريب مجموعة من الشركات بحيث تصبح أكثر وعياً بموضوعات النوع الاجتماعي، وتأخذ في الاعتبار إدماج عامل النوع الاجتماعي في التعيين، والتدريب، والتطوير الإداري للشركة. وقد تم منح الشركات العشر التي اجتازت جميع مراحل التقييم بنجاح شهادة تقدير، كما يمكنها استخدام شعار المبادرة على منتجاتها بما يساعد على تسويقها بشكل أكبر في الأسواق العالمية.

إطار 11:1 الإجراءات التي تم اتخاذها لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية ودعم مشاركتها في النشاط الاقتصادي 2009/2008

- مشاركة وزارة الاستثمار مع وزارة القوى العاملة والهجرة في إطلاق مبادرة لزيادة مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية، **والتي تهدف إلى تحقيق ما يلي:**
  - تمكين المرأة من العمل المنتج والمناسب والحصول على الدخل العادل مع توفير شروط وظروف عمل آمنة.
  - تشجيع المساندة المؤسسية والمجتمعية والأسرية لتحقيق التوازن بين الحياة الخاصة والعامة
  - مواجهة ارتفاع البطالة بين الإناث.
  - جذب أعداد أكبر من الإناث لسوق العمل.
- تحفيز أصحاب الأعمال على تعيين الإناث، وذلك من خلال تطبيق مبادرة "مجتمع عمل واحد..فرص متساوية" بالتعاون مع البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وتقوم المبادرة على تدريب مجموعة من الشركات (10 شركات في المرحلة الأولى) بحيث تصبح أكثر وعياً بموضوعات النوع الاجتماعي، وتأخذ في الاعتبار إدماج عامل النوع الاجتماعي في التعيين، والتدريب، والتطوير الإداري للشركة. ويتم منح الشركات التي تحقق تميزاً شهادة تقدير أو أية حوافز إضافية.
- تسجيل العاملين في الشركات المؤسسة وفقاً للنوع الاجتماعي، حيث بلغ عدد العاملات المصريات في الشركات التي تم تأسيسها خلال يناير 2008 وحتى يونيو 2009 حوالي 31,687 عاملة من إجمالي 242,893 عامل وعاملة، بنسبة 12.2%، مقارنة بـ 68.1% للذكور و19% و7% للذكور والإناث على حد السواء.
- التنسيق مع مكتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة لمتابعة جميع الشكاوى المتعلقة بالوزارة والهيئات والشركات التابعة لها وحضور اجتماعاته بصفة مستمرة كل ثلاثة أشهر لعرض الموقف التنفيذي بصفة مستديمة.

المحور الثاني

إدارة الأصول

تبنت الحكومة المصرية منذ عام 2004 برنامجاً متكاملاً لإدارة الأصول* لا يقتصر على عمليات توسيع قاعدة الملكية فقط بل يشمل أيضاً عمليات إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام مالياً وعملياً وفنياً، وضخ استثمارات جديدة في تلك الشركات وتوزيعها جغرافياً بمحافظات الجمهورية بما يستهدف تعظيم العائد من هذه المحفظة الاستثمارية.

ويقوم برنامج إدارة الأصول على المحاور الرئيسية التالية:

- تنفيذ برامج متكاملة لإعادة الهيكلة، والحفاظ على حقوق ومكتسبات العاملين والمال العام، وزيادة العائد على الاستثمارات في شركات قطاع الأعمال العام، وذلك استناداً لدراسات دقيقة للجدوى الفنية والمالية تستهدف تعظيم العائد على الاستثمارات العامة.
- توسيع المشاركة في ملكية أصول وشركات قطاع الأعمال العام ومساهمات المال العام في الشركات المشتركة.
- تطوير إدارة الشركات وفقاً لمبادئ الحوكمة للارتقاء بكفاءة الإدارة، والتأكيد على وجود قيادات من الصف الثاني والثالث، والإفصاح الكامل عن نشاط الشركات والتزامها بمبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات.

أهم إجراءات تفعيل برنامج إدارة أصول قطاع الأعمال العام

- تنفيذ برامج متكاملة لإعادة الهيكلة الفنية والمالية والعمالية في شركات قطاع الأعمال العام.
- زيادة حجم الاستثمارات المُنفذة بشركات قطاع الأعمال العام لأغراض الإحلال والتجديد ومشروعات حماية البيئة.
- دمج بعض الشركات التابعة والقابضة للاستفادة من وفورات الحجم الكبير وزيادة القدرة على المنافسة.
- اقتراح برنامج جديد لإدارة أصول قطاع الأعمال العام.
- استخدام حصيلة الطرح في تمويل مشروعات البنية الأساسية.
- إصدار دليل الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العام يوضح المبادئ والقواعد التي يجب على الشركات مراعاتها.

وقد شهد برنامج إدارة أصول قطاع الأعمال العام منذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2010 العديد من التطورات، ويشمل أهمها ما يلي:

أولاً: الموقف الحالي لشركات قطاع الأعمال العام:

بلغ عدد شركات قطاع الأعمال العام في 30 يونيو 2010 عدد 147 شركة تابعة للقانون رقم 203 لسنة 1991 لقطاع الأعمال العام موزعة على محافظ 9 شركات قابضة، **ويوضح الجدول التالي الموقف الحالي لشركات قطاع الأعمال العام في إطار تنفيذ برنامج إدارة الأصول منذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2010:**

* للاطلاع على المزيد من المعلومات برجاء زيارة الموقع: www.masry.gov.eg

جدول رقم (2-1) موقف شركات قطاع الأعمال العام (2004/2005-2009/2010)

البيـــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
عدد الشركات التابعة عند بداية الفترة	174	166	164	163	155	150
عدد الشركات التي تم طرحها	4	0	2	2	*1	1
عدد الشركات التي تم تصفيتها	0	5	1	0	2	2
حالات الدمج	3	2	3	8	2	0
حالات الاستحواذ	1	0	0	0	0	0
عدد الشركات التي تم إعادتها أو إخضاعها للقانون 203 لسنة 1991	0	5	5	1	0	0
عدد الشركات التي تم تأسيسها وفقاً للقانون 203 لسنة 1991	0	0	0	1	0	0
الإجمالي في نهاية الفترة	**166**	**164**	**163**	**155**	**150**	**147**

* لا يشمل شركة النيل للنقل النهري والتي صدرت موافقة الجمعية العامة للشركة القابضة على البيع في عام 2008/2007، وتم الانتهاء من إجراءات التسليم والتسلم بالتنسيق مع وزارة الدفاع خلال العام المالي 2010/2009

المصدر: وزارة الاستثمار

ثانياً: أهم المؤشرات المالية لقطاع الأعمال العام:

تجدر الإشارة إلى إنه جاري الانتهاء من مراجعة القوائم المالية للعام المالي 2010/2009 بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات - وقت الإعداد لهذا التقرير- تمهيداً لعقد الجمعيات العامة للشركات التابعة والقابضة لاعتماد القوائم المالية النهائية لتلك الشركات، ومن ثم سوف يقدم هذا التقرير تحليلاً للنتائج المالية لشركات قطاع الأعمال العام حتى 2009/6/30 وبعض المؤشرات المبدئية عن العام المالي المنتهى في 2010/6/30 كلما أمكن ذلك، **وفيما يلي عرض لها:**

- أسفرت النتائج المالية لشركات قطاع الأعمال العام في 2009/6/30 عن تحقيق إيراد نشاط جاري بلغ 61.5 مليار جنيه بالمقارنة بمبلغ 61.2 مليار جنيه في 2008/6/30. وتشير النتائج المبدئية للعام المالي 2010/2009 إلى تحقيق شركات قطاع الأعمال العام إيراد نشاط جاري بلغ 63.8 مليار جنيه.

أهم نتائج برنامج إدارة أصول قطاع الأعمال العام

- تسوية المديونية التاريخية لشركات قطاع الأعمال العام طرف البنوك لتصل إلى صفر بنهاية يونيو 2010.
- تنفيذ استثمارات جديدة بالمحافظات المختلفة ومنها طريق الصعيد البحر الأحمر، وإنشاء المصانع الجديدة مثل مصنعي الأسمنت بسوهاج وقنا، والإعداد للتوسع في إنشاء المجمعات الاستهلاكية بمراكز المحافظات، وغيرها من الاستثمارات.
- تحول محفظة شركات قطاع الأعمال العام من تحقيق صافي خسائر إلى تحقيق صافي ربح.
- تضاعف متوسط الأجر السنوي للعامل وتثبيت العمالة المؤقتة ممن أمضوا سنة في العمل، بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة بهذه الشركات.

• بلغ صافي حقوق الملكية في 2009/6/30 مبلغ 5,258 مليون جنيه مقارنة بنحو 7,699 مليون جنيه في العام المالي 2008/2007. وتشير النتائج المبدئية للعام المالي 2010/2009 إلى أن صافي حقوق الملكية في 2010/6/30 بلغ نحو 9,233 مليون جنيه.

شكل رقم (2 - 1) تطور صافي حقوق الملكية (بالمليون جنيه)

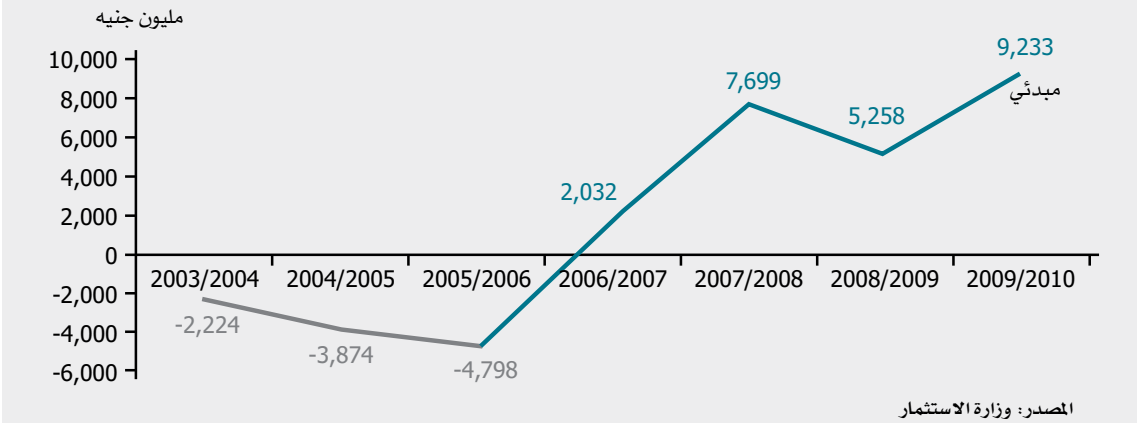

المصدر: وزارة الاستثمار

• وقد حققت شركات قطاع الأعمال العام في 2009/6/30 صافي ربح – بعد استبعاد خسائر الشركات الخاسرة – بمبلغ 3,892 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 5,165 مليون جنيه في 2008/6/30 برغم الصعوبات التي واجهت تلك الشركات في ظل تداعيات الأزمة العالمية، حيث حققت الشركات الرابحة وعددها 104 شركة صافي ربح قدره 6,765 مليون جنيه في 2009/6/30 بينما حققت الشركات الخاسرة وعددها 46 شركة خسارة 2,873 مليون جنيه. هذا وتشير النتائج المبدئية للعام المالي 2010/2009 إلى تحقيق شركات قطاع الأعمال العام لصافي ربح يقدر بنحو 4,632 مليون جنيه.

شكل رقم (2 - 2) تطور صافي ربح/خسارة الشركات التابعة (بالمليون جنيه)

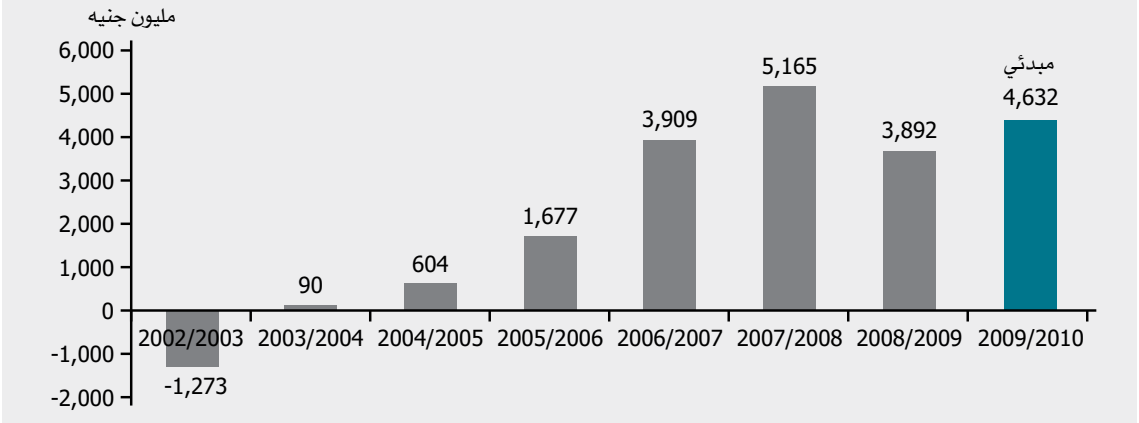

المصدر: وزارة الاستثمار

وقد بلغ عدد العاملين بشركات قطاع الأعمال العام في 2010/6/30 نحو 308,809 عامل بتكلفة أجور سنوية تقدر بنحو 8.1 مليار جنيه.

جدول رقم (2 - 2)
أهم المؤشرات الخاصة بشركات قطاع الأعمال العام (2010/2009 - 2003/2002)

البيان	03/6/30	04/6/30	05/6/30	06/6/30	07/6/30	08/6/30	09/6/30	10/6/30 مبدئي
عدد شركات قطاع الأعمال العام (شركة)	178	174	166	164	163	155	150	147
إيرادات النشاط الجاري (مليار جنيه)	34.3	39.9	43.4	44.5	52	61.2	61.5	63.8
خسائر الشركات الخاسرة (مليون جنيه)	3,588	2674	2,790	2,918	2,079	2,490	2,873 46 شركة	1,339 43 شركة
أرباح الشركات الرابحة (مليون جنيه)	2,315	2,765	3,394	4,595	5,988	7,655	6,765 104 شركة	5,971 104 شركة
صافي الربح (مليون جنيه)	(1,273)	91	604	1,677	3,909	5,165	3,892	4,632

المصدر: وزارة الاستثمار

ثالثاً: أهم التطورات التي شهدها برنامج إدارة الأصول خلال العام المالي 2010/2009:

شهد برنامج إدارة أصول قطاع الأعمال العام خلال العام المالي 2010/2009 العديد من التطورات في مختلف محاور البرنامج، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

المحور الأول: توسيع المشاركة في ملكية شركات قطاع الأعمال العام:

شهد عام 2010/2009 الإعلان عن استبعاد عمليات طرح شركات قطاع الأعمال العام لمستثمر رئيسي وتقرر اتباع أسلوب الطرح العام من خلال البيع في سوق الأوراق المالية لحصص الأقلية في رؤوس أموال بعض شركات قطاع الأعمال العام، هذا وقد بلغت القيمة البيعية لما تم طرحه خلال العام المالي 2010/2009 حوالي 51 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 1,213 مليون جنيه في العام المالي 2009/2008 تحققت من خلال 4 عمليات طرح مساهمات المال العام في شركات مشتركة.

ويوضح الجدول التالي تطور الأنماط المختلفة من عمليات الطرح خلال الفترة منذ العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009:

جدول رقم (2 - 3)

تصنيف عمليات الطرح وقيمها (2004/2005 - 2009/2010)

(بالمليون جنيه)

البيـــــــــان	العام المالي 2005/2004		العام المالي 2006/2005		العام المالي 2007/2006		العام المالي 2008/2007		العام المالي 2009/2008		العام المالي 2010/2009	
	عدد العمليات	القيمة	عدد العمليات	القيمة	عدد العمليات	القيمة	عدد العمليات	القيمة	عدد العمليات	القيمة	عدد العمليات	القيمة
شركات قطاع الأعمال العام	4	389.8	0	0	3	748.5	1	74	2	794	0	0
خطوط إنتاج تابعة لشركات قطاع الأعمال العام	5	66.75	7	1,007	5	1,170.7	5	190.3	0	0	0	0
أراضي وأصول غير مستغلة	7	367	40	836.4	37	854.7	14	480.8	13	335.8	0	0
شركات/ بنوك قطاع عام	0	0	1	5,122	1	9274	0	0	0	0	0	0
حصص المال العام في البنوك والشركات المشتركة	12	4,819	17	7,647	7	1,558.8	16	3,238	2	83	4	51
الإجمالي	**28**	**5,643**	**65**	**14,612**	**53**	**13,607**	**36**	**3,983**	**17**	**1,213**	**4**	**51**

* بيان المبيعات هو بيان إحصائي لا يمثل حصيلة ما تم توريده بالفعل لوزارة المالية.

* يتم تعديل المبيعات لسنوات المقارنة وفقاً لأخر المستجدات خلال العام المالي.

المصدر: وزارة الاستثمار

جدول رقم (2 - 4)

بيان تفصيلي بعمليات الطرح لحصص المال العام في الشركات المشتركة خلال العام المالي 2010/2009

(بالمليون جنيه)

بيان ما تم طرحه	نوعية النشاط	النسبة المباعة	القيمة البيعية	تاريخ الطرح
حصص المال العام في الشركات المشتركة:				
كفر الشيخ للاستثمار والتنمية	تجارة	%9	4	يوليو 2009
مستشفى مصر الدولي	خدمات صحية	%9	8	ديسمبر 2009
العالمية للملدنات والمذيبات	صناعية	%89	33	ديسمبر 2009
العالمية للمسبوكات والصناعات المتطورة – اكمى	صناعية	%15	6	مارس 2010

المصدر: وزارة الاستثمار

برنامج جديد لإدارة أصول شركات قطاع الأعمال العام:

تم طرح فكرة توسيع المشاركة الشعبية في ملكية قطاع الأعمال العام خلال الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للسياسات -الحزب الوطني الديمقراطي- للعام الحزبي 2009/2008 والذي انعقد بتاريخ 10 نوفمبر 2008 بهدف فتح باب النقاش حول السياسات والتوجهات الجديدة المقترحة الخاصة باستكمال وتطوير برنامج إدارة أصول شركات قطاع الأعمال العام. ومنذ الإعلان عن المقترح جرى حوار مجتمعي شامل حول فكرة البرنامج.

المحاور الأساسية للبرنامج الجديد لإدارة أصول قطاع الأعمال العام

- إنشاء جهاز لإدارة أصول قطاع الأعمال العام كجهاز متخصص يتمتع بإدارة محترفة بهدف تحسين أداء هذه الشركات ورفع كفاءتها.
- تخصص نسبة من رؤوس أموال الشركات التي تطرح في إطار برنامج إدارة أصول قطاع الأعمال العام لصالح الأجيال القادمة.
- توسيع قاعدة الملكية في شركات قطاع الأعمال العام من خلال الطرح الجزئي للمصريين فقط في اكتتاب عام في البورصة المصرية، مع التأكيد على بقاء الحصة الحاكمة في يد الشركات القابضة.

وبعد أخذ نتائج هذا الحوار المجتمعي في الحسبان ووجهات النظر المختلفة المؤيدة والمعارضة له، وآراء المتخصصين في مجالات التمويل والاستثمار والتشريع، فإنه من المقترح السير قدماً في تطوير أداء شركات قطاع الأعمال العام والاستثمار فيها وتحديثها، وتوسيع مشاركة المصريين في ملكيتها مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة، وذلك من خلال إنشاء جهاز متخصص لإدارة أصول قطاع الأعمال العام يتمتع بإدارة محترفة بهدف تحسين أداء هذه الشركات ورفع كفاءتها، ويتولى المهام التالية:

- مراقبة أداء الشركات القابضة والتابعة وبرامج إعادة هيكلتها وتحديثها وتطوير إدارتها.
- متابعة توافر كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالإفصاح فيما يخص الشركات التي سيتم طرحها حماية لجمهور المتعاملين في بورصة الأوراق المالية.
- وضع الضوابط والقواعد التي تحقق حماية حقوق العاملين بالشركات ومتابعة تنفيذ هذه الضوابط.
- تحديد نسبة ما يطرح من أسهم الشركات التابعة من خلال الطرح الجزئي للمصريين فقط في اكتتاب عام في البورصة المصرية، مع التأكيد على بقاء الحصة الحاكمة في يد الشركات القابضة.

ويؤكد البرنامج المقترح أيضاً على ضرورة حماية حقوق الأجيال القادمة وذلك من خلال تقديم المساندة والدعم المالي في المجالات الاجتماعية التي تخدم الأجيال القادمة مثل التعليم والصحة والتدريب وغيرها من المجالات، على أن يتم تخصيص نسبة من رؤوس أموال الشركات التي تطرح في إطار برنامج إدارة أصول قطاع الأعمال العام لهذا الغرض.

إطار 1:2 الموقف الحالي لشركات قطاع الأعمال منذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2010

وباستعراض موقف شركات قطاع الأعمال منذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2010 يتضح ما يلي:

أ- تم طرح 10 شركات فقط تابعة لقطاع الأعمال العام وانتقالها من مظلة القانون رقم 203 لسنة 1991 إلى القانون رقم 159 لسنة 1981 منها 7 شركات طُرحت للقطاع الخاص في حين تم انتقال 3 شركات إلى جهات سيادية وهذه الشركات هي:

-شركات طُرحت للقطاع الخاص:

- شركة المنصورة للراتنجات.
- شركة الورق الأهلية.
- شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج.
- إسكندرية لكربونات الصوديوم.
- شركة طنطا للكتان والزيوت.
- شركة عمر افندى.
- شركة فرتا للورق.

-شركات انتقلت تبعيتها إلى جهات سيادية بالدولة:

- شركة مهمات السكك الحديدية – سيماف.
- ترسانة الإسكندرية.
- النيل للنقل النهري.

ب- تم دمج بعض الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام، وفيما يلي عرض لهذه العمليات:

- دمج شركة إسكندرية لصيانة وخدمة السيارات في الشركة الهندسية لصناعة السيارات.
- دمج شركة وسط الدلتا في شركة غرب الدلتا للنقل السياحي.
- دمج الشركة المصرية لخدمات النقل البرى والسياحي في الشركة الهندسية لصناعة السيارات.
- دمج شركة الإسكندرية العامة للمقاولات في شركة القاهرة العامة للمقاولات.
- دمج شركة النيل للهندسة العمومية في شركة أطلس للمقاولات.
- دمج شركة النيل للإنشاءات العامة في الشركة العامة للإنشاءات "رولان".
- دمج شركة الجمهورية العامة للمقاولات في شركة النصر للإسكان والتعمير.
- دمج شركة جنوب مصر للأدوية في شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد).
- دمج شركة الشرق للتأمين في شركة مصر للتأمين.
- دمج الشركة المصرية لإعادة التأمين في شركة مصر للتأمين.
- دمج شركة القاهرة للأقطان في شركة الإسكندرية التجارية.
- دمج شركة مصر للألياف وخيوط البوليستر في شركة مصر للحرير الصناعي.
- دمج شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن "اسكو" في الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف "وولتكس".
- دمج النصر للهندسة والتبريد – كولدير في شركة مصانع النحاس المصرية.
- دمج الشركة العامة للمعادن في شركة مصانع النحاس المصرية.
- دمج شركة سورناجا للسيراميك في شركة الإسكندرية للحراريات.
- دمج شركة مصر صباغى البيضا في شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار.
- دمج شركة كراكات الوجه القبلى في شركة المصرية للرى والصرف.

ج- القيام بعملية استحواذ واحدة وهى استحواذ شركة الملاحة الوطنية على 90% من أسهم الشركة المصرية للملاحة البحرية.

د- إيقاف نشاط وتصفية 10 شركات تابعة للقانون رقم 203 لسنة 1991 وهذه الشركات هى:

- القاهرة للمنتجات المعدنية.
- الشركة المصرية للصناعات الميكانيكية.
- شركة النصر لدباغة الجلود.
- شركة النصر للتليفزيون.
- شركة البلاستيك الأهلية.
- شركة القاهرة للصباغة والتجهيز.
- شركة مواد الصباغة.
- الشركة المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف.
- شركة النصر لصناعة الزجاج والبلور.
- شركة النصر لصناعة السيارات.

هـ- إعادة 7 شركات إلى ملكية الدولة سبق طرحها في السابق وهذه الشركات هي:

- شركة الري للأشغال العامة.
- شركة كراكات الوجه القبلي.
- الشركة المصرية للري.
- شركة الكراكات المصرية.
- شركة النيل للكبريت.
- العربية المتحدة للشحن والتفريغ.
- قها للأغذية المحفوظة.

و- انتقال تبعية شركات التأمين العامة إلى مظلة القانون رقم 203 لسنة 1991، وذلك في ظل خطة الوزارة لإعادة هيكلة هذه الشركات وتطوير قطاع التأمين ككل لزيادة مساهمته في الاقتصاد المصري، ودمج شركتي المصرية لإعادة التأمين والشرق للتأمين في شركة مصر للتأمين لتصبح أكبر كيان تأميني في الشرق الأوسط

• استخدامات حصيلة برنامج إدارة الأصول في تمويل مشروعات البنية الأساسية وعمليات إعادة الهيكلة من خلال صندوق إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام:

أ- إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام:

يُستخدم برنامج إدارة الأصول في تمويل برامج إعادة الهيكلة لشركات قطاع الأعمال العام من خلال صندوق إعادة الهيكلة، حيث قام صندوق إعادة الهيكلة خلال الفترة من 2009/7/1 وحتى 2010/6/30 بصرف مبلغ يقدر بنحو 1703 مليون جنيه ليصبح إجمالي ما تم صرفه من الصندوق لتمويل برامج إعادة الهيكلة خلال الفترة من 2004/7/1 وحتى 2010/6/30 مبلغ وقدره 7,275 مليون جنيه موزعة على 8 شركات قابضة لتمويل الإصلاح الفني والإداري والمساهمة في إزالة الاختناقات المالية لهذه الشركات، وتمويل برنامج المعاش المبكر الاختياري، وتسوية مديونيات البنوك طرف الشركات التابعة، **وفيما يلي بيان لما تم صرفه من جانب صندوق إعادة الهيكلة لتمويل البرامج الخاصة بإعادة الهيكلة:**

جدول رقم (2 - 5)

بيان ما تم صرفه من صندوق إعادة الهيكلة لتمويل برامج إعادة الهيكلة خلال الفترة من 2004/7/1 حتى 2010/6/30

(القيمة بالمليون جنيه)

الشركة القابضة	برنامج إصلاح الغزل		معاش مبكر	إصلاح فني وإداري	اختناقات مالية	تسوية مديونيات بنوك	سداد قروض الصندوق من الشركات القابضة أو فوائدها	إعانة مالية لصندوق إعانات الطوارئ للعمال	الإجمالي	الإجمالي %
	تحديث معدات	رأس المال العامل								
القابضة للقطن والغزل والنسيج	280	177	1,451	32	2,152	30	--	--	4,122	57
القابضة للتجارة	--	--	113	--	--	--	--	--	113	2
القابضة للصناعات الكيماوية	--	---	337	35	0	--	10	25	406	6
القابضة للصناعات المعدنية	--	--	321	--	--	--	55	--	376	5
القابضة للصناعات الغذائية	--	--	192	12	--	--	--	--	204	3
القومية للتشييد والتعمير	--	--	85	--	1,351	--	50	--	1,486	20
القابضة للنقل البحري والبري	--	--	277	--	231	--	--	--	508	7
السياحة والفنادق والسينما	--	--	--	60	--	--	--	--	60	1
الإجمالي	280	177	2,775	139	3,734	30	115	25	7,275	%100
	457									
الإجمالي %	%6		%38	%2	%51	%0	%2	%0	%100	

المصدر: وزارة الاستثمار

ب- تمويل بعض مشروعات البنية الأساسية:

تُستخدم حصيلة برنامج إدارة الأصول في تمويل مشروعات البنية الأساسية، وفيما يلي عرض لأهم استخدامات حصيلة الطرح في مجال تمويل مشروعات البنية الأساسية خلال الفترة من يوليو 2004 وحتى يونيو 2010:

- تم صرف مبلغ 1,202 مليون جنيه من صندوق إعادة الهيكلة حتى 2010/6/30 لتنفيذ طريق الصعيد البحر الأحمر من إجمالي مبلغ 1,600 مليون جنيه والتي تمثل التكلفة التقديرية للمرحلة الأولى للطريق، وهو بمثابة أكبر مشروع للبنية الأساسية في الصعيد ويبلغ الطول الكلي له 412 كم لحارتين في كل اتجاه مقسماً على أربعة قطاعات وهى قطاع سوهاج بطول 133 كم، وقطاع أسيوط بطول 113 كم، وقطاع سفاجا بطول 119 كم، وقطاع قنا بطول 47 كم، وقد وفر تنفيذ مشروع طريق الصعيد- البحر الأحمر نحو 5,750 فرصة عمل مباشرة و15 ألف فرصة عمل غير مباشرة.
- تم تخصيص مبلغ 200 مليون جنيه لتطهير المصرف الرئيسي بمحافظة كفر الشيخ (مصرف كتشنر) لمعالجة المشكلات البيئية الناجمة عن مخلفات الصرف الصناعي بهذه المحافظة.

- تم تخصيص مبلغ 46 مليون جنيه لتوسيع وتطوير كوبري قليوب الذي عمل على حل مشكلات المرور على طريق مصر – إسكندرية الزراعي، وساهم في القضاء على الاختناقات في هذه المنطقة التي يمر بها مئات الآلاف من المواطنين يومياً.

- تم تخصيص مبلغ 3.6 مليون جنيه للانتهاء من إنشاء كوبري قرية الأحايوه بمحافظة سوهاج، والذي تم افتتاحه في ديسمبر 2008.

المحور الثاني: تنفيذ برامج إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام:

شهدت شركات قطاع الأعمال العام منذ العام المالي 2005/2004 وحتى نهاية العام المالي 2010/2009 العديد من الإجراءات والسياسات في مجال إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام مما أسفر عن تحقيق عدة نتائج إيجابية تتمثل فيما يلي:

1- إعادة الهيكلة المالية لشركات قطاع الأعمال العام:

جاءت مؤشرات العام المالي 2010/2009 المبدئية لتعكس ما قامت به وزارة الاستثمار والشركات القابضة من جهود لتطوير الشركات والحفاظ على قدراتها التنافسية وتحريرها من الأعباء التاريخية وعلى رأسها الديون المتعثرة المتراكمة للبنوك العامة، وفي هذا السياق تم خلال العام المالي 2010/2009 الانتهاء من المرحلة الأخيرة من تسوية المديونيات المستحقة للبنوك من خلال الاتفاق الإطاري، وبهذا يكون قد تم استكمال تسوية 32 مليار جنيه مستحقة للبنوك العامة لتصل إلى الصفر في 2010/6/30 (مبدئي)، واستفادت منها عدد 97 شركة تابعة لقطاع الأعمال العام مما حقق وفراً سنوياً يقدر بحوالي 4 مليار جنيه أعباء فوائد كانت تتحملها الشركات، وكانت تستهلك بل وتقضي على فرصة تحقيق أي تحسن أو تطور في الأداء وفي نتائج الأعمال.

تسوية المديونيات المتعثرة لشركات قطاع الأعمال العام

شهد العام المالي 2010/2009 تسوية المديونيات المستحقة للبنوك من خلال الاتفاق الإطاري، وبهذا يكون قد تم استكمال تسوية 32 مليار جنيه مستحقة للبنوك العامة على شركات قطاع الأعمال العام مما حقق وفراً سنوياً يقدر بحوالي 4 مليار جنيه أعباء فوائد كانت تتحملها الشركات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أثر هذه التسويات على أحد أهم القطاعات الصناعية المتعثرة في محفظة قطاع الأعمال العام وهو قطاع القطن والغزل والنسيج حيث أكدت مؤشرات الشركات التابعة العاملة في هذا القطاع انخفاض الخسائر التي تحققها تلك الشركات من 2,292 مليون جنيه سنوياً قبل تسوية المديونيات إلى 827 مليون جنيه (مبدئي) عن العام المالي المنتهي في 2010/6/30، ومقدر أن تصل إلى 576 مليون جنيه عن عام الموازنة 2011/2010 بانخفاض قدره 75% وهو تحسن غير مسبوق في شركات هذا القطاع كثيف العمالة، ويحقق الاستقرار لأوضاع حوالي 60 ألف عامل بذلك القطاع، و315 ألف عامل في مجمل شركات قطاع الأعمال العام.

ويوضح الشكل التالي تطور موقف مديونيات شركات قطاع الأعمال العام منذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2010:

شكل رقم (2 - 3)

مديونيات شركات قطاع الأعمال العام طرف البنوك العامة
(2010/2009 - 2004/2003)

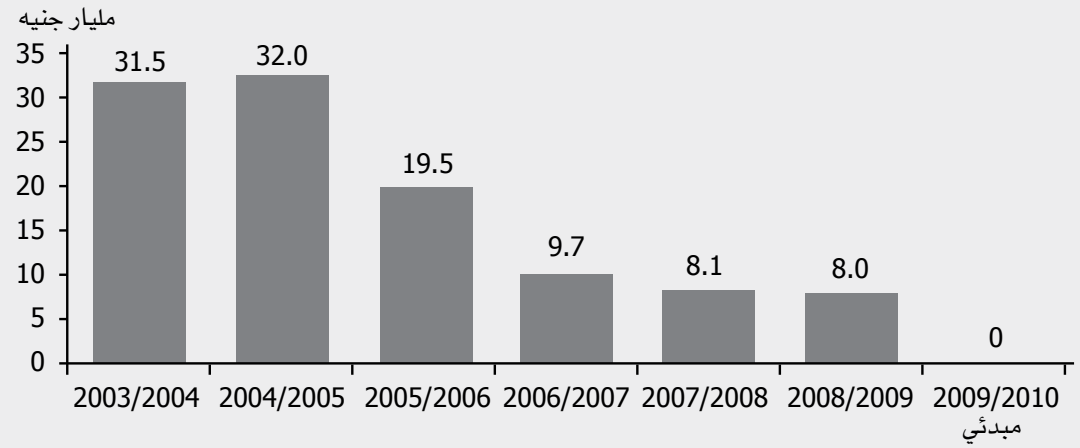

المصدر: وزارة الاستثمار

وجدير بالذكر أنه بافتراض عدم إتمام هذه التسويات على مستوى جميع شركات قطاع الأعمال العام والتي بلغ إجماليها في المراحل الثلاثة نحو 32 مليار جنيه، كانت مديونية البنوك سوف ترتفع حتى تتجاوز 55 مليار جنيه في 30 يونيو 2010 طبقاً لتقديرات البنوك.

إطار 2:2

برنامج تسوية المديونيات المتعثرة لشركات قطاع الأعمال العام
(2009/2008- 2005/2004)

تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة المالية ووزارة الاستثمار وبنك الإسكندرية بتاريخ 2005/12/22 لتسوية كافة مديونيات شركات قطاع الاعمال العام طرف بنك الإسكندرية وفقاً للأرصدة في 2004/6/30، قد بلغت قيمة التسوية مبلغ 9,725 مليون جنيه مقابل إسقاط 30% من المديونية وسداد مبلغ وقدره 6,891 مليون جنيه يتم تمويلها من بنك الاستثمار القومي من خلال عقد قرض تحت حساب الاكتتاب في رأس مال الشركات القابضة.

وتنفيذاً للاتفاق المشار إليه، فقد استفادت ست شركات قابضة وشركاتها التابعة بالمبالغ التالية: الشركة القابضة للصناعات المعدنية وشركاتها التابعة إجمالي مبلغ 2,902.4 مليون جنيه، والشركات التابعة للشركة القومية للتشييد بمبلغ 40.5 مليون جنيه، والشركة القابضة للصناعات الغذائية بمبلغ 481 مليون جنيه، والشركة القابضة للنقل البرى والبحري بمبلغ 58.5 مليون جنيه، والشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج وشركاتها التابعة بمبلغ 2,669 مليون جنيه، والشركة القابضة للصناعات الكيماوية وشركاتها التابعة بمبلغ 739.5 مليون جنيه.

واستكمالاً لتسوية مديونية شركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك العامة، فقد قامت وزارة الاستثمار بتنفيذ المرحلة الثانية من تسوية المديونيات بإجمالي مبلغ 12.5 مليار جنيه وذلك من خلال التنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزى المصري، فقد تم استخدام حصيلة بيع بنك الإسكندرية بمبلغ 9,107 مليون جنيه مصري لاستكمال سداد مديونية شركات قطاع الأعمال العام وقيام وزارة المالية بإيداع قيمة حصيلة بيع بنك الإسكندرية المشار إليها بالحساب المخصص لتسوية مديونيات شركات قطاع الأعمال العام المتعثرة لدى البنك المركزى المصري مقابل استصدار شهادات إبراء ذمة الشركات محل التسوية من مديونياتها لدى البنوك العامة الثلاثة (البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة).

وقد استفادت سبع شركات قابضة من تسوية مديونياتها وهم الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج وشركاتها التابعة بمبلغ 5,195.7 مليون جنيه، الشركات التابعة للشركة القومية للتشييد بمبلغ 509.6 مليون جنيه، الشركات التابعة للشركة

القابضة للصناعات المعدنية بمبلغ 1,017.7 مليون جنيه، والشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية بمبلغ 581.7 مليون جنيه، والشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركاتها التابعة بمبلغ 630.4 مليون جنيه، والشركات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري بمبلغ 7.2 مليون جنيه، والشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة (قبل الدمج) بمبلغ 1,164.7 مليون جنيه.

وقد قامت بعض الشركات القابضة والتابعة بتسوية بعض مديونياتها لدى البنوك العامة الثلاث المشار إليها من خلال تسوية ما يقرب من 3,462 مليون جنيه من مواردها الذاتية اعتباراً من 2004/7/1 ليصل إجمالي ما تم تسويته خلال تلك المرحلة إلى مبلغ وقدره 12,569 مليون جنيه.

شهد العام المالي 2008/2007 مزيد من انخفاض مديونية شركات قطاع الأعمال العام المستحقة لبنوك القطاع العام، مما أدى إلى انخفاض رصيد مديونية الشركات من 32 مليار جنيه في 2004/6/30 إلى 8.07 مليار جنيه خلال العام المالي 2008/2007.

ب . الهيكلة العمالية لشركات قطاع الأعمال العام:

يُعد الحفاظ على حقوق ومكتسبات العاملين من المحاور الأساسية لبرنامج إدارة الأصول، ومن ثم قامت وزارة الاستثمار بتبني مجموعة من القواعد التي من شأنها المساهمة في عمليات الهيكلة العمالية في شركات قطاع الأعمال العام من حيث تدريب وتأهيل العمال حتى يتسنى لهم القيام بالدور المنوط بهم. كما وجه السيد وزير الاستثمار إدارات الشركات القابضة بالتعاون مع ممثلي العاملين والنقابات العمالية على مراجعة اللوائح الخاصة بالعاملين من كافة الجوانب ومنها الحوافز والتي يتم ربطها بالإنتاجية والأداء، والقيام بتثبيت العمالة المؤقتة بعد مرور سنة واحدة بدلاً من ثلاث سنوات من العمل مما حقق الاستقرار للآلاف من العاملين وأسرهم. **وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية خلال العام المالي** 2010/2009:

- صدور قانون مرتبة امتياز حقوق العمال رقم 125 لسنة 2010، والذي يقضى بأن يكون للمبالغ المستحقة للعاملين الناشئة عن علاقة العمل امتياز على جميع أموال المدين، وأن تستوفى من أموال المدين قبل أي حق آخر ولو كان ممتازاً بما في ذلك المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة، وأن يُلغى كل حكم يخالف ذلك. ومن بين أهداف القانون ضمان حقوق العاملين في الشركات التي يتم خروجها من السوق أو تصفيتها، وأن تكون حقوق العاملين في مرتبة لا تقل عن الحقوق الأخرى. ويتفق هذا القانون مع توجهات الحكومة لتعديل بعض الأحكام المنظمة لعدد من القوانين، ومنها قانون التجارة وتنظيم الإفلاس والصلح الواقي منه، وقواعد التصفية في قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 بشأن التصفية.
- صرف شهرين للعاملين بشركات قطاع الأعمال العام خلال العام المالي الجديد 2011/2010 على دفعتين حيث تم صرف الشهر الأول في يوليو 2010 وسيتم صرف الثاني في يناير 2011، وذلك لإثابة العاملين عن الجهود المبذولة والتي من خلالها قد تحققت طفرة كبيره في أرباح الشركات.
- زيادة بدل الوجبة الغذائية للعاملين بالشركات القابضة والتابعة عام 2010/2009 بزيادة تتراوح ما بين 30 جنيه و90 جنيه عن العام السابق 2009/2008.

- زيادة متوسط أجر العاملين بشركات قطاع الأعمال العام وتضاعف الأجر السنوي للعاملين حيث بلغ متوسط أجر العامل السنوي 12 ألف جنيه عام 2005/2004، وارتفع ليصل إلى 25 ألف جنيه في عام 2010/2009.
- بالنسبة للسكن الإداري للعاملين فقد تم توفيق أوضاع العاملين القاطنين بالسكن الإداري لشركة الحديد والصلب وتم توزيع عقود التمليك للوحدات السكنية على العاملين بشركة الحديد والصلب القاطنين بمنطقة التبين.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار أثناء توزيع عقود تمليك الوحدات السكنية على العاملين بشركة الحديد والصلب القاطنين بمنطقة التبين

- صدور توجيهات إلى جميع الشركات القابضة بمراجعة كافة اللوائح المعمول بها بالشركات التابعة وتحديث هذه اللوائح بالتعاون مع اللجان النقابية بالشركات وإدارة الشركات القابضة وممثلي العاملين لمراجعة اللوائح الخاصة بالعاملين من كافة الجوانب، ومنها الحوافز والتي يتم ربطها بالإنتاجية والأداء، وذلك لكل لائحة قد مضى على صدورها ثلاث سنوات.
- متابعة تنفيذ برنامج تثبيت العمالة المؤقتة بالشركات القابضة والتابعة بالنسبة للعاملين الذين أمضوا مدة سنة في العمل، وذلك وفقاً للقواعد التي وضعتها الشركات القابضة واتحاد العمال وممثلو النقابات العمالية، وقد بلغ إجمالي العمالة التي تم تثبيتها خلال العام المالي 2010/2009 نحو 8,682 عامل، وبلغ إجمالي العمالة التي تم تثبيتها خلال الفترة من 2004/7/1 حتي 2010/6/30 نحو 42,405 عامل.
- توفير فرص عمل جديدة للعمالة الفنية المتخصصة بالشركات القابضة والتابعة لها من خلال التعاقد وفقاً لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، حيث تم خلال العام المالي 2010/2009 تعيين نحو 12,191 عامل.

• تحديث قاعدة بيانات العاملين حتى تاريخ 2010/6/30 متضمنة العمالة الدائمة والمؤقتة بجميع الشركات القابضة والتابعة وقد بلغ عدد العاملين في 2010/6/30 عدد 308,809 عامل.

جدول رقم (2 - 6) تطور موقف العاملين بشركات قطاع الأعمال العام

البيان	2005/6/30	2006/6/30	2007/6/30	2008/6/30	2009/6/30	2010/6/30
العمالة الجديدة	13,627	14,826	14,146	17,169	12,793	12,191
العمالة التي تم تثبيتها	--	12,086	10,600	6,167	4,870	8,682

المصدر: مركز معلومات قطاع الأعمال العام

• متابعة وتفعيل قرار السيد الدكتور وزير الاستثمار رقم 79 لسنة 2006 بشأن تشكيل اللجنة العليا للإشراف على تطبيق نظام تعويض العاملين عن ترك الخدمة الاختياري بالشركات القابضة والتابعة واقتراح الحلول المناسبة للمستجدات العملية التي تواجه الشركات في التطبيق وقد ورد للوزارة عدد من الشكاوى تخص العاملين بالمعاش المبكر وتم عرضها على اللجنة وقامت بالبت في عدد من هذه الموضوعات.

جـ - إعادة الهيكلة الفنية لشركات قطاع الأعمال العام:

في إطار جهود صيانة المال العام وزيادة الاستثمارات المُنفذة بشركات قطاع الأعمال العام، فقد تم الاهتمام بتنفيذ مشروعات الإحلال والتجديد والتوسع في المشروعات القائمة وضخ استثمارات جديدة بجميع الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام، وقد ارتفعت الاستثمارات المُنفذة بشركات قطاع الأعمال العام من 1.4 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004 لتصل إلى نحو 4.7 مليار جنيه خلال العام المالي 2009/2008، ومن المتوقع أن تسفر نتائج الأعمال المبدئية للعام المالي 2010/2009 عن تنفيذ استثمارات في شركات قطاع الأعمال العام بمبلغ 4.4 مليار جنيه.

وفيما يلي عرض لأهم المشروعات التي تم تنفيذها في شركات قطاع الأعمال العام العاملة في القطاعات الاقتصادية الهامة والمختلفة:

شكل رقم (2 - 4)
تطور الاستثمارات المُنفذة بشركات قطاع الأعمال العام
2010/2009 - 2005/2004

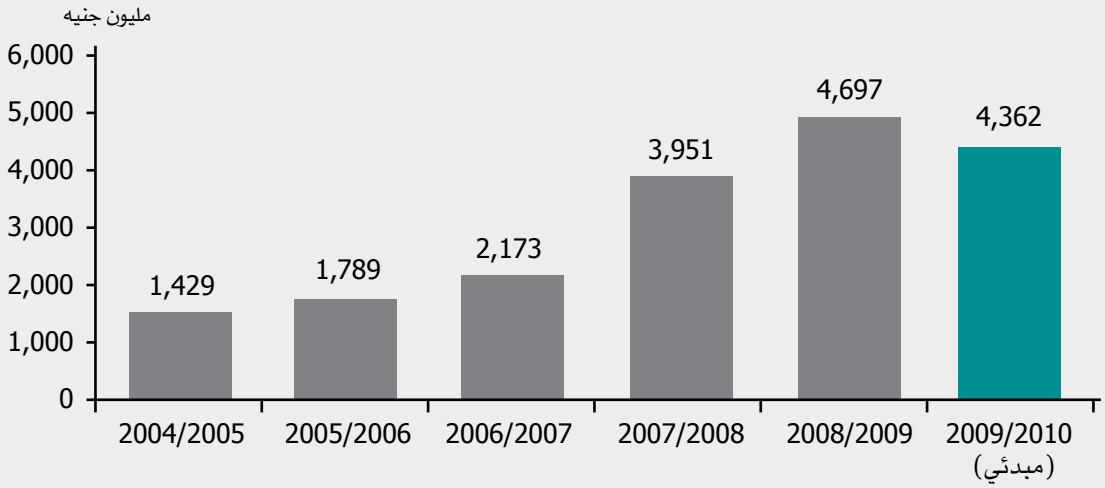

المصدر: وزارة الاستثمار

أولاً: قطاع الصناعات الغذائية:

بلغت الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال العام المالي 2010/2009 مبلغ 247 مليون جنيه مقارنة باستثمارات مُنفذة بلغت قيمتها 231 مليون جنيه خلال العام المالي 2009/2008.

وقد شهد العام المالي 2010/2009 بدء الانتاج التجريبى لمصنع جديد لإنتاج السكر من البنجر بطاقة إنتاجية 125 ألف طن تابع لشركة النوبارية للسكر بمحافظة البحيرة، وتبلغ حصة المال العام في هذه الشركة 60% منها 25% مساهمات الشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركة السكر والصناعات التكاملية. وجدير بالذكر أن التكلفة الاستثمارية لإقامة هذا المصنع تبلغ 900 مليون جنيه ويوفر 650 فرصة عمل.

• تطوير المجمعات الاستهلاكية:

في إطار خطة الدولة لإحداث التوازن الكمي والسعري للسلع الغذائية خاصة الأساسية منها، فقد تم إعداد خطة لتطوير منافذ المجمعات الاستهلاكية التابعة لشركات الأهرام للمجمعات الاستهلاكية، والنيل للمجمعات الاستهلاكية، والإسكندرية للمجمعات الاستهلاكية، والعامة لتجارة الجملة، والمصرية لتجارة الجملة والتي تنتشر فروعها في جميع أحياء ومدن محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى التنسيق مع السادة المحافظين لفتح منافذ جديدة في عواصم المحافظات، وإنشاء منافذ جديدة في أماكن التجمعات العمالية، وإنشاء هايبر ماركت ومينى هايبر ماركت.

• تطوير المجمعات القائمة بالفعل:

قامت الشركة القابضة للصناعات الغذائية بإعداد خطة لإحلال وتجديد المجمعات الاستهلاكية التي تتعامل مباشرة مع الجمهور وعددها 1,080 منفذ على عدة مراحل، وذلك لمواكبة التطور في قطاع التجارة الداخلية، حيث تشمل

الخطة تطوير البنية الأساسية للمجمعات وأدوات العرض وأجهزة التبريد، وإدخال نظام الباركود، وتزويد المجمعات الاستهلاكية بالوسائل اللوجيستية وفي مقدمتها وسائل النقل، ورفع المهارات والقدرات الإدارية للعاملين مع التركيز على حُسن التعامل مع الجمهور.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار والسيد الدكتور عبد العظيم وزير محافظ القاهرة أثناء افتتاح فاميلى ماركت النزهة الجديدة في 8 يونيو 2010

وتشمل المرحلة الأولى من الخطة عدد 332 مجمع بإجمالي تكلفة تقدر بنحو 113 مليون جنيه تمول ذاتياً، ومن المقرر أن تنتهي هذه المرحلة في أواخر عام 2010. وقد شهد العام المالي 2010/2009 تطوير 64 مجمعاً أحدثها مجمع النزهة الجديدة بمحافظة القاهرة والذي تم افتتاحه في 2010/6/8، وبذلك يصبح إجمالي ما تم تطويره خلال الفترة السابقة وحتى 2010/6/30 عدد 237 مجمع استهلاكي.

- **التوسع في إنشاء مجمعات جديدة في مراكز المحافظات:**

قامت الشركة القابضة للصناعات الغذائية من خلال شركات المجمعات الاستهلاكية التابعة لها بالإعداد لإقامة 112 مجمع جديد بمراكز المحافظات منها 59 مجمعاً بمحافظات الوجه البحري و53 مجمعاً بمراكز محافظات الوجه القبلي، وتبلغ تكلفة هذه المجمعات نحو 50 مليون جنيه.

وقد قامت الشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال الفترة الماضية وحتى أبريل 2010 بالتنسيق مع المحافظات المعنية، حيث تم بالفعل تخصيص عدد 10 قطع أراضى بمحافظات الوجه البحري وتشمل السادس من أكتوبر، والبحيرة، والشرقية، وبورسعيد، وجنوب سيناء، وعدد 23 قطعة أرض بمحافظات الوجه القبلي وتشمل بني سويف، والمنيا، والوادي الجديد، وسوهاج، والأقصر.

جدول رقم (2-7)

بيان بعدد المجمعات الاستهلاكية التي تم تطويرها وتكلفة التطوير

اسم الشركة	عدد المجمعات المدرجة كمرحلة أولى	عدد المجمعات المطورة في الاعوام السابقة	عدد المجمعات المطورة خلال العام المالي 2010/2009	إجمالي المجمعات المطورة حتى 2010/6/30	تكلفة التطوير خلال العام حتى تاريخه بالمليون جنيه	الاسم التجاري
الأهرام للمجمعات	46	39	13	52	5.4	نيو ماركت
النيل للمجمعات	115	29	13	42	11.6	فاميلي ماركت
إسكندرية للمجمعات	62	40	13	53	10.9	أليكس ماركت
المصرية لتجارة الجملة	53	28	7	35	12.9	مصرية ماركت
العامة لتجارة الجملة	56	37	18	55	9.9	دلتا ماركت
الإجمالي	**332**	**173**	**64**	**237**	**50.7**	

- **إنشاء هايبر ماركت وميني هايبر ماركت:**

- **مشروع هايبر ماركت قها:**

قامت الشركة القابضة للصناعات الغذائية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء أول هايبر ماركت تابع لها، وقد تم اختيار الموقع الخاص بشركة قها للأغذية المحفوظة الكائن بمدخل مدينة قها على طريق القاهرة – الإسكندرية الزراعي على مساحة 3,700 متر مربع لإنشاء مركز خدمات متكامل على أحدث الأساليب العلمية المتطورة بتكلفة تقدر بنحو 33 مليون جنيه، ويتم تقسيم المشروع إلى دور أرضي بمساحة 1,465 متر مربع، وبدروم بمساحة 1,566 متر مربع، وميزانين بمساحة 210 متر مربع لتصل إجمالي المساحة المبنية 3,241 متر مربع وقد تم وضع حجر الأساس للمشروع في 21 يوليو 2009.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار والسيدة الأستاذة عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة والسيد المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية أثناء وضع حجر أساس هايبر ماركت قها

ثانياً: قطاع الأدوية والمستلزمات الطبية:

بلغ إجمالي الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية نحو 242 مليون جنيه خلال العام المالي 2010/2009، مقارنة باستثمارات مُنفذة بلغت قيمتها نحو 159 مليون جنيه خلال العام المالي 2009/2008. وتمثلت أهم استثمارات الشركة القابضة للأدوية في عمليات الإحلال والتجديد والتوسعات والتحديث والتطوير بالشركات التابعة لها كالتالي:

- 32 مليون جنيه استثمارات شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد).
- 38 مليون جنيه استثمارات شركة النصر للكيماويات الدوائية.
- 35 مليون جنيه استثمارات شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية.
- 12 مليون جنيه استثمارات شركة العبوات والمستلزمات الطبية.
- 29 مليون جنيه استثمارات شركة القاهرة للأدوية.
- 37 مليون جنيه استثمارات شركة مصر للمستحضرات الطبية.
- 5 مليون جنيه استثمارات شركة ممفيس للأدوية.
- 7 مليون جنيه استثمارات شركة الإسكندرية للأدوية.
- 16 مليون جنيه استثمارات شركة العربية للأدوية.
- 43.5 مليون جنيه استثمارات شركة النصر للكيماويات الدوائية.
- 24 مليون جنيه استثمارات الشركة المصرية لتجارة الأدوية
- 0.5 مليون جنيه استثمارات شركة الجمهورية للأدوية.

ثالثاً: قطاع الصناعات الكيماوية:

بلغ إجمالي الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية خلال العام المالي 2010/2009 نحو 1,596 مليون جنيه تتمثل في عمليات الإحلال والتجديد والمشروعات الجديدة أو تحت التنفيذ مقارنة بنحو 1,746 مليون جنيه خلال العام المالي 2009/2008، وقد تضمنت الاستثمارات المُنفذة خلال العام المالي 2010/2009 ما يلي:

- 27 مليون جنيه استثمارات شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية.
- 32 مليون جنيه استثمارات شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما".
- 33 مليون جنيه استثمارات الشركة العامة لصناعة الورق "راكتا".
- 1.5 مليون جنيه استثمارات شركة مطابع محرم الصناعية.

- 5 مليون جنيه استثمارات شركة مصر لصناعة الكيماويات.
- 1442 مليون جنيه استثمارات الشركة الشرقية "إيسترن كومباني".
- 7.5 مليون جنيه استثمارات شركة القومية للأسمنت.
- 29 مليون جنيه استثمارات شركة سيناء للمنجنيز.
- 16.5 مليون جنيه استثمارات شركة النصر للملاحات.
- 0.3 مليون جنيه استثمارات شركة المكس للملاحات.
- 1 مليون جنيه استثمارات شركة النقل والهندسة.
- 0.5 مليون جنيه استثمارات شركة النصر لمنتجات الكاوتشوك "ناروبين".
- 0.9 مليون جنيه استثمارات شركة المصرية للمواسير والمنتجات الأسمنتية "سيجوارت".

وتتمثل أهم المشروعات الجاري تنفيذها في الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية فيما يلي:

• إعادة تأهيل شركة كيما:

في إطار توصيل خط الغاز الطبيعي إلى جنوب الوادي حتى أسوان مما أتاح استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من الكهرباء، الأمر الذي مكن من إعداد الدراسات اللازمة لإعادة تأهيل مصنع شركة الصناعات الكيماوية "كيما" باستثمارات تبلغ 3.3 مليار جنيه وتوفير 500 فرصة عمل مباشرة وحوالي 1,500 فرصة عمل غير مباشرة، فقد شهد شهر ديسمبر 2009 إعداد كراسة الشروط والمواصفات لطرحها على الشركات العالمية والمحلية لإعادة تأهيل مصنع كيما، وفي هذا الإطار تم اختيار 5 شركات عالمية مؤهلة من بين 12 شركة متخصصة في توريد وتركيب مصانع الأسمدة.

• إحلال وتجديد شركة سيناء للمنجنيز:

تم إجراء عمرة شاملة لفرن الفيرومنجنيز بشركة سيناء للمنجنيز، وقد تم إقامة أعمال خراسانية للمصنع وإحلال وتجديد التوربينة 1 و3. ومن المقرر أن يدخل الفرن مرحلة تجارب التشغيل بدءاً من يوليو 2010، وجاري حالياً ربط المصانع الموجودة بمنطقة أبو زنيمة بالشبكة العامة بتكلفة تقدر بنحو 40 مليون جنيه لضمان استقرار إمداد المصانع بالكهرباء.

• إنشاء المجمع الصناعي للشركة الشرقية "إيسترن كومباني":

تم افتتاح المرحلة الأولى من مجمع الشركة الشرقية بمدينة السادس من أكتوبر في 2010/3/31 ومن المخطط أن يبدأ التشغيل الكامل عام 2012. ويبلغ حجم الاستثمارات المُنفذة في هذا المشروع حتى 2009/12/31 نحو 3 مليار جنيه من تكلفة إجمالية تقدر بنحو 5 مليار جنيه.

- **القيام بعمليات إحلال وتجديد شركة راكتا:**

تم إدخال الغاز الطبيعي للشركة بتكلفة بلغت 30 مليون جنيه الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج بنحو 15 مليون جنيه سنوياً، وفي نفس الوقت قامت الشركة بطرح أسهم زيادة رأس مالها من 54 مليون جنيه إلى 150 مليون جنيه على قدامى المساهمين بغرض إعادة تأهيل خطوط الإنتاج.

- **التوسعات بشركة النصر للملاحات:**

تم الانتهاء من توسعات في ملاحة العريش بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 20 مليون جنيه خلال العام المالي 2010/2009.

- **استكمال مشروع الإحلال والتجديد لمصانع شركة النصر للأسمدة بالسويس:**

شهد العام المالي 2010/2009 تنفيذ مشروع الإحلال والتجديد لمصانع شركة النصر للأسمدة، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع بنهاية العام الميلادي 2010 بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 180 مليون جنيه. يستهدف المشروع إنتاج 600 طن/يوم من سماد نترات النشادر 240 طن/يوم من سماد كبريتات النشادر، و135 طن/يوم سماد نترات الكالسيوم.

- **إعادة تأهيل مصنع طلخا بشركة الدلتا للأسمدة:**

تبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع نحو 1.65 مليار جنيه، وقد تم إعداد كراسة الشروط والمواصفات وطرحها خلال شهر ديسمبر 2009، ويهدف المشروع إلى تخفيض كمية الغاز التي كانت تستخدمها الوحدة القديمة لإنتاج طن الأمونيا والوصول بها إلى المعدلات المعيارية.

- **إقامة مجمع لإنتاج كربونات الصوديوم بمحافظة شمال سيناء:**

تم توقيع مذكرة التفاهم في تاريخ 2009/1/15 بين الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وشركة صودا سيناي التركية إحدى شركات شيشي جام التركية لإقامة شركة مشتركة لإنتاج مادة كربونات الصوديوم، ومن المنتظر أن يتم تنفيذ المشروع خلال 3 سنوات بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 3 مليار جنيه. ومن المتوقع أن يقام المشروع على مساحة 1.2 مليون متر مربع في محافظة شمال سيناء، ويوفر هذا المشروع 1600 فرصة عمل جديدة.

- **المساهمة في إنشاء مصنع جديد للأسمنت وتأسيس شركة النهضة للصناعات:**

جاري العمل في مشروع إنشاء مصنع جديد لإنتاج الأسمنت بمحافظة قنا تابع لشركة النهضة للصناعات وبتكلفة استثمارية تبلغ نحو 1.8 مليار جنيه بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 1.6 مليون طن أسمنت سنوياً، على أن يتم بدء إنتاج الكلنكر في مارس 2011. وجدير بالذكر بأنه قد تم تأسيس شركة النهضة للصناعات بمساهمات من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بمبلغ 120 مليون جنيه وبنسبة 20% من رأس مال الشركة البالغ قيمته 600 مليون جنيه.

رابعاً: قطاع القطن والغزل والنسيج:

تتمثل استثمارات الشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس المُنفذة خلال العام الحالي 2010/2009 في ضخ مبلغ 31.5 مليون جنيه في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى من إجمالي تكلفة الاستثمارات المخصصة للشركة والبالغة 50 مليون جنيه، والباقي سيتم تنفيذه خلال العام المالي 2011، كما سيتم تنفيذ مشروع الصرف الصناعي على مصرف كتشنر بقيمة إجمالية نحو 95.8 مليون جنيه، هذا بالإضافة إلى 25.5 مليون جنيه مساهمة شركة النصر للغزل والنسيج والصباغة بالمحلة الكبرى في المشروع وقد تم سداد الدفعة المقدمة بواقع 25% من إجمالي التكلفة لكل من الشركتين.

وقد تم الانتهاء من تطوير مصنع البوليستر الجديد بشركة مصر للحرير الصناعي بكفر الدوار بإجمالي استثمارات تبلغ 221 مليون جنيه، منها نحو 91 مليون جنيه من خلال قرض صيني، ونحو 70 مليون جنيه من الموارد الذاتية، ونحو 60 مليون جنيه رأس مال عامل، والذي يأتي في إطار خطة التطوير والتحديث بمنطقة كفر الدوار.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يفتتح مصنع البوليستر الجديد بكفر الدوار في مايو 2010

خامساً: قطاع النقل البحري والبري:

بلغ إجمالي الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري خلال العام المالي 2010/2009 (مبدئي) بمبلغ 322 مليون جنيه، مقارنة باستثمارات مُنفذة بلغت قيمتها 415 مليون جنيه خلال العام المالي 2009/2008. ويبلغ إجمالي ما تم تنفيذه من استثمارات اعتباراً من يوليو 2005 حتى 2009/6/30 نحو 1.2 مليار جنيه تم تمويل معظمها ذاتياً من الشركات التابعة.

ومن أجل رفع كفاءة الأصول وخطوط الإنتاج، قامت شركات نقل الركاب بإحلال عدد 136 أتوبيس بإجمالي تكلفة 98.5 مليون جنيه خلال العام 2010/2009، وعلى صعيد أخر تعاقدت شركة مصر للإستيراد والتصدير على تطوير وإحلال عنابر ثلاجات الشركة بكل من قليوب والورديان وإنشاء عنابر للتبريد بثلاجة الإسكندرية بمبلغ 15 مليون جنيه، كما تم طرح مناقصة لتجديد أوناش الشركة وذلك بقيمة تبلغ نحو 2.5 مليون جنيه.

- **تداول الحاويات:**

في إطار مواجهة المستجدات على المستوى المحلي والعالمي، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تستهدف تطوير أداء الشركات لمقابلة المنافسة الشديدة التي تواجهها من خلال رفع المستوى الفني والتكنولوجي لمواكبة التقدم السريع الذي يحدث في مجال النقل البحري والبري والمحافظة على الطاقة الإنتاجية الحالية وزيادتها خاصة بالنسبة لنشاط تداول الحاويات، مع زيادة كفاءة خدمات التداول التي تقدم للخطوط الملاحية وتطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال خدمة تشغيل تداول الحاويات، وذلك على النحو التالي:

- بدء المرحلة الثالثة من محطة حاويات شرق بورسعيد طبقاً لموافقة السيد رئيس الجمهورية وإسنادها للشركة القابضة للنقل البحري والبري وشركات الحاويات التابعة لها (الإسكندرية/دمياط/بورسعيد)، وذلك بطول 1,200 متر من أرصفة الحاويات وقد تم تكليف مركز البحوث والاستشارات لقطاع النقل البحري لإعداد الدراسات اللازمة للمشروع والذي تبلغ تكلفته التقديرية نحو 3 مليار جنيه يتم تمويلها من خلال كونسورتيوم مالي مكون من الشركة القابضة وبعض الشركات التابعة. تمهيداً لموافاة وزارة النقل بها حتى يتسنى للهيئة العامة لميناء بورسعيد إعداد مقترح عقد الامتياز، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- تقوم شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع حالياً بالتفاوض مع هيئة قناة السويس لتحديد قيمة مساهمة كل من شركة بورسعيد والهيئة في تكلفة تعميق الرصيف الحالي للشركة حتى 15.5 متر مع الصيانة للتفريعة الغربية بما يسمح بمرور السفن ذات غاطس 14 متر وأكثر، حيث تبلغ تلك التكلفة نحو 300 مليون جنيه.

وقد تضمنت المشروعات الاستثمارية المُنفذة خلال العام المالي 2010/2009 تنفيذ استثمارات بمبلغ 19.324 مليون جنيه في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع لتوريد جرارات خدمة شاقة ومقطورات وأتوبيسات، ومبلغ 27 مليون جنيه في شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع لتوريد جرارات وأوناش وإعادة تأهيل ساحات وتدعيم أنظمة تغذية الطاقة الكهربائية وتوريد منشأ عائم وتحديث أنظمة التحكم الآلي بالأوناش، ومبلغ 102.7 مليون جنيه في شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع لتوريد أوناش رصيف عملاقة بنحو 65.9 مليون جنيه وأوناش ساحات عملاقة بنحو 14.4 مليون جنيه، بالإضافة إلى جرارات وأوناش حمولات مختلفة تبلغ قيمتها نحو 10.6 مليون جنيه، ورصف ساحات تداول الحاويات بنحو 8.3 مليون جنيه.

- **نقل الركاب:**

قامت شركات نقل الركاب التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري بإنشاء محطات جديدة في بعض محافظات الجمهورية، فقد قامت شركة شرق الدلتا للنقل والسياحةبإنشاء محطة كفر شكر الجديدة بمحافظة القليوبية، وتطوير

محطة شرم الشيخ الجديدة، وتطوير جراج ومحطة واستراحات للعاملين بسفاجا، وتطوير مركز تشغيل طور سيناء ومحطة العاشر من رمضان. في حين قامت شركة غرب ووسط الدلتا للنقل والسياحة بتجديد محطة السلوم، وإنشاء محطة مركز بدر بمحافظة البحيرة. وعلى جانب آخر قامت شركة الصعيد للنقل والسياحة بتطوير محطتي ركاب بني سويف، وملوي، وإنشاء محطة ركاب الداخلة، وتجديد وتطوير محطة ركاب الغردقة.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار والسيد اللواء محمد عبد السلام محجوب وزير التنمية المحلية والسيد أمين أباظة وزير الزراعة والسيد المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية أثناء وضع حجر أساس شركة نقل للركاب بمحافظة القليوبية

سادساً: قطاع السياحة والفنادق والسينما:

بلغت الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما خلال السنوات الست الماضية مبلغ 1.7 مليار جنيه، منها مبلغ 559 مليون جنيه خلال العام المالي 2010/2009 (مبدئي) مقارنة باستثمارات مُنفذة بلغت قيمتها 320 مليون جنيه خلال العام المالي 2009/2008، وقد تمثلت أهم استثمارات الشركة القابضة للسياحة والفنادق في المشروعات الآتية:

• الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجوث):

شملت الاستثمارات بالشركة القيام بأعمال إحلال وتجديد وتطوير في الفنادق التاريخية منها ماريوت القاهرة، ومينا هاوس أوبروى، وكتراكت أسوان، وونتر بالاس بالأقصر، وهلنان فلسطين، وكذلك أعمال إحلال وتجديد وتطوير في الفنادق المعاصرة منها موفنبيك أسوان، وميريديان دهب، وشبرد بالقاهرة، وبلغ الإنفاق الاستثماري في هذه المشروعات خلال السنوات الست الماضية نحو 1.4 مليار جنيه.

- **شركة مصر للصوت والضوء والسينما:**

بلغ حجم الاستثمارات في الشركة خلال السنوات الخمس الماضية مبلغ 75.4 مليون جنيه في أعمال الإحلال والتجديد لمعبد فيله، وتطوير منطقة معبد الكرنك، وتطوير الهرم، وبعض المناطق الأثرية الأخرى كمعبد إدفو، وقلعة صلاح الدين الأيوبي. كما تمثلت أهم استثمارات الشركة خلال عام 2010/2009 في تطوير سينما ليدو بمبلغ 6 مليون جنيه.

- **شركة المعمورة للتعمير والتنمية السياحية:**

بلغ إجمالي الاستثمارات بالشركة خلال السنوات الخمس الماضية نحو 28.4 مليون جنيه، شملت أعمال إحلال وتجديد وتطوير منطقة المعمورة والقيام بمشروعات جديدة متمثلة في إنشاء المنطقة الترفيهية، والتي من المتوقع أن تحقق عائد قدره 35% وتوفر 250 فرصة عمل بطريقة غير مباشرة.

- **تطوير الفنادق العائمة بمحافظات الصعيد:**

في إطار متابعة المشروعات الخدمية التي يتم تنفيذها في كافة محافظات الصعيد من خلال الشركات والجهات التابعة لوزارة الاستثمار، فقد تم تطوير الفندقين العائمين حوتب وتوت التابعين للشركة القابضة للسياحة والفنادق، والذي يضم كل منهما 49 غرفة، وقامت شركة الصعيد للتنمية السياحية والعقارية بشراء الفندقين ورسوهما بمحافظتي سوهاج وأسيوط على التوالي، وقد تم افتتاح الفندقين العائمين بعد التطوير في نوفمبر 2009.

سابعاً: قطاع الصناعات المعدنية:

بلغ إجمالي الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية خلال العام المالي 2010/2009 بهدف تحديث وتطوير خطوط الإنتاج لزيادة إنتاجيتها وتحسين جودة المنتجات مبلغ 899 مليون جنيه، وذلك على النحو الآتي:

- 194 مليون جنيه في شركة الحديد والصلب المصرية.
- 483 مليون جنيه في شركة مصر للألمونيوم.
- 4 مليون جنيه في شركة النصر لصناعة المواسير الصلب.
- 14 مليون جنيه في شركة مصانع الدلتا للصلب.
- 42 مليون جنيه في الشركة المصرية للسبائك الحديدية.
- 3 مليون جنيه في الشركة المصرية للإنشاءات المعدنية.
- مليون جنيه في شركة النصر لصناعة الكوك.
- 31 مليون جنيه في الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني.
- 6 مليون جنيه في شركة الإسكندرية للحراريات.
- 62 مليون جنيه في شركة النصر للتعدين.
- 0.5 مليون جنيه في شركة المصرية العامة للورش "الترسانة".
- 53 مليون جنيه في شركة مصانع النحاس المصرية.

- 5 مليون جنيه في شركة النصر لصناعة المطروقات.

وفيما يلي بعض نماذج استثمارات الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية:

• شركة الحديد والصلب المصرية:

تمثلت الاستثمارات المُنفذة في أعمال إحلال وتجديد خطوط الإنتاج وعمرة للفرن العالي (2) وشراء وسائل نقل وانتقال، واستكمال إنشاء محطة الأكسجين، كما قامت الشركة بإنشاء محجر للحجر الجيري ببني خالد.

• شركة مصر للألمونيوم:

تم افتتاح مشروعات التطوير بشركة مصر للألمونيوم خلال شهر يناير 2010، والتي تضمنت ما يلي:

1. تطوير الخط الأول بتكلفة استثمارية تبلغ 356 مليون جنيه منها 51% ممولة ذاتياً والباقي بقروض ميسرة، وقد انتهت أعمال التطوير في مارس 2010. ويبلغ عدد العاملين بخط الإنتاج الأول 206 عامل بإجمالي أجور سنوية بلغ حوالي 6.5 مليون جنيه. **ويتمثل الهدف من المشروع فيما يلي:**

- إعادة تأهيل وتطوير خلايا الإنتاج من خلايا سابقة التحميص إلى ذاتية التحميص مما ينتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للخط بكمية 16 ألف طن سنوياً.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يفتتح أعمال تطوير الخط الإنتاجي الأول بشركة مصر للألمونيوم في يناير 2010

- خفض معدل استهلاك الطاقة ليصل إلى 13,850 ك وس/طن معدن بدلاً من 15,320 ك وس/طن معدن تقريباً بنسبة وفر قدرها 10% تقريباً.
- خفض معدل الاستخدام من الخامات والأملاح، ورفع كفاءة مرور التيار الكهربي لتصل إلى 95.2% بدلاً من 88.5% مما ينعكس على تحسن المتغيرات التكنولوجية للخلايا وزيادة إنتاجية الخلية، وتحسين ظروف البيئة المحيطة عن طريق تقليل الغازات المنبعثة وزيادة كفاءة استخلاص الغازات.

2- تطوير مصنع بثق القطاعات بتكلفة استثمارية قدرها 73 مليون جنيه، واستغرق التنفيذ عام ونصف، وقد تم الانتهاء في نوفمبر 2009، وبلغت نسبة التمويل الذاتي 66% وممولة بقروض بنسبة 34%.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يفتتح توسعات بثق القطاعات بشركة مصر للألمونيوم في يناير 2010

ويهدف هذا المشروع إلى التوسع في إنتاج قطاعات وبروفيلات الألمونيوم لكونه منتج متميز من ناحية السعر مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الشركة. وتبلغ الطاقة الإنتاجية الإضافية حوالي 10 آلاف طن سنوياً لتصل إجمالي الطاقة إلى حوالي 15 ألف طن سنوياً. كما يبلغ عدد العاملين في مصنع بثق القطاعات نحو 178 عامل وتبلغ الأجور السنوية حوالي 3.3 مليون جنيه.

• الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني:

بلغت الاستثمارات المُنفذة بالشركة خلال العام المالي 2010/2009 مبلغ 31 مليون جنيه في أعمال الإحلال والتجديد والتطوير كما شملت أيضاً أعمال توسعات في مصنع السيراميك طاحونة السيراميك الجديدة.

- **شركة النصر للتعدين:**

بلغ إجمالي الاستثمارات المُنفذة بالشركة خلال العام المالي 2010/2009 مبلغ 61.8 مليون جنيه في أعمال الإحلال والتجديد للمعدات المتنقلة وأعمال التوسعات التي تمثلت في إعادة تأهيل ميناء الحمراوين.

- **شركة مصانع النحاس المصرية:**

بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة خلال العام المالي 2010/2009 مبلغ 52.6 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 35.6 مليون جنيه في العام المالي 2009/2008 . وقد شهد العام المالي 2010/2009 البدء في من المرحلة الأولى الخاصة بإخلاء أرض المصنع الغربي بالكامل، وتشمل تحديث كامل لعنبري الأسلاك والحبال الصلب، وتطوير خط الجلفنة بتكلفة حوالي 125 مليون جنيه وقد تم الانتهاء من نقل 90% من المصانع، وتم الانتهاء من بناء العنابر الخاصة بالحبال والأسلاك وتم وصول المعدات وفي انتظار وصول الخبراء للبدء في أعمال التركيب والتشغيل.

د - تنفيذ المشروعات البيئية:

تهتم وحدة المتابعة البيئية بوزارة الاستثمار بقضايا البيئة والتنمية المستدامة في شركات قطاع الأعمال التابعة لوزارة الاستثمار، حيث تقوم الوحدة بمتابعة الموقف البيئي لشركات قطاع الأعمال، وذلك لضمان توافقها البيئي وتوافر عنصر الاستدامة البيئية في عمل تلك الشركات، وتسعى كذلك لتوفير الدعم لتلك الشركات عن طريق توجيهها إلى برامج المنح أو القروض البيئية لتحقيق أكبر فائدة من الناحية الاقتصادية وذلك بجانب تحسين مواقفها بيئياً، وفي هذا الصدد فقد تم خلال العام المالي 2010/2009 العمل على تحقيق ما يلي في مجال البيئة والتنمية المستدامة:

1- الحصول على موافقة المجلس الأعلى للطاقة على مشروع (الشركة المصرية التركية للصناعات) لإنتاج مادة كربونات الصوديوم، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي 530 مليون دولار، ويتيح 600 فرصة عمل مباشرة وحوالي 1,000 فرصة عمل غير مباشرة.

2- الحصول على موافقة المجلس الأعلى للطاقة على إمداد "شركة كيما أسوان" بالغاز الطبيعي ويوفر المشروع طاقة كهربائية تقدر بحوالي 150 ميجاوات/ ساعة تستخدمها الشركة حالياً.

3- الحصول على موافقة كل من وزارة البيئة والمجلس الأعلى للطاقة على مشروع إحلال وحدة إنتاج الأمونيا الجديدة بمقدمة مصنع سماد طلخا وإنشاء وحدة بديلة عنها ذات عائد اقتصادي، وذلك لأن الوحدة القديمة تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء والغاز، وتنخفض فيها معدلات الأمان، بالإضافة إلى عدم وجود قطع غيار لها حيث إنها ذات تكنولوجيا قديمة.

4- تتبع استهلاك الطاقة في المصانع التابعة لوزارة الاستثمار، حيث تعمل الوزارة على وضع خطط لترشيد استهلاك الطاقة في المصانع والشركات التابعة، وذلك لتحقيق عائد مادي بجانب تقليل الأثر البيئي (انبعاثات الكربون الناتجة عن توليد الطاقة).

5- تعريف شركات قطاع الأعمال ببرنامج آلية التنمية النظيفة (أحد آليات بروتوكول كيوتو لمواجهة تغير المناخ) وهو ما انعكس بصورة إيجابية على توجه الشركات نحو المشاريع البيئية كونها مزدوجة الفائدة (بيئية واقتصادية).

6- السعي إلى توفير فرص التدريب وورش العمل المختلفة، وذلك لغرس مبادئ الوعي البيئي وأبعاده المختلفة لديهم، وذلك من خلال قيام وحدة البيئة بالتنسيق مع شركة مصدر الإماراتية بتدريب 10 متدربين من وحدة البيئة التابعة لوزارة الاستثمار، والهيئة العامة للاستثمار، والشركات التابعة لوزارة الاستثمار، وذلك بالتدريب على مجالات آلية التنمية النظيفة والطاقة الجديدة والمتجددة.

7- الاهتمام بمشاريع حماية نهر النيل وتحسين نوعية الصرف الصحي والصناعي على النيل، وتشجع الشركات على إقامة مشاريع داعمة لهذا الغرض. وفي هذا الصدد تم الانتهاء من أعمال المناقصات والترسية لشركات قطاع الأعمال التابعة لوزارة الاستثمار والتي كانت تصرف مخلفاتها الصناعية على مصرف كتشنر، وذلك بإجمالي مبلغ 162.5 مليون جنيه يتم صرفها من صندوق إعادة الهيكلة التابع لوزارة الاستثمار على أن تنتهي جميع الأعمال المدنية والإنشائية أوائل فبراير 2011. حيث يبلغ إجمالي الصرف الصناعي لشركات قطاع الأعمال العام (16.5 مليون م^3/عام)، وهو ما يمثل نحو 0.65% فقط من إجمالي الصرف (صناعي، صحي، زراعي) على مصرف كتشنر وهو ما يمثل حوالي 49% من إجمالي الصرف الصناعي فقط على مصرف كتشنر. ويبلغ إجمالي الحمل العضوي التقديري لشركات قطاع الأعمال العام (20.5 طن/يوم)، وهو ما يمثل نحو 5% فقط من إجمالي الحمل العضوي التقديري لمصرف كتشنر.

8- العمل على إرساء مبادئ التنمية المستدامة بالهيئات والشركات التابعة للوزارة من حيث إدماج القضايا البيئية والاجتماعية بكافة أبعادها ضمن سياسات هذه الهيئات والشركات، وذلك لتحقيق التكامل بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة.

وقد بلغت استثمارات شركات قطاع الأعمال العام التابعة لوزارة الاستثمار لإقامة المشروعات البيئية خلال عام 2010/2009 مبلغ 616.4 مليون جنيه منها 499.8 مليون جنيه استثمارات بيئية مباشرة (في مجالات تحسين نوعية الهواء والماء ومعالجة الصرف الصناعي)، و116.6 مليون جنيه استثمارات بيئية غير مباشرة تؤدي إلى تحسين الأوضاع البيئية بشكل غير مباشر، وكان من ضمن هذه الاستثمارات مشروعات ترشيد الطاقة بمبلغ 32.7 مليون جنيه، وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها شركات قطاع الأعمال العام بهذا النوع من المشروعات ذات الأهمية البالغة.

وتتمثل أهم المشروعات الخاصة بترشيد استهلاك الطاقة فيما يلي:

- **شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية:**

مشروع المعالجة والصيانة الحرارية لجميع حوائط بطاريات الشركة، مما يساهم بشكل كبير في تقليل الفقد في الطاقة الحرارية، وتقدر استثمارات المشروع بنحو 19 مليون جنيه.

- **شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية :**

مشروع تحسين كفاءة معدات التكييف ومعدات محطة الكهرباء ومحطات المرافق والشبكات مما يقلل الفقد في الطاقة الكهربائية، وتقدر استثمارات المشروع بنحو 4.13 مليون جنيه.

- **شركة النصر للمواسير الصلب ولوازمها :**

مشروع تحسين معامل القدرة الكهربائية، مما يساهم في تقليل الفقد في الطاقة الكهربائية، وتقدر استثمارات المشروع بنحو 0.575 مليون جنيه.

وفيما يلي عرض توزيع الاستثمارات البيئية على مستوى شركات قطاع الأعمال العام:

- **الشركة القابضة للصناعات الكيماوية:** (149.6 مليون جنيه)، **ومن أمثلة هذه الاستثمارات:**

- **شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية:** مشروع تأهيل محطة القوى مما يساهم في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنيتروجين من عادم الغلايات، وكذلك ترشيد الطاقة، باستثمارات تقدر بنحو 7,225 مليون جنيه.
- **الشركة القومية للأسمنت:** مشروع تأهيل وصيانة فلاتر الشركة للحد من تلوث الهواء باستثمارات تقدر بنحو 24 مليون جنيه.
- **شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما):** مشروع تعديل خطوط إنتاج حامض النيتريك وتأهيل الخط الثاني بقسم إنتاج حامض النيتريك للحد من انبعاثات أكاسيد النيتروجين، باستثمارات تقدر بنحو 3.3 مليون جنيه، واستكمال مشروع تركيب وحدة فلاتر غبار السيليكا بقطاع إنتاج سبيكة الفيروسيليكون باستثمارات تقدر بنحو 2 مليون جنيه.

- **الشركة القابضة للصناعات المعدنية:** (114.9 مليون جنيه)، **ومن أمثلة هذه الاستثمارات:**

- **شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية:** مشروع المعالجة والصيانة الحرارية لجميع أفران بطاريات المصنع مما يساهم في ترشيد استهلاك الطاقة باستثمارات تقدر بنحو 19 مليون جنيه.
- **شركة الحديد والصلب المصرية:** مشروع صيانة وتأهيل غلايات الصلب بقطاع الصلب مما يساهم في الحد من تلوث الهواء باستثمارات تقدر بنحو 9 مليون جنيه.
- **شركة مصر للألومنيوم:** مشروع تطوير محطة صهر القار وتحويلها للنظام المغلق باستثمارات تقدر بنحو 26.145 مليون جنيه (منها 5.664 مليون جنيه للعام 2010/2009) مما يساهم في الحد من تلوث الهواء.

- **الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية:** (84.3 مليون جنيه)، **ومن أمثلة هذه الاستثمارات:**

- **شركة النصر للكيماويات الدوائية:** مشروع إنشاء محطة لمعالجة الصرف الصحي والصناعي باستثمارات تقدر بنحو 50 مليون جنيه (منها 36.25 مليون جنيه خلال العام 2010/2009)، مما له أكبر الأثر في الحد من تلوث المسطحات المائية.

- **شركة مصر للمستحضرات الطبية:** ربط الصرف الصحي والصناعي بشبكة المدينة باستثمارات تقدر بنحو 13.5 مليون جنيه مما يساهم في الحد من تلوث المسطحات المائية.

- **الشركة القابضة للصناعات الغذائية:** (72.7 مليون جنيه)، **ومن أمثلة هذه الاستثمارات:**

- **شركة الإسكندرية للزيوت والصابون:** مشروع تأهيل وتطوير وحدات معالجة الصرف الصناعي بمصنعي كفر الزيات وكفر الشيخ باستثمارات تقدر بنحو 31.3 مليون جنيه ممولة من صندوق إعادة الهيكلة بوزارة الاستثمار (مشروع الحد من تلوث مصرف كتشنر).

- **شركة طنطا للزيوت والصابون:** مشروع تأهيل وتطوير وحدات معالجة الصرف الصناعي بمصنع المحلة الكبرى باستثمارات تقدر بنحو 10 مليون جنيه ممولة من صندوق إعادة الهيكلة بوزارة الاستثمار (مشروع الحد من تلوث مصرف كتشنر).

- **الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج:** (139.8 مليون جنيه)، **ومن أمثلة هذه الاستثمارات:**

- **شركة مصر للغزل والنسيج (المحلة الكبرى):** مشروع إنشاء محطة معالجة الصرف الصناعي بمصنع المحلة الكبرى باستثمارات تقدر بنحو 95.8 مليون جنيه ممولة من صندوق إعادة الهيكلة بوزارة الاستثمار (مشروع الحد من تلوث مصرف كتشنر).

- **شركة النصر للغزل والنسيج والصباغة (المحلة الكبرى):** مشروع تأهيل وتطوير وحدات معالجة الصرف الصناعي بمصنع المحلة الكبرى باستثمارات تقدر بنحو 25.5 مليون جنيه ممولة من صندوق إعادة الهيكلة بوزارة الاستثمار (مشروع الحد من تلوث مصرف كتشنر).

- **الشركة القابضة للنقل البحري والبري:** (55.05 مليون جنيه)، **ومن أمثلة هذه الاستثمارات:**

- **شركة غرب ووسط الدلتا للنقل والسياحة:** استكمال خطة الشركة لإحلال وتجديد أسطول الشركة (45 سيارة خلال العام 2010/2009) باستثمارات تقدر بنحو 26.2 مليون جنيه، مما له أكبر الأثر في الحد من تلوث الهواء.

- **شركة مصر للإستيراد والتصدير:** مشروع إحلال وتجديد ثلاجات الشركة للعمل بفريون (R507) صديق البيئة، باستثمارات تقدر بنحو 15 مليون جنيه، مما يساهم في الحفاظ على طبقة الأوزون.

ويوضح الجدول والشكل التاليان مشروعات معالجة الصرف الصناعي، ومشروعات التحكم في تلوث الهواء، ومشروعات بيئة العمل، ومشروعات ترشيد استهلاك الطاقة في شركات قطاع الأعمال العام خلال العام المالي 2010/2009:

جدول رقم (2 - 8)

إجمالي الاستثمارات في المشروعات البيئية بشركات قطاع الأعمال العام خلال العام المالي 2010/2009

القطاع	مشروعات معالجة الصرف الصناعي	مشروعات التحكم في تلوث الهواء	مشروعات تحسين بيئة العمل	مشروعات ترشيد استهلاك الطاقة
الاستثمارات (مليون جنيه)	241.4	225.8	116.6	32.7
الإجمالي (مليون جنيه)	**616.4**			

المصدر: وزارة الاستثمار

شكل رقم (2 - 6)

إجمالي الاستثمارات في المشروعات البيئية بشركات قطاع الأعمال العام خلال العام المالي 2010/2009

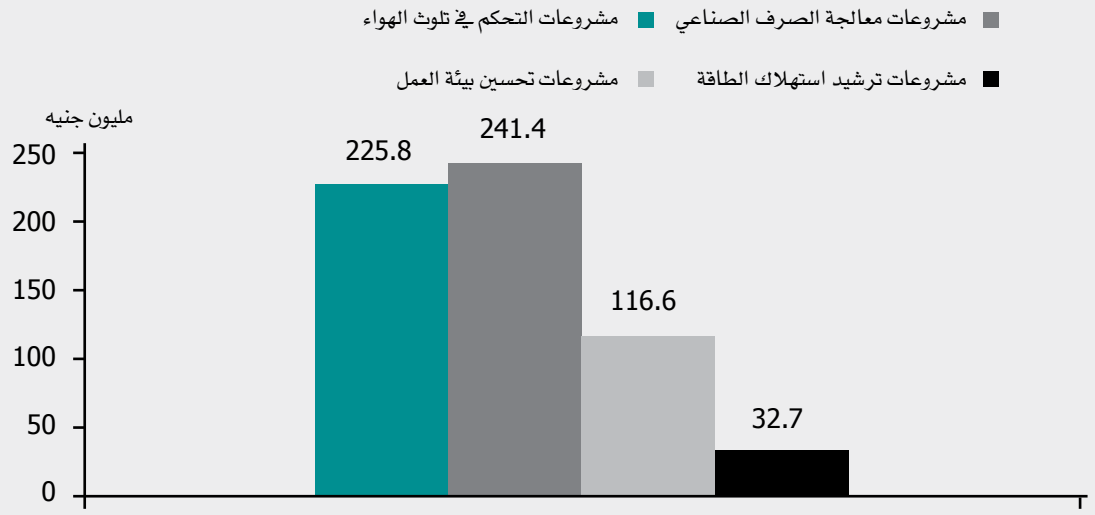

المصدر: وزارة الاستثمار

9- شاركت وحدة المتابعة البيئية في إعداد دراسة بعنوان "دراسة تشكيل المستقبل - مصر عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 2030" والتي قام بها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، ومن المُنتظر أن تُعرض هذه الدراسة على السيد رئيس مجلس الوزراء لإقرارها (وكانت الوحدة مسئولة عن إعداد الجزء الخاص بتأثير التغيرات المناخية في المستقبل).

المحور الثالث: حُسن إدارة الشركات وفقاً لمبادئ وقواعد الحوكمة والتزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية:

• حوكمة شركات قطاع الأعمال العام:

تُعد حوكمة الشركات من أحد أهم المحاور الرئيسية لبرنامج إدارة الأصول، حيث يهدف إلى إدارة شركات قطاع الأعمال العام بطرق فعالة، وإيجاد قيادات قادرة على تنفيذ المهام المطلوبة منها، وتعظيم قدرة هذه الشركات على تحقيق أرباح وحل المشكلات التي تواجهها. وقد عملت وزارة الاستثمار من خلال مركز المديرين المصري على ضمان تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة في شركات قطاع الأعمال العام خلال السنوات الست الماضية من خلال تبني مجموعة من المبادئ التي تم تطبيقها في هذه الشركات بما يضمن حُسن الإدارة وقيامها بالدور المنوط بها، ويقوم مركز المديرين بالتعاون مع الشركات من خلال تقييم وتصويب نظم الحوكمة بها وتطوير سياسات الإفصاح بها.

وقد شهد العام المالي 2010/2009 اتخاذ العديد من الإجراءات لتفعيل وتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة والتي تمثلت فيما يلي:

- تغيير وتجديد إدارة الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام طبقاً لما تقضي به قواعد الحوكمة من قواعد تتعلق بمعايير الكفاءة، والقدرة على اتخاذ القرار وأسس التقييم المرتبطة بنتائج الأعمال وتحقيق المستهدف وترشيد التكاليف.
- مشاركة الرؤساء المنتدبين والقيادات بالشركات القابضة في الدورات التدريبية والندوات التي تعقد بمركز المديرين حول سبل تطبيق قواعد الحوكمة.
- العمل على تدريب العاملين بالشركات التابعة والنهوض بمستوى الأداء باعتبار أن العنصر البشري هو الأداة الفعالة للتطوير ومن ثم النهوض بالإنتاج، وإيماناً بأن مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي لا يتأتى إلا من خلال التطوير المستمر للمهارات والطاقات البشرية.
- قيام الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام بإعداد مواقع إلكترونية لها على شبكة الإنترنت.
- توجيه الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام بالمشاركة والتعاون والمساهمة في خدمة البيئة المحيطة بها.
- مراعاة حقوق العاملين بجميع الشركات من خلال ممثليهم في عضوية مجالس الإدارات والجمعيات العامة لهذه الشركات.
- نشر القوائم والمؤشرات المالية السنوية من خلال الصحف اليومية بجانب الالتزام بقواعد القيد ببورصة الأوراق المالية.

• المسئولية الاجتماعية للشركات:

تقوم شركات قطاع الأعمال العام بدورها في إطار المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال التعاون مع مؤسسة المصري لخدمة المجتمع، حيث تقوم المؤسسة بدعم عدد من المشروعات الخيرية سواء بمساهمة من شركات قطاع الأعمال العام

أو من جهات أخرى، وتتمثل أهم هذه المشروعات فيما يلي:

- مشروع دعم جامعة القاهرة في توسعاتها بأرض بين السرايات، ويخدم المشروع نحو 170 ألف طالب جامعي.
- مشروع رفع كفاءة الأداء للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، وأثمر المشروع عن تطوير أعرق وأقدم المكتبات المعنية بالشئون الاقتصادية والتشريعية والمملوكة للجمعية.
- مشروع برنامج سنوي للمنح الدراسية لدعم الطلاب النابغين في تخصصاتهم لدرجتي الماجستير والدكتوراة من كبري الجامعات الأجنبية، يخدم المشروع سنوياً عدد 20 طالب.

مؤسسة المصري لخدمة المجتمع

تم تأسيس مؤسسة المصري لخدمة المجتمع كمؤسسة أهلية مصرية غير هادفة للربح، تأسست برعاية وزارة الاستثمار بمساهمات كل من الشركة القابضة للتأمين، والشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية، والشركة القابضة للصناعات الكيماوية، والشركة القابضة للصناعات المعدنية وبدعم من منظمات المجتمع المدني . وتم تسجيل هذه المؤسسة بوزارة التضامن الاجتماعي برقم (7504) لسنة (2008) طبقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 84 لسنة 2002. وتهدف إلى تحسين مستوى الحياة وبناء رأس المال المجتمعي بالمجتمعات الفقيرة.

- مشروع إحياء التراث الثقافي من خلال إعادة طباعة موسوعة مساجد مصر، وجاري العمل بالمشروع لخدمة أكثر من 5,000 باحث، ويرتفع العدد سنوياً من الباحثين والمهتمين والدارسين.
- مشروع رفع كفاءة الأداء لمؤسسات المجتمع المدني بأجهزة الحاسب الآلي المتبرع بها من شركة مصر للتأمين، وحقق المشروع رفع الكفاءة الإدارية التنظيمية لعدد 48 منظمة خدمية غير هادفة للربح بعدد 10 محافظات.
- مشروع دعم القوافل الطبية العلاجية والوقائية للقرى الأشد فقراً بمحافظتي الفيوم والغربية بالتعاون مع كلية الطب بجامعة عين شمس، وحقق المشروع علاج نحو 8,000 مواطن في مختلف التخصصات الطبية.
- مشروع دعم الترويج الإعلامي لمشروع توسعة جامعة القاهرة بأرض بين السرايات، بهدف حث منظمات المجتمع المدني والأفراد والجهات الممولة على دعم المشروع في مراحله الثلاث.
- مشروع تنفيذ ورشة عمل لصناع الرأي العام حول أهمية التبرع المنظم والآمن بالدم الكاف لمواجهة الأزمات، وسد الإحتياج من المخزون الإستراتيجي من الدم ومشتقاته، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وجمعية مصر شريان العطاء.
- مشروع دعم مستشفي 57357 لأورام الأطفال بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية للكشف الدقيق والعلاج الإشعاعي للحد من عدد وفيات الأطفال بالتعاون مع الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية.
- قام السيد وزير الاستثمار وبحضور وزير التعليم العالي ورئيس جامعة بنها بوضع حجر الأساس لمستشفى الأورام بجامعة بنها بمساهمة 30 مليون جنيه مصري من مؤسسة المصري.
- مشروع إغاثة عاجلة للمتضررين من كارثة السيول بمحافظات سيناء وأسوان بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر المصري.

- مشروع برنامج سنوي لدعم المنظمات الأهلية وبناء قدراتها، ويهدف إلى تقديم الدعم الفني والمالي لنحو 30 جمعية ومؤسسة أهلية في مناطق عملها مباشرة مع المواطنين.
- مشروع رفع كفاءة الأداء لمؤسسة التكافل الإجتماعي بالقاهرة ضمن برنامج تلبية إحتياجات الفقراء في إطار برنامج معونة الشتاء بتصريح من وزير التضامن الإجتماعي ومحافظ القاهرة لعام 2009.

المحور الثالث

الخدمات المالية غير المصرفية

استهدفت سياسات الحكومة مُنذ يوليو 2004 تطوير وإصلاح القطاع المالي وتنظيم الأسواق وتطوير هيكلها التنظيمي والتشريعي، وكذلك تدعيم الأطر الرقابية، وتقوية الهياكل الرأسمالية للمؤسسات المالية وحماية حقوق المتعاملين فيها. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد تبنت تلك السياسات قبل ظهور الأزمة المالية العالمية، وهو ما ساهم في تدعيم قدرة القطاع المالي على التعامل مع آثارها وحد من انعكاساتها السلبية على هذا القطاع.

وقد اعتمد تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية على ثلاثة أركان رئيسية، يتمثل الركن الأول في تقوية وزيادة عدد المؤسسات العاملة في السوق، والثاني تطوير أداء الجهات المعنية بالرقابة، أما الركن الثالث فيتمثل في تطوير الإطار التشريعي المنظم لهذه الأنشطة.

حيث تم تبني برنامج إصلاح الخدمات المالية غير المصرفية والذي يتكون من مرحلتين أساسيتين بدأت المرحلة الأولى عام 2005 وانتهت عام 2008 واستهدفت تلك المرحلة رفع كفاءة المؤسسات المالية غير المصرفية، والاطمئنان على سلامتها، وإخضاعها لقواعد الرقابة المحكمة بما يدعم كفاءة القطاع المالي وبما يضمن استقراره وسيولته، وقد ارتكزت المرحلة الأولى على إعادة هيكلة قطاع التأمين، وتعميق سوق رأس المال، ورفع كفاءة سوق التمويل العقاري.

أما المرحلة الثانية والتي بدأت عام 2009 وتستمر حتى عام 2012 فتستهدف رفع معدلات الحصول على التمويل بصفة عامة وللشركات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، **وذلك من خلال ما يلي:**

- تفعيل وتنشيط بورصة النيل لتكون سوقاً فاعلاً في توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة معدلات الحصول على التمويل وخاصة للشركات المتوسطة والصغيرة لتحقيق المعدلات المستهدفة للنمو الاقتصادي.

أهم إجراءات تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية (2004-2010)

- تبني وتنفيذ برنامج إصلاح قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بمرحلتيه الأولى والثانية.
- صدور قانون رقم 10 لسنة 2009 بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. ويهدف هذا القانون إلى تعميق سبل الرقابة والمتابعة على الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك من خلال توحيد جهة الرقابة في هيئة واحدة هي الهيئة العامة للرقابة المالية بما يؤدي إلى تطوير أساليب الرقابة وتطوير أدوات السوق.
- إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية لتحل محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، كما تختص بالرقابة والإشراف على نشاط التأجير التمويلي.
- صدور قانون رقم 123 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992. ويهدف هذا التعديل إلى توسيع قاعدة الاستثمار وتنشيط ودعم سوق الأوراق المالية من خلال دعم وتعزيز القدرات الرقابية للهيئة دون المساس بالمرونة والسرعة الواجبتين عند التعامل من خلال هذا السوق وكذلك تشجيع سوق الإصدار الأولي للأوراق المالية، وتعزيز الشفافية وكفالة مقتضيات الحوكمة والإفصاح وتقوية وتعزيز دور البورصة المصرية.
- صدور قانون رقم 118 لسنة 2008 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981. ويهدف التعديل إلى تعزيز الاستقلال المالي والإداري للهيئة الرقابية في ممارستها لمهامها وتطوير قواعد الرقابة لتكون بناءً على أساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية، وتعزيز دور اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين، وتحقيق التخصص في النشاط التأميني، وتنظيم مشاركة البنوك في تسويق المنتجات التأمينية، وإعادة تنظيم مهنة الوساطة التأمينية والسماح للأشخاص الاعتبارية بممارستها بما يساعد على تقليل المخاطر ورفع مستوى الوساطة التأمينية.

- تفعيل نشاط التمويل متناهي الصغر حيث تم الانتهاء من إعداد تشريع لتنظيم الترخيص للجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية ومن ضمنها نشاط التمويل متناهي الصغر.
- كما تتضمن خطة رفع معدلات التمويل تنشيط ورفع معدلات التمويل العقاري، وذلك من خلال الانتهاء من إعداد تعديل التشريع المنظم لنشاط التمويل العقاري بإضافة مجموعة من المجالات التمويلية الهامة في نشاط التمويل العقاري، وإدخال نظام خاص لتبسيط شهر اتفاقات التمويل وضمان العقار، وتقوية الدور الرقابي لحماية السوق والمتعاملين فيه ولزيادة القدرة على توقع حدوث الأزمات والتعامل معها مبكراً.

وقد استمر العمل خلال عام 2010/2009 على تطوير وتفعيل الخدمات المالية غير المصرفية والتي تتضمن الأنشطة المتعلقة بسوق المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، من خلال القيام بإصلاحات هيكلية وتعديلات في البنية التشريعية والمؤسسية لهذه الأنشطة، بهدف رفع كفاءتها وقدرتها على توفير التمويل متوسط وطويل الأجل، وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي، والارتقاء بقدرته التنافسية، وكذلك زيادة قدرة السوق على استيعاب الخدمات المالية المتطورة. وتتمثل أهم الجهود التي تم تبنيها خلال عام 2010/2009 للارتقاء بالخدمات المالية غير المصرفية فيما يلي:

أولاً: أهم الإجراءات التي تم تطبيقها خلال عام 2010/2009:

في إطار القانون رقم 10 لسنة 2009 وفي إطار العمل على تطوير الرقابة على الأسواق والمؤسسات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية فقد شهد عام 2010/2009 اتخاذ الإجراءات الآتية:

- تطوير العمل بسجل مراقبي الحسابات والرقابة على جودة أعمالهم وذلك من خلال تطبيق قرارات مجلس إدارة الهيئة أرقام 22 و32 و24 لسنة 2005 وتعديلاتها، **والتي تضمنت ما يلي:**

– توسيع نطاق عمل سجل مراقبي الحسابات والرقابة على جودة أعمالهم ليشمل جميع مراقبي الحسابات على الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة في مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية، بحيث ينقل مراقبو الحسابات المقيدين بالسجلات المختلفة التي سبق إنشائها قبل 2009/7/1 لدى جهات الرقابة على أسواق رأس المال والتأمين والتمويل العقاري إلى السجل الجديد الموحد، وجدير بالذكر إنه قد تم إنشاء سجل لقيد مراقبي حسابات الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والشركات المقيدة بالبورصة بموجب القانون رقم 123 لسنة 2008.

الهيئة العامة للرقابة المالية *

في إطار تنفيذ برنامج إصلاح الخدمات المالية غير المصرفية فقد شهد العام المالي 2009/2008 صدور القانون رقم 10 لسنة 2009 الخاص بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وذلك لتوحيد جهات الرقابة على الخدمات المالية غير المصرفية في الهيئة العامة للرقابة المالية لتحل الهيئة الجديدة محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، كما تعتبر الهيئة بمثابة الجهة المختصة بنشاط التأجير التمويلي، وقد بدأت الهيئة عملها في الأول من يوليو 2009 وذلك بهدف تفعيل عملية التطوير المؤسسي لأسواق الخدمات المالية غير المصرفية، والارتقاء بفاعلية الرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية.

* للاطلاع على المزيد من المعلومات برجاء زيارة الموقع: www.efsa.gov.eg

- تضمنت القرارات السابقة بعض التعديلات على قواعد القيد واستمرار القيد والشطب في السجل الموحد، وذلك سعياً لتطوير سلطة الرقابة الممنوحة للعاملين والخبراء القائمين على إدارة السجل ووحدة مراقبة جودة أعمال مراقبي الحسابات، الأمر يمثل ضمانة هامة وآلية فاعلة لضمان التزام هذه الشركات بمقتضيات الحوكمة.

- رفع عدد وكالات التصنيف الائتماني التي تُقبل منها تقارير التصنيف الائتماني المُصدرة من 3 وكالات إلى 10 وكالات بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 71 لسنة 2009 بشأن تقارير التصنيف الائتماني لإصدارات الأوراق المالية من سندات الشركات وسندات التوريق وصكوك التمويل.
- تم وضع قواعد رسم التطوير المقرر على الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة حيث تخصص حصيلة هذا الرسم للإنفاق على تطوير مجالات عمل الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة وآليات مباشرة نشاطها وفقاً لأحدث أساليب ونظم تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية، بالإضافة إلى تحديث نظم العمل بالهيئة وتنمية مهارات وقدرات العاملين بالأسواق والشركات والهيئة، وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 30 لسنة 2010.

ثانياً: مشروعات القوانين التي تم إعدادها خلال عام 2010/2009 لتفعيل وتطوير أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية:

في إطار حرص الوزارة على تطوير الإطار التشريعي المنظم لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية فقد تم خلال عام 2010/2009 الانتهاء من إعداد مشروعات القوانين التالية:

• مشروع قانون تنظيم الترخيص للجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية:

يهدف مشروع القانون إلى العمل على توحيد القواعد والإجراءات التي تنظم نشاط الشركات العاملة في الخدمات المالية غير المصرفية بما في ذلك شركات التمويل متناهي الصغر والتأجير التمويلي، وذلك من خلال توحيد قواعد وشروط منح التراخيص للشركات وتوحيد قواعد وإجراءات تأسيس اتحادات للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية والتمويل العقاري والتأمين، وغيرها من الأنشطة المالية غير المصرفية، وكذلك توحيد الجزاءات الإدارية في حالة المخالفة، بما يتوافق مع إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية.

• مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2001:

يهدف مشروع القانون إلى تطوير الإطار القانوني الحاكم لنشاط التمويل العقاري من خلال توسيع مفهوم التمويل العقاري الذي ينظمه القانون بحيث يشمل إعادة التمويل العقاري، وتمويل العقارات تحت التشييد، وتوريق الحقوق المالية الناشئة عن التمويل العقاري، والحفاظ على متطلبات الملاءة المالية، وتعديل أهداف واختصاصات صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري بحيث يكون أكثر مرونة في العمل، وأكثر استجابة لمتطلبات التخفيف من عبء التمويل العقاري على الطبقات ذات الدخول المنخفضة وإعطائه المرونة في أشكال الدعم التي يمكن تقديمها، وإعادة تنظيم شهر العقود بما يسمح بسرعة استيفاء إجراءاتها مع إعفاء عقود شراء ورهن العقارات.

- **مشروع قانون صناديق التأمين الخاصة وشركات المعاشات الاختيارية:**

يركز مشروع القانون على تنظيم صناديق التأمين الخاصة تنظيماً متكاملاً مع إتاحة المجال لإنشاء شركات للمعاشات الاختيارية، وذلك من خلال وضع ضوابط محددة لأوجه توظيف أموال الصناديق الخاصة بهدف ضمان المحافظة عليها مع الإبقاء على المزايا والإعفاءات المقررة للصناديق الخاصة والمعمول بها حالياً وإعفاء المزايا التأمينية، من كافة الضرائب، وتفعيل دور الهيئة في مجال ضمان العدالة التأمينية وحماية حقوق أعضاء الصناديق من خلال تخويل الهيئة سلطة توقيع بعض التدابير والجزاءات التي يمكن أن تطبقها على الصندوق. ويشمل أيضاً كافة المعايير الدولية في مجال الرقابة على الصناديق وأهمها معايير الحوكمة والإفصاح والشفافية والتناسب والملائمة في اختيار المديرين وإيجاد آلية سريعة وناجزه للفصل في المنازعات التي قد تثور بين أعضاء الصناديق أو المشتركين بشركات المعاشات، بالإضافة إلى تنظيم وتيسير إجراءات تصفية الصناديق بما يحافظ على حقوق الأعضاء أو المشتركين في مرحلة التصفية، وتغليظ العقوبات الجنائية في حالات مخالفة أحكام القانون.

- **مشروع قانون الإشراف على شركات الرعاية الصحية:**

يستهدف مشروع القانون وضع إطار قانوني ينظم نشاط تقديم الرعاية الصحية لتقنين أوضاع الجهات التي تمارس هذا النشاط بما يتناسب وطبيعته، حيث يختلف هذا النشاط في كثير من أحكامه عن ما هو منظم بأحكام القانون رقم 10 لسنة 1981 وخاصة بالنسبة لحجم رأس المال وطبيعة المخصصات المطلوبة وأوجه الإشراف والرقابة عليه، كما يهدف مشروع القانون أيضاً إلى تنظيم نشاط جديد ومتنامي، وهو الشركات التي تختص بتمويل الرعاية الصحية للمواطنين الذين يشاركون في سداد أقساط مقدمة مقابل حصولهم على تغطية تأمينية تمكنهم من الحصول على الخدمات الطبية، والشركات المقصودة بالتنظيم هنا ليست المستشفيات أو دور العلاج أو المؤسسات العلاجية، وإنما شركات التمويل التي تقوم بتقديم الغطاء التأميني للخدمات الطبية، ولذلك فهي من الشركات العاملة في مجال التمويل غير المصرفي.

- **مشروع قانون لتعديل قانون التأجير التمويلي رقم 95 لسنة 1995:**

جاري الانتهاء من إعداد مقترح التعديلات التشريعية المطلوبة على قانون التأجير التمويلي رقم 95 لسنة 1995، وتهدف التعديلات إلى زيادة الحد الأدنى لرأس مال شركات التأجير التمويلي، والسماح لشركات التأجير التمويلي بممارسة التأجير التشغيلي والتأجير الاستهلاكي، وإمكانية تنازل المؤجر عن الحقوق المالية الناشئة عن عقد التأجير التمويلي إلى شركات التوريق والتخصيم، وتمكين المؤجر من استرداد الأصل في حالة تعثر العميل أو تقاعسه عن السداد، وتعديل المعايير المالية التي يلتزم المؤجر بإتباعها، والتي تشمل:

- الحد الأقصى لقيمة تعاملاته مع مستأجر واحد.
- قواعد الموازنة بين الأصول والخصوم.
- تحديد قواعد توفير المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.

• **مشروع قرار رئيس الجمهورية بالنظام الأساسي لمعهد الخدمات المالية:**

تم إعداد مشروع قرار رئيس الجمهورية بالنظام الأساسي لمعهد الخدمات المالية والذي يهدف إلى الارتقاء بالثقافة المالية، والعمل على تنمية مهارات العاملين في مجال الخدمات المالية غير المصرفية بهدف مسايرة التطور العالمي، وترسيخ قواعد العمل المهني السليم، وخاصة في مجال إعداد الدراسات والبحوث، وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالخدمات المالية غير المصرفية، ونشر الثقافة والتوعية المالية والاستثمارية والتعريف بأحدث الممارسات الدولية في هذا المجال.

ثالثاً: التعاون الدولي والمؤتمرات:

أ- مذكرات التفاهم:

- تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن التأمين وإعادة التأمين بين مصر والعراق في 11 يوليو 2009، وتهدف المذكرة إلى تعزيز العلاقات بين الدولتين من خلال دعم التعاون بين هيئتي الرقابة في مجال التأمين وإعادة التأمين وتعزيز سلامة أسواق التأمين في كلا البلدين، وذلك من خلال توفير إطار عمل للتعاون وتبادل المعلومات في حدود القوانين السارية، وتأكيد التعاون بين البلدين، بالإضافة إلى العمل على إزالة معوقات الاستثمار في البلدين في مجال تبادل العمليات التأمينية.
- تم توقيع مذكرة تفاهم بين جهة الرقابة المالية الألمانية والهيئة العامة للرقابة المالية في 28 فبراير 2010، وقد وضعت المذكرة أسس التعاون في مجال تبادل المعلومات والمساعدة التقنية في النواحي الرقابية وتشجيع الاتصال المفتوح والتعاون في الموضوعات ذات الأهمية المشتركة، وتدعيم التعاون في مجال تبادل المعلومات بين الهيئة وهيئة الرقابة المالية بألمانيا فيما يتعلق بعملية التفتيش الميداني وأعمال الفحص، وذلك بهدف الحفاظ على كفاءة وعدالة وأمان واستقرار أسواق التأمين لصالح حماية حقوق حملة الوثائق في حدود ما تسمح به كافة القوانين والأنظمة والمتطلبات الرقابية في كل من الدولتين.

ب- المؤتمرات:

• **مؤتمر اليورومني للتمويل العقاري:** استمر العمل على نشر وتنمية الوعي بنشاط التمويل العقاري خلال عام 2010/2009، ويعتبر أهم ما تم في هذا الصدد هو انعقاد مؤتمر اليورومني الرابع للاستثمار والتمويل العقاري بتاريخ 15 يونيو 2010، وذلك بمشاركة عدد كبير من الشركات والمؤسسات المعنية بنشاط التمويل العقاري في مصر. حيث تم عرض خطة تطوير سوق التمويل العقاري خلال المرحلة المقبلة والتي ترتكز على ثلاثة محاور هي التطوير التشريعي، ورفع كفاءة السوق، ورفع الوعي في مجال الثقافة المالية. كما تم تناول التطورات التي حدثت في نشاط التمويل العقاري، وتطبيق آليات دعم برامج إسكان منخفضي الدخل، وتفعيل دور صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري في توفير المسكن الملائم لمنخفضي الدخل في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، وأيضاً كيفية التعاون والتنسيق بين الجهات التمويلية المختلفة من بنوك وشركات للتمويل لمصلحة محدودي الدخل.

- **مؤتمر اليورومني للتأمين:** تناول المؤتمر المحاور التي تضمنها برنامج العمل لتطوير قطاع التأمين في إطار المرحلة الثانية لإصلاح القطاع المالي، والتي تستمر في الفترة من 2009 وحتى 2012.

- تم عقد عدة مؤتمرات خلال عام 2010/2009 من قِبل المنتدى العالمي لتعليم المستثمر وهو أحد اللجان المنبثقة عن منظمة الـ IOSCO وترأسه منظمة FINRA الأمريكية، ومنها مؤتمر توعية وتعليم المستثمر والذي انعقد في شهر فبراير 2010 بدولة كوريا الجنوبية، وتم التوصل خلال هذا المؤتمر إلى اتفاق حول الأنظمة الأساسية للجان الإقليمية فيما يتعلق بفئات العضوية وشروطها وبرامج تعليم المستثمر، والمؤتمر السنوي الأول للجنة الإقليمية لتعليم وتوعية المستثمر بعنوان "إعادة الثقة لأسواق المال في المنطقة العربية والشرق الأوسط" والذي عُقد في مصر خلال الفترة 15-16 مارس 2010.

- قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بالحضور والمشاركة بفاعلية بالمؤتمر السنوي للتجمع الدولي لمجالس الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات في 22 مارس 2010 بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ إنشاء هذا التجمع يرجع إلى عام 2006 ويبلغ عدد الأعضاء (حتى 31 مارس عام 2009) 31 عضواً يمثلون الجهات الرقابية في جميع دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول آسيا، بالإضافة إلى دولتين من منطقة الشرق الأوسط وهما مصر ويمثلها الهيئة العامة للرقابة المالية التي حلت محل (الهيئة العامة لسوق المال)، والإمارات العربية ويمثلها كل من (جهاز أبو ظبي للمحاسبة، وسوق دبي المالي)، ويهدف هذا التجمع إلى التعاون والإشراف في مجال الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات وإعداد قواعد عامة مقبولة دولياً لفحص مدى جودة هذه الأعمال.

- تنظيم اجتماع اللجنة الفرعية لسلوكيات السوق بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين بالقاهرة في ديسمبر 2009، وذلك بالمشاركة مع سكرتارية الاتحاد، والندوة الإقليمية عن استراتيجية السوق المصري لتنمية التأمين متناهي الصغر في ديسمبر 2009 بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين.

أولاً: سـوق رأس المـال:

عكفت وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها على تحديث وتطوير سوق رأس المال على الرغم من ما شهده العام المالي 2010/2009 من استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث جاءت أزمة ديون شركة دبي العالمية كهزة ارتدادية للأزمة المالية العالمية وسط أجواء من القلق في الأسواق المالية ومخاوف المستثمرين في أنحاء العالم، وألقت تلك الأزمة بظلالها على أسواق المال العالمية على خلفية المخاوف الناجمة عن مدى قدرة شركة دبي العالمية على تسديد ديونها المستحقة، وتبعتها أزمة اليونان التي لم تقتصر آثارها السلبية على دول اليورو فقط بل امتدت لتؤثر على العديد من أسواق المال العالمية الأخرى.

وقد شهد سوق رأس المال تطوراً ملموساً من حيث تطوير التشريعات الحاكمة للسوق خلال الأعوام الست الأخيرة والتي شهدت استحداث آليات تداول جديدة كالشراء بالهامش وبيع الأوراق المالية المقترضة واستحداث أدوات مالية جديدة كسندات التوريق ووثائق البورصة المتداولة.

وعلى صعيد آخر، تم تطوير القواعد المتعلقة بحماية المتعاملين وخاصة صغار المتعاملين في السوق ورفع معدلات الشفافية والإفصاح.

أما على صعيد أسواق التداول، فتُعد البورصة المصرية من أكثر البورصات عمقاً وسيولة وانفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث اهتمت البورصة المصرية بتطوير بنيتها التحتية بصورة ملحوظة لاستيعاب ارتفاع معدلات التداول في الأعوام الأخيرة، كما عملت على جذب العديد من الشركات للتسجيل بالبورصة مما أدى إلى رفع عدد الشركات التي تمثل القطاعات المختلفة للاقتصاد المصري.

وقد أدت التطورات التي شهدتها البورصة المصرية إلى قيام العديد من المؤسسات الدولية بإصدار وثائق صناديق الاستثمار المتداولة في الأسواق العالمية على مؤشر البورصة المصرية (EGX30) وهو المؤشر الخاص بأداء أنشط ثلاثين شركة في السوق المصري. كما إنه نظراً

أهم إجراءات تطوير سوق رأس المال (2004-2010)

- صدور قانون رقم 123 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992. ويهدف هذا التعديل إلى توسيع قاعدة الاستثمار، وتنشيط ودعم سوق الأوراق المالية من خلال دعم وتعزيز القدرات الرقابية للهيئة العامة لسوق المال دون المساس بالمرونة والسرعة الواجبتين عند التعامل من خلال هذا السوق، وكذلك تشجيع سوق الإصدار الأولي للأوراق المالية، وتعزيز الشفافية وكفالة مقتضيات الحوكمة والإفصاح وتشديد العقوبة في حالة مخالفة أحكامه، وتقوية وتعزيز دور البورصة المصرية.
- صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 191 لسنة 2009، بشأن الأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشئونها المالية.
- صدور قرار رئيس الوزراء رقم 1764 لسنة 2004 بإنشاء صندوق لتأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر المالية غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وذلك للعمل على تأمين المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وتأمين حصولهم على حقوقهم لدى تلك الشركات.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 141 لسنة 2006 بإضافة باب جديد إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 بشأن حظر التلاعب في الأسعار واستغلال المعلومات الداخلية. ويهدف هذا القرار إلى استقرار السوق وضمان فاعلية إجراءات الرقابة علية بما يكفل استقراره وحماية المتعاملين فيه.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 234 لسنة 2008 بشأن تعديل بعض معايير المحاسبة المصرية بما يتفق مع التعديلات التي تمت على المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 1 لسنة 2010 المعدل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 بشأن تبسيط إجراءات إصدارات السندات من قبل الشركات والأشخاص الاعتبارية.
- العمل بنظام تداول الأسهم في ذات الجلسة، وذلك لتشجيع زيادة حجم التعاملات في السوق المصري.
- افتتاح بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أكتوبر 2007.
- خفض التكلفة على الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق السماح لها بنشر تقاريرها على شاشات التداول بالبورصة.
- رفع الحد الأعلى لرؤوس أموال الشركات التي يمكن إدراجها بجدول بورصة النيل.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 64 لسنة 2010 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.

لارتفاع درجة انفتاح سوق الأوراق المالية المصري على الأسواق العالمية فإنه يلاحظ زيادة حجم تعاملات العرب والأجانب في السوق المصري.

ونعرض فيما يلي أهم النتائج التي حققها سوق رأس المال خلال العام المالي 2010/2009 من حيث مؤشرات الأداء وأهم الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تنشيط سوق رأس المال:

أهم النتائج المترتبة على إجراءات تطوير سوق رأس المال (2004-2010)

- بلغت قيمة الأسهم والسندات المتداولة المقيدة بالبورصة المصرية خلال العام المالي 2010/2009 نحو 446 مليار جنيه.
- ارتفع حجم تداول الأسهم والسندات المقيدة بالبورصة المصرية خلال العام المالي 2010/2009 ليصل إلى 33.8 مليار ورقة.
- تطور أعداد المستثمرين المقيدين بالبورصة المصرية من 1.02 مليون مستثمر في العام المالي 2005/2004 ليصل إلى أكثر من 1.7 مليون مستثمر في العام المالي 2010/2009.

أولاً: مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية خلال العام المالي 2010/2009:

1- مؤشرات الأسعار:

شهدت مؤشرات أسعار البورصة المصرية تذبذباً شديداً خلال العام المالي 2010/2009 نتيجة العديد من الأزمات التي شهدتها الأسواق الإقليمية والعالمية والتي أدت إلى تباين أداء البورصة المصرية خلال العام المالي المنصرم.

ومر السوق المصري خلال العام المالي 2010/2009 بأربعة مراحل رئيسية بدأت باتخاذ السوق الاتجاه الصعودي خلال الفترة من يوليو إلى منتصف أكتوبر فحقق عائداً بلغ حوالي 24% لتصل قيمة مؤشر EGX30 إلى 7,065 نقطة، وتزامن هذا الارتفاع مع صدور تقرير من مؤسسة موديز رفعت فيه المؤسسة تصنيفها الائتماني لمصر من سلبي إلى مستقر،

ثم أخذ السوق اتجاه هبوطي وعرضي من منتصف أكتوبر وحتى نهاية ديسمبر 2009 حيث حقق مؤشر البورصة عائداً سلبياً بلغ حوالي 11% ليغلق عند مستوى 6,209 نقطة بنهاية تعاملات يوم 2009/12/31، وقد يرجع هذا الانخفاض إلى الإعلان عن الأزمة الناجمة عن طلب مجموعة دبي العالمية تعليق مديونيتها المستحقة عليها لمدة ستة أشهر لتسديدها، والتي تبلغ نحو 3.5 مليار دولار من مديونيتها للمؤسسات المالية العالمية، حيث تراجع السوق في أولى جلسات التداول عقب أجازة عيد الأضحى بنحو 8% في يوم 2009/11/30.

ثم بدأت الأسواق العربية والسوق المصري في التعافي نتيجة حزمة الإجراءات التي اتخذتها إمارة دبي لمواجهة أزمة مجموعة دبي العالمية مما أدى إلى عودة الثقة للمستثمرين مرة أخرى حيث تجاوز السوق المصري الأزمة واتجه بشكل تصاعدي خلال الفترة من بداية يناير 2010 حتى نهاية أبريل 2010 حيث حقق عائد بلغ نحو 20% ليصل إلى 7,452 نقطة،

ثم انعكس اتجاه السوق مرة أخرى ليتجه إلى الهبوط مُنذ بداية مايو وحتى نهاية يونيو 2010 حيث حقق مؤشر البورصة المصرية عائداً سلبياً بلغ نحو 19% ليغلق عند 6,033 نقطة بنهاية تعاملات يوم 2010/6/30، ويرجع ذلك إلى تفاقم أزمة الديون اليونانية إثر سنوات من الإنفاق الحكومي غير الرشيدة، وعدم تطبيق إجراءات إصلاح القطاع المالي وهو الذي أدى إلى انهيار اقتصاد اليونان في ظل الانكماش الاقتصاديات النامية والمتقدمة على السواء، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الديون المحلية إلى 413.6 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 120% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 مما أدى إلى خفض مؤسسة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني للدين اليوناني من BBB+ إلى BB+ في أبريل 2010.

جدول رقم (1-3)

عوائد مؤشرات سوق رأس المال (2010/2009 – 2005/2004)

المـؤشر	العائد العام المالي 2005 - 2004	العائد العام المالي 2006 - 2005	العائد العام المالي 2007 - 2006	العائد العام المالي 2008 - 2007	العائد العام المالي 2009 - 2008	العائد العام المالي 2010 - 2009
مؤشر الهيئة العامة لسوق المال CMAI	%95.81	%3.77-	%61.10	%21.80	%53.21-	%14.71-
مؤشر البورصة المصرية EGX30	%235.12	%1.16-	%63.48	%25.94	%41.97-	%5.79
مؤشر البورصة المصرية EGX70	----------	----------	----------	----------	%44.33-	%15.25-
مؤشر البورصة المصرية EGX100	----------	----------	%80.81	%30.36	%40.40-	%9.37-
مؤشر المجموعة المالية EFGI	%220.2	%3.77-	%60.03	%23.26	%39.26-	%9.18
مؤشر هيرمس HFI	%188.75	%3.05	%61.85	%22.95	%38.24-	%6.06
مؤشر برايم للخصخصة PIPO	%40.79	%28.54	%84.24	%75.47	%27.79-	%3.71-
مؤشر مؤسسة مورجان ستانلي MSCI-Egypt	----------	----------	----------	%31.97	%43.81-	%8.02
مؤشر مؤسسة التمويل الدولية الاستثماري IFCI-Egypt	%308.58	%8.13-	%59.27	%29.56	%43.74-	%4.90
مؤشر التجاري الدولي للسمسرة CIBC100	%51.98	%34.20	%79.57	%52.89	%27.92-	%18.53-

-- بيان غير متاح لعدم تدشين المؤشر خلال هذه الأعوام

المصدر: البورصة المصرية

وقد شهد مؤشر EGX30 ارتفاعاً بنسبة 5.8%، بينما شهد مؤشري EGX70، وEGX100 انخفاضاً بنسبة 15.2%، و9.4% على التوالي خلال العام المالي 2010/2009 **كما هو موضح بالشكل التالي:**

شكل رقم (1-3)

تطور مؤشر البورصة المصرية EGX30 والبورصة المصرية (يوليو 2009 – يونيو 2010)

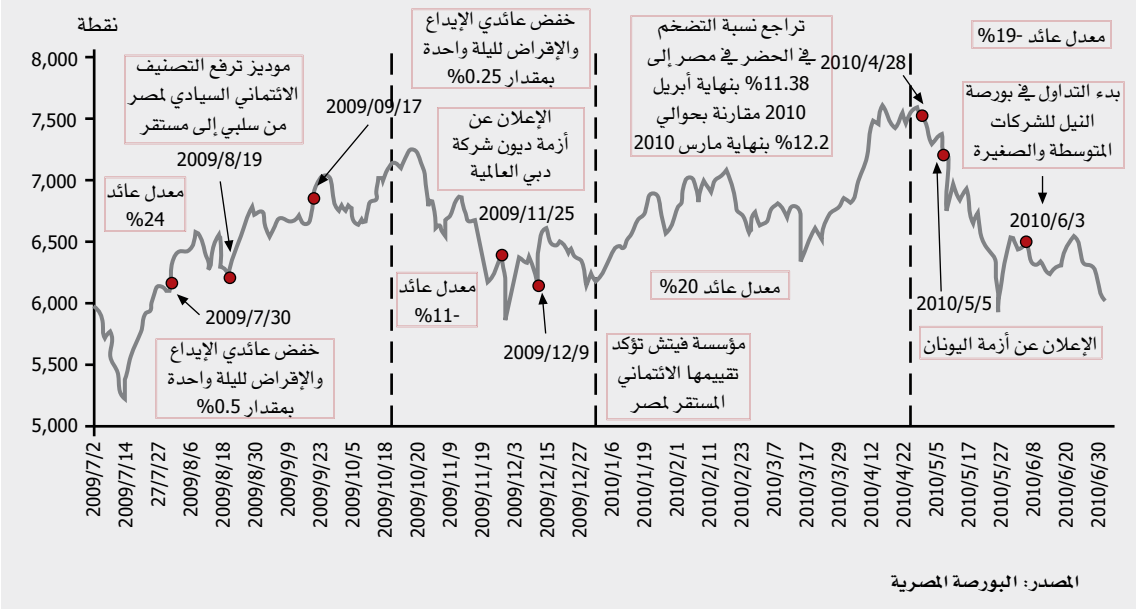

المصدر: البورصة المصرية

2- قيمة وحجم تداول الأسهم والسندات:

ارتفع إجمالي قيمة الأسهم والسندات المتداولة والمقيدة داخل وخارج المقصورة بالبورصة المصرية خلال العام المالي 2010/2009 لتصل إلى نحو 446 مليار جنيه مقارنة بنحو 322 مليار جنيه خلال العام المالي 2009/2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 39%. وقد بلغ المتوسط الشهري لقيمة التداول خلال العام المالي 2010/2009 حوالي 37.2 مليار جنيه مقارنة بمتوسط شهري بلغ حوالي 26.9 مليار جنيه خلال العام المالي 2009/2008. كما ارتفع إجمالي حجم تداول الأسهم والسندات المقيدة داخل وخارج المقصورة خلال العام المالي 2010/2009 ليصل إلى 33.8 مليار ورقة مقارنة بنحو 32.4 مليار ورقة خلال العام المالي 2009/2008 بنسبة زيادة بلغت حوالي 4%، كما بلغ المتوسط الشهري لحجم التداول حوالي 2.8 مليار ورقة مقارنة بحوالي 2.7 مليار ورقة خلال العام المالي 2009/2008.

ويوضح الشكلان التاليان قيم التداول والمتوسط الشهري لقيم التداول مُنذ العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (2-3) قيم التداول (2010/2009 - 2005/2004)

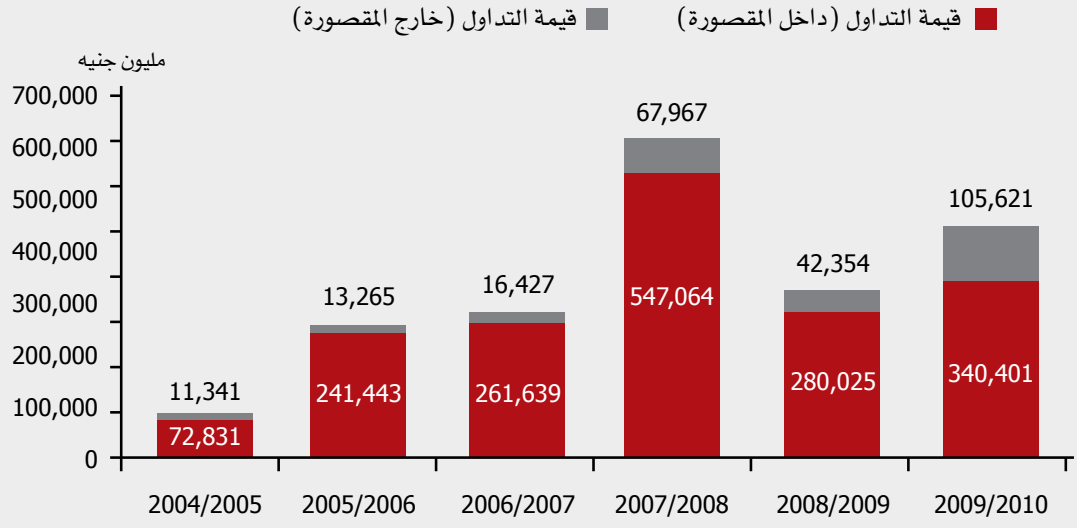

المصدر: البورصة المصرية وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

شكل رقم (3-3) قيم التداول والمتوسط الشهري لقيم التداول (2010/2009 - 2005/2004)

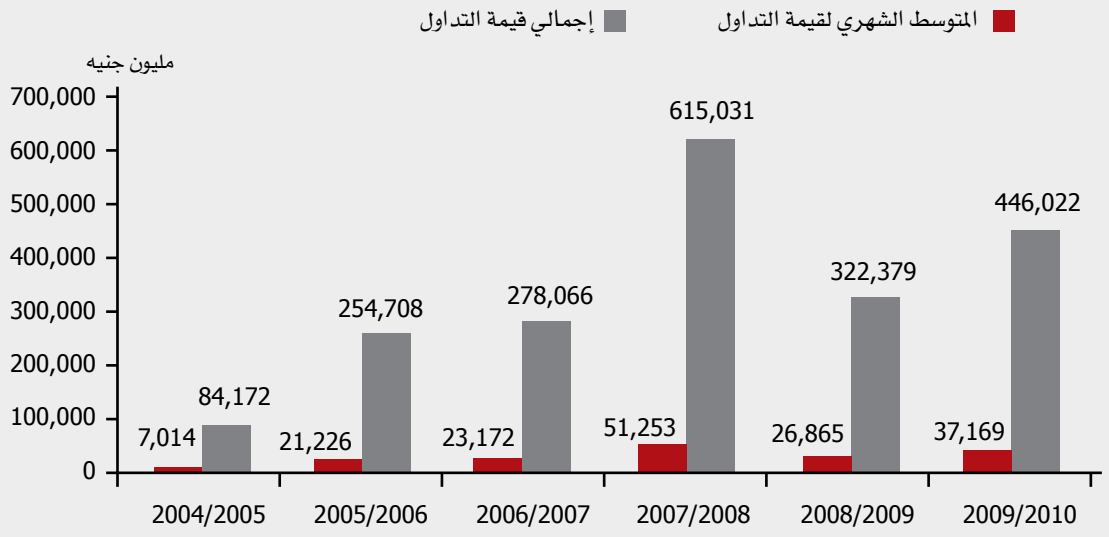

المصدر: البورصة المصرية وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

بينما يوضح الشكلان التاليان حجم التداول والمتوسط الشهري لحجم التداول مُنذ العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (3-4) حجم التداول (2010/2009 - 2005/2004)

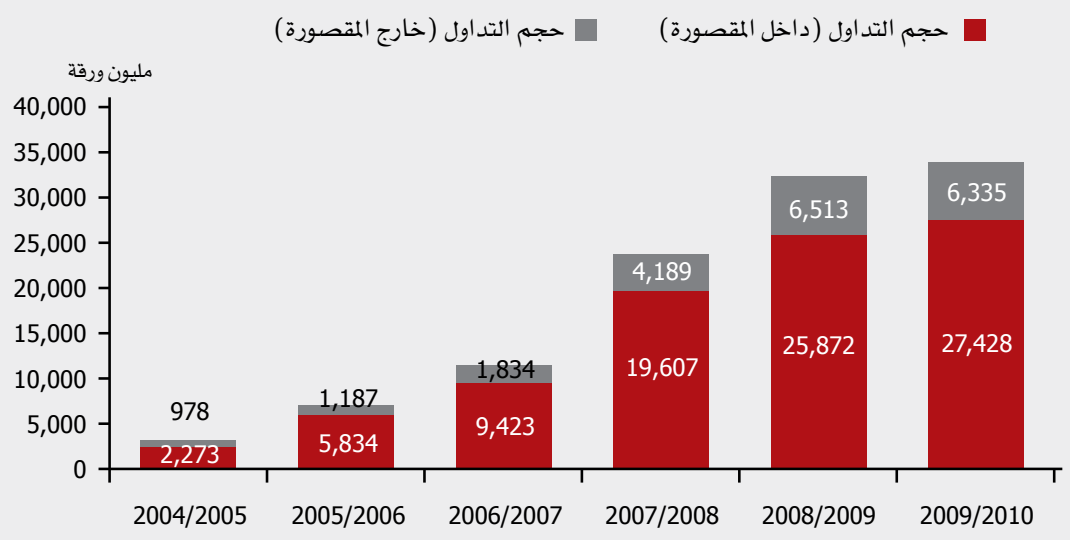

المصدر: البورصة المصرية وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

شكل رقم (3 - 5)

حجم التداول والمتوسط الشهري لحجم التداول (2010/2009 - 2005/2004)

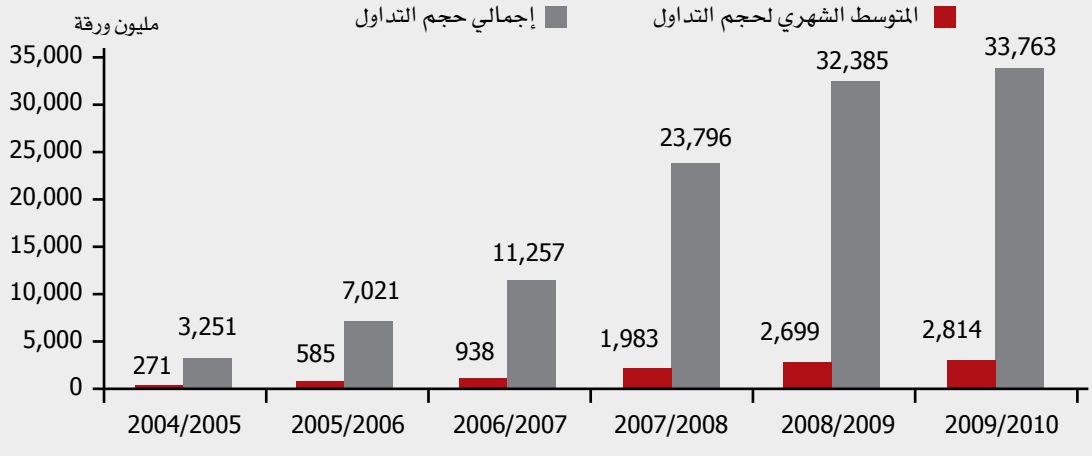

المصدر: البورصة المصرية وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

3- رأس المال السوقي:

بلغ رأس المال السوقي بنهاية العام المالي 2010/2009 نحو 410 مليار جنيه مقارنة بنحو 463 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2009/2008، كما بلغت نسبة رأس المال السوقي للناتج المحلي الإجمالي نحو 34% [1] مقارنة بنسبة بلغت حوالي 45% خلال العام المالي 2009/2008. ويرجع ذلك إلى سببين، أولهما وهو السبب الرئيسي يتمثل في انخفاض أسعار الأسهم المتداولة بالبورصة المصرية نتيجة الأزمة المالية العالمية، وثانيهما الاستمرار في التطبيق الصارم لقواعد القيد المتعلقة بالإفصاح والشفافية والحوكمة حيث انخفض عدد الشركات المقيدة من 333 شركة بنهاية يونيو 2009 حتى 215 شركة بنهاية يونيو 2010، **ويوضح الشكل التالي تطور رأس المال السوقي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

شكل رقم (3 - 6)

رأس المال السوقي من يونيو 2004 - يونيو 2010

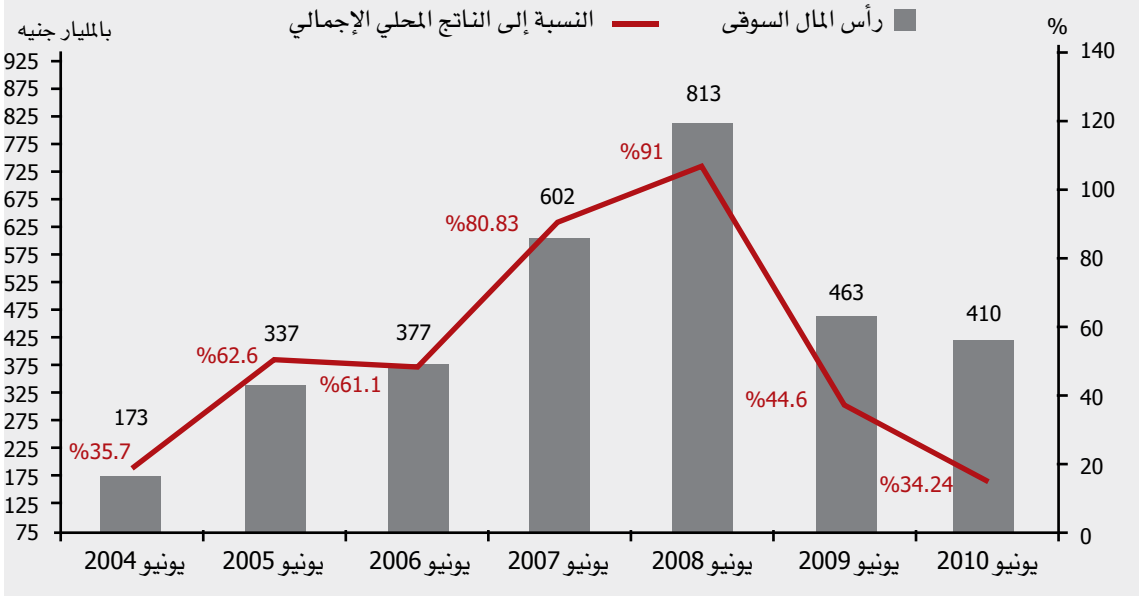

المصدر: البورصة المصرية وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

[1] تم احتساب نسبة رأس المال السوقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي 2010/2009 وهو نحو 1,198 مليار جنيه. (المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية)

4- البورصة المصرية مقارنة بالأسواق الناشئة:

يوضح تحليل العائد والمخاطرة لمؤشر مؤسسة التمويل الدولية التأثيرات الإيجابية الناتجة عن حزمة إجراءات التحفيز التي اتبعتها معظم الدول الناشئة عقب الأزمة المالية العالمية حيث حققت جميع الدول عوائد إيجابية خلال العام المالي 2010/2009 ما عدا كل من التشيك، والمغرب فقد حققا عوائد سلبية قدرت بحوالي (0.10%)، و(11.42%)على التوالي، أما بالنسبة لمصر فقد حققت المركز الثامن عشر من حيث العائد والذي بلغ 4.90%.

شكل رقم (3 - 7)
العائد لمؤشر ستاندرد أند بورز للأسهم العالمية للأسواق الناشئة خلال الفترة من يوليو 2009 حتى يونيو 2010

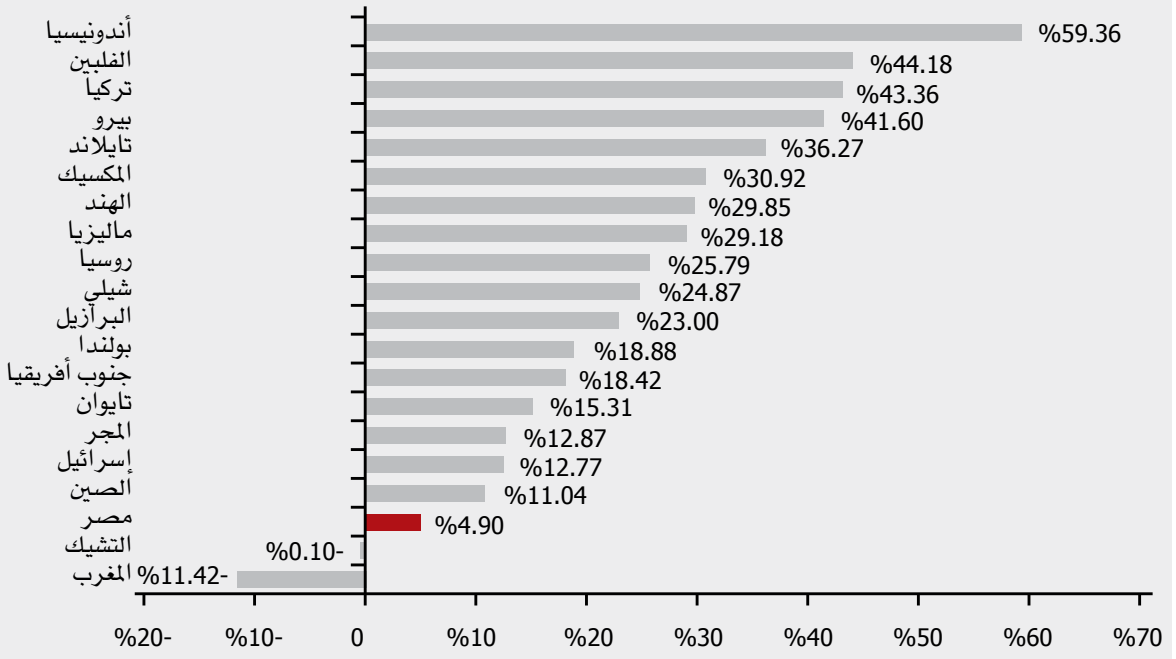

المصدر: رويترز وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

وبالنسبة لعنصر المخاطرة، فقد حققت شيلي أقل عنصر مخاطرة والذي يقدر بحوالي 11.83%، تلتها كل من المغرب، وماليزيا بعنصر مخاطرة بلغ 13.34% و14.90% على التوالي، أما بالنسبة لمصر فقد حققت المركز الرابع من حيث ارتفاع عنصر المخاطرة والذي بلغ نحو 28.32%.

شكل رقم (3 - 8)
المخاطرة لمؤشر ستاندرد أند بورز للأسهم العالمية للأسواق الناشئة خلال الفترة من يوليو 2009 حتى يونيو 2010

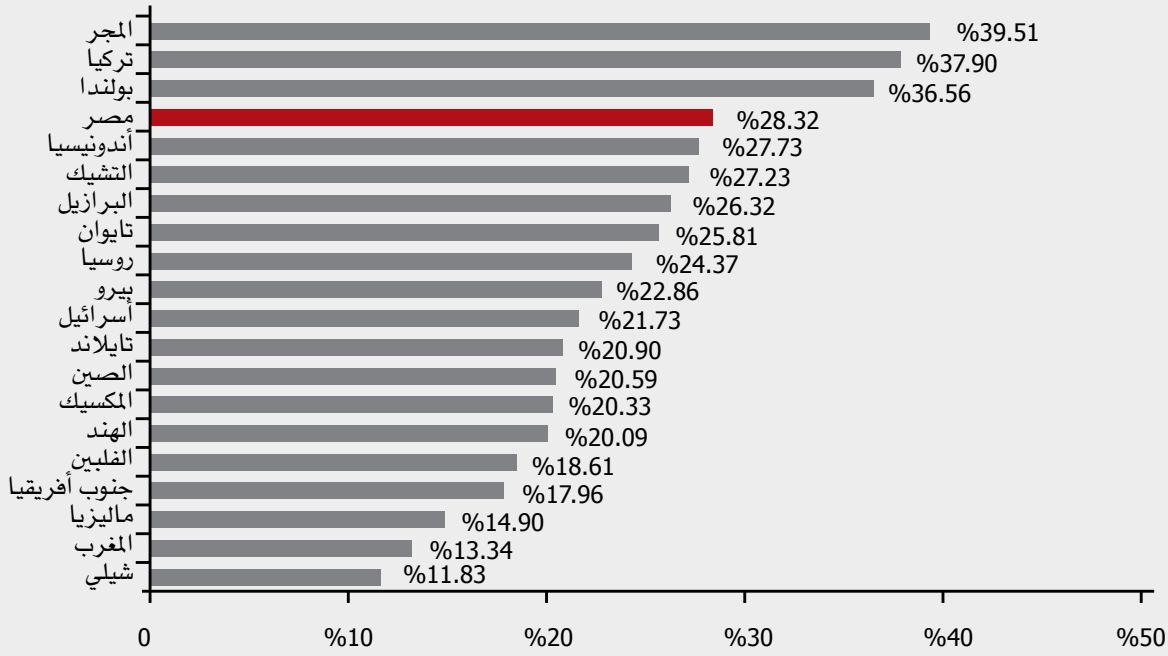

المصدر: رويترز وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

ويوضح الشكل التالي تحليل العائد – المخاطرة لمؤشر مؤسسة التمويل الدولية للأسواق الناشئة مُنذ يوليو 2009 وحتى يونيو 2010:

شكل رقم (3 - 9)
تحليل العائد – المخاطرة لمؤشر مؤسسة التمويل الدولية للأسواق الناشئة يوليو 2009 – يونيو 2010

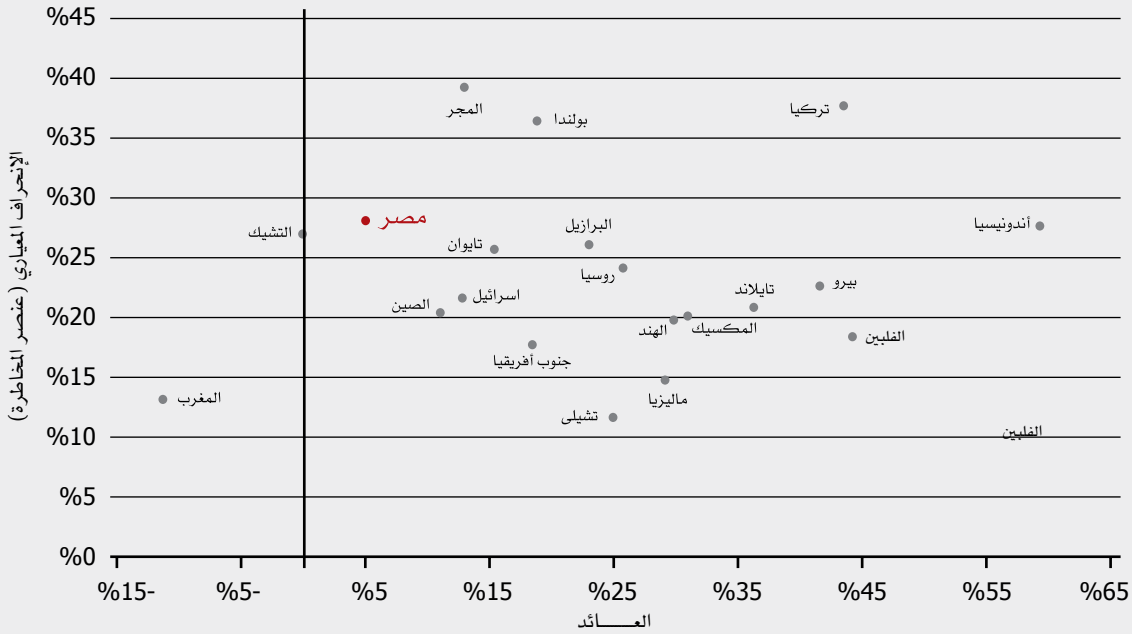

المصدر: رويترز وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

أما بالنسبة لمؤشرات ستاندرد أند بورز ومؤسسة التمويل الدولية لمضاعف الربحية ونسبة العائد على الكوبون بنهاية يونيو 2010، فقد أظهرت أن مصر تتمتع بمركز متقدم بالنسبة للعائد على الكوبون بنسبة بلغت 7.50% مقارنة بعائد على الكوبون بلغ 7.16% بنهاية يونيو 2009، وهو أعلى من متوسط العائد على الكوبون للدول الناشئة بنهاية يونيو 2010 والذي بلغ نحو 3.17%، ويشير ذلك إلى أن مصر توفر عائداً نقدياً مرتفعاً إذا ما قورنت بالأسواق الناشئة الأخرى، كما انخفض مضاعف الربحية ليصل إلى حوالي 12.64 مرة بنهاية يونيو 2010 والذي يقل عن متوسط الدول الناشئة والذي يبلغ 17.01 مرة مما يدل على أن أسعار الأسهم في السوق المصري جاذبة إذا ما قورنت بالأسواق الأخرى.

شكل رقم (3 - 10)
مضاعف الربحية ونسبة العائد على الكوبون بنهاية يونيو 2010

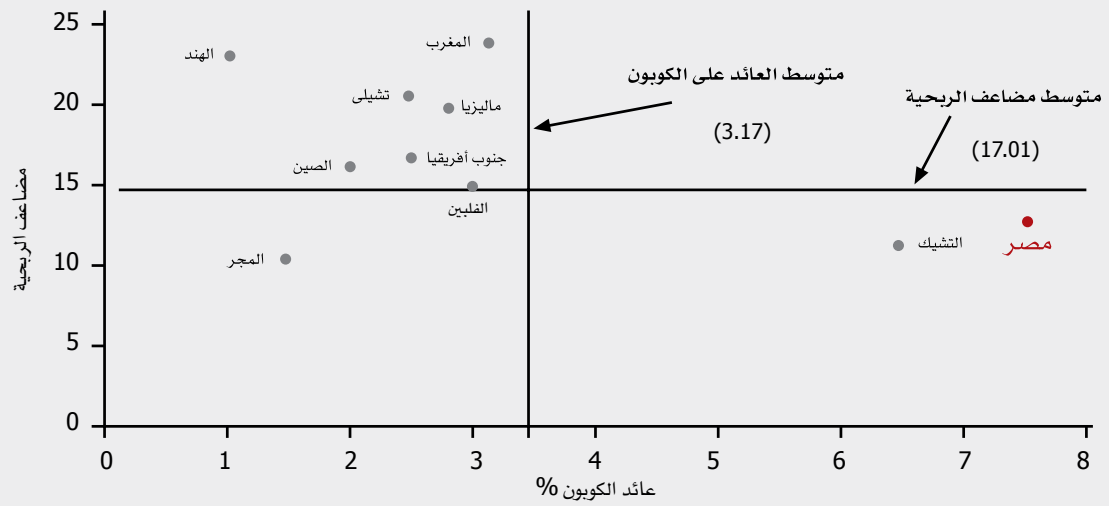

المصدر: البورصة المصرية

ثانياً: برامج وإجراءات تنشيط وتطوير سوق رأس المال:

استندت المرحلة الأولى من برنامج إصلاح القطاع المالي إلى بناء المؤسسات المالية والتأكد من درجة سيولتها وإخضاعها لقواعد الرقابة المحكمة بما يدعم كفاءة القطاع المالي وبما يضمن استقراره وسيولته، وتستهدف المرحلة الثانية قيام القطاع المالي بدوره في الوساطة المالية لتحفيز وجذب المدخرات وتوجيهها للائتمان والاستثمار من خلال مؤسسات الوساطة المالية وذلك في إطار قواعد الرقابة الحصيفة، وتدعيم إتاحة الخدمات المالية للقطاعات الاقتصادية على اختلاف أحجامها، والتأكيد على سهولة نفاذ المنشآت المتوسطة والصغيرة لأسواق الائتمان والتمويل. **وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات المتبعة لتنشيط وتطوير سوق الأوراق المالية خلال العام المالي** 2010/2009:

1- إجراءات تطوير وتنظيم سوق الأوراق المالية:

أ- تطوير الأدوات المالية في سوق رأس المال:

- **رفع معدلات السيولة في السوق:**

أجازت الهيئة العامة للرقابة المالية استبدال إيداع مبلغ خمسة ملايين جنيهاً مصرياً بإصدار خطاب ضمان مصرفي

بذات المبلغ للتعامل على الأسهم في ذات الجلسة، مما ييسر على الشركات مزاولة هذا النشاط، بالإضافة إلى مضاعفة عدد الأسهم المسموح بالتداول عليها في ذات الجلسة لكل شركة من الشركات المقيدة التي تخضع لهذا النظام، حيث تم رفع الحد الأقصى لقيمة التعاملات اليومية للعميل الواحد من واحد على عشرة آلاف إلى واحد على خمسة آلاف من عدد الأسهم المقيدة للشركة بجداول البورصة، وذلك بتعديل بعض أحكام قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 24 لسنة 2008 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 70 لسنة 2010 بشأن نشاط تداول الأسهم في ذات الجلسة.

ب- تنظيم سوق إصدارات السندات:

- **تبسيط إجراءات إصدارات السندات:**

تم تبسيط إجراءات إصدارات السندات للشركات والأشخاص الاعتبارية وخاصة الإصدارات متوسطة وطويلة الأجل بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 1 لسنة 2010 المُعدل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992. وتجدر الإشارة إلى إن القواعد السابقة كانت تتطلب إعداد ملخص للموازنات التقديرية للشركة المُصدرة طوال مدة السند مما يحد من قدرة الشركات على إصدار سندات متوسطة وطويلة الأجل نظراً لصعوبة عمل تقديرات واقعية ومعتمدة لأدائها المالي لفترة زمنية طويلة.

وقد تضمن التعديل تبسيط إجراءات إصدار السندات مع الحفاظ على مستوى مرتفع من إفصاح الشركات والجهات الاعتبارية لتدفقاتها النقدية ونسب السيولة والربحية المتوقعة لها.

- **تنظيم إصدارات السندات من قبل الأشخاص الاعتبارية:**

نظم قرار وزير الاستثمار رقم 1 لسنة 2010 قواعد إصدار السندات من قبل الأشخاص الاعتبارية والمؤسسات المالية الإقليمية وهو الأمر الذي من شأنه رفع معدلات إصدارات السندات في الأعوام القادمة لتمويل العديد من المشاريع التنموية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الضوابط جاءت تنفيذاً لأحكام القانون رقم 123 لسنة 2008 والمُعدل لبعض أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.

- **تنظيم إصدار السندات على دفعات:**

تم تنظيم إصدار السندات على دفعات بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 64 لسنة 2010 والمُعدل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 حيث أجازت هذه التعديلات للجمعية العمومية غير العادية للشركات مُصدرة السندات أو صكوك التمويل أن تصدر موافقتها على القيمة الإجمالية للإصدار، وأن تفوض مجلس إدارتها في تنفيذه على عدة دفعات بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات الخاصة بالإصدار الإجمالي للسندات وصكوك التمويل. على أن تتضمن نشرة الاكتتاب العام أو مذكرة المعلومات للإصدار الإجمالي خطة الإصدار مبيناً بها تنفيذ الإصدار على دفعات وما يطرح منه طرحاً عاماً أو خاصاً، وغير ذلك من البيانات التي تحددها الهيئة، وألا تتجاوز الفترة التي تصدر خلالها الدفعات مدة سنة من تاريخ موافقة الهيئة على الإصدار، وإخطار الهيئة قبل إصدار كل دفعة بأسبوعين على الأقل وفقاً لنموذج إخطار الإصدار الذي أعدته الهيئة.

ج - تنظيم السوق والمؤسسات العاملة في مجال سوق رأس المال:

• تنظيم سوق خارج المقصورة:

تم تطوير المحددات الأساسية لسوق الأوامر عن طريق تحديد يومي الإثنين والأربعاء لكي يتم فيهما التداول خارج المقصورة، وذلك بعد انتهاء جلسة التداول على الأوراق المالية المقيدة بالبورصة ولمدة نصف ساعة بحيث يتم تسوية تلك التعاملات في اليوم الثالث للتداول وذلك بموجب مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 69 لسنة 2010 بشأن قواعد تداول الأوراق المالية غير المقيدة بنظام القبول الآلي للأوامر والمُعدل لبعض أحكام قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 32 لسنة 2002، وقد بدأ العمل بهذا النظام في الأول من يوليو 2010.

• وضع ضوابط الترخيص لفروع شركات السمسرة:

تم وضع ضوابط الترخيص لفروع شركات السمسرة والترخيص بتسويق التعامل في البورصة المصرية عبر شبكة المعلومات الدولية، وذلك بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 68 لسنة 2010، ويكفل التعديل التحقق من سلامة ممارسة النشاط وحماية حقوق العملاء. ويأتي هذا التنظيم استجابة لمتطلبات الرقابة وما أسفرت عنه متابعة التزام الشركات بتطبيق القواعد المرتبطة بممارسة نشاطها، **وتتمثل أهم ملامح التنظيم فيما يلي:**

- اقتصار الترخيص بالعمل خارج نطاق المركز الرئيسي على ما يطلق عليه فرع تنفيذ عن طريق نظم التداول في البورصة.
- التنفيذ عن طريق نظام إدارة الأوامر الإلكترونية بالإضافة إلى فروع التسويق.
- إلزام شركات السمسرة باستيفاء متطلبات الترخيص للمنفذين في فروع التنفيذ، وقصر التعامل في فروع التسويق على التسويق لكافة خدمات الشركة وحظر القيام بأي تنفيذات من خلال هذه الفروع.
- كفالة حماية أعلى للتعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية بإلزام الشركات باستخدام أجهزة التحقق من التوقيع الإلكتروني.
- تنميط وتوحيد المتطلبات اللازمة لترخيص الفروع وربط عملية الترخيص بالقدرة الاقتصادية للشركة وبدرجة التزامها لدى ممارستها للأنشطة المرخص لها بها.

• تحديد قواعد الخبرة والكفاءة لممارسة نشاط صانع السوق في مجال صناديق المؤشرات:

تم وضع قواعد الخبرة والكفاءة لممارسة نشاط صانع السوق، وذلك بصدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 56 لسنة 2010، حيث تم إقرار القواعد المنظمة لنشاط صانع السوق في مجال صناديق المؤشرات، والتي تسمح بتفعيل هذا النوع من الصناديق.

وتجدر الإشارة إلى أن صناديق المؤشرات قد تم استحداثها بقرار وزير الاستثمار رقم 294 لسنة 2007، ويساهم هذا النوع من الصناديق في زيادة التعامل في سوق الأوراق المالية وإتاحة الفرصة لصغار المستثمرين في الاستثمار في وثائق صناديق المؤشرات التي تكون وعاء لشراء مجموعة متنوعة من الأسهم المقيدة في البورصة وبأقل تكلفة.

- **إرساء المعايير الأساسية للأداء المهني للشركات العاملة في مجال تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية:**

تم إرساء المعايير الأساسية للأداء المهني للشركات العاملة في مجال تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 21 لسنة 2010 والخاص بمعايير الجودة والمصداقية في عمليات التصنيف الائتماني اللازمة للتحقق من أن عمليات التصنيف الائتماني تتم بناءً على تحليل دقيق للبيانات وللتأكيد على مسئولية الشركة في إصدار التقارير الدورية في المواعيد المقررة لها، والإفصاح عنها للمستثمرين وفقاً للقواعد الحاكمة لذلك. وضرورة تحلي شركة التصنيف الائتماني والمحللين لديها بالحياد والنزاهة عند إجراء عملية التصنيف والتقييم والتأكيد على التزام الشركة بوضع إجراءات تستهدف تجنب التعارض في المصالح والإفصاح عنه إن وجد، وإلزام الشركة بالإفصاح للعامة عن سياستها وإجراءاتها الخاصة بالإعلان عن التصنيفات والتقارير الخاصة بها والتحديثات الدورية التي تتم على تلك الإجراءات، والتأكيد على التزام الشركة بالإفصاح عن معايير الأداء المهني والاتصال بأطراف السوق.

- **تنظيم نشاط بنوك الإيداع للأوراق المالية وإصدار شهادات الإيداع المصرية:**

تم تنظيم إصدار شهادات الإيداع المصرية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 3 لسنة 2010، واشترطت تلك القواعد الالتزام بقواعد الإفصاح المطبقة على الأوراق المالية المحلية كشرط أساسي لاستمرار قيد شهادات الإيداع المصرية. وتأكيدًا على حماية المستثمر اشترطت القواعد الجديدة موافقة مجلس إدارة الهيئة المبدئية على قيد الإصدار بالبورصة المصرية، وقد حددت القواعد التزامات بنك الإيداع بشأن ما يلزم الإفصاح عنه وبتوزيع العوائد النقدية للأوراق النقدية المقابلة لشهادات الإيداع، فضلاً عن وضع نظام للتصويت الآلي على الموضوعات المعروضة على الجمعية العامة للشركة، كما تناولت القواعد بيان التزامات الجهات المُصدرة في الخارج وإجراءات القيد والمستندات المطلوب تقديمها وقواعد تداولها بالبورصة المصرية، وتتضمن قواعد القيد واستمرار القيد بالبورصة المصرية قواعد قيد شهادات الإيداع في جدول خاص بالبورصة المصرية.

- **تحديد ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار:**

تم إصدار ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 88 لسنة 2009. ومن أهم هذه الضوابط إعداد وحفظ سجل آلي لحملة الوثائق لإثبات ملكية المستثمرين للوثائق، وإعداد بيان يومي بعدد وثائق القائمة في نهاية يوم العمل، وحساب القيمة الصافية للوثيقة يومياً ونشرها.

كما حدد القرار الإطار المنظم لعمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار والمتمثل في إنه يجب أن تتخذ شركة خدمات الإدارة شكل الشركة المساهمة المصرية وألا يقل رأسمالها المُصدر عن مليوني جنيه يدفع منه النصف على الأقل عند التأسيس، وكذلك يجب أن تلتزم شركة خدمات الإدارة بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي تتصل بعملائها، وألا يجوز لصندوق الاستثمار أو الجهة المؤسسة له أو شركة إدارته التعاقد مع شركة خدمات إدارة يتجاوز ملكية أي منهم فيها نسبة 20% أو تكون تابعة لأي منهم بشكل مباشر أو غير مباشر سواء عن طريق السيطرة الفعلية على قرارات مجلس إدارة شركة خدمات الإدارة أو جمعيتها العامة أو عن طريق الخضوع لملكية ذات الأشخاص الطبيعية.

د - تنشيط سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل):

• خفض تكلفة نشر التقارير الخاصة بالشركات المتوسطة والصغيرة:

تم خفض التكلفة على الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالسماح لهذه الشركات بنشر تقاريرها على شاشات التداول بالبورصة المصرية بدلاً من صحيفتين صباحيتين واسعتي الانتشار على أن تشمل هذه التقارير أسماء المؤسسين وصفاتهم وحصصهم، وما قامت به الشركة من نشاط، وما أبرمته من عقود، والتوقعات المالية للشركة، وخطط عملها في المستقبل، وأوجه إنفاق أموالها المتحصلة من الاكتتاب في الأسهم، وذلك بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 85 لسنة 2010 بتعديل المادة 138 من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981.

• زيادة قاعدة الشركات المسموح لها بالقيد في بورصة الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تم رفع الحد الأعلى لرؤوس أموال الشركات التي يمكن إدراجها بجدول بورصة الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) إلى 50 مليون جنيه بدلاً من 25 مليون جنيه، وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 74 لسنة 2010 باستبدال المادة الأولي من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 62 لسنة 2007 بشأن قواعد قيد الأوراق المالية المُصدرة من الشركات المتوسطة والصغيرة.

إطار 1:3

تطوير التشريعات الحاكمة لسوق المال
2009/2008 - 2005/2004

1- إضافة مؤسسات وأدوات مالية جديدة:

- تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 الخاصة بنشاط صناديق أسواق النقد، وذلك بصدور قرار وزير الاستثمار رقم 126 لسنة 2008، وإضافة نشاط شركة خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية الواردة بالمادة (27) من القانون رقم 95 لسنة 1992 بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 295 لسنة 2007، كما صدر قرار وزير الاستثمار رقم 294 لسنة 2007 بشأن إضافة فرع جديد بعنوان "الفرع السادس- صناديق المؤشرات" إلى الفصل الثاني من الباب الثالث من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، وتأتي هذه التعديلات استكمالاً للتعديل الصادر بموجب قرار من وزير الاستثمار رقم 209 لسنة 2007 لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال باستبدال الفصل الثاني من الباب الثالث من اللائحة التنفيذية بفصل جديد بعنوان "الفصل الثاني" تحت عنوان "صناديق الاستثمار" والذي ينظم نشاط صناديق الاستثمار لتتماشى مع تطورات ومتطلبات السوق.
- تنظيم نشاط تداول الأسهم بيعاً وشراءً في ذات جلسة التداول، وذلك بصدور قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال القرار رقم 24 لسنة 2008 بشأن نشاط تداول الأسهم في ذات الجلسة (Intra Day Trading).
- إضافة نشاط الاستشارات المالية عن الأوراق المالية إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية الواردة بالمادة 27 من القانون رقم 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق المال، وذلك بصدور قرار وزير الاستثمار رقم 101 لسنة 2007.

- تنظم عملية الترخيص لشركات الأوراق المالية للقيام بنشاط الخاص بعقود واتفاقات إعادة الشراء للسندات، وذلك بإصدار قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال القرار رقم 2 لسنة 2007 ويحدد القرار التزامات الشركات المرخص لها تجاه الهيئة العامة لسوق المال، وشركة الإيداع والقيد المركزي، والبورصة.
- تنظيم أعمال شركات التوريق بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 139 لسنة 2006، وهو النشاط الذي كان قد تم استحداثه بقرار وزير الاستثمار رقم (46) لسنة 2004 بإضافة باب جديد إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992، الباب العاشر تحت عنوان "نشاط التوريق".

2-رفع جودة الإفصاح والشفافية:

- تعديل بعض معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 243 لسنة 2006، وذلك بصدور قرار وزير الاستثمار رقم 234 لسنة 2008، حيث تتضمن جواز قيام المنشأة بإعادة تبويب الأصول المالية والتي لم يعد الغرض من الاحتفاظ بها هو بيعها أو إعادة شرائها في المستقبل القريب (بالرغم من أنها قد تكون اقتنيت أو تم تحملها أساساً بغرض البيع أو إعادة شرائها في المستقبل القريب)، وذلك نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وذلك حتى يتم التيسير على العديد من الشركات، وذلك وفقاً للضوابط والاشتراطات والتوقيتات الواردة بالتعديلات، كما ترتب على ذلك إعادة تقييم تلك المحفظة حفاظاً على المركز المالي للشركة وعدم ظهور تراجع كبير في بند الاستثمارات المالية، وهذا سوف يؤدي إلى تحجيم العديد من الخسائر للعديد من الشركات.
- تعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وذلك بصدور قراري مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 64 لسنة 2009، و94 لسنة 2008، وذلك لتتوافق مع التعديلات التي طرأت على قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 الصادرة بالقانون 123 لسنة 2008. ومن أهم هذه التعديلات تعديل جداول البورصة ورفع معدلات الإفصاح والشفافية المطلوبة من الشركات المقيدة ورفع نسبة الحد الأدنى من الأسهم حرة التداول لرفع معدلات التداول بالسوق.
- تنظيم إجراءات مراجعة الشركات المقيدة أوراقها ببورصات الأوراق المالية وشركات الاكتتاب العام والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المنشئة بالبنوك وشركات التأمين، وذلك من قبل مراقبي الحسابات المسجلين بالهيئة، وذلك بصدور قرارات مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 84 لسنة 2008 بشأن تأسيس وحدة رقابة جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة، والقرار رقم 50 لسنة 2009 بشأن ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة والقرار رقم 8 لسنة 2009 بشأن مقابل خدمات القيد في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة.
- صدور القانون رقم 123 لسنة 2008 الذي تضمن بعض التعديلات على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، وقد كانت بعض تلك التعديلات خاصة بتعزيز الشفافية وكفالة مقتضيات الحوكمة والإفصاح، فقد شملت التعديلات إنشاء سجل خاص بمراقبي الحسابات الذين يجوز لهم مراقبة ومراجعة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والشركات المقيد لها أوراق مالية في البورصة، وكذلك شركات الاكتتاب العام، يدخل القيد به والشطب منه في اختصاصات الهيئة العامة لسوق المال، وذلك إنما يمثل ضمانة هامة وآلية فاعلة لضمان التزام هذه الشركات بمقتضيات الحوكمة.
- رفع جودة الإفصاح والشفافية، وذلك بصدور قرار وزير الاستثمار رقم 166 لسنة 2008 باعتماد المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، للعمل بها لدى مراجعة القوائم المالية السنوية، أو فحص القوائم المالية ربع السنوية للشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981.

- تطوير معايير المحاسبة المصرية وذلك بصدور قرار وزير الاستثمار رقم 243 لعام 2006 بشأن إصدار معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتي تحل محل معايير المحاسبة الجاري تطبيقها، وتجدر الإشارة إلى أن المعايير الجديدة تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

3-حماية المتعاملين في السوق:

- صدور القانون رقم 123 لسنة 2008 والذي تضمن بعض التعديلات على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، وكذلك إضافة الباب الحادي عشر إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بشأن قواعد حظر التلاعب في الأسعار واستغلال المعلومات الداخلية الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم 141 لسنة 2006، ويأتي ذلك لضمان حقوق المتعاملين وتعزيز قدرات الهيئة العامة لسوق المال كأحد أهم محاور التعديلات، حيث تم الارتفاع بالحدود القصوى المقررة للغرامات التي يُقضى بها عند مخالفة أحكام قانون سوق رأس المال إلى عشرين مليون جنيه في بعض الجرائم جسيمة الخطر على السوق وعظيمة العائد على مرتكبها والتي تتجاوز عوائدها غير المشروعة ملايين الجنيهات.
- تنظيم إجراءات التظلم من القرارات الإدارية التي تصدر من الوزير أو الهيئة وذلك بصدور قرار وزير الاستثمار رقم 140 لسنة 2006.
- تم تفعيل صندوق تأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وذلك بصدور قراري وزير الاستثمار رقمي 138 لسنة 2004 بشأن تنظيم إجراءات اختيار أعضاء مجلس إدارة الصندوق وقرار وزير الاستثمار رقم 77 لسنة 2005 بتشكيل مجلس إدارة الصندوق. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق تم إنشائه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1764 لسنة 2004، وذلك بناءً على ما عرضه وزير الاستثمار في هذا الخصوص. ويعمل هذا الصندوق على حماية المتعاملين في السوق من المخاطر غير التجارية والناتجة عن أنشطة الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية. ولقد حل هذا الصندوق محل وثيقة التأمين الجماعية والتي تم إبرامها بين شركات السمسرة وشركات التأمين المملوكة للدولة، والتي وضح في تطبيقها العديد من القصور والذي أدى إلى تأثر الكثير من المتعاملين سلباً نتيجة عدم تغطية هذه الوثيقة لخسائرهم. وقد قام الصندوق في عامي 2004 و2005 بتغطية هذه الخسائر وحل جميع المشاكل العالقة والتي قد أثرت بشكل مباشر على الثقة في سوق المال المصري في الأعوام السابقة على تفعيل هذا الصندوق. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصندوق وصندوق ضمان التسويات يعدان الركيزتان الأساسيتان لاستقرار سوق المال المصري من حيث التداول والتسوية وحماية المستثمرين.

4- تنظيم السوق والمؤسسات العاملة في مجال سوق رأس المال:

- صدور القانون رقم 127 لسنة 2009 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000، وجاء هذا التعديل ليتفق مع التوجه الذي تبنته الحكومة فيما يتعلق بإنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث يهدف القانون إلى تطوير الرقابة على التداول وتهيئة المناخ المناسب للتوسع في عمليات التداول بالبورصة، وزيادة كفاءة تسوية العمليات، بالإضافة إلى تسهيل عمل بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- صدور القانون رقم 123 لسنة 2008 بتعديلات بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، وذلك بهدف إعادة تنظيم السوق فقد تم في هذا الخصوص ضم بورصتي القاهرة والإسكندرية في كيان قانوني واحد يسمى "البورصة المصرية"، يتسم بكونه شخص اعتباري عام، كما تم النص على إلغاء المسميات القديمة لجداول القيد بالبورصة والتي كانت تغاير بين الجداول الرسمية والجداول غير الرسمية، ومن بين أهداف التعديلات التي أجراها القانون تشجيع سوق الإصدار الأولي للأوراق المالية من خلال خفض الحد الأدنى للقيمة الاسمية للأسهم لتكون عشرة قروش بدلاً من جنيه واحد، وتوسيع قاعدة المستثمرين في مجال الأوراق المالية، ودعم مرونة أكبر في حركة التعاملات في السوق.

- صدور قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 191 لسنة 2009 بشأن الأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشئونها المالية، وقد جاء هذا القرار تنفيذاً لأحكام القانون رقم 123 لسنة 2008 بتعديلات بعض أحكام قانون سوق رأس المال.
- تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، وذلك بصدور قرار وزير الاستثمار رقم 129 لسنة 2008.
- إضافة نشاط صناع السوق إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بصدور قرار وزير الاستثمار رقم 293 لسنة 2007 المنصوص عليها بالمادة (27) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.
- تحديد رسوم قيد الأوراق المالية التي تصدرها الشركات الصغيرة والمتوسطة ومقابل الخدمات عن العمليات التي تتم لها بالبورصة بقرار وزير الاستثمار رقم 259 لسنة 2007.
- تحديد عمولات السمسرة ورسوم قيد الأوراق المالية ومقابل الخدمات عن عمليات البورصة، وذلك بصدور قرار وزير الاستثمار رقم 258 لسنة 2007.
- استبدال الباب التاسع من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم 135 لسنة 1993 بباب جديد بشأن تنظيم عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 84 لسنة 2007، حيث جاءت هذه التعديلات استكمالاً لتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، بإضافة باب تاسع إلى اللائحة بشأن تنظيم نشاطي شراء الأوراق المالية بالهامش واقتراض الأوراق المالية الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم 192 لسنة 2005.
- إضافة باب جديد إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال بعنوان "الباب الثاني عشر- عروض الشراء بقصد الاستحواذ" بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 12 لسنة 2007.
- قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم 14 لسنة 2007 بشأن وضع معايير الملاءة المالية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية لتسري على الشركات التي تزاول واحداً أو أكثر من أنشطة السمسرة في الأوراق المالية، ويأتي ذلك استكمالاً لتعديل المادة رقم 125 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 بقرار وزير الاستثمار رقم (314) لسنة 2006، حيث شمل التعديل رفع الحد الأدنى من رأس المال المصدر والمدفوع للشركات العاملة في مجال الوساطة في الأوراق المالية، وذلك تماشياً مع التطورات التي طرأت على سوق الأوراق المالية المصري.
- منح الترخيص بمزاولة أحد أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مقابل رسم يدفع للهيئة، وذلك طبقاً لقرار وزير الاستثمار رقم 14 لسنة 2006.
- إصدار قواعد تداول الأوراق المالية المقيدة بالبورصات الخاصة وذلك بقرار وزير الاستثمار رقم 1 لسنة 2006.
- إدخال نظام تداول الأرقام المالية من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وذلك بموجب قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 50 لسنة 2006.
- تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000 بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 193 لسنة 2005، وتهدف هذه التعديلات إلى إيضاح المقصود بنشاط أمناء الحفظ.
- تطوير العقد النموذجي بين العميل وشركات السمسرة في الأوراق المالية، حيث صدر قرار وزير الاستثمار رقم 54 لسنة 2004 بتعديل المادة رقم 256 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والخاصة بشروط فتح الحساب بين

العميل وشركات السمسرة في الأوراق المالية وفقاً لنموذج موحد للعقد تم إعداده بالتنسيق مع الجمعية المصرية للأوراق المالية بهدف حماية حقوق المستثمرين.

- إضافة المادة رقم (48) مكرر إلى قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981 بموجب القانون رقم 94 لسنة 2005. ومن شأن هذه المادة تحفيز العاملين والمديرين في الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم من خلال تمليكهم لعدد من أسهم الشركة، وتنشيط حركة تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، وذلك وفقاً للطرق والقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وتتولى الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقاً) إعداد النماذج ومراجعة العقود التي يتم إبرامها في هذا الشأن.
- تحفيز العاملين من خلال تملكهم لأسهم، وذلك من خلال تعديل بعض أحكام قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981 طبقاً لقرار وزير الاستثمار رقم 282 لسنة 2005. ومن شأن هذه التعديلات تحفيز العاملين والمديرين في الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم من خلال تمليكهم لعدد من أسهم الشركة، وتنشيط حركة تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، ويأتي ذلك القرار تنفيذاً للتعديل الذي تم على القانون رقم 159 لسنة 1981

2 - تفعيل نشاط سوق الشركات المتوسطة والصغيرة (بورصة النيل):

يُعد افتتاح بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة في أكتوبر 2007 خطوة هامة تهدف بالأساس إلى توفير فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من صعوبة الحصول على التمويل.

وقد شهد عام 2010/2009 إجراء بعض التعديلات التنظيمية لتفعيل نشاط بورصة النيل، حيث تم خفض التكلفة على الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق السماح لها بنشر تقاريرها على شاشات التداول بالبورصة، كما تم رفع الحد الأعلى لرؤوس أموال الشركات التي يمكن إدراجها بجدول الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) إلى 50 مليون جنيه بدلاً من 25 مليون جنيه.

كما شهد عام 2010/2009 انطلاق أولى جلسات التداول لأسهم الشركات المقيدة في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) يوم الخميس الموافق 3 يونيو 2010، حيث يتم التداول في البورصة من خلال شركات السمسرة بدون الحاجة لإجراءات جديدة، وذلك بوضع أوامر الشراء والبيع خلال جلسة التداول. وتبدأ الجلسة يومياً من الساعة الحادية عشر إلى الساعة الثانية عشرة ظهراً، ويجرى التداول وفقاً لنظام المزايدة المشابه لنظام الجلسة الاستكشافية المطبق بالسوق الرئيسي، ويتم إغلاق جلسة إدخال العروض والطلبات خلال آخر عشرة دقائق من الجلسة، ويتحدد سعر الإغلاق على أساس السعر الذي يحقق أكبر مستوى من السيولة في سوق الشركات المتوسطة والصغيرة، وفي حالة تساوي أكثر من سعر من حيث الكمية

انطلاق أولى جلسات التداول للشركات المقيدة في بورصة النيل

شهد عام 2010/2009 انطلاق أولى جلسات التداول لأسهم الشركات المقيدة في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) يوم الخميس الموافق 3 يونيو 2010، حيث يتم التداول في البورصة من خلال شركات السمسرة بدون الحاجة لإجراءات جديدة، وذلك بوضع أوامر الشراء والبيع خلال جلسة التداول.

القابلة للتنفيذ، تكون المفاضلة بين السعرين وفقاً لحساب متوسط كل من السعر الذي يحقق أكبر كمية تنفيذ والسعر الذي يبقي أقل كمية غير مُنفذة في السوق وكانت قابلة للتنفيذ، وبعد إغلاق الجلسة تُنفذ الأوامر التي تتوافق مع هذا السعر.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال قيد أولى الشركات في بورصة النيل

وتم التداول على أسهم 7 شركات مُنذ بدء التداول، وحققت شركة كاتو للتنمية الزراعية المركز الأول من حيث قيمة التداول بقيمة بلغت حوالي 40.77 مليون جنيه، كما حققت شركة المصرية للبطاقات المركز الثاني بقيمة تداول بلغت حوالي 15.49 مليون جنيه ويبلغ عدد الشركات المقيدة ببورصة النيل 9 شركات كالآتي:

جدول رقم (2 - 3)

الشركات المقيدة ببورصة النيل

اسم الشركة	تاريخ القيد	رأس المال المُصدر جم	عدد الأسهم	العائد[1] منذ بدء التداول %	الأرباح 2009	حجم التداول	قيمة التداول
كاتو للتنمية الزراعية	2009/12/16	12,000,000	2,400,000	0	630,361	906,000	40,770,000
المصرية للبطاقات	2008/6/11	10,795,930	2,159,186	0.74	8,568,852	476,798	15,489,155
المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات	2010/2/10	7,073,000	7,073,000	3.11	-38,961	1,659,046	10,720,202
بي اي جي للتجارة والاستثمار	2009/10/15	10,000,000	10,000,000	-8.71	525,279	1,293,498	9,223,981
أميكو ميديكال للصناعات الطبية	2009/12/24	16,500,000	3,300,000	0	4,146,062	260,000	3,515,200
البدر للبلاستيك	2008/6/11	1,700,000	1,700,000	-37.10	1,437,207	374,020	3,146,006
يوتوبيا للاستثمار العقاري والسياحي	2009/10/15	5,000,000	1,000,000	-36.54	2,867,756	15,585	726,945
العروبة للتجارة والتعدين والتوريدات	2010/3/10	3,000,000	1,500,000	---	6,977,741	---	---
الدولية للأسمدة والكيماويات	2010/1/13	20,000,000	10,000,000	---	1,163,331	---	---
الإجمالي						4,984,947	83,591,489

-- بيان غير متاح لعدم تداول أسهم هذه الشركات

المصدر: البورصة المصرية وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

إطار 2:3

إجراءات تحديث وتطوير السوق
2009/2008 - 2005/2004

- أطلق بنك "بى إن بى باريبا" بفرنسا أحد أكبر البنوك في العالم أول صندوق للمؤشرات على مؤشر DJ EGX Titans الذي يضم أنشط عشرين شركة في البورصة المصرية من حيث السيولة وصافي الإيرادات ورأس المال السوقي، وقد قام البنك بطرح هذه الصناديق في بورصة "يورونكست" بباريس، ويجرى تداول وثائقها باليورو.
- افتتاح بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة في 2007/10/25 وقيد ثلاث شركات بها.
- موافقة لجنة القيد بالبورصة المصرية على قيد شركة "المصرية للبطاقات" وشركة "البدر للبلاستيك" وشركة "تي إن هولدنجز" للاستثمار في بورصة النيل من خلال راع معتمد، وهم أول ثلاث شركات يتم قيدهما في بورصة النيل. ويبلغ رأس المال المصدر لشركة المصرية للبطاقات، وشركة البدر للبلاستيك، وشركة تى إن هولدنجز للاستثمار حوالي 10.8، و1.7، و20 مليون جنيه.
- إطلاق دفتر توفير جديد للاستثمار في البورصة من خلال مكاتب البريد في 7 نوفمبر 2007. ويستهدف الدفتر الجديد تلبية احتياجات الشريحة العريضة من عملاء البريد المصري والذين يبلغ عددهم نحو 17 مليون عميل في كافة محافظات الجمهورية، وذلك في إطار جهود إتاحة فرصة الاستثمار في البورصة المصرية لجميع فئات المجتمع المصري.
- بدء العمل بنظام إصدار الأوراق المالية الحكومية من خلال المتعاملين الرئيسيين، وتم استكمال الربط الإلكتروني بين المتعاملين الرئيسيين وبورصة الأوراق المالية وشركة المقاصة والإيداع والقيد المركزي، وتطوير نظام الرقابة على عمليات التداول على السندات التي تتم من خلال هذا النظام.

[1] فترة احتساب العائد على الأسهم مابين أول يوم تداول وأخر يوم تداول.

- الانتهاء من تنفيذ الإجراءات والقواعد التفصيلية الخاصة بنشاطي الشراء بالهامش وبيع الأوراق المالية المقترضة وتطوير نظام الرقابة الآلية عليهما.
- بدء العمل بنظام الحسابات المجمعة مما يسهل كثيراً على مديري الأصول عملية تخصيص التعاملات للعملاء.
- تسهيل عمليات إصدار وقيد الأوراق المالية المحلية وزيادة رأس المال في الأسواق الدولية من خلال قيد الأسهم (كشهادات الإيداع الدولية).
- عقد سلسلة من الندوات وورش العمل للتوعية بنشاط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وخاصة فيما يتعلق بنشاط التوريق والشراء بالهامش وبيع الأوراق المالية المقترضة.
- تطبيق نظام البيع والشراء في ذات الجلسة في 20 أكتوبر 2005، وذلك بهدف إعطاء المستثمرين فرصة للاستفادة من فروق الأسعار خلال اليوم الواحد، بالإضافة إلى حمايتهم من تقلبات الأسعار على المدى الطويل.
- تخفيض زمن التسوية والمقاصة لجميع الأوراق المالية المقيدة إلى يومين بعد يوم التداول T+2.
- قامت البورصة المصرية وشركة داو جونز للمؤشرات المتخصصة في إصدار المؤشرات المالية بتدشين مؤشر جديد للبورصة المصرية يسمى Dow Jones CASE Egypt Titans 20 Index، ويشمل المؤشر أنشط/أكبر 20 شركة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية من حيث قيمة رأس المال السوقي المرجح بنسبة التداول الحر للشركة، وقيمة المبيعات أو الإيرادات، وصافي دخل الشركة.

3- المسئولية الاجتماعية للشركات المقيدة في البورصة المصرية:

في ضوء الاهتمام المتزايد ببرامج الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات تم تأسيس المركز المصري لمسئولية الشركات لوضع استراتيجيات المسئولية الاجتماعية للشركات في إطار النماذج الفعالة والناجحة. وبدأ المركز في نشر المفاهيم العالمية للمسئولية الاجتماعية للشركات حيث يدعم المركز الشركات من خلال بناء قدرات العاملين بالشركات فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية، والترويج لسياسات المسئولية الاجتماعية للشركات، والاستشارات، والتدريب، والتعليم، وتوفير المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية.

ولتفعيل هذا الدور أطلق مركز المديرين المصري بالتعاون مع مؤسسة ستاندرد آند بورز والبورصة المصرية في مارس 2010 المؤشر المصري للبيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات حيث يتضمن المؤشر 30 شركة من بين أفضل مائة شركة مصرية مرتبة وفقاً لمدى إلتزامها بمعايير الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات، وهو المؤشر الأول المُعد لقياس أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والذي يوضح مستوى أدائها فيما يتعلق بقضايا حماية البيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية.

المؤشر المصري للبيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات

أطلق مركز المديرين المصري بالتعاون مع مؤسسة ستاندرد آند بورز والبورصة المصرية في مارس 2010 المؤشر المصري للبيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، حيث يتضمن المؤشر 30 شركة من بين أفضل مائة شركة مصرية مرتبة وفقاً لمدى إلتزامها بمعايير الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية، وهو المؤشر الأول المعد لقياس أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والذي يوضح مستوى أدائها فيما يتعلق بقضايا حماية البيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يطلق مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات، وذلك خلال فعاليات المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات

ويسهم المؤشر في رفع تصنيف الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التي تقوم بأداء جيد فيما يتعلق بحماية البيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية مقارنة بمنافسيها، كما سيقوم المؤشر بربط ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات بأداء أسعار الأسهم، وبتمكين المستثمرين من لعب أدوار قيادية في دفع الشركات نحو دعم الشفافية والإفصاح، وبالتالي تحسين معايير إعداد التقارير في مصر، ومن المتوقع أن يرفع هذا المؤشر درجة ونوعية الإفصاح عن قضايا البيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية أمام المستثمرين في مصر، **وفيما يلي أداء مؤشر المسئولية الاجتماعية مُنذ مارس 2010 وحتى يونيو 2010**:

شكل رقم (3 - 11) تطور مؤشر المسئولية الاجتماعيه (مارس – يونيو 2010)

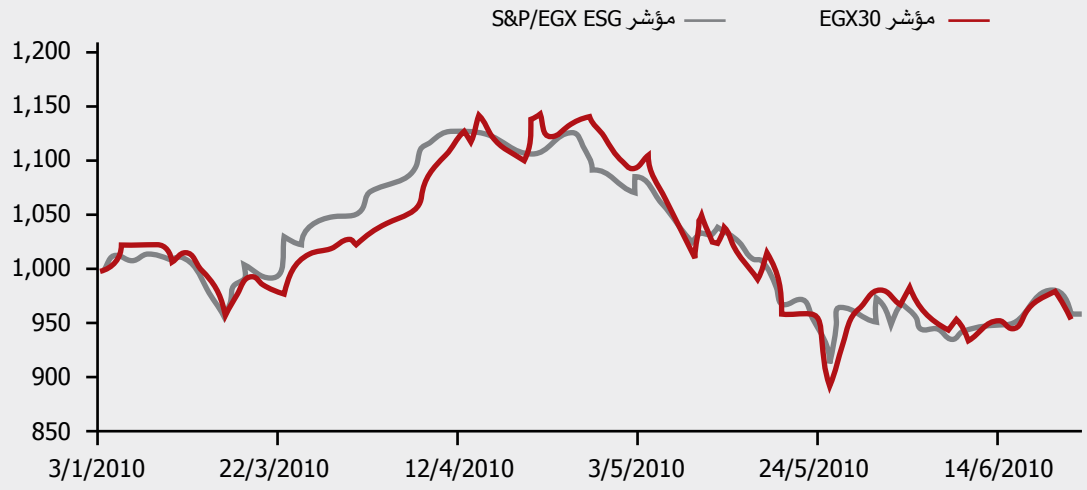

المصدر: البورصة المصرية وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

إطار 3:3

أهم ما تم اتخاذه من إجراءات لتفعيل مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية في البورصة المصرية خلال الفترة من (2005/2004 - 2009/2008)

تفعيل مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية في البورصة المصرية:

أ- تفعيل مبادئ حوكمة الشركات: اهتمت وزارة الاستثمار بتفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة المصرية والمتوافقة ومبادئ الحوكمة الدولية بالنسبة للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية، حيث تم تعديل العديد من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية لتعكس أهم قواعد ومعايير الحوكمة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 332 لسنة 2005.

ب- تطوير قواعد الإفصاح والشفافية بالبورصة المصرية: في إطار سعي وزارة الاستثمار لتحسين جودة الإفصاح والشفافية وتحسين معدلات التواصل مع المستثمرين، فقد قامت من خلال معهد الاستثمار والتمويل والذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية بين الوزارة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بتقديم أول برنامج تدريبي لمسئولي علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وكان لهذا البرنامج أبلغ الأثر في رفع كفاءة المشاركين فيه وتحسين أدائهم، وقد ظهر ذلك واضحاً في التزام تلك الشركات بقواعد القيد المنظمة للعلاقة بين البورصة والشركات المقيدة خاصة فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح. ونتيجة لنجاح هذا البرنامج قام معهد الاستثمار والتمويل بالتعاون مع البورصة المصرية وجمعية علاقات المستثمرين بلندن بتقديم البرنامج التدريبي الثاني لمسئولي علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة وفقاً للمعايير المطبقة في كل من البورصة المصرية وبورصة لندن، وذلك لرفع كفاءة المشاركين وقيامهم بمهام عملهم على الوجه الأمثل فيما يتعلق بالدور الذي يجب أن يقوم به مسئول علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة بالبورصة.

ج- التعاون المستمر بين المركز المصري لمسئولية الشركات ومركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار من جهة والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي من جهة أخرى بهدف تهيئة وتطوير المناخ المناسب لعمل الشركات ونشر مبادئ الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات.

4- تنشيط سوق السندات المصري:

تم تطوير الإطار التشريعي المنظم للسندات خلال العام المالي 2010/2009، وذلك بزيادة عدد الشركات التي يُقبل منها التصنيفات الائتمانية للسندات، وتيسير إجراءات الإصدار، وإتاحة الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله لغير الشركات أن تصدر سندات في السوق المصرية، بالإضافة إلى تمكين الجهات المُصدرة من أن تحصل على موافقة الهيئة على إصدار سندات على دفعات بما يحد من التكلفة والإجراءات اللازمة للإصدار.

وقد شهد العام المالي 2010/2009 نشاطاً ملحوظاً في عدد وحجم الإصدارات من سندات الشركات لتصل إلى 9 إصدارات بإجمالي قيمة 13.56 مليار جنيه. وقد شهد النصف الثاني من العام المالي النشاط الأكبر من حيث الإصدارات حيث قامت ثلاث شركات بطرح سنداتها خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى إصدارات هيئة المجتمعات العمرانية.

كما قامت شركة كونتكت للتوريق بالإعلان عن إصدار سندات توريق (الإصدار السادس) من خلال نشرة الاكتتاب الصادرة في يوم 28 يونيو 2010 بقيمة بلغت 470 مليون جنيه، وذلك بعد صدور موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية في

24 يونيو 2010. يتكون الإصدار من ثلاث شرائح، الشريحة الأولى بمبلغ 178.6 مليون جنيه وأخر استحقاق يوليو 2011 وذات عائد سنوي ثابت يعادل 9.375%، والشريحة الثانية بمبلغ 216.2 مليون جنيه وأخر استحقاق يوليو 2013 وذات عائد سنوي ثابت يعادل 10.25%، والشريحة الثالثة بمبلغ 75.2 مليون جنيه وأخر استحقاق يونيو 2015 وذات عائد سنوي ثابت يعادل 10.75%. وسيتم طرح 100% من سندات التوريق (الشريحة الأولى والثانية والثالثة) للاكتتاب العام والخاص وذلك بواقع 90% للطرح الخاص و10% للطرح العام [1] في 11 يوليو 2010.

ويوضح الجدول التالي تفصيلياً السندات المطروحة في السوق المصري خلال العام المالي 2010/2009:

جدول رقم (3-3)

إصدارات سندات الشركات بالعملة المحلية

نوع الإصدار	إصدارات سندات الشركات بالعملة المحلية	تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	حجم الإصدار (مليون جنيه)	الكوبون %	توزيعات الكوبون	تصنيف ميريس	معدل التغطية
سندات شركات	سندات الشركة الدولية للتأجير التمويلي - انكوليس - الأصدار الأول	2009/9/30	2014/9/30	200	11	نصف سنوي	A	6.3 مرة
سندات توريق	سندات شركة كونتكت للتوريق - الإصدار الخامس	2009/10/30	2014/10/30	495	10.75	شهري	AA	4.3 مرة
سندات توريق	شركة كوربليس للتأجير التمويلي - الإصدار الثاني	2010/1/4	2015/1/4	360	10.50	شهري	A+	1.7 مرة
سندات شركات	سندات المصرية لخدمات التليفون المحمول - موبينيل	2010/1/24	2015/1/24	1,500	12.25	نصف سنوي	A	2.16 مرة
سندات جهات اعتبارية	سندات هيئة المجتمعات العمرانية - إصدار أول - شريحة ثانية	2010/3/17	2011/4/17	2,500	8.65	تاريخ الاستحقاق السند	AAA	1.6 مرة
سندات جهات اعتبارية	سندات هيئة المجتمعات العمرانية - إصدار أول - شريحة أولى	2010/4/11	2015/4/11	2,500	المتوسط المرجح لصافي عائد آخر طرح من أذون الخزانة 182 يوم قبل الإصدار مضافا إليه علاوة قدرها 0.625+	نصف سنوي	AAA	1.5 مرة
سندات شركات	سندات شركة جي بي أوتو	2010/5/2	2014/12/30	1,000	12.00	ربع سنوي	BBB+	1.33 مرة
سندات جهات اعتبارية	سندات هيئة المجتمعات العمرانية - إصدار ثاني - شريحة ثانية	2010/5/26	2011/6/26	2,500	8.83	تاريخ الاستحقاق السند	AAA	1.06 مرة
سندات جهات اعتبارية	سندات هيئة المجتمعات العمرانية - إصدار ثاني - شريحة أولى	2010/6/16	2015/6/16	2,500	المتوسط المرجح لصافي عائد آخر طرح من أذون الخزانة 182 يوم قبل الإصدار مضافا إليه علاوة قدرها 0.625+	نصف سنوي	AAA	1.25 مرة
الإجمالي				13,555				

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

[1] نشرة اكتتاب شركة كونتكت للتوريق

وقد شهد النصف الثاني من 2010/2009 ارتفاع قيمة التداول على السندات ليعكس ارتفاع معدلات الإصدار خلال هذه الفترة، حيث بلغت قيمة التداول خلال الفترة (يناير - يونيو 2010) حوالي 253 مليون جنيه مقارنة بنحو 14 مليون جنيه خلال الفترة (يوليو - ديسمبر 2009)، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التداول على سندات الشركات من 201 مليون جنيه في 2009/2008 إلى 268 مليون جنيه في 2010/2009.

أما بالنسبة لسندات الخزانة، فقد ارتفعت معدلات التداول عليها لتصل إلى حوالي 47 مليار جنيه خلال 2010/2009 مقارنة بحوالي 27 مليار جنيه خلال 2009/2008، وهو الأمر الذي قد يرجع إلى ارتفاع معدلات إصدار سندات الخزانة حيث ارتفعت قيمة الإصدارات في العام المالي 2010/2009 لتصل إلى حوالي 75 مليار جنيه مقارنة بحوالي 23 مليار جنيه خلال العام المالي 2009/2008.

شكل رقم (3 - 12) إجمالي قيمة التداول على سندات الشركات وسندات الخزانة

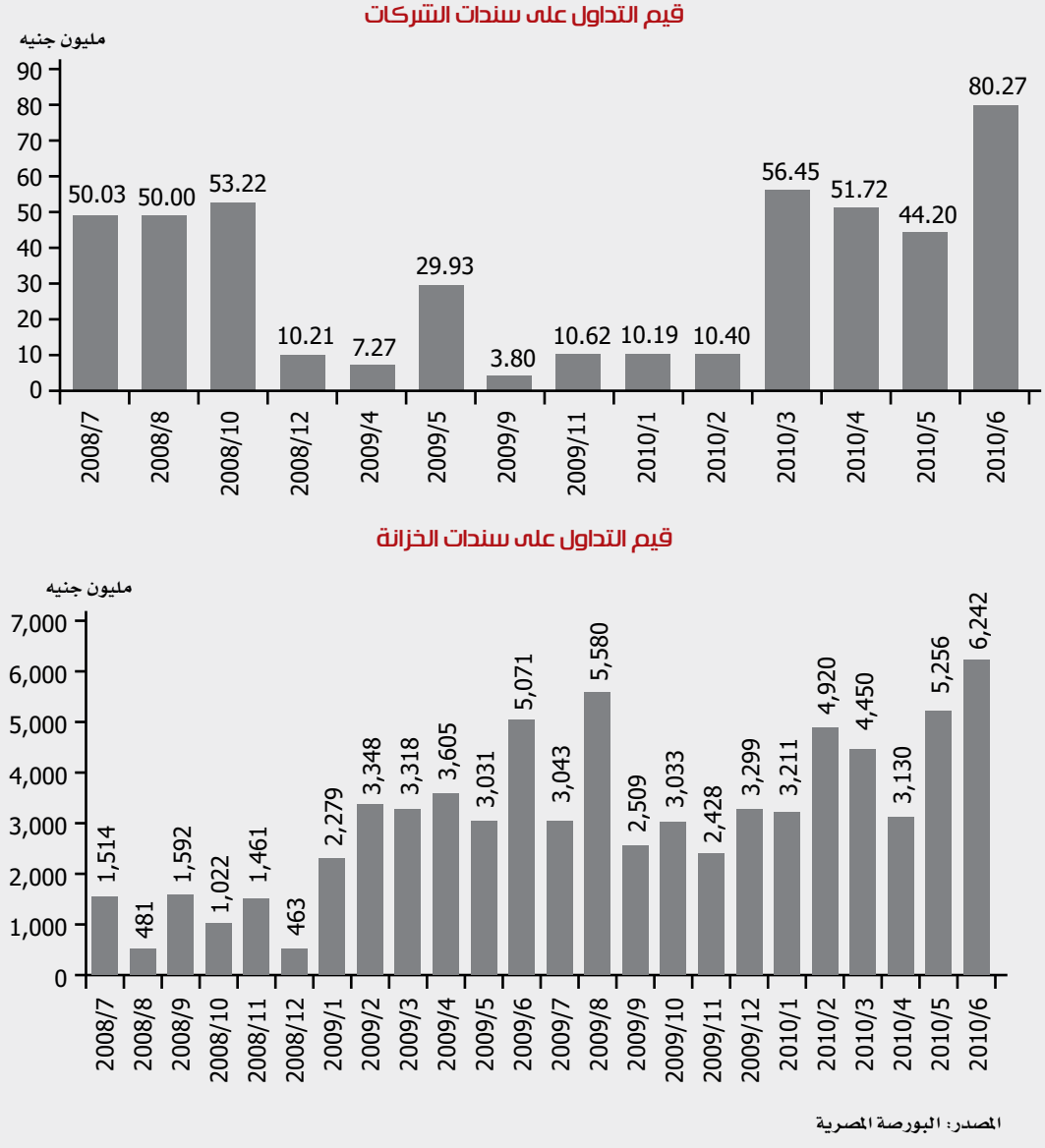

المصدر: البورصة المصرية

5- تنمية العلاقات مع المنظمات والجهات الدولية والإقليمية من خلال عقد مؤتمرات وتوقيع مذكرات تفاهم:

- **عقد مؤتمرات:**

في إطار تطوير أسواق السندات تم عقد المؤتمر الدولي للبرنامج العالمي لتطوير أسواق السندات بالعملات المحلية في الاقتصاديات الناشئة "Gemloc" في 25-27 مارس 2010 بمشاركة 24 دولة و27 مؤسسة مالية مصرية وعالمية. حيث أتاح المؤتمر فرصة كبيرة لتنشيط التعاون بين الاقتصاديات الناشئة والأعضاء في البرنامج، كما أعطى الفرصة لصناديق الاستثمار المصرية والعالمية للتعرف على أسواق السندات في هذه الأسواق، كما سمح للبنوك المركزية ووزارات المالية وهيئات الرقابة المالية التعرف على تجارب وخبرات الدول الأخرى في مجالات الرقابة والتداول بالنسبة للسندات، والاتفاق على برامج زمنية محددة لتطوير أسواق التمويل طويل الأجل. وجدير بالذكر أنه تم استعراض أهم ملامح خطة تطوير سوق السندات المصري والمتمثلة في تخفيض زمن تسوية المعاملات على السندات، وخلق نظام تسليف السندات، بالإضافةإلى وضع الإطار التنظيمي لعقود إعادة الشراء وغيرها من الإجراءات التي من شأنها تنشيط التعامل على السندات في السوق المصري.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال مؤتمر البرنامج العالمي للسندات بالعملة المحلية في الأسواق الناشئة

وتهدف هذه المبادرة إلى مساندة جهود الاقتصاديات الناشئة في تطوير أسواق السندات المحلية مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال إيجاد سوق سندات نشط وكفء يساعد كل من الحكومات والشركات على تعبئة المدخرات والحصول على التمويل المطلوب والاستثمار. وتزداد أهمية هذه المبادرة في ظل ما أظهرته الأزمة المالية العالمية من أهمية كبرى لوجود أسواق لأوراق الدين تتميز بالسيولة والشفافية والكفاءة لتوفير التمويل لمختلف المؤسسات واستمرار نشاطها بصورة منتظمة.

كما يقدم البرنامج فرصة فريدة للمستثمرين العالميين وكبار مسئولي الدول لتبادل المعلومات حول أسواق السندات المحلية، والتعرف على دور البرنامج العالمي للسندات بالعملة المحلية في الأسواق الناشئة في تعزيز تلك الأسواق. ويركز البرنامج على تحسين القدرة على الاستثمار وتعزيز السيولة في الأسواق المحلية، كما يساعد على نمو وتنمية أسواق سندات الشركات ويسهّل تمويل مشروعات البنية الأساسية، والرهن العقاري، والتمويل المضمون بأصول.

ويتكون البرنامج من ثلاثة أجزاء منفصلة وإن كانت متكاملة، **أولاً**: مدير استثمار من القطاع الخاص وهو شركة Pimco العالمية في مجال إدارة الاستثمار التي تقوم بإعداد وتطبيق استراتيجيات الاستثمار في أسواق السندات بالعملات المحلية في الأسواق الناشئة، **ثانياً**: مؤشر عالمي جديد للسندات "GEMX" تديره مؤسسة Markit وهي شركة متخصصة في البيانات والمؤشرات بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية. ويتم الإدراج في هذا المؤشر على أساس حجم السوق ومجموعة من المعايير الخاصة بالقدرة على الاستثمار أعدتها شركة CRISIL المتخصصة في التصنيفات والمخاطر والبحوث، **وأخيراً**: الخدمات الاستشارية المقدمة من البنك الدولي لنحو 40 دولة ناشئة لتشجيع الإصلاحات الرامية إلى تنمية أسواق السندات المحلية، وزيادة قدرة المؤسسات المحلية والدولية على الاستثمار فيها، وتعزيز الاستقرار المالي.

- **توقيع مذكرات تفاهم:**

في إطار تعزيز علاقات البورصة المصرية على المستوى الدولي وتعميق أواصر التعاون مع أسواق المال الإقليمية والعالمية، قامت البورصة المصرية بتوقيع مذكرات تفاهم مع الأسواق والبورصات الآتية:

- **توقيع مذكرة تفاهم مع سوق العراق للأوراق المالية:**

توقيع مذكرة تفاهم مع سوق العراق للأوراق المالية في أغسطس 2009 مذكرة تفاهم مشتركة تستهدف توطيد أواصر التعاون بين البورصتين فيما يتعلق بالمجالات ذات الاهتمام المشترك، وتهدف الاتفاقية إلى وضع أطر للتنسيق والتعاون في مجال تبادل المعلومات والبيانات، وبرامج تبادل الموظفين والخبرات بين البورصتين، وكذلك تفعيل التعاون المشترك في مجال البحوث والدراسات والمؤتمرات الخاصة بتطوير أسواق المال ومواكبة أحدث التطورات على المستوى العالمي. وتركز الاتفاقية بشكل أساسي على تقديم يد العون لبورصة العراق الوليدة وهى تخطو خطواتها الأولى من خلال تقديم الدعم الفني والمعرفي اللازم لها اعتماداً على الخبرات الطويلة التي تمتلكها البورصة المصرية في هذا الشأن.

- **توقيع مذكرة تفاهم مع كل من بورصة عمان وسوق الأوراق المالية الليبي:**

توقيع مذكرة تفاهم مع كل من بورصة عمان في نوفمبر 2009، وسوق الأوراق المالية الليبي في ديسمبر 2009، وذلك سعياً لتبادل المعلومات والخبرات، بالإضافة إلى تفعيل مشاريع البحوث والدراسات لفهم أفضل لمنظومة أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى إدخال المنتجات الجديدة المتداولة في الأسواق العالمية.

إطار 4:3 أهم ما تم اتخاذه من إجراءات لتعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الدولي خلال الفترة (2005/2004 - 2009/2008)

- وقعت البورصة المصرية وبورصة شينزن الصينية مذكرة تفاهم تستهدف توطيد التعاون بين البورصتين فيما يخص المجالات ذات الاهتمام المشترك بقضايا تطوير أسواق المال، كما تستهدف الاتفاقية وضع أطر للتنسيق والتعاون في مجال تبادل المعلومات والبيانات، وبرامج تبادل العاملين والخبراء بين البورصتين وتفعيل التعاون المشترك في مجال البحوث والدراسات والمؤتمرات الخاصة بتطوير أسواق المال ومواكبة أحدث التطورات على مستوى العالم، كما اتفق الطرفان على تبادل الخبرات في مجال تطوير البنية التشريعية والتكنولوجية لكل من البورصتين. وتضمنت مذكرة التفاهم أوجه القيد المتبادل للأدوات المالية المختلفة سواء المتداولة بالفعل أو المستجدة. يأتي توقيع مذكرة التفاهم في إطار الجهود التي تبذلها البورصة المصرية لزيادة درجة انفتاحها على الأسواق العالمية وبناء علاقات قوية مع البورصات الإقليمية والعالمية.
- العمل على تحقيق أقصي استفادة من التجربة الآسيوية في مجال الخدمات المالية، وخاصة فيما يتعلق بأسواق المال وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الإسلامي ونظم الرقابة المالية والتمويل العقاري والتأمين، وتعزيز سبل التعاون الفني بين البورصة المصرية وأسواق المال بتلك الدول وخاصة فيما يتعلق ببورصة المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة لسوق المال المصرية ومجلس القيم المنقولة بالمغرب، تستهدف تعزيز التعاون في مجال الرقابة على المؤسسات العاملة في أسواق المال والمشاركين فيها، وتبادل الخبرات والمعلومات الفنية والتشريعات الخاصة بأسواق المال، والعمل على إزالة معوقات الاستثمار في البلدين.
- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة لسوق المال المصرية ونظيرتها اليونانية، وتهدف المذكرة إلى تعزيز العلاقات بين الهيئتين في مجالات حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتعزيز سلامة أسواق المال في كلا البلدين، من خلال توفير إطار للتعاون وتبادل المعلومات في حدود القوانين السارية بالإضافة إلى العمل على إزالة معوقات الاستثمار في مجال تداول الأوراق المالية بالبلدين.
- توقيع مذكرة تفاهم مع بورصة قبرص لتوطيد التعاون بين البورصتين فيما يخص المجالات ذات الاهتمام المشترك بقضايا تطوير أسواق المال.وتهدف الاتفاقية إلى تركيز الضوء على التعاون في مجالات تبادل المعلومات والبيانات، ووضع إطار منظم لعملية تبادل الخبرات بين العاملين في البورصتين للتعرف على أهم آليات تطوير أداء أسواق المال والاطلاع على كل ما هو حديث على المستوى العالمي، بالإضافة إلى تفعيل برامج التعاون المشترك في إجراء الدراسات والبحوث المختلفة لتحقيق أفضل النتائج لكلا الطرفين.
- التعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على أسواق المال، والمشاركة الفعالة في اجتماعاتها وفي الدراسات التي تقوم بها ومنها دراسة ميدانية بشأن الإشراف والرقابة على أعمال مراقبي الحسابات وتسجيلهم لدى جهات الإشراف والرقابة.
- وقعت الهيئة العامة لسوق المال عدداً من مذكرات التفاهم الثنائية مع الأردن، وإيطاليا، والجمعية الأهلية للمتعاملين في الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية، ورومانيا.
- حصول البورصة المصرية على العضوية الكاملة للاتحاد العالمي للبورصات في أكتوبر 2005 كأول دولة عربية تحصل على العضوية الكاملة.
- انتخاب البورصة المصرية رئيساً لاتحاد البورصات الأفريقية في سبتمبر 2005، كما حصلت البورصة المصرية على منصب نائب رئيس اتحاد البورصات اليورو أسيوية.
- وقعت البورصة المصرية مذكرات تفاهم مع البورصة الايطالية في يناير 2006، وذلك بهدف تطوير أنشطة الاستثمار في البورصة المصرية والايطالية، كما وقعت مذكرات تفاهم مع كل من بورصة شنغهاي وبورصة كوريا وبورصة سوريا، وذلك في يونيو 2007.
- قامت البورصة المصرية بتوقيع اتفاقية للقيد المشترك مع بورصة أبو ظبي في مارس 2006، وتسمح الاتفاقية بإمكانية القيد والتداول المشترك للأوراق المالية المقيدة في كل من البورصتين بما يتفق مع أنظمة التداول المطبقة بكل منهما.

ثانياً: قطاع التأمين:

في إطار المرحلة الثانية من برنامج إصلاح القطاع المالي والتي تمتد خلال الأعوام 2009-2012، وتنفيذاً لبرنامج تطوير قطاع التأمين، فقد شهد عام 2010/2009 العديد من التطورات والإجراءات التي من شأنها رفع كفاءة هذا السوق وزيادة دوره في إدارة المخاطر وتوفير التغطية التأمينية لمختلف الأنشطة.

وقد شهد عام 2010/2009 استمرار العمل على تعزيز وتفعيل جهود تطوير قطاع التأمين والتطوير التشريعي للقوانين والقواعد الحاكمة للنشاط -التي تم تبنيها في إطار المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المالي من عام 2005 وحتى عام 2008- والتي تمثلت في صدور القانون رقم 118 لسنة 2008 بتعديل وتطوير بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، والتي سمحت بتطبيق أسلوب الرقابة على أساس تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية، وكذلك تعزيز الاستقلال المالي والإداري للهيئة الرقابية، بالإضافة إلى تقوية دور اتحاد شركات التأمين وتدعيم استقلاله، وكذلك إعادة تنظيم مهنة الوساطة التأمينية، والسماح للشخصيات الاعتبارية بممارستها، مع تدريب العاملين في أعمال الوساطة. كما تم تأسيس الشركة القابضة للتأمين ودمج شركتي الشرق للتأمين والمصرية لإعادة التأمين في شركة واحدة هي مصر للتأمين ككيان تأميني عملاق إلى جانب شركة التأمين الأهلية المصرية، بالإضافة إلى إقرار تعديلات تشريعية خلال عام 2008 تستهدف رفع الحد الأدنى لرأس المال المصدر لشركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في السوق إلى 60 مليون جنيه، وهي الإصلاحات التي هدفت إلى الارتقاء بأداء القطاع، ودعمت قدرته على التعامل مع تحديات الأزمات.

أهم إجراءات تطوير قطاع التأمين (2004 - 2010)

- تعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981 بصدور القانون رقم 118 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981، وصدور قرار وزير الاستثمار رقم 245 لسنة 2008. بهدف وضع القواعد الرئيسية للرقابة على مزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين من خلال أساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية. ولزيادة الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين، وتعديل بعض قواعد توظيف أموال شركات التأمين، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في تقييم أصول شركات التأمين. وتعديل الأحكام المتعلقة بإتحاد شركات التأمين في إطار تفعيل الدور الذي يقوم به، واستحداث الإجراءات التنفيذية الخاصة بممارسة مهنة الوساطة التأمينية من خلال الشركات الاعتبارية، فضلاً عن وضع ضوابط لإعادة تنظيم عمل وسطاء التأمين.
- إصلاح نظام التأمين الإجباري على السيارات بصدور القانون رقم 72 لسنة 2007 للتأمين الإجباري على مركبات النقل السريع في مصر الذي حل محل القانون رقم 652 لسنة 1955.
- إعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة، وتأسيس الشركة القابضة للتأمين في يوليو 2006.
- دمج شركتي الشرق للتأمين والمصرية لإعادة التأمين في شركة مصر للتأمين لإنشاء أكبر كيان تأميني في الشرق الأوسط.
- تأسيس شركة مصر لإدارة الأصول العقارية في مارس 2007، ونقل الوحدات العقارية التابعة لشركات التأمين المملوكة للدولة خاصة ذات الطابع التاريخي إليها بغرض صيانة وتطوير الثروة العقارية لشركات التأمين.
- الانتهاء من إعداد مشروعات القوانين الجديدة والتي تشمل مشروع قانون صناديق التأمين الخاصة وشركات المعاشات الاختيارية، ومشروع قانون شركات الرعاية الصحية.
- التوسع في تقديم الخدمات التأمينية في كافة محافظات الجمهورية من خلال فروع لشركات التأمين الخاصة والعامة، بما يتماشي مع السياسة العامة للدولة من وصول جميع الخدمات للمواطن المصري في جميع أنحاء الجمهورية.

ويتم حالياً دراسة عدد من التعديلات التشريعية التي تهدف لدفع حركة القطاع، بما في ذلك الانتهاء من إعداد مشروع قانون ينظم عمل شركات الرعاية الصحية من خلال وضع الضوابط والقواعد التنظيمية والرقابية التي تتناسب وطبيعة هذا النشاط، وضمان امتداد مظلة الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع، مع وضع القواعد التي تضمن أداء تلك الصناعة بالشكل المطلوب وبما يحقق أكبر قدر من الاستفادة منها للمواطنين. والانتهاء من إعداد مشروع قانون صناديق التأمين الخاصة وشركات المعاشات الإختيارية ليحل محل القانون القائم حالياً رقم 54 لسنة 1975 والذي يستهدف تنظيم صناديق التأمين الخاصة تنظيماً متكاملاً مع إتاحة المجال لإنشاء شركات للمعاشات الإختيارية وإعادة تنظيم قانون لها بهدف المساعدة على مد مظلة المعاشات لكافة شرائح المجتمع. كما يتم العمل على تنمية الوعي الادخاري في إطار تعميق وتطوير الثقافة المالية للمجتمع، وتوسيع قاعدة المستفيدين، والوصول بخدمات التأمين إلى مختلف محافظات الجمهورية، مع مراعاة أن تقوم الشركات بفتح فروع جديدة لها في مختلف أقاليم الجمهورية، والتي تتوافر فيها العديد من فرص الاستثمار لتلك الشركات، بالإضافة إلى دراسة التوسع الإقليمي لشركات التأمين المصرية في الدول العربية والإفريقية في إطار السعي لبناء كيانات مالية قوية.

أهم النتائج المترتبة على تطوير قطاع التأمين (2004 - 2010)

- الترخيص لعدد 12 شركة لمزاولة مهنة الوساطة التأمينية من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية بعد استيفائها لجميع شروط الترخيص.
- بلغ عدد الشركات العاملة بسوق التأمين 29 شركة موزعة على النحو التالي:
  - 5 شركات تزاول جميع فروع التأمين (تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات والمسئوليات)
  - 9 شركات تزاول فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات فقط
  - 6 شركات تزاول فروع تأمينات الحياة فقط
  - 3 شركات تزاول نشاط التأمين التكافلي حياة
  - 4 شركات تزاول نشاط التأمين التكافلي (ممتلكات ومسئوليات)
  - بالإضافة إلى جمعية تأمين تعاوني واحدة، وشركة لضمان الصادرات.
- عملت شركات التأمين على تدعيم وتكثيف تواجدها محلياً بحيث أصبح عدد فروع شركات التأمين في محافظات مصر 368 بنهاية يونيو 2009.
- قيام الشركة القابضة للتأمين بالبدء في توفيق أوضاع شركات التأمين التابعة لها بالفصل بين مزاولة تأمينات الحياة من جهة، وتأمينات الممتلكات من جهة أخرى، وتمت موافقة الجمعيات العامة للشركات على ذلك.

وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات الخاصة بقطاع التأمين، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها لدعم وتشجيع العمل في هذا القطاع خلال العام المالي 2010/2009:

أولاً: مساهمة قطاع التأمين* في الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يلي عرض لنسب مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من العام المالي 2005/2004 حتى العام المالي 2009/2008:

* قطاع التأمين يشمل شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة

جدول رقم (3 - 4) مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي

العام المالي	النسبة (%)
2005/2004	1.33
2006/2005	1.22
2007/2006	1.17
2008/2007	1.20
2009/2008	1.12

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ثانياً: مؤشرات أداء شركات التأمين العاملة بالسوق:

1 - مؤشرات أداء شركات التأمين (حياة، وممتلكات ومسئوليات):

فيما يلي عرض لأهم مؤشرات أداء شركات التأمين (حياة، وممتلكات ومسئوليات) من العام المالي 2005/2004 حتى العام المالي 2009/2008، بالإضافة إلى البيانات المبدئية للعام المالي 2010/2009 كما وردت من الهيئة العامة للرقابة المالية:

أ - المؤشرات المالية لشركات التأمين:

- ارتفعت القيمة الإجمالية لأصول شركات التأمين (متضمنة الاستثمارات) إلى نحو 44.9 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2010/2009 مقارنة بنحو 20.1 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 123.4%.
- ارتفعت إجمالي استثمارات شركات التأمين إلى 32.1 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2010/2009 مقارنة بنحو 16.8 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 91.1%.
- ارتفعت حقوق حملة الوثائق في شركات التأمين إلى 24.2 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2010/2009 مقارنة بنحو 12.7 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 90.6%.

جدول رقم (3 - 5)

المؤشرات المالية لشركات التأمين (بالمليار جنيه)
(2010/2009 - 2005/2004)

بالمليار جنيه

البيـــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009 مبدئي
الأصول (متضمنة الاستثمارات)	20.1	22.3	25.0	33.4	33.0	44.9
الاستثمارات	16.8	18.7	21.2	29.0	28.9	32.1
حقوق حملة الوثائق	12.7	14.3	16.5	20.7	22.4	24.2

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

شكل رقم (3 - 13)

المؤشرات المالية لشركات التأمين
(2010/2009 - 2005/2004)

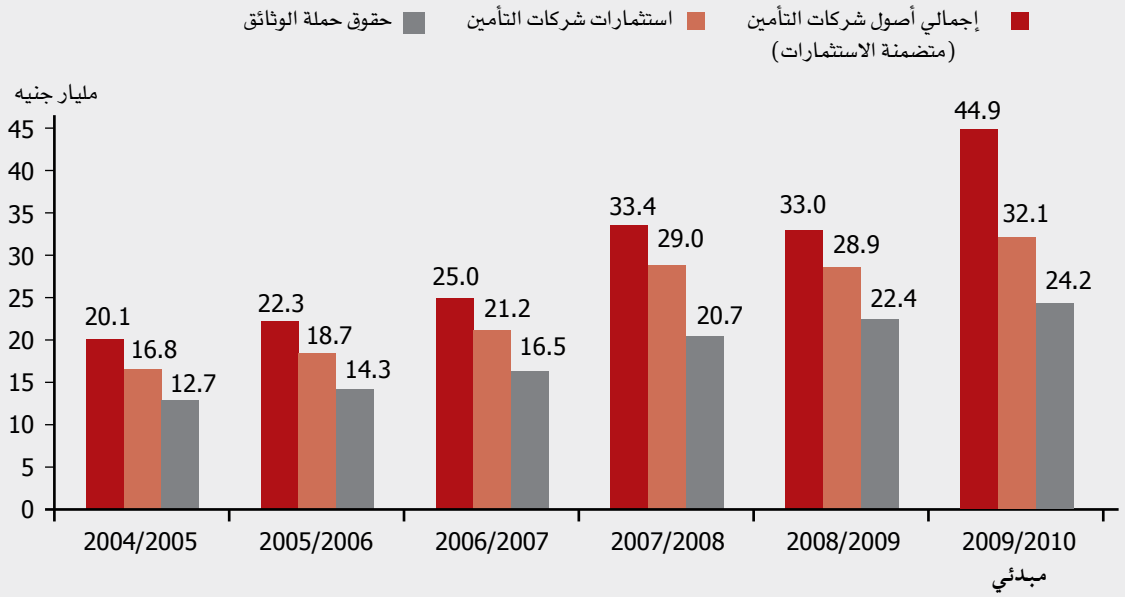

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ب - أقساط شركات التأمين:

حققت شركات التأمين (حياة، وممتلكات ومسئوليات) خلال العام المالي 2010/2009 أقساطاً مباشرة بلغت نحو 8.7 مليار جنيه مقارنة بنحو 4.3 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 102.3%.

جدول رقم (3 - 6)
أقساط شركات التأمين
(2010/2009 - 2005/2004)

بالمليون جنيه

البيـــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009 مبدئي
شركات قطاع الأعمال العام	3,016	2,993	3,145	3,633	4,020	4,421
شركات القطاع الخاص	1,273	1,598	2,542	3,815	3,797	4,317
الإجمالي	**4,289**	**4,591**	**5,687**	**7,448**	**7,817**	**8,738**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات التأمين من الأقساط خلال العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (3 - 14)
الحصة السوقية لشركات التأمين من الأقساط
خلال العام المالي 2010/2009

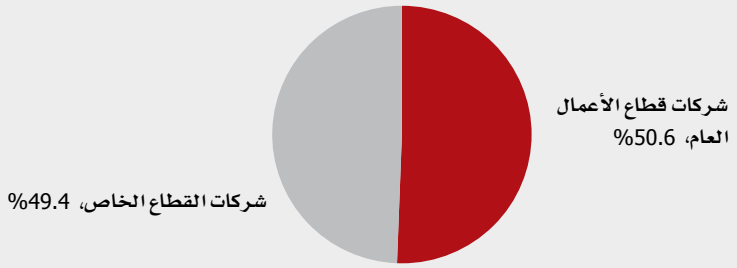

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ج - التعويضات المسددة من جانب شركات التأمين:

بلغت التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة من جانب شركات تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات والمسئوليات خلال العام المالي 2010/2009 نحو 5.2 مليار جنيه مقارنة بنحو 2.4 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 116.7%.

جدول رقم (3 - 7)
التعويضات المسددة من جانب شركات التأمين
(2010/2009 - 2005/2004)

بالمليون جنيه

البيـــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009 مبدئي
شركات قطاع الأعمال العام	1,956	2,857	2,712	2,727	2,900	3,296
شركات القطاع الخاص	433	582	955	1,489	1,987	1,905
الإجمالي	**2,389**	**3,439**	**3,667**	**4,216**	**4,887**	**5,201**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات التأمين من التعويضات المسددة خلال العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (3 - 15)
الحصة السوقية لشركات التأمين من التعويضات المسددة
العام المالي 2010/2009

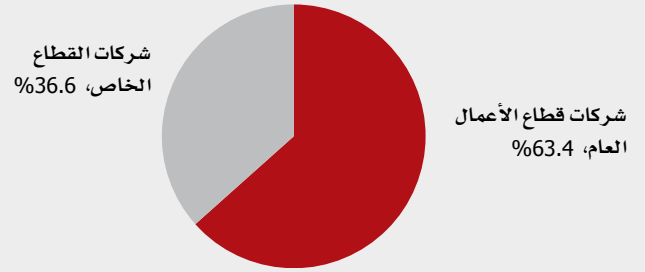

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

2- مؤشرات أداء شركات تأمينات الحياة:

فيما يلي عرض لأهم مؤشرات أداء شركات تأمينات الحياة من العام المالي 2005/2004 حتى العام المالي 2009/2008، بالإضافة إلى البيانات المبدئية للعام المالي 2010/2009 كما وردت من الهيئة العامة للرقابة المالية:

أ- أقساط شركات تأمينات الحياة:

حققت شركات تأمينات الحياة أقساطاً مباشرة خلال العام المالي 2010/2009 بلغت قيمتها نحو 3.6 مليار جنيه مقارنة بنحو 1.5 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 140%.

جدول رقم (3 - 8)
أقساط شركات تأمينات الحياة
(2010/2009 - 2005/2004)

بالمليون جنيه

البيـــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009 مبدئي
شركات قطاع الأعمال العام	880	929	982	1,107	1,205	1,451
شركات القطاع الخاص	642	858	1,431	2,171	1,863	2,117
الإجمالي	**1,522**	**1,787**	**2,413**	**3,278**	**3,068**	**3,568**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة من الأقساط خلال العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (3 - 16)
الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة من الأقساط خلال العام المالي 2010/2009

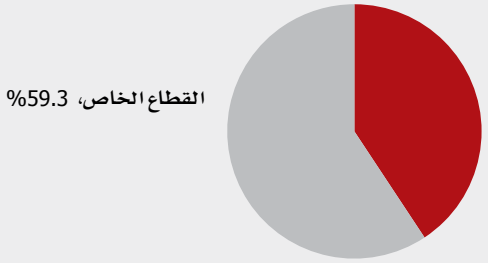

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ب- التعويضات المسددة من جانب شركات تأمينات الحياة:

سددت شركات تأمينات الحياة خلال العام المالي 2010/2009 تعويضات عن العمليات المباشرة بلغت قيمتها نحو 2.1 مليار جنيه مقابل 764 مليون جنيه خلال العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 174.9%.

جدول رقم (3 - 9)
التعويضات المسددة من جانب شركات تأمينات الحياة (2010/2009 - 2005/2004)

بالمليون جنيه

البيـــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009 مبدئي
شركات قطاع الأعمال العام	583	876	855	938	961	1,040
شركات القطاع الخاص	181	284	599	793	1,067	1,073
الإجمالي	**764**	**1,160**	**1,414**	**1,731**	**2,028**	**2,113**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة من التعويضات المسددة خلال العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (3 - 17)
الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة من التعويضات المسددة خلال العام المالي 2010/2009

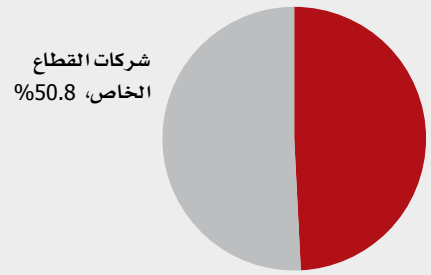

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ج- الاستثمارات:

بلغت قيمة استثمارات شركات تأمينات الحياة نحو 17.1 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2010/2009 مقارنة بنحو 7.4 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 131.1%.

د- فائض النشاط التأميني لشركات تأمينات الحياة:

حققت شركات تأمينات الحياة فائضاً في نشاطها التأميني خلال العام المالي 2010/2009 قدره 84 مليون جنيه، حيث حققت شركات قطاع الأعمال العام فائضاً للنشاط بلغ 57 مليون جنيه، كما حققت شركات القطاع الخاص فائضاً بلغ 27 مليون جنيه.

3- مؤشرات أداء شركات تأمينات المتلكات والمسئوليات:

فيما يلي عرض لأهم مؤشرات أداء شركات تأمينات المتلكات والمسئوليات من العام المالي 2005/2004 حتى العام المالي 2009/2008، بالإضافة إلى البيانات المبدئية للعام المالي 2010/2009 كما وردت من الهيئة العامة للرقابة المالية:

أ- أقساط شركات تأمينات المتلكات والمسئوليات:

حققت شركات تأمينات المتلكات والمسئوليات خلال العام المالي 2010/2009 أقساطاً مباشرة بلغت قيمتها نحو 5.2 مليار جنيه مقارنة بنحو 2.8 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 85.7%.

جدول رقم (3 - 10)

أقساط شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات
2010/2009 - 2005/2004

بالمليون جنيه

البيـــــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009 مبدئي
شركات قطاع الأعمال العام	2,136	2,064	2,163	2,525	2,816	2,970
شركات القطاع الخاص	631	740	1,110	1,645	1,935	2,200
الإجمالي	**2,767**	**2,804**	**3,273**	**4,170**	**4,751**	**5,170**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات تأمينات المتلكات والمسئوليات من الأقساط خلال العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (3 - 18)
الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات من الأقساط
العام المالي 2010/2009

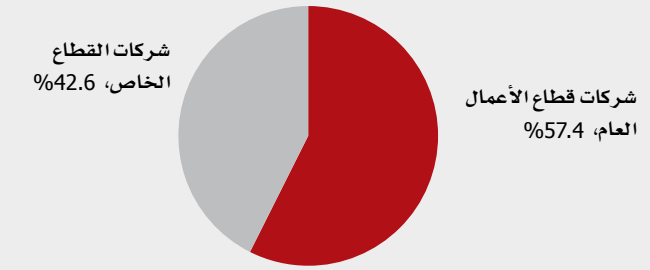

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ب- التعويضات المسددة من جانب شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

سددت شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات خلال العام المالي 2010/2009 تعويضات عن العمليات المباشرة بلغت قيمتها نحو 3.1 مليار جنيه مقارنة بنحو 1.6 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 93.8%.

جدول رقم (3 - 11)
التعويضات المسددة من جانب شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات
2010/2009 - 2005/2004

بالمليون جنيه

البيـــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009 مبدئي
شركات قطاع الأعمال العام	1,373	1,981	1,856	1,788	1,939	2,256
شركات القطاع الخاص	252	297	398	697	920	832
الإجمالي	**1,625**	**2,278**	**2,254**	**2,485**	**2,859**	**3,088**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات من التعويضات المسددة خلال العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (3 - 19)
الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات من التعويضات المسددة
العام المالي 2010/2009

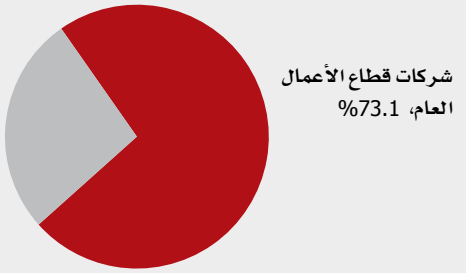

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ج- الاستثمارات:

بلغت قيمة استثمارات شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات نحو 15 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2010/2009 مقارنة بنحو 9.4 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 59.6%.

د- فائض النشاط التأميني لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

حققت شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات فائضاً في النشاط التأميني خلال العام المالي 2010/2009 قدره 545 مليون جنيه، حيث حققت شركات قطاع الأعمال العام فائضاً للنشاط بلغ 570 مليون جنيه، بينما حققت شركات القطاع الخاص عجزاً للنشاط بلغ 25 مليون جنيه.

ثالثاً: مؤشرات صناديق التأمين الخاصة:

فيما يلي عرض لأهم مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة من العام المالي 2005/2004 حتى العام المالي 2009/2008، بالإضافة إلى البيانات المبدئية للعام المالي 2010/2009 كما وردت من الهيئة العامة للرقابة المالية:

- بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة 632 صندوقاً خلال العام المالي 2010/2009، وبلغ عدد الأعضاء المشتركين فيها نحو 4.6 مليون عضو.
- ارتفع إجمالي أصول صناديق التأمين الخاصة (متضمنة قيمة الاستثمارات) لتبلغ نحو 29.2 مليار جنيه خلال العام المالي 2010/2009 مقارنة بنحو 16.6 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 75.9%.
- ارتفعت استثمارات صناديق التأمين الخاصة من 14.4 مليار جنيه خلال العام المالي 2005/2004 لتصل إلى نحو 26.1 مليار جنيه خلال العام المالي 2010/2009 بمعدل نمو 81.3%.
- بلغ إجمالي الاشتراكات ومساهمات الجهات نحو 3.3 مليار جنيه خلال العام المالي 2010/2009 مقارنة بنحو 2 مليار جنيه العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 65%.
- بلغ إجمالي التعويضات والمزايا التأمينية نحو 3.2 مليار جنيه خلال العام المالي 2010/2009 مقارنة بنحو 2.1 مليار جنيه العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 52.4%.
- ارتفع رصيد المال الاحتياطي إلى نحو 26.4 مليار جنيه خلال العام المالي 2010/2009 مقارنة بنحو 15 مليار جنيه العام المالي 2005/2004 بمعدل نمو 76%.

ويوضح الجدول التالي توزيع مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة مُنذ العام المالي 2005/2004 حتى العام المالي 2010/2009:

جدول رقم (3 - 12)

مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة (2010/2009 - 2005/2004)

بالمليون جنيه

البيـــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009 مبدئي
إجمالي الأصول (متضمنة قيمة الاستثمارات)	16,557	18,622	20,456	23,928	26,704	29,230
إجمالي الاستثمارات	14,449	16,461	18,161	20,974	24,169	26,069
الاشتراكات ومساهمات الجهات	1,957	1,953	2,186	2,496	2,866	3,283
التعويضات والمزايا التأمينية	2,058	2,416	2,665	2,657	3,185	3,225
المال الاحتياطي	15,021	17,077	18,832	21,744	24,215	26,425

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة مُنذ العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (3 - 20)

مؤشرات أداء الصناديق الخاصة (2010/2009 – 2005/2004)

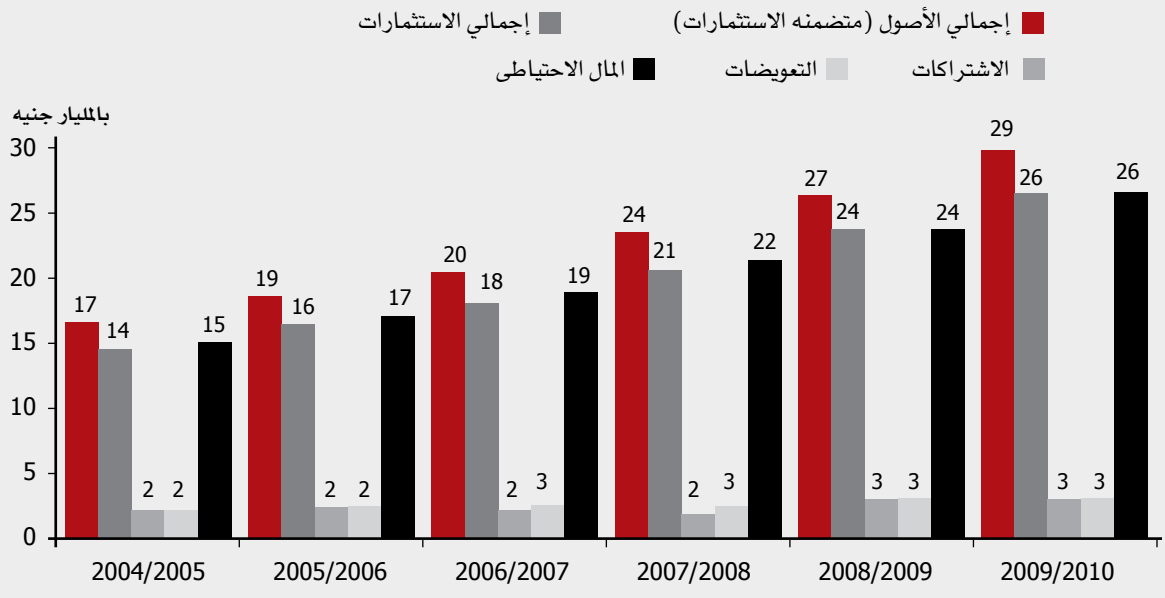

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الجدول التالي توزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة على الأوعية الاستثمارية المختلفة خلال العام المالي 2010/2009 مقارنة بالعام المالي 2009/2008:

جدول رقم (3 - 13)
توزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة على الأوعية الاستثمارية المختلفة (2010/2009 - 2009/2008)

بالمليون جنيه

قنوات الاستثمار	2009/2008	الأهمية النسبية %	2010/2009 مبدئي	الأهمية النسبية %
أوراق مالية حكومية (مضمونة)	16,954	70.1	18,661	71.6
أوراق مالية متداولة (سندات وأسهم)	772	3.2	1,049	4.0
ودائع بالبنوك	5,138	21.3	5,199	19.9
عقارات	247	1.0	248	1.0
قروض	295	1.2	343	1.3
استثمارات أخرى	762	3.2	569	2.2
إجمالي الاستثمارات	24,169	100.0	26,069	100.0

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي توزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة على الأوعية الاستثمارية المختلفة خلال العام المالي 2010/2009:

شكل رقم (3 - 21)
توزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة على الأوعية الاستثمارية المختلفة خلال العام المالي 2010/2009

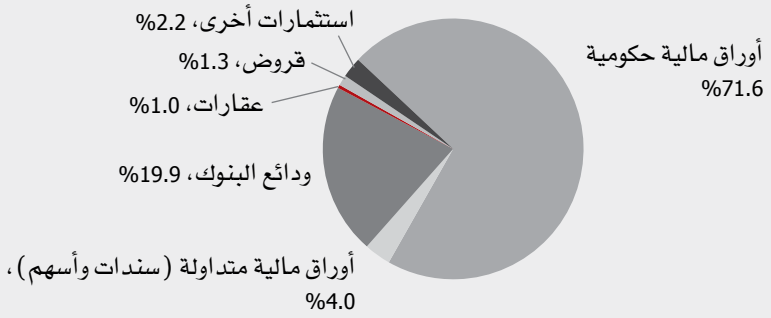

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

رابعاً: أهم السياسات والإجراءات الخاصة بتطوير وإصلاح قطاع التأمين خلال العام المالي 2010/2009:

1. تطوير الإطار التشريعي الحاكم لقطاع التأمين:

شهد العام المالي 2010/2009 الانتهاء من إعداد مشروعات القوانين الآتية:

- **مشروع قانون صناديق التأمين الخاصة وشركات المعاشات الاختيارية:**

ويركز مشروع القانون على تنظيم صناديق التأمين الخاصة تنظيماً متكاملاً مع إتاحة المجال لإنشاء شركات للمعاشات

الاختيارية، وذلك من خلال وضع ضوابط محددة لأوجه توظيف أموال الصناديق الخاصة بهدف ضمان المحافظة عليها مع الإبقاء على المزايا والإعفاءات المقررة للصناديق الخاصة والمعمول بها حالياً وإعفاء المزايا التأمينية من كافة الضرائب، وتفعيل دور الهيئة في مجال ضمان العدالة التأمينية وحماية حقوق أعضاء الصناديق من خلال تخويل الهيئة سلطة توقيع بعض التدابير والجزاءات التي يمكن أن تطبقها على الصندوق.

- **مشروع قانون الإشراف على شركات الرعاية الصحية:**

تم إعداد مشروع قانون الإشراف على شركات الرعاية الصحية، والذي يستهدف وضع إطار قانوني ينظم نشاط تقديم الرعاية الصحية لتقنين أوضاع الجهات التي تمارس هذا النشاط بما يتناسب وطبيعته والذي يختلف في كثير من أحكامه عما هو منظم بأحكام القانون رقم 10 لسنة 1981 وخاصة بالنسبة لحجم رأس المال وطبيعة المخصصات المطلوبة وأوجه الإشراف والرقابة عليه.

2. تطوير وتحديث سوق التأمين والعاملين به:

شهد العام المالي 2010/2009 استمرار تطوير وتحديث أساليب العمل بسوق التأمين من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- **تطوير القنوات الاستثمارية للصندوق الحكومي لضمانات أرباب العهد:**

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بتعديل قواعد استثمار الصندوق الحكومي لضمانات أرباب العهد، وذلك بالسماح له باستثمار الفوارق النقدية لديه في قنوات استثمارية تشمل شهادات الاستثمار، ووثائق صناديق الاستثمار، وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 27 لسنة 2009، كما تم حظر تخصيص أية استثمارات من أموال الصندوق في منح القروض سواء للعاملين لديه أو لدى الهيئة أو للغير.

- **زيادة عدد الخبراء الاكتواريين في السوق المصري:**

تم توقيع اتفاقية تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة المالية لدعم الخبرة الاكتوارية في مصر بهدف توفير التدريب والتطوير المهني للخبراء الاكتواريين والتي تُعد من التخصصات الهامة اللازمة لنشاط شركات التأمين والجهات العاملة فيه، وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 12 لسنة 2010، وتأتي هذه الاتفاقية نظراً لارتفاع الطلب على خدمات الخبرة الاكتوارية وقلة الخبراء الاكتواريين المسجلين في مصر.

- **التأمين الإجباري على السيارات:**

شهد العام المالي 2010/2009 صدور قرار وزير الاستثمار رقم 219 لسنة 2009 بشأن التزام شركات التأمين المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها بأداء نسبة 3% من متحصلات أقساط التأمين الإجباري التي يتم الاكتتاب فيها وفقاً لأحكام القانون رقم 72 لسنة 2007 إلى الصندوق الحكومي لتغطية بعض الأضرار الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع. كما وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على التعديلات المقترحة على

جدول الحدود القصوى لأسعار التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية، وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 33 لسنة 2010.

- **اللجنة العليا الاستشارية لقطاع التأمين:**

تم تشكيل "اللجنة العليا الاستشارية لقطاع التأمين" بعضوية ممثلين عن كل من الاتحاد الأفرو- آسيوي للتأمين والاتحاد المصري للتأمين والهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك بموجب قرار رئيس الهيئة رقم 154 لسنة 2010.

وتختص اللجنة بدراسة مشاكل سوق التأمين المصري واقتراح الحلول المناسبة، ودراسة التشريعات واللوائح الحالية، واقتراح التعديلات اللازمة لتطوير صناعة التأمين المصرية، ودراسة ومتابعة التطورات في صناعة التأمين العالمية، واختيار أفضل السياسات المناسبة للتطبيق في سوق التأمين المصرية، ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية، ودراسة أثرها على قطاع التأمين المصري، ومتابعة دور قطاع التأمين وزيادة مشاركته في خدمة الاقتصاد المصري.

- **إعادة هيكلة وتطوير شركات التأمين المملوكة للدولة:**

قيام الشركة القابضة للتأمين بالبدء في توفيق أوضاع شركات التأمين التابعة لها وفقاً لمتطلبات أحكام القانون رقم 118 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، فيما يتعلق بتحقيق التخصص في النشاط التأميني عن طريق الفصل بين مزاولة تأمينات الحياة من جهة، وتأمينات الممتلكات من جهة أخرى، ووافقت الجمعيات العامة للشركات على ذلك، وعُرض الموضوع على مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية الذي وافق على مد مهلة الفصل لمدة 6 أشهر على أن يتم الانتهاء من الفصل بنهاية عام 2010.

تأسيس شركة مصر لإدارة الأصول العقارية

صدر قرار وزير الاستثمار رقم 53 لسنة 2007 بإنشاء شركة مصر لإدارة الأصول العقارية تابعة للشركة القابضة للتأمين، تنقل إليها الوحدات العقارية التابعة لشركات التأمين المملوكة للدولة خاصة ذات الطابع التاريخي بغرض صيانة وتطوير الثروة العقارية لشركات التأمين بكفاءة، من خلال إدارة متخصصة تعمل على تنمية المحفظة العقارية.

- **تنظيم مهنة الوساطة في مجال التأمين:**

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على الترخيص لـ 12 شركة لممارسة مهنة الوساطة التأمينية، إعمالاً لأحكام القانون رقم 118 لسنة 2008 والذي سمح للأشخاص الاعتبارية التي تتمتع بخبرات متنوعة وكوادر فنية متخصصة تساعد على تقييم المخاطر ورفع مستوى الوساطة التأمينية بمزاولة هذا النشاط جنباً إلى جنب مع الأشخاص الطبيعيين، وهو الأمر الذي من شأنه المساهمة في الارتقاء بمهنة الوساطة التأمينية وتنظيم السوق وتصحيح آلياته لحماية حقوق حملة الوثائق.

- **الاهتمام بتقديم خدمات التأمين متناهي الصغر:**

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين ومنظمة العمل الدولية بتنظيم مؤتمر

"تمهيد الطريق للتأمين متناهي الصغر بمنطقة الشرق الأوسط" في ديسمبر 2009، بهدف إيجاد الوعي بالتأمين متناهي الصغر بين مراقبي التأمين وشركات التأمين ومؤسسات التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى عرض الطرق والأساليب العالمية المستحدثة في توزيع وتصميم منتجات هذا النوع من التأمين.

- قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بتنظيم ندوة حول "مبادرة الوصول إلى التأمين" في يونيو 2010 بالمشاركة مع البنك الدولي بصفته ممثلاً للجنة التابعة للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين بهدف زيادة قدرة الجهة الرقابية على التوسع في نشر التأمين بالسوق بما يتلاءم مع محدودي الدخل من خلال تطبيق نظام رقابي محكم يتوافق مع المعايير الدولية.

- **تطوير قواعد الرقابة على شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة:**

- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتطبيق أسلوب الرقابة على أساس المخاطر في فحص أعمال صناديق التأمين الخاصة بما يساهم بفاعلية في الحفاظ على حقوق المشاركين في تلك الصناديق.
- الانتهاء من تطبيق أسلوب الرقابة على أساس المخاطر في فحص أعمال جميع شركات التأمين المسجلة بالهيئة والعاملة بالسوق، وجاري حالياً استكمال الدورات التدريبية الخاصة بهذا المجال للعاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية والتي تم إعدادها بالتعاون مع الاتحاد الوطني لمراقبي التأمين بالولايات المتحدة.

- **تطوير أداء صناديق التأمين الخاصة:**

- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية على صناديق التأمين الخاصة وفقاً للدليل التطبيقي الذي أعدته الهيئة اعتباراً من 2010/1/1.
- الاستمرار في تطبيق الأسس الفنية "هامش الملاءة المالية" على جميع صناديق التأمين الخاصة والتي تساهم بشكل كبير في تطوير أداء هذه الصناديق واستبيان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه أعضائها.
- التطبيق الفعلي للتقرير الإكتواري الموحد والمستخدم من قبل الخبراء الإكتواريين في جميع التقارير الإكتوارية المقدمة للهيئة.
- استمرار تنفيذ الخطة الموضوعة لاستقطاب الصناديق غير المسجلة لدى الهيئة، وذلك ضماناً للمحافظة على حقوق الأعضاء المشتركين، وامتداداً للحماية الاجتماعية والقانونية تجاه هؤلاء الأعضاء.

- **الارتقاء بالعاملين في مجال صناديق التأمين الخاصة:**

- إعداد دورات تدريبية لمسئولي صناديق التأمين الخاصة لتنمية المهارات الفنية وتطوير الأداء في مجال صناديق التأمين الخاصة، وقد تضمنت تلك الدورات التوعية بأسلوب الرقابة على أساس الخطر والتقرير الإكتواري الموحد، والاستثمارات في الصناديق والحوكمة مع عرض لحالات عملية.
- الاستمرار في عقد ورش عمل ومؤتمرات للتوعية بأهمية صناديق التأمين الخاصة بهدف تطوير العمل بالصناديق القائمة.

إطار 5:3 أهم الإجراءات التي تم أتخاذها لتطوير الإطار التشريعي الحاكم لقطاع التأمين (2009/2008 - 2005/2004)

• **تعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر:**

- صدور القانون رقم 118 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، والذي يستهدف:
- انتقال أسلوب الرقابة على كافة المنشآت المزاولة لنشاط التأمين وإعادة التأمين إلى أسلوب الرقابة على أساس تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية بما يساهم بفاعلية في الحفاظ على حقوق حملة وثائق التأمين.
- تعزيز الاستقلال المالي للهيئة التي تتولى الإشراف والرقابة على النحو الذي يكفل أداءها لمهمتها الرئيسية في الإشراف والرقابة على سوق التأمين بأن يكون لها موازنة مستقلة وحساب خاص تودع فيه قيمة مواردها ويُرحل رصيد هذا الحساب من سنة إلى أخرى.
- إنشاء اتحاد بين شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين يحل محل الاتحاد الحالي، وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة وتكون العضوية فيه إجبارية لكافة الشركات والجمعيات الخاضعة للقانون.
- تحقيق التخصص في النشاط التأميني، عن طريق الفصل بين مزاولة فروع تأمينات الحياة من جهة، وفروع تأمينات الممتلكات من جهة أخرى، وذلك لإيجاد كيانات مالية متخصصة قادرة على المنافسة وخدمة حملة الوثائق بمستوى مهني عالي تمشياً مع الأعراف الدولية في التأمين.
- إعادة تنظيم مهنة الوساطة التأمينية والسماح للشخصيات الاعتبارية بممارستها بما يساعد على تقييم المخاطر ورفع مستوى الوساطة التأمينية، مع وضع مجموعة من الضوابط والأحكام التي تساعد على مواجهة بعض التصرفات الضارة بالسوق.
- تنظيم مشاركة البنوك في تسويق المنتجات التأمينية، وذلك للنهوض بهذا الأسلوب الذي أثبت فاعليته على مستوى الدول العربية والأجنبية.
- إضافة بعض الإجراءات والالتزامات الجديدة على الشركات العاملة في قطاع التأمين ومنها زيادة الحد الأدنى لرأس مال الشركات بما يتناسب مع ما تتعرض له من مخاطر وما يتعلق بها من حقوق للمتعاملين معها.
- صدور القرار رقم 245 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981 وقد تضمنت التعديلات ما يلي:
- وضع القواعد الرئيسية للرقابة على مزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين من خلال أساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لزيادة الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين وإعادة التأمين المُصدر إلى 60 مليون جنيه لزيادة الملاءة المالية لشركات التأمين.
- تعديل بعض قواعد توظيف أموال شركات التأمين بمراعاة التعديل القانوني بعد جواز الجمع بين مزاولة نشاط فروع التأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات والمسئوليات.
- الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في تقييم أصول شركات التأمين.
- تعديل الأحكام المتعلقة بإتحاد شركات التأمين في إطار تفعيل الدور الذي يقوم به.
- استحداث الإجراءات التنفيذية الخاصة بممارسة مهنة الوساطة التأمينية من خلال الشركات الاعتبارية، فضلاً عن وضع ضوابط لإعادة تنظيم عمل وسطاء التأمين.

• **التأمين الإجباري على السيارات:**

- صدور القانون رقم 72 لسنة 2007 بإصدار قانون التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع، ويهدف هذا القانون إلى سرعة وتيسير إجراءات صرف التعويضات للمتضررين أو الورثة وحماية حقوقهم وحصولهم على التعويض المناسب دون الانتظار لسنوات طويلة وتحقيق نوع من التوازن بين أقساط التامين والتعويضات التي يتم دفعها للمتضررين.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1828 لسنة 2007 بشأن إنشاء الصندوق الحكومى لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية، ويهدف إلى توفير التغطية التأمينية لحوادث مركبات النقل السريع في حالة عدم معرفة السيارة المسئولة عن الحادث أو عدم وجود تأمين على المركبة لصالح الغير، أو الحوادث التي تتسبب فيها المركبات المعفاة من إجراءات الترخيص، وكذلك في حالات تعثر شركة التأمين، وأخيراً يُغطى الصندوق الحالات الأخرى التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة الرقابية.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 217 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 72 لسنة 2007 للتأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية.
- صدور القرار الوزاري رقم 237 لسنة 2007 بشأن تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الاستثمار ووزارة الداخلية لتفعيل ما جاء بقانون التأمين الإجباري الجديد والتي عهد لها مراجعة أسعار التأمين الإجباري سنوياً، وتنظيم تبادل المعلومات المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات وتقديم المقترحات والدراسات لتحقيق الأداء الأمثل للخدمة التأمينية المرجوة في هذا المجال.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 311 لسنة 2007 بتشكيل مجلس إدارة الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث المركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية.

• **إعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة:**

- صدور القرار الجمهوري رقم 246 لسنة 2006 بتأسيس شركة قابضة للتأمين لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 لقطاع الأعمال العام وتضم شركات: مصر للتأمين، والشرق للتأمين، والتأمين الأهلية المصرية، والمصرية لإعادة التأمين.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1438 لسنة 2006 في أغسطس 2006 بتعيين الجمعية العامة للشركة القابضة للتأمين.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 303 لسنة 2006 بناءً على موافقة الجمعية العامة للشركة القابضة للتأمين في سبتمبر 2006 بتشكيل مجلس إدارة الشركة القابضة للتأمين.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 53 لسنة 2007 بإنشاء شركة "مصر لإدارة الأصول العقارية" وهي شركة تابعة للشركة القابضة للتأمين، تنقل إليها الوحدات العقارية التابعة لشركات التأمين المملوكة للدولة خاصة ذات الطابع التاريخي بغرض صيانة وتطوير الثروة العقارية لشركات التأمين.

• **التزام شركات التأمين بمعايير المحاسبة المصرية:**

- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 356 لسنة 2007 بتطبيق معايير المحاسبة المصرية على شركات التأمين وإعادة التأمين والتي صدرت بقرار وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية، ويهدف هذا القرار إلى قيام شركات التأمين وإعادة التأمين بإعداد ونشر قوائمها المالية بما يتفق مع قواعد الإفصاح والشفافية المقبولة دولياً، وبما يسمح أن تعبر القوائم المالية لهذه الشركات بصورة عادلة عن مركزها المالي ونتائج نشاطها، وبما يتفق مع الإفصاح الكامل عن كافة العناصر المرتبطة بحقوق حملة وثائق التأمين ومساهمي شركات التأمين واستثماراتها والتزاماتها، وقد تضمن القرار بأن تتولى الهيئة الرقابية إصدار دليل توضيحي لكيفية تطبيق معايير المحاسبة المصرية على شركات

التأمين وإعادة التأمين وبالفعل تم إعداد الدليل التطبيقي والتزمت به جميع شركات التأمين في إعداد جميع قوائمها المالية.

• **الصناديق الحكومية:**

- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 202 لسنه 2006 بتعديل لائحة صندوق الضمان الحكومى لضمانات أرباب العهدلتحقيق إدارة أفضل، وتوظيف موارد هذا الصندوق بصورة أكثر كفاءة بما ينعكس على العائد المحقق من استثماراته، والارتقاء بأداء الصندوق.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 278 لسنة 2006 ويهدف إلى تحقيق العدالة والتوازن في الأسعار وذلك بتخفيض أسعار التأمين لدى صندوق التأمين الحكومي لضمان الأخطار التي تتعرض لها الخدمات البريدية بنسبة 30%.

• **تخفيض الدمغة النسبية:**

صدور القانون رقم 143 لسنة 2006 بتعديل القانون رقم 111 لسنة 1980 بشأن تخفيض الدمغة النسبية على فروع التأمين المختلفة بنسبة 50%.

• **توجيه وتنظيم أعمال البناء:**

صدور القانون رقم 4 لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 106 لسنة 1976 الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء، ويتضمن رفع قيمة أعمال البناء التي تتطلب تقديم وثيقة تأمين للحصول على الترخيص أو البدء في التنفيذ إلى 400 ألف جنيه فأكثر بدلاً من 150 ألف جنيه فأكثر، وخفض الحد الأقصى لقسط التأمين الواجب أدائه إلى 0.2% بدلاً من 0.5%.

• **المسئولية المدنية للمهندسين والمقاولين:**

صدور قراري وزير الاستثمار رقمي 351 و352 لسنة 2007 بشأن القواعد والشروط المنظمة للتأمين من المسئولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالغير بسبب ما يحدث للمبانى والمنشآت التي تهدم كلياً أو جزئياً، وكذلك بشأن نماذج الوثيقة وطلبات التأمين الصادرة.

• **مكتب مراقبة ومعاينة البضائع:**

صدور قرار وزير الاستثمار رقم 224 لسنة 2007 بتعديل بعض نصوص مواد النظام الأساسى لمكتب مراقبة ومعاينة البضائع بجمهورية مصر العربية.

• **صناديق التأمين الخاصة:**

صدور قرار وزير الاستثمار رقم 50 لسنة 2005 بشأن تعديل بعض أحكام مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم 54 لسنة 1975 في شأن صناديق التأمين الخاصة.

• **تسوية التعويضات للعملاء المتضررين:**

صدور قرار وزير الاستثمار رقم 87 لسنة 2004 بشأن قواعد تسوية التعويضات للعملاء المتضررين من شركات السمسرة في سوق الأوراق المالية.

• **تطبيق مبادىء التناسب والملائمة على المديرين:**

تفعيل القرار الوزاري رقم 73 لسنة 2004 لضمان تطبيق مبادىء التناسب والملائمة على المديرين المسئولين عن عمليات الاكتتاب والتعويضات بشركات التأمين وإعادة التأمين المصرية.

• **تطبيق مبادئ الحوكمة:**

تفعيل القرار الوزاري رقم 157 لسنة 2003 بإلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة على شركات التأمين المصرية.

3. تطور هيكل سوق التأمين المصري:

- كان للإصلاحات التشريعية والمتعلقة بالوساطة التأمينية في السوق المصري آثارها الإيجابية حيث تقدمت 12 شركة خلال العام المالي 2010/2009 للحصول على ترخيص بمزاولة مهنة الوساطة التأمينية، وبالفعل تم الترخيص لهذه الشركات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية بعد استيفائها لجميع شروط الترخيص، وتتمثل فيما يلي: شركة بيريوس للوساطة التأمينية – مصر، وشركة جراسافوا – مصر (وسيط تأمين)، والشركة الدولية للوساطة التأمينية، وشركة فرمير لخدمات إعادة التأمين، وشركة مصر لوساطة التأمين، وشركة ايجيبشيان بروكرز لوساطة التأمين، وشركة مارش لخدمات التأمين، وشركة إمكس لوساطة التأمين، وشركة الأهلي للوساطة في التأمين، وجي أي جي لوساطة التأمين، وكلوب انترناشيونال للوساطة التأمينية، وشركة النيل للوساطة التأمينية.
- بلغ عدد الشركات العاملة بسوق التأمين 29 شركة خلال العام المالي 2010/2009 منها 5 شركات تزاول جميع فروع التأمين (تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات والمسئوليات)، و9 شركات تزاول فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات فقط، و6 شركات تزاول فروع تأمينات الحياة فقط، و3 شركات تزاول نشاط التأمين التكافلي حياة، و4 شركات تزاول نشاط التأمين التكافلي ممتلكات ومسئوليات، بالإضافة إلى جمعية تأمين تعاوني واحدة، وشركة لضمان الصادرات.
- تم تسجيل أنظمة أساسية لعدد 7 صناديق تأمين خاصة جديدة، في حين تم شطب 13 صندوقاً، بحيث يصبح عدد الصناديق المسجلة بالهيئة 632 صندوق.

إطار 6:3 إعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة

تم العمل على إعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة لتطويرها، وزيادة فعاليتها، وزيادة قدرتها التنافسية، ومراعاة قواعد الشفافية والافصاح، والفصل بين دور الدولة كرقيب ودورها كمستثمر في النشاط، حيث تم تنفيذ ما يلي:

- **تأسيس الشركة القابضة للتأمين:**

- صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 246 لسنة 2006 في يوليو 2006 بتأسيس الشركة القابضة للتأمين، يكون لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام وتتبع لها شركات مصر للتأمين، والشرق للتأمين، والتأمين الأهلية المصرية، والمصرية لإعادة التأمين، ومن أهم أهدافها ما يلي:
- تسهيل عمليات إعادة هيكلة ملكية وإدارة شركات التأمين المملوكة للدولة وتحقيق التوازن بين اعتبارات التكامل في خدمات التأمين واعتبارات الحجم الاقتصادي الأمثل بشأن تعظيم الربحية وترشيد التكلفة.
- تسهيل التنفيذ الفعلي لعمليات إعادة الهيكلة المالية والفنية لشركات التأمين المملوكة للدولة بما يساعد على تحقيق أكبر قدر من المرونة في الاحتياطيات الفنية، والاستغلال الأمثل لرأس المال، وتحقيق الفاعلية في الإدارة والتخصصية.
- تسهيل تأسيس شركات مكملة للنشاط التأميني والمالي وهي ضرورية للنمو والارتقاء بالأداء، مثل شركة مصر لإدارة الأصول العقارية، وشركة إدارة الاستثمارات.

• **دمج شركتى الشرق للتأمين والمصرية لإعادة التأمين في شركة مصر للتأمين:**

- إنشاء أكبر كيان تأميني في الشرق الأوسط من خلال دمج شركة الشرق للتأمين والمصرية لإعادة التأمين ومصر للتأمين في كيان تأميني واحد عملاق، وقد تم اتخاذ قرار الدمج من خلال دراسة أوضاع الشركات العامة العاملة في مجال نشاط التأمين، وتقييم الأوضاع الفنية والمالية والقانونية، والمقارنة بمثيلاتها في السوق المصري وفي أسواق التأمين في الاقتصاديات المشابهة، بالإضافة إلى تحليل نقاط القوة والضعف لهذه الشركات ووضع مقترحات لإعادة الهيكلة بهدف تعظيم الأرباح وزيادة العمالة والمساهمة في نمو سوق التأمين المصري.
- تم تنفيذ المشروع بخطوات علمية مدروسة وجدول زمني محدد وبإشراف ومتابعة فريق عمل مصري ذو خبرات متميزة في النواحي التأمينية والفنية وبمشاركة الكفاءات المتميزة في الشركات ذاتها المعنية بإعادة الهيكلة.
- هدف قرار الدمج إلى الارتقاء بمعدلات أداء شركات التأمين العامة، وتدعيم وقدرتها على جذب رؤوس أموال جديدة، ومراعاة لما يشهده سوق التأمين العالمي من حركات الاندماج وظهور كيانات عملاقة امتلكت باندماجها كافة مقومات النجاح من القدرة المالية والكفاءات الفنية المتميزة في الفترة الأخيرة، وقد تم الدمج الفعلي اعتباراً من 2007/12/4 بناءً على موافقة الجمعيات العامة غير العادية لتلك الشركات.

4. التوسع المحلي والتواجد الإقليمي لشركات التأمين:

في ظل توجهات الحكومة المصرية لزيادة معدلات التنمية ووصول الخدمات التأمينية للمواطن المصري في جميع أنحاء الجمهورية، وفي إطار تنفيذ خطة تنشيط سوق التأمين وتوفير التغطية التأمينية في العديد من محافظات مصر، مما يساهم في نشر الثقافة التأمينية وتوفير منتجات متوافقة مع متطلبات حملة الوثائق المحتملين، فقد عملت شركات التأمين على تدعيم وتكثيف تواجدها محلياً بحيث أصبح عدد فروع شركات التأمين في محافظات مصر 368 فرع بنهاية يونيو 2009 على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول رقم (3 - 14)

فروع شركات التأمين في محافظات جمهورية مصر العربية حتى نهاية يونيو 2009

المحافظات	عدد الفروع
القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية - حلوان - السادس من أكتوبر)	150
غرب ووسط الدلتا (البحيرة - مرسى مطروح - المنوفية - الغربية - الإسكندرية)	74
شرق الدلتا (كفر الشيخ - دمياط - الشرقية - الدقهلية)	52
القناة وسيناء (الإسماعيلية - السويس - بورسعيد - شمال سيناء - جنوب سيناء)	34
الصعيد (المنيا - سوهاج - أسيوط - بني سويف - أسوان - الوادي الجديد - البحر الأحمر - الأقصر - قنا - الفيوم)	58
الإجمالي	**368**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

وبالإضافة لما سبق، فقد تم نقل الفروع الخارجية لشركة التأمين الأهلية المصرية في دولتي قطر والكويت إلى شركة مصر للتأمين، وذلك لتعظيم الاستفادة من خبراتها في ترويج خدمات إعادة التأمين داخل هذه الأسواق، كما تم تحويل فرع شركة التأمين الأهلية المصرية في المملكة العربية السعودية إلى شركة مساهمة بمقدار قيمة ذلك الفرع.

5. تطوير المهن المتصلة بصناعة التأمين:

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال العام المالي 2010/2009 بمتابعة تنفيذ أحكام القانون رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وذلك فيما يتعلق باستيفاء الشروط بالنسبة للأشخاص الذين يتقدمون بطلبات لمزاولة إحدى المهن المنصوص عليها في القانون، وفي إطار القواعد التي وضعتها الهيئة لتنظيم ممارسة أعمال الوساطة والتزامات الوسطاء قِبل الشركات وحملة الوثائق. **ويوضح البيان التالي عدد الخبراء والوسطاء المسجلين بالهيئة العامة للرقابة المالية حتى نهاية يونيو 2010:**

جدول رقم (3 - 15)
الخبراء والوسطاء المسجلون بالهيئة العامة للرقابة المالية حتى نهاية يونيو 2010

البيـــــــــان	العـــــــدد
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	7,210
شركات الوساطة والسمسرة في التأمين	12
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	290
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	10
خبراء إكتواريون	19
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	525
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	40

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

6. المنتجات التأمينية الجديدة:

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال العام المالي 2010/2009 بدراسة الطلبات المقدمة من شركات التأمين بشأن اعتماد شروط ونماذج وثائق التأمين الجديدة، وتعديل شروط الوثائق السارية لكل من تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات والمسئوليات بما يتناسب مع احتياجات السوق، **وفيما يلي عرض لأهم المنتجات التأمينية للعامين الماليين** 2009/2008 و2010/2009:

جدول رقم (3 - 16)
المنتجات التأمينية (2008/2009 - 2009/2010)

العام المالي 2008/2009	العام المالي 2009/2010
• **تأمينات الأشخاص:** 1) **اعتماد (29) وثيقة تأمين فردي منها:** - وثيقة الحماية التكافلية. - وثيقة ضمان المعاش الشهري. - وثيقة الإعفاء من سداد الأقساط في حالات الوفاة والعجز. - وثيقة تقاعد بأداء وحدات استثمارية. 2) **اعتماد (173) عقد جماعي.**	• **تأمينات الأشخاص:** 1) **اعتماد (12) وثيقة تأمين فردي منها:** - وثيقة تأمين تكافلي عائلي مختلط مزايا مضاعفة. - وثيقة تأمين تكافلي عائلي مختلط. - وثيقة تامين تكافلي عائلي إضافية لتغطية الوفاة والعجز نتيجة لحادث. - وثيقة تامين تكافلي عائلي مؤقت إضافية. - وثيقة تأمين تكافل عائلى مؤقت مع رد الإشتراكات. - وثيقة الحماية التكافلية "سوليد أمان". - وثيقة الحماية التكافلية "سوليد نمو". - وثيقة الحماية التكافلية "سوليد تعمير". 2) **اعتماد (187) عقد جماعي.**
• **تأمينات الممتلكات:** **اعتماد (216) وثيقة منها:** - وثيقة تأمين تغطية الخسائر الناجمة عن عنصر الوقت. - وثيقة تأمين المفتاح البديل. - وثيقة تأمين تغطية أخطار الإرهاب والتخريب. - وثائق تأمين المسئولية المهنية لوسطاء التأمين. - وثيقة تأمين مسئوليات وكلاء الشحن. - وثيقة تأمين وحدات التمويل العقاري.	**تأمينات الممتلكات:** **اعتماد (154) وثيقة منها:** - وثيقة تأمين المسئولية العامة ومسئولية المنتجات. - وثيقة تأمين وكلاء الشحن. - وثيقة تأمين المسئولية المهنية للأطباء. - وثيقة التأمين الإجباري من حوادث (المصاعد / السلالم / المشايات الكهربائية). - وثيقة تأمين حاملي كارت إئتمان البنوك. - وثيقة تأمين على أخطار الحرب والإرهاب والعنف السياسي. - وثيقة الضمان الممتد على سيارة جديدة. - وثيقة مساعدات الطريق للسيارة. - وثيقة إلغاء الحدث لصالح شركة بورت غالب للمسئوليات. - وثيقة تأمين وحدات التمويل العقاري. - وثيقة ضمان مسئولية للمجموعات المالية. - وثيقة المسئولية المهنية لوكلاء اللاعبين المحترفين لصالح الاتحاد المصرى لكرة القدم. - وثيقة التأمين الشاملة للمنشآت المتوسطة والصغيرة "بيزنس جارد". - وثيقة ضمان سداد التمويل.

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

7. التوعية والترويج بنشاط قطاع التأمين:

تم خلال العام المالي 2010/2009 الانتهاء من المرحلتين الثانية والثالثة من الحملة الإعلامية التي تبنتها الهيئة بالتعاون مع الاتحاد المصري للتأمين، وشركات التأمين العاملة بالسوق بهدف نشر الوعي والثقافة التأمينية لدى المواطن المصري من خلال تبسيط مفهوم الخطر لديه، وترسيخ مبدأ أهمية التأمين في الحياة اليومية لدى جميع شرائح وفئات المجتمع.

وقد أسفر التقييم الذي تم لدى شركة متخصصة عن تحقيق نتائج إيجابية وعن ضرورة الاستمرار في هذا النوع من حملات التوعية لما تمثله من نقلة نوعية في أسلوب مخاطبة الجماهير.

كما شهد العام المالي 2010/2009 انعقاد مؤتمر اليورومني للتأمين في مارس 2010 والذي تناول المحاور التي تضمنها برنامج العمل لتطوير قطاع التأمين في إطار المرحلة الثانية لإصلاح القطاع المالي والتي تستمر خلال الفترة من عام 2009 وحتى عام 2012.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال فعاليات مؤتمر اليورومني للتأمين

إطار 7:3 التوعية والترويج بنشاط قطاع التأمين خلال العام المالي 2009/2008

تم تبني خطة إعلامية متكاملة لقطاع التأمين تقوم على عدة مراحل (نوعية/ زمنية)، بهدف نشر الوعي والثقافة التأمينية بين المواطنين والقائمين على الوحدات والمنشآت الإنتاجية والخدمية المختلفة بغرض توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات التأمين، وذلك بالتعاون مع الاتحاد المصرى للتأمين وشركات التأمين العاملة في السوق.

وقد انقسمت الحملة إلى ثلاث مراحل وخلال العام المالي 2009/2008 تم الانتهاء من المرحلة الأولي وأكد التقييم العلمي والفني لها من خلال استطلاعات الرأي بالطرق المختلفة إلى تحقيق نتائج إيجابية متعددة، وقد بدأت المرحلة الثانية اعتباراً من الربع الثالث من عام 2009.

ثالثاً: التمويل العقاري:

شهد نشاط التمويل العقاري خلال العام المالي 2010/2009 نمواً ملحوظاً، وذلك على الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري بشكلٍ عام، ويرجع تحقيق هذا النمو إلى أن سوق التمويل العقاري يتميز بدرجة عالية من الانضباط المالي والرقابي هذا فضلاً عن كونه سوقاً ناشئاً بدأ في العمل مُنذ سنوات.

واستمراراً للعمل على النهوض بقطاع التمويل العقاري في إطار المرحلة الثانية من برنامج إصلاح القطاع المالي (2009 – 2012) والتي تهدف إلى زيادة معدلات نمو التمويل العقاري، والمساهمة في رفع المستوى المعيشي للمجتمع من خلال توفير المسكن الملائم، وذلك مع التأكيد على إحكام قواعد الرقابة المالية المنضبطة على التمويل العقاري، قامت وزارة الاستثمار وجهاتها التابعة بتنفيذ العديد من الإجراءات والتي من شأنها تنشيط وتطوير سوق التمويل العقاري.

كما تم خلال العام المالي 2010/2009 الانتهاء من إعداد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري، يهدف إلى تعزيز قدرة الهيئة العامة للرقابة المالية في الرقابة على نشاط التمويل العقاري، وتسهيل إجراءات قيد الضمان العقاري المرتبطة بعقود التمويل العقاري، وإجراءات تسجيل الأراضي بالمجتمعات العمرانية الجديدة. بالإضافة إلى تسهيل إجراءات صندوق دعم وضمان التمويل العقاري من خلال تيسير إجراءات مزاولة نشاط صندوق دعم التمويل العقاري لذوي الدخول المنخفضة بالتوازي مع التعديلات التي تمت وفقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية للنظام الأساسي لصندوق دعم وضمان نشاط التمويل العقاري.

كما تم العمل على تطوير وتفعيل نشاط صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري حيث صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 272 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 4 لسنة 2003 في شأن نظام صندوق

أهم إجراءات تطوير قطاع التمويل العقاري 2004 – 2010

- اعتماد نموذج الشروط الأساسية للتمويل العقاري بعد تعديلها، وتطوير نماذج اتفاقات التمويل العقاري الموحدة.
- إنشاء شركة للاستعلام والتصنيف الائتماني.
- إصدار دليل التمويل العقاري.
- وضع الإطار التنظيمي اللازم لنشاط صناديق الاستثمار العقاري.
- إصدار الضوابط المنظمة لمنح التمويل العقاري بالعملات الأجنبية (قيمة التمويل لقيمة العقار 65%).
- إصدار ضوابط منح التمويل العقاري في مجال تمويل شراء الوحدات تحت التشييد بحد أقصى 70% من تكلفة العقار.
- تبسيط إجراءات التنفيذ على العقارات وتخفيض الفترة الزمنية اللازمة لذلك.
- وضع الضوابط والقواعد العامة لتنظيم التعاملات في السوق وفقاً لأفضل الممارسات العالمية ومقررات بازل II.
- وضع اللوائح الخاصة بمنح تراخيص مزاولة نشاط التمويل العقاري وكذلك الوكلاء وخبراء التقييم العقاري.
- إقرار نظام وقواعد منح الدعم النقدي من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري إلى منخفضي الدخل.
- توسيع قاعدة إثبات الدخل لتشمل غير القادرين على تقديم إقرارات ضريبية أو خطابات من جهة العمل لإثبات الدخل.
- تخفيض رسوم تسجيل العقارات بحد أقصى 2000 جنيه مصري.
- إصدار قواعد إنشاء وتنظيم عمل الشركات التي تقدم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني المتعلقة بمديونية عملاء البنوك وشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي.
- صدور قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 272 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 4 لسنة 2003 في شأن نظام صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري.
- قرار وزير الاستثمار رقم (205) لسنة 2009 بشأن تشكيل مجلس إدارة صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري.
- قرار وزاري مشترك رقم (166) لسنة 2009 بين وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ووزارة الاستثمار بشأن تشكيل لجنة لتفعيل نشاط التمويل العقاري لدعم إسكان محدودي الدخل والتنسيق بين الجهات المعنية.
- نشر فروع لشركات التمويل العقاري في مختلف المحافظات.
- الانتهاء من مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2001.

ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، ويهدف القرار إلى توسيع غرض الصندوق ليشمل ضمان نشاط التمويل العقاري بصفة عامة والقيام بدعم ذوي الدخول المنخفضة، وكذلك اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تكفل المتابعة والحفاظ على حقوق المتعاملين معه، كما تم تعديل المواد المتعلقة بتشكيل مجلس إدارة الصندوق بما يمكن مجلس الإدارة من القيام بكافة مهام الصندوق على الوجه الأمثل. وقد تم خلال العام المالي 2010/2009 تفعيل البرنامج الجديد لدعم إسكان محدودي الدخل حيث تم توفير مبلغ 1,650 مليون جنيه مصري لدعم 65,000 وحدة سكنية خلال السنوات الثلاث القادمة لتحقيق البرنامج الجديد للدعم، كما تم توقيع بروتوكولات تمويل ودعم وحدات سكنية بمحافظات القاهرة الكبرى، والصعيد، ووسط وغرب وشرق الدلتا، ومدن القناة.

أهم النتائج المترتبة على إجراءات تطوير قطاع التمويل العقاري 2004 – 2010

- ارتفعت قيمة القروض الممنوحة طبقاً لقانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001 لتصل إلى 4 مليار جنيه في يونيو 2010.
- ارتفع عدد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري ليصل إلى 13 شركة، بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري فضلاً عن 19 بنكاً يعمل في هذا النشاط.
- اتسع النطاق الجغرافي لنشاط التمويل العقاري بالشركات ليشمل كافة محافظات الجمهورية، علماً بأن 98% من التمويل الممنوح قد استهدف شراء وحدات سكنية منها 60% تم تخصيصها لشراء وحدات صغيرة بمساحات في حدود 86 متر مربع.
- بلغ إجمالي عدد الوحدات التي تم دعمها من قبل الصندوق عدد 5,200 وحدة سكنية بإجمالي دعم يقدر بنحو 51.7 مليون جنيه بنهاية يونيو 2010.

وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات المُنفذة في مجال التمويل العقاري خلال العام المالي 2010/2009:

أولاً: مؤشرات نشاط التمويل العقاري:

• حجم القروض الممنوحة طبقاً لقانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001:

تمثلت أهم مظاهر النمو في قطاع التمويل العقاري في ارتفاع قيمة القروض الممنوحة طبقاً لقانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001 لتصل إلى 4 مليار جنيه في يونيو 2010. وقد صاحب هذا النمو تطوير في البنية الأساسية للسوق الأولي والثانوي شمل كافة المتعاملين به من جهات مانحة للتمويل، وخبراء متخصصين في هذا المجال كالوسطاء، والوكلاء، والمقيمين العقاريين. **ويوضح الشكل التالي تطور قيمة القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري مُنذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2010:**

شكل رقم (3 - 22)
قروض التمويل العقاري الممنوحة من البنوك * وشركات التمويل العقاري (2010/2009 - 2005/2004)

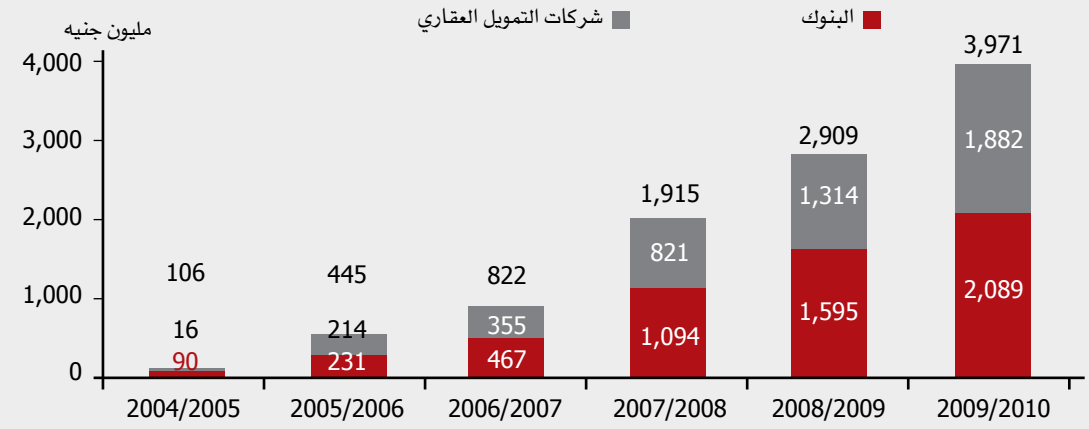

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري

* القروض الممنوحة من البنوك مصدرها البنك المركزي المصري

كما شهد العام المالي 2010/2009 اتساع النطاق الجغرافي لنشاط التمويل العقاري بالشركات ليشمل كافة محافظات الجمهورية، علماً بأن 98% من التمويل الممنوح قد استهدف شراء وحدات سكنية منها 60% تم تخصيصها لشراء وحدات صغيرة بمساحات في حدود 86 متر مربع.

شكل رقم (3 - 23)
التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري
يونيو 2010

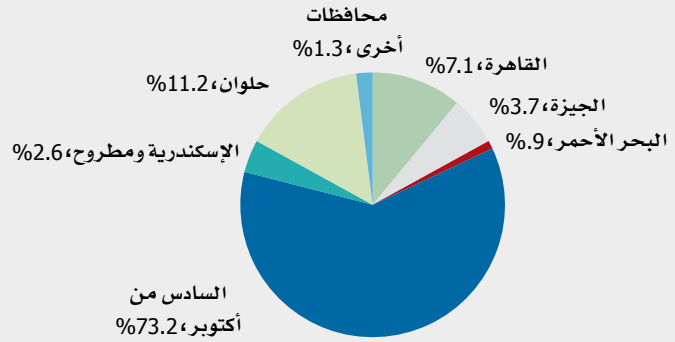

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي حجم القروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري تبعاً لفئات الدخل خلال العام المالي 2010/2009، حيث يوضح أن فئة الأفراد محدودي الدخل (ذوي الدخول الأقل من 1,750 جنيه شهرياً للفرد و2,500 جنيه للأسرة) هي أكثر الفئات التي تحصل على التمويل وذلك بنسبة تتجاوز 68%.

شكل رقم (3 - 24)
توزيع القروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري وفقاً لفئات الدخل
(يونيو 2010)

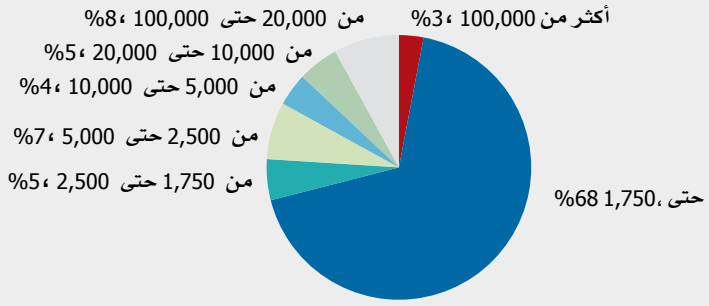

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

- **تطور سوق التمويل العقاري:**

شهد العام المالي 2010/2009 زيادة في عدد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري ليصل إلى 13 شركة، بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري و19 بنكاً يعمل في هذا النشاط. **ويوضح الجدول التالي التطور في مؤشرات سوق التمويل العقاري وذلك خلال الفترة من العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009:**

جدول رقم (3 - 17)
مؤشرات عامة عن سوق التمويل العقاري (2010/2009 - 2005/2004)

البيـــــــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
عدد شركات التمويل العقاري *	2	4	6	8	10	13
عدد خبراء التقييم العقاري	75	88	109	117	133	147
عدد وسطاء التمويل العقاري	203	212	224	234	223	218
عدد الوكلاء العقاريين	--	28	31	46	67	150
عدد مراقبي الحسابات	23	27	37	45	48	48
عدد شركات إعادة التمويل العقاري	0	1	1	1	1	1

* عدد الشركات العاملة بالفعل هي 8 شركات هي (التعمير – المصرية – تمويل – أملاك – سكن – بيت التمويل – التيسير) + الشركة المصرية لإعادة التمويل وتم إضافة شركة جديدة بسوق التمويل العقاري باسم "شركة المصريين للتمويل العقاري".

وفيما يتعلق بنشاط شركات التمويل العقاري، فقد ارتفع إجمالي عدد المستثمرين من 103 مستثمر خلال العام المالي 2005/2004 بإجمالي حجم تمويل بلغ 16 مليون جنيه إلى 15,603 مستثمر بإجمالي تمويل ممنوح وصل إلى 1,882 مليون جنيه في يونيو 2010، **ويوضح الجدول التالي متوسط مؤشرات أداء شركات التمويل العقاري خلال الفترة من العام المالي 2005/2004 وحتى العام المالي 2010/2009.**

جدول رقم (3 - 18)
متوسط مؤشرات أداء شركات التمويل العقاري (2010/2009 - 2005/2004)

البيـــــــان	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
متوسط أسعار الفائدة على التمويل الممنوح	%13.5	%12.3	%12.79	12.84%	%12.57	%12.48
متوسط فترة سداد التمويل (سنة)	11.9	13.6	11.60	11.90	13.35	%16.03
متوسط قيمة التمويل لقيمة العقار	--	--	%53.57	52.21%	%54.93	%47.7

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

- **أهم مؤشرات نشاط صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري:**

بلغ إجمالي عدد الوحدات التي تم دعمها من قبل الصندوق عدد 5,200 وحدة سكنية بإجمالي دعم يقدر بنحو 51.7 مليون جنيه بنهاية يونيو 2010، وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات نشاط صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري حتى يونيو 2010.

شكل رقم (3 - 25)

أهم مؤشرات صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري حتى يونيو 2010

إجمالي الدعم المقدم

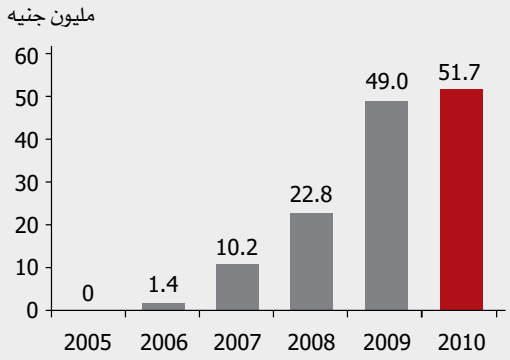

إجمالي عدد الوحدات المدعومة

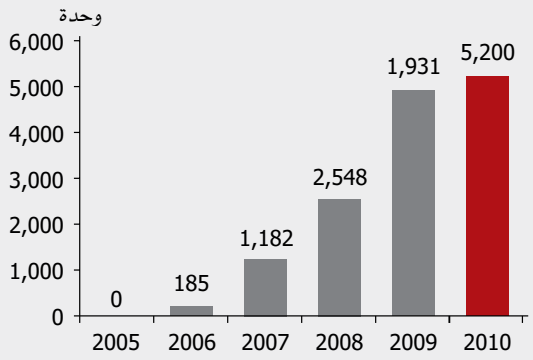

بيان الوحدات المدعومة من صندوق التمويل العقاري

البيـــــــان	عدد الوحدات	قيمة الدعم
محافظة دمياط	1,200 وحدة سكنية	10,260,000 جنيه
محافظة القليوبية	288 وحدة سكنية	4,320,000 جنيه
محافظة حلوان	1,968 وحدة سكنية	19,680,000 جنيه
محافظة السادس من أكتوبر	1,744 وحدة سكنية	17,440,000 جنيه
إجمالي عدد الوحدات	**5,200** وحدة سكنية	**51,700,000** جنيه

المصدر: صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري

ثانياً: إجراءات تفعيل نشاط التمويل العقاري خلال العام المالي 2010/2009:

تتمثل أهم التطورات التي شهدها سوق التمويل العقاري ضمن خطة تطويره خلال العام المالي 2010/2009 فيما يلي:

1-إجراءات تطوير وتفعيل نشاط التمويل العقاري:

أ. تطوير الإطار المؤسسي لسوق التمويل العقاري:

- وضع عدد من الإجراءات التي تهدف إلى تقوية الدور الرقابي للجهة القائمة بالإشراف والرقابة على السوق لحماية السوق والمتعاملين فيه وزيادة القدرة على توقع حدوث الأزمات والتعامل معها مبكراً.
- دراسة تفعيل نشاط صناديق الاستثمار العقاري وتطوير القواعد التنظيمية له، وإضافة بعض الإجراءات التنظيمية لتسهيل التعامل مع منظومة التمويل العقاري مثل إجراءات التسجيل والرهن.

- تطوير نشاط الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري وتشجيعها على طرح سندات لتوفير مزيد من السيولة اللازمة للتمويل طويل الأجل.
- الإعداد لتوفير برنامج تأميني متكامل لنشاط التمويل العقاري في مصر.

ب. رفع كفاءة السوق:

- زيادة عدد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري والخبراء والوكلاء والوسطاء.
- نشر فروع لشركات التمويل العقاري في المحافظات.
- دراسة تصميم نظام معلومات متكامل عن قطاع الإسكان والاستثمار والتمويل العقاري في مصر، وإعداد سجل خاص لتسجيل الرهون الحيازية على ضمانات شركة إعادة التمويل العقاري.
- تصميم برنامج لإعداد كوادر من المتخصصين في مجال التمويل العقاري عن طريق تنفيذ برامج التدريب.

جـ - رفع الوعي في مجال الثقافة المالية:

- جاري تنفيذه من خلال الهيئة العامة للرقابة المالية، والتي يعد واحداً من أبرز وظائفها الارتقاء بالثقافة المالية، كما يتم تنفيذ ذلك من خلال صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري.
- العمل على تأسيس شركة لخدمات المعلومات لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية.
- القيام بمزيد من التطوير لقواعد الإفصاح والنشر.
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والإعلام.

2-تطوير الإطار التشريعي المنظم لنشاط التمويل العقاري:

شهد العام المالي 2010/2009 العديد من التطورات فيما يتعلق بالإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لنشاط التمويل العقاري، ولعل أهم ما شهده القطاع من تطور في هذا الشأن هو تأسيس الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تولت ضمن مهامها الرقابة، والإشراف على قطاع التمويل العقاري، وكافة الأنشطة المالية المرتبطة به كالتأمين والتوريق، وذلك بداية من العام المالي 2010/2009 مما ساهم في تحقيق المزيد من التطوير لنشاط التمويل العقاري.

وفيما يلي عرض لأهم التعديلات لبعض أحكام قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون 148 لسنة 2001 التي تم الانتهاء من إعدادها خلال العام المالي 2010/2009 لتطوير الإطار التشريعي الخاص بنشاط التمويل العقاري:

أ- تعزيز قدرة الهيئة العامة للرقابة المالية في الرقابة على نشاط التمويل العقاري:

1. عدم السماح بمزاولة نشاط التمويل العقاري وإعادة التمويل العقاري إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة العامة للرقابة المالية.
2. امتداد رقابة الهيئة على تمويل العقارات تحت التشييد وفقاً للضمانات والشروط التي تنص عليها اللائحة التنفيذية للقانون.

3. الإلزام بأن يكون اتفاق التمويل العقاري وفقاً للنماذج التي تعتمدها الهيئة، مع إجراء بعض التعديلات على ما يجب أن يتضمنه اتفاق التمويل بين الممول والمستثمر، وإتاحة المجال لأن تتضمن اللائحة التنفيذية القواعد والشروط التي يتم في إطارها إعداد اتفاق التمويل العقاري لكل غرض من الأغراض التي يمنح من أجلها التمويل.

4. إلزام شركات التمويل العقاري بتطبيق معايير الملاءة المالية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن يتولي مراجعة حسابات الشركات مراقبين من الخاضعين لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية والمقيدين بسجل الهيئة.

5. عدم جواز اندماج شركات التمويل العقاري إلا لشركات تعمل في ذات المجال بعد الحصول على موافقة من الهيئة العامة للرقابة المالية، فضلاً عن عدم جواز تملك شخص طبيعي أو اعتبارها نسبة من رأس المال تزيد عن 10% إلا بموافقة الهيئة.

6. اشتراط إمساك وسطاء وخبراء التمويل لسجلات وفقاً للنظم والقواعد التي تضعها الهيئة.

7. تبادل المعلومات بين الهيئة والبنك المركزي وشركات الاستعلام الائتماني بما يسمح بتكوين قاعدة متكاملة للمعلومات عن نشاط التمويل العقاري.

ب- تيسير إجراءات قيد الضمان العقاري:

1. تيسير إجراءات قيد الضمان العقاري المرتبطة بعقود التمويل العقاري.

2. تيسير إجراءات تسجيل الأراضي وبصفة خاصة الأراضي بالمجتمعات العمرانية الجديدة.

جـ - تيسير إجراءات مزاولة صندوق دعم وضمان نشاط التمويل العقاري:

1. تيسير إجراءات مزاولة نشاط صندوق دعم التمويل العقاري لذوي الدخول المنخفضة بالتوازي مع التعديلات التي تمت وفقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية للنظام الأساسي لصندوق دعم وضمان نشاط التمويل العقاري.

2. الفصل بين نشاط الصندوق في مجال دعم نشاط التمويل العقاري لذوي الدخول المنخفضة ونشاطه في مجال ضمان مخاطر عدم سداد الالتزامات الناشئة عن نشاط التمويل العقاري.

3. دراسة إجازة مزاولة نشاط ضمان التدفقات النقدية للتمويل العقاري من خلال إنشاء شركات متخصصة في هذا المجال.

إطار 8:3 أهم إجراءات تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لنشاط التمويل العقاري (2009/2008 - 2005/2004)

- التصديق على قرار رئيس الجمهورية رقم 9 لسنة 2007 بشأن الموافقة على اتفاق على قرض مشروع تنمية سوق التمويل العقاري الموقع مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويهدف هذا القرار إلى المساعدة في دعم المقترضين الأساسيين في سوق المال (البنوك وشركات التمويل العقاري) من أجل توفير خدمات التمويل العقاري للوحدات السكنية لفترات أطول على أساس ظروف السوق.

- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 465 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري. ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط التمويل العقاري للمساهمة في حل مشكلة الإسكان والنهوض بالنشاط العقاري والصناعات المرتبطة به، وذلك من خلال زيادة عدد المستثمرين المستفيدين من نشاط التمويل العقاري، ووضع بعض القواعد الميسرة على الممول والمستثمر، والتأكيد على أهمية وضرورة التأهيل العلمي والعملي لخبراء ووسطاء التمويل العقاري باعتبارهم من الأشخاص الفاعلة في نشاط التمويل العقاري.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1864 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري، ويهدف هذا التعديل إلى تفعيل نشاط صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري بالتيسير على الأفراد والأسر ذوي الدخل المنخفض للحصول على وحدات سكنية، وذلك من خلال خفض قيمة التمويل بما يمكن المستثمر من سداده حيث تم رفع الحد الأقصى للدخل الشهري لمستحقي الدعم ليصل إلى 1750 جنيه شهرياً للأعزب و2500 جنيه شهرياً للأسرة.
- صدور قرار السيد وزير المالية بإعفاء عقود التمويل العقاري من الخضوع لضريبة الدمغة النسبية.
- اعتماد نموذج الشروط الأساسية للتمويل العقاري بعد تعديلها، وتطوير نماذج اتفاقات التمويل العقاري الموحدة.
- إصدار قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إصدار ضوابط التعامل بتكلفة التمويل المتغيرة والإطار التنفيذي لها.
- إصدار ضوابط إعادة التمويل العقاري.
- تطوير قواعد الترخيص للشركات وخبراء التقييم ووسطاء التمويل العقاري.
- إصدار ضوابط الاستحواذ على حصص في شركات التمويل العقاري المُرخصة.
- إصدار ضوابط منح التمويل العقاري في مجال الوحدات تحت التشييد التي يقوم المستثمر بشرائها من شركات التنمية العقارية.

3- تفعيل نشاط صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري:

شهد العام المالي 2010/2009 العديد من التطورات المرتبطة بالقواعد التشريعية والضوابط والإجراءات المنظمة لنشاط صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، والتي استهدفت توسيع قاعدة المستفيدين من نشاط التمويل العقاري من منخفضي الدخل، **وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل نشاط صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري:**

- صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 272 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 4 لسنة 2003 في شأن نظام صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري.
- صدور قرار وزاري مشترك رقم 166 لسنة 2009 بين وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ووزارة الاستثمار بتشكيل لجنة لتفعيل نشاط التمويل العقاري لدعم إسكان محدودي الدخل والتنسيق بين الجهات المعنية.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 205 لسنة 2009 بشأن تشكيل مجلس إدارة صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري.

- رفع قيمة الحد الأقصى لدعم الوحدة السكنية من 7,500 جنيه إلى 10 آلاف جنيه ثم إلى 15 ألف جنيه، وتم اعتماد زيادته إلى 25 ألف جنيه طبقاً لبيان الحكومة لعام 2009.
- تخفيض قسط الضمان الشهري المحصل من كلٍ من الجهات المانحة للتمويل (بنوك وشركات) والمستثمرين من غير ذوي الدخول المنخفضة ليتراوح بين 0.125% و0.5% بدلاً من 1% وفقاً لنسبة التمويل إلى قيمة العقار، وتستخدم هذه الأقساط من قبل الصندوق في السداد نيابة عن المستثمر في حالة التعثر عن الدفع لثلاثة أقساط متتالية، وذلك مرة واحدة فقط كل خمس سنوات للمستثمر الواحد.
- قيام الصندوق بتقديم الدعم للراغبين من ذوي الدخول المنخفضة في شراء وحدات سكنية متداولة بالسوق، وذلك وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن وبشرط ألا يزيد سعر الوحدة عن 95 ألف جنيه.
- استمرار تطوير آليات العمل بالصندوق لفصل نظام الدعم عن نظام الضمان.
- الانتهاء من الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق وأصبح جاهزاً لتلقي طلبات الجمهور(www.MFF.gov.eg).

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الوحدات السكنية المدعومة من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري بنهاية يونيو 2010 قد بلغ 5,200 وحدة سكنية بإجمالي قيمة دعم بلغت 51.7 مليون جنيه، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية المدعومة في محافظة دمياط 120 وحدة سكنية بقيمة دعم بلغت 10.3 مليون جنيه، وفي محافظة القليوبية 288 وحدة سكنية بقيمة دعم بلغت 4.3 مليون جنيه، وفي محافظة حلوان 1,968 وحدة سكنية بقيمة دعم بلغت 19.7 مليون جنيه، ومحافظة السادس من أكتوبر 1,744 وحدة سكنية بقيمة دعم بلغت 17.4 مليون جنيه.

- **البرنامج الجديد لدعم إسكان منخفضي الدخل:**

تم توفير نحو 1,650 مليون جنيه مصري لدعم 65,000 وحدة سكنية خلال السنوات الثلاث القادمة لتحقيق البرنامج الجديد للدعم، والذي تقوم أهدافه على ما يلي:

- منح الأولوية لمشتري الوحدات السكنية للمرة الأولى.
- تحديد الحد الأقصى لسعر الوحدة المدعومة بمبلغ 95,000 جنيه.
- يستفيد من البرنامج الفئات ذات الدخل الشهري الذي لا يتجاوز 1,750 جنيه مصري للأفراد، و2,500 جنيه مصري للأسرة.
- يتناقص دعم الوحدة السكنية مع الزيادة في دخل المستفيد.
- تحديد الحد الأدنى للدفعة المقدمة بنسبة 20% من قيمة الوحدة السكنية.
- توفير دعم أكبر لمشتري الوحدات ذات المساحات الأصغر ولذوي الدخول الأدنى.

شكل رقم (3 - 26)

شكل يوضح تناقص دعم الوحدة السكنية مع الزيادة في دخل المستفيد

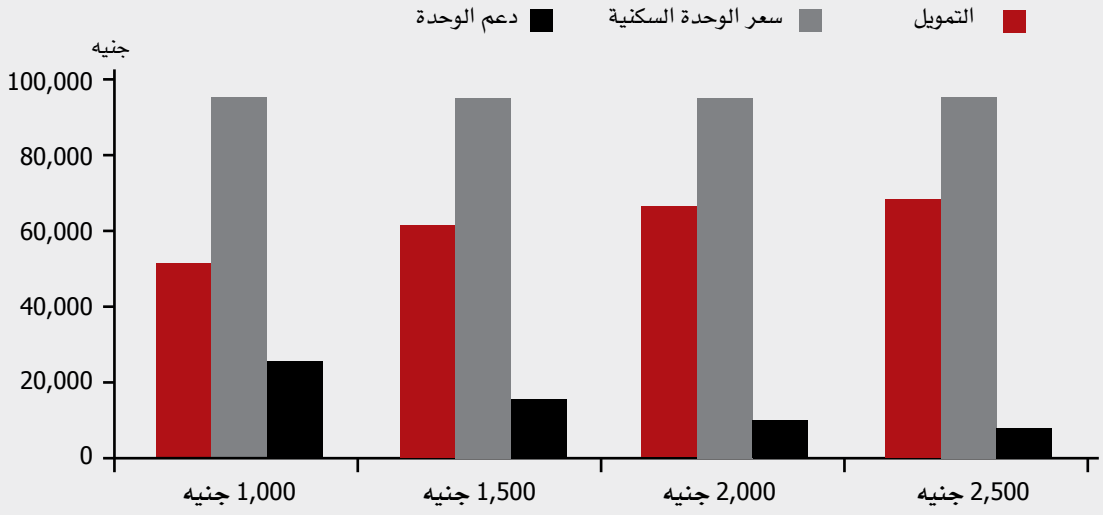

المصدر: صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري

مزايا البرنامج الجديد للصندوق:

- إتاحة المزيد من فرص الإسكان لفئات الدخول المنخفضة.
- استغلال موارد الموازنة العامة للدولة بكفاءة أكبر.
- توفير دعم نقدي مباشر للمواطنين المستفيدين من البرنامج.
- تخفيض تكلفة التمويل وقيمة الأقساط الشهرية لتمكين المواطن من الانتظام في السداد.
- توفير الدعم للوحدات القائمة لتصريف مخزون الوحدات الشاغرة في بعض المحافظات.
- تزايد عدد الوحدات السكنية المقرر دعمها لتصل إلى 65,000 وحدة سنوياً.
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص في بناء وحدات إسكان منخفضي الدخل.

- **البروتوكولات الجديدة الموقعة مع المحافظات (لعدد 49,300 وحدة):**

- تم توقيع بروتوكولات تمويل ودعم عدد 49,300 وحدة سكنية بمحافظات القاهرة الكبرى، والصعيد، ووسط وغرب وشمال الدلتا، ومدن القناة بقيمة دعم تقدر بحوالي 1,232,500,000 جنيه.
- يتم حالياً التوسع في جميع محافظات مصر لدعم منخفضي الدخل ونشر الوعي بنظام التمويل العقاري.
- سيقوم الصندوق بافتتاح فروع جديدة في جميع محافظات مصر في مجمعات الاستثمار المزمع إنشائها في تلك المحافظات بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار.

توقيع بوتوكولات تمويل ودعم وحدات سكنية بمحافظات أقليم القاهرة الكبرى
(القاهرة - الجيزة - القليوبية - حلوان - السادس من أكتوبر)

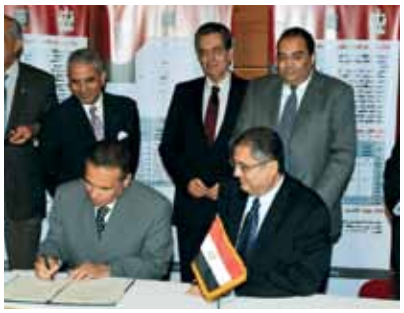

توقيع بوتوكولات تمويل ودعم وحدات سكنية بمحافظات أقليم غرب ووسط الدلتا
(البحيرة - مرسى مطروح - المنوفية - الغربية - الإسكندرية)

توقيع بروتوكولات تمويل ودعم وحدات سكنية بمحافظات إقليم شرق الدلتا (كفر الشيخ - دمياط - الشرقية - الدقهلية)

توقيع بروتوكولات تمويل ودعم وحدات سكنية بمحافظات إقليم القناة وسيناء (الإسماعيلية - السويس - بورسعيد - شمال سيناء - جنوب سيناء)

توقيع بروتوكولات تمويل ودعم وحدات سكنية بمحافظات إقليم الصعيد (المنيا - سوهاج - أسيوط - بني سويف - أسوان - الوادي الجديد - البحر الأحمر - الأقصر - قنا - الفيوم)

ويوضح الجدول التالي بروتوكولات التمويل العقاري الموقعة على مستوى محافظات الجمهورية للوحدات السكنية المدعومة وقيمة الدعم الممنوح:

جدول رقم (3 - 19)

البروتوكولات الجديدة الموقعة مع محافظات الجمهورية

م	المحافظة	عدد الوحدات المدعومة	قيمة الدعم الممنوح بالجنيه
1	سوهاج	3,000	75,000,000
2	قنا	3,000	75,000,000
3	الأقصر	3,000	75,000,000
4	أسيوط	1,000	25,000,000
5	الفيوم	1,000	25,000,000
6	الوادي الجديد	1,000	25,000,000
7	أسوان	1,000	25,000,000
8	البحر الأحمر	1,000	25,000,000
9	الشرقية	1,000	25,000,000
10	الدقهلية	1,000	25,000,000
11	كفر الشيخ	1,000	25,000,000
12	دمياط	300	7,500,000
13	الإسكندرية	3,000	25,000,000
14	الغربية	3,000	25,000,000
15	مرسى مطروح	1,000	25,000,000
16	البحيرة	2,000	50,000,000
17	المنوفية	2,000	50,000,000
18	القاهرة	3,000	75,000,000
19	الجيزة	2,000	50,000,000
20	القليوبية	3,000	75,000,000
21	حلوان	1,000	25,000,000
22	السادس من أكتوبر	1,000	25,000,000
23	السويس	1,000	25,000,000
24	الإسماعيلية	1,000	25,000,000
25	جنوب سيناء	1,000	25,000,000
26	شمال سيناء	1,000	25,000,000
27	بورسعيد	1,000	25,000,000
28	بني سويف	3,000	75,000,000
29	المنيا	3,000	75,000,000
	الإجمالي	**49,300**	**1,232,500,000**

المصدر: صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري

إطار 9:3 أهم إجراءات تنشيط عمل صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري (2009/2008 - 2005/2004)

- تطبيق نظام الشباك الواحد حيث يقدم المواطن الطلب للصندوق، ويتولى الصندوق المساعدة في حصول المواطن على الدعم والتمويل.
- افتتاح فروع جديدة للصندوق في كل من دمياط وسوهاج.
- توقيع بروتوكولات تعاون بين الصندوق وكل من البنك الأهلي، وبنك التنمية والائتمان الزراعي، وبنك مصر، وبنك التعمير والإسكان.
- بيع الوحدات السكنية المملوكة للصندوق في مشروع إسكان النقابات المهنية بالقطامية وعددها 300 وحدة، وكذلك بيع 100 محل مملوك للصندوق بالمزاد العلني بالقطامية.
- تعديل المادة السادسة من اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري وذلك بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1864 لعام 2008 والذي تم بمقتضاه رفع الحد الأقصى للدخل الشهري لمستحقي الدعم ليصل إلى 1,750 جنيه شهرياً للأعزب و2,500 جنيه شهرياً للأسرة.
- في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية بتوفير 500 ألف وحدة سكنية لمنخفضي الدخل تم تفعيل دور صندوق التمويل العقاري التابع لوزارة الاستثمار للأفراد الراغبين في شراء الوحدات السكنية.

4- السوق الثانوي لنشاط التمويل العقاري:

فيما يتعلق بالسوق الثانوي لنشاط التمويل العقاري، شهد نشاط الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري العديد من التطورات والتي تمثلت في توقيع أربعة عقود لإعادة التمويل العقاري بإجمالي قيمة 376 مليون جنيه، وفي هذا الإطار تم توفير ما قيمته 206 مليون جنيه. وقد بلغ عدد القروض التي تم إعادة تمويلها 2,422 قرض بمتوسط قيمة بلغ 98,163 ألف جنيه للقرض.

وعلى الجانب المؤسسي، انتهت الشركة من استكمال كافة اللوائح والسياسات الداخلية وكذلك الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم لتعاملاتها مع الجهات ذات العلاقة، كما انتهت الشركة من إنشاء الموقع الإلكتروني الخاص بها والذي يتضمن معلومات عن الشركة ونشاطها، ولائحتها الائتمانية، وشروط منح إعادة التمويل وأسعار العائد للفترات الزمنية المختلفة. وقد ارتفع عدد مساهمي الشركة ليصل إلى 27 مساهماً، كما ارتفع رأسمالها المدفوع ليصل إلى 241 مليون جنيه.

إطار 10:3 نبذة عن الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري

- تأسست الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري في يونيو 2006 وتم الترخيص لها من قبل الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري في فبراير 2007 وذلك برأسمال مرخص 640 مليون جنيه بمساهمة ثلاث جهات فقط، ويبلغ عدد المساهمين 27 مساهم متضمناً كلٍ من البنك المركزي المصري وصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري ومؤسسة التمويل الدولية.

- تقوم الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري بإعادة تمويل مساهميها من الجهات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقاري من خلال توفير تمويل طويل الأجل بضمان محافظهم العقارية وفقاً للضوابط المقررة.
- يشمل نشاط الشركة القيام بدور صانع للسوق الثانوي وتوفير التمويل طويل الأجل للشركات والبنوك بما يكفل خفض مخاطر الائتمان وتخفيض تكلفة التمويل على القروض الممنوحة للعملاء، بالإضافة إلى القيام بعمليات التوريق.
- وافق البنك الدولي على منح الشركة قرض بمبلغ 214 مليون جنيه بالعملة المحلية بهدف مساعدتها على إعادة تمويل مساهميها.

5- تشجيع ودعم برامج نشر وتنمية الوعي بنشاط التمويل العقاري:

استمر العمل خلال العام المالي 2010/2009 على نشر وتنمية الوعي بنشاط التمويل العقاري حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتي تمثلت أهمها فيما يلي:

- القيام بالعديد من الحملات الإعلامية واسعة النطاق والتي تضمنت إعلانات تلفزيونية وإذاعية وأخرى بالصحف.

- المشاركة في العديد من المعارض والمؤتمرات ذات الصلة للتعريف بنشاط التمويل العقاري، حيث تم عقد مؤتمر اليورومني الرابع للاستثمار والتمويل العقاري في مصر بتاريخ 15 يونيو 2010 تحت رعاية السيد الأستاذ الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء، وذلك بمشاركة عدد كبير من الشركات والمؤسسات المعنية بنشاط التمويل العقاري في مصر برئاسة الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار. وقد تم خلال المؤتمر عرض خطة تطوير سوق التمويل العقاري خلال المرحلة المقبلة، والتي ترتكز على ثلاثة محاور هي: التطوير التشريعي، ورفع كفاءة السوق، ورفع الوعي في مجال الثقافة المالية.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار خلال فعاليات مؤتمر اليورومني الرابع للتمويل العقاري

- إصدار العديد من المطبوعات والأدلة الاسترشادية لتوعية المواطنين بأهمية وإجراءات التمويل العقاري والتي تضمنت كل من تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية خلال الفترة من (2005-2010)، ودليل خدمات الهيئة، ونشرة تعريفية بدور صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري.

إطار 11:3 إجراءات نشر وتنمية الوعى بنشاط التمويل العقاري (2009/2008 - 2005/2004)

- تنظيم العديد من ورش العمل والدورات التدريبية للعاملين بالبنوك وشركات التمويل العقاري وذلك بهدف التوعية بأهم تطورات سوق التمويل العقاري وما تم اتخاذه من إجراءات وسياسات لتفعيل نشاطه.
- إطلاق حملة لتوعية المواطنين بنشاط التمويل العقاري.
- إصدار دليل للتمويل العقاري ونشره على موقع وزارة الاستثمار.
- إنشاء البوابة الإلكترونية للهيئة العامة لشئون التمويل العقاري.
- إنشاء مركز للرد على استفسارات المتعاملين (رقم هاتف: 35366022).

6- بناء قاعدة بيانات عن قطاع الإسكان والتمويل العقاري:

- تم إعداد دراسة بشأن الطلب على الإسكان وشملت الدراسة النطاق الحصري لكافة أنحاء الجمهورية، وقد استهدفت الدراسة التعرف على حجم وخصائص الطلب على الإسكان وتوقعاته في المستقبل. كما تم الانتهاء من إعداد تقارير تفصيلية لكلٍ من النطاق الحضري للقاهرة الكبرى، والإسكندرية، ومحافظات الدلتا، ومحافظات صعيد مصر ومحافظات القناة، والمناطق شبه الحضرية حول القاهرة الكبرى.

- تصميم إطار عام لنظام معلومات متكامل عن قطاع الإسكان والاستثمار والتمويل العقاري وذلك لمساعدة متخذي القرار وكافة المتعاملين بالسوق.

7- جذب الاستثمارات في مجال التمويل العقاري:

شهد العام المالي 2010/2009 جذب المزيد من الاستثمارات في مجال التمويل العقاري، حيث وصل عدد الشركات العاملة بالسوق إلى 13 شركة، بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري مقارنة بشركتين فقط خلال العام المالي 2005/2004.

إطار 12:3 أهم إجراءات جذب الاستثمارات في مجال التمويل العقاري (2009/2008 - 2005/2004)

- موافقة البنك المركزي المصري على السماح للبنوك على تخصيص نسبة 5% من محافظها الائتمانية للتمويل العقاري، ومساهمة بعض البنوك في تأسيس شركات تمويل عقاري متخصصة.
- عقد العديد من ورش العمل والمؤتمرات المتخصصة تمثل أهمها في مؤتمر اليورومني للاستثمار والتمويل العقاري في مصر وذلك للتعريف بالسوق المصري وتوضيح آفاق نموه في المستقبل.
- دراسة إنشاء قاعدة بيانات عن قطاع الإسكان والاستثمار والتمويل العقاري في مصر وإتاحتها لكافة المتعاملين بالسوق.

رابعاً: التأجير التمويلي:

يُعد التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل متوسط وطويل الأجل التي تلعب دوراً بارزاً في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات ومستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات لتقليل من التكلفة الاستثمارية للبدء في النشاط. وبمقتضاه ينقل إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين يخول أحدهما حق انتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر.

وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات والإجراءات التي تم اتخاذها والخاصة بنشاط التأجير التمويلي:

مزايا نشاط التأجير التمويلي

يوفر نشاط التأجير التمويلي العديد من المزايا، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- يُمكن الشركات من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أموالها إذا ما قامت بشرائها، حيث يقدم تمويل حتى 100% من ثمن الأصل مما يتيح لها سيولة أكبر يمكن استخدامها في أوجه النشاط الأخرى وبصورة خاصة تمويل دورة رأس المال العامل.
- يتيح للشركة حرية الاختيار بين تملك الأصل من عدمه.
- حماية المستأجر من انخفاض قيمة الأصل نتيجة للتقدم التكنولوجي، وتيسير عمليات الإحلال والتجديد، ومواكبة التطور التكنولوجي مما يسهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات، هذا بالإضافة إلى حماية المستأجر من ارتفاع تكلفة التمويل حيث يتم تسعير الفائدة التي تمثل عائد الشركة على أساس ثابت طوال مدة العقد.

أهم مؤشرات نشاط التأجير التمويلي:

1. عدد وقيمة عقود شركات التأجير التمويلي:

- بلغ عدد شركات التأجير التمويلي لدى الهيئة العامة للرقابة المالية حتى مارس 2010 إلى 268 شركة وعدد الشركات المشطوبة [1] إلى 61 شركة.
- بلغ العدد التراكمي لعقود شركات التأجير التمويلي 8,230 عقد وبلغ إجمالي حجم التمويل لهذه العقود نحو 20 مليار جنيه من عام 2004 وحتى نهاية مارس 2010.
- وصل إجمالي عدد عقود شركات التأجير التمويلي إلى نحو 348 عقد وبلغ حجم التمويل نحو 1,264 مليار جنيه، خلال الربع الأول من عام 2010.

[1] تم شطبها نظراً لأنها لم توفق أوضاعها وفقاً للقانون رقم 16 لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 95 لسنة 1995 في شأن التأجير التمويلي (البند الثالث من المادة 1) بقصر النشاط على شركات الأموال فقط.

جدول رقم (3 - 20)
عدد وقيمة عقود شركات التأجير التمويلي خلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2009*

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	عدد العقود	قيمة العقود
2004	862	2,542
2005	894	3,283
2006	1,066	2,497
2007	1,675	3,052
2008	1,832	3,831
2009	1,553	3,579

* أعوام ميلادية

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الجدول التالي تطور نشاط التأجير التمويلي خلال العام المالي 2010/2009 مقارنة بالعام المالي 2009/2008:

جدول رقم (3 - 21)
عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي العام المالي 2009/2008 - 2010/2009

السنوات	2009/2008	2010/2009
عدد العقود	1,632	1,737
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	3,352	4,658

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع قيمة عقود التأجير التمويلي إلى نحو 4,658 مليون جنيه خلال العام المالي 2010/2009 مقارنة بنحو 3,352 مليون جنيه خلال العام المالي السابق بنسبة زيادة تقدر بنحو 39% كما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (3 - 27)
عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي 2009/2008 - 2010/2009

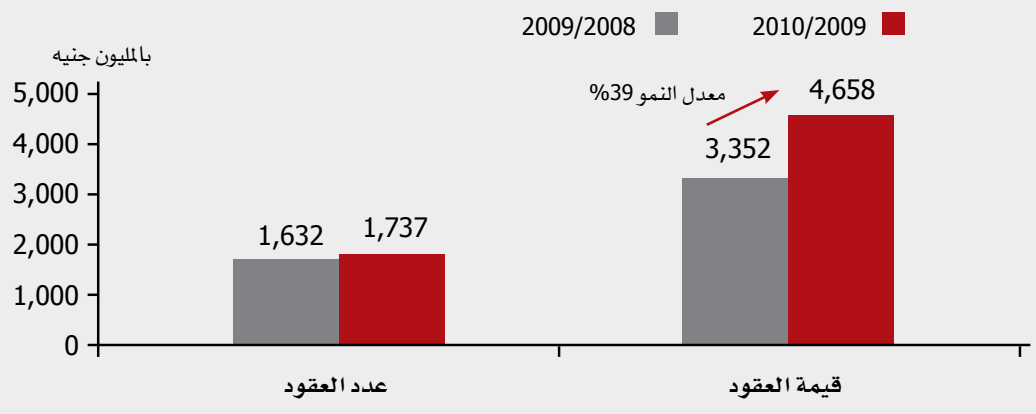

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الجدول التالي توزيع قيمة عقود التأجير التمويلي وفقاً للنشاط مُنذ عام 2003 وحتى عام 2009:

جدول رقم (3 - 22)

توزيع قيمة عقود التأجير التمويلي حسب النشاط (عام 2003 - 2009)*

البيـــــــان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدات ثقيلة	48	178	951	239	551	719	508
آلات ومعدات	1	5	46	4	--	35	335
خطوط إنتاج	81	236	334	114	472	919	536
طائرات/بواخر عائمة	1,008	1,211	11	191	--	--	53
سيارات بأنواعها [1]	96	636	674	1,343	1,001	990	662
سيارات ملاكي	--	--	--	--	--	--	--
سيارات نقل	--	--	--	--	--	--	--
أجهزة مكتبية	89	108	181	201	222	103	253
مولدات كهربائية	18	--	135	110	50	70	--
عقارات وأراضي	55	160	951	295	756	995	1,036
المال المعنوي	--	--	--	--	--	--	47
أخرى	--	9	--	--	--	--	149
الإجمالي	**1,396**	**2,542**	**3,283**	**2,497**	**3,052**	**3,831**	**3,579**
معدل نمو عمليات التأجير التمويلي %	---	82.1	29.1	-23.9	22.2	25.5	-6.6

* أعوام ميلادية

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

2. توريق الحقوق المالية لشركات التأجير التمويلي:

بلغ إجمالي عدد سندات التوريق التي تم إصدارها مُنذ عام 2008 وحتى الربع الأول من عام 2010 نحو 9,200,000 سند وبلغت قيمة السندات نحو 920,000,000 جنيه. ويعرض الجدول التالي الشركات التي قامت بإصدار سندات توريق كمصدر من مصادر التمويل خلال الفترة المشار إليها:

[1] قامت الهيئة العامة للرقابة المالية اعتباراً من عام 2009 بتعديل تصنيف بعض البنود على النحو التالي:
- فصل بند السيارات بأنواعها إلى نوعين سيارات ملاكي وسيارات نقل.
- إدراج بند مولدات كهربائية ضمن بند معدات ثقيلة.
- إضافة المال المعنوي كنشاط جديد.

جدول رقم (3 - 23)

الشركات التي قامت بإصدار سندات توريق كمصدر من مصادر التمويل

السنوات	عدد السندات	قيمة السند (بالجنيه)	تاريخ طرح السند
كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (كوربليس)	3,600,000	100	2008/3/26
	3,600,000	100	2010/1/5
الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)	2,000,000	100	2009/7/13

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

إطار 13:3

أهم إجراءات جذب الاستثمارات في مجال التأجير التمويلي (2009/2008 - 2005/2004)

- تم إعفاء عقود القروض طويلة الأجل لشركات التأجير التمويلي المنشأة بالقانون رقم 8 لسنة 1997 من ضريبة الدمغة النسبية ورسوم التوثيق والشهر لمدة 5 سنوات من تاريخ القيد بالسجل التجاري دون التقيد بالمعايير المالية الخاصة بالنشاط.
- صدور قرار وزير المالية رقم (126) لسنة 2006 بمعاملة شركات التأجير التمويلي معاملة البنوك، من خلال اعتبار العوائد المدينة التي تدفعها شركات التأجير التمويلي على القروض والسلفيات التي حصلت عليها من التكاليف واجبة الخصم.
- قيام هيئة المجتمعات العمرانية بإعفاء شركات التأجير التمويلي من سداد مصاريف التنازل في حالة البيع مع إعادة الاستئجار للأراضي والمباني.

المحور الرابع

التطوير المؤسسي وتنمية القوى البشرية

يتضمن هذا المحور كافة التطورات المتعلقة بتطوير وتحديث البناء التنظيمي والهيكلي لوزارة الاستثمار والجهات التابعة لها، كما يتضمن البرامج والأساليب الجديدة التي يتم اتباعها في التدريب لتنمية المهارات والموارد البشرية من جانب مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال ومركز معلومات قطاع الأعمال العام.

أولاً: مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال:

- **تطوير رؤية ورسالة المركز خلال العام المالي 2010/2009:**

تم إعادة تطوير رؤية ورسالة المركز لدعم وتطوير البنية المؤسسية والتنظيمية والبشرية والأنشطة والوظائف المهنية والفنية لكافة مكونات المنظومة الاستثمارية المصرية. وقد استندت رؤية ورسالة المركز المطورة إلى ثلاث محاور رئيسية، تتمثل فيما يلي:

1. تطوير وتحديث للبناء المؤسسي التنظيمي الهيكلي للوزارة والجهات التابعة لها.
2. تنمية الموارد البشرية ودعم رؤوس الأموال البشرية.
3. مد جسور التعاون الدولي المهني والتمويلي عابر الحدود مع المنظمات الدولية.

1. تطوير وتحديث البناء المؤسسي التنظيمي والهيكلي للوزارة والجهات التابعة لها، وقد شمل هذا المحور ما يلي:

- دراسة وتحليل كافة الهياكل المؤسسية التنظيمية والإدارية على مستوى الوزارة والجهات التابعة لها.
- إعداد توصيف وظيفي متكامل لكل الوظائف النوعية القائمة منها والمستحدثة، وتصميم نظام متطور لتقييم مستويات الأداء للعاملين بالوزارة والجهات التابعة لها.
- رفع كفاءة البنية التحتية المعلوماتية مع استحداث وحدة للبحوث والتطوير على مستوى الجهات التابعة.

2. تنمية الموارد البشرية ودعم رأس المال البشري، وقد شمل هذا المحور ما يلي:

- تطوير واستحداث منهجيات جديدة للتدريب مع اقتراح مشروع لإعداد ميزانية موحدة للتدريب على مستوى وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها، وقد تم مبدئياً الاتفاق مع الجهات التابعة للوزارة على تخصيص نسبة 2.5% من صافي الأرباح لصالح مشروعات التطوير الإداري والتدريب.
- البدء في تنفيذ برامج قيادات الصف الثاني.

- تصميم نظام لقياس العائد من التدريب لتقييم عوائده بالوقوف على ما تم تحقيقه من تنمية وتمكين لمحفظة رؤوس الأموال الذهنية العاملة بالوزارة والجهات التابعة لها.
- دعم القدرات المهنية في مجالات الإدارة والتسويق والتمويل والإنتاج وإدارة الموارد البشرية والمالية ونظم المعلومات وتنمية منظمات الأعمال بمختلف أنماط ملكيتها.

3. مد جسور التعاون الدولي الحر في والمهني والتمويلي عابر الحدود مع المنظمات الدولية، وقد شمل هذا المحور ما يلي:

- توسيع قاعدة جهات المنح والتمويل.
- التوسع في أنشطة مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال للدول العربية، واستهداف القطاع الخاص والجامعات في موضوعات التطوير والتنمية البشرية.
- عقد برتوكولات جديدة مع الجهات المانحة لتنفيذ برامج الدبلوم والماجستير في علوم القيادة والإدارة الحكومية وإدارة الأعمال.

• آفاق تفعيل الأداء الاستراتيجي المطور لتفعيل رؤية ورسالة المركز الحالية والمستقبلية:

تفعيلاً لرؤية ورسالة المركز المستقبلية في ظل استراتيجية مدعمة للمبادرات الإبداعية لرؤوس الأموال الذهنية لمنظمات الأعمال، والتي تستهدف دعم بيئة الاستثمار والأعمال في مصر بهدف توصيل منظمات الأعمال إلى نقاط التنافسية في مجالات أعمالها من خلال تطبيق كل ماهو جديد ومبتكر في مجال إدارة منظمات الأعمال، فقد تم تبني الإجراءات التالية:

- وضع ميزانية موحدة للتدريب على مستوى الوزارة والجهات التابعة لها تمثل 2.5% من أرباح شركات قطاع الأعمال العام لدعم مشروعات التطوير والتدريب الإداري.
- وضع خطة لتقييم وتدريب نسبة 20% من العاملين بالجهات التابعة في الشريحة العمرية من 28-45 لتأهيلهم للعمل بمؤسساتهم كقيادات صف ثاني.
- وضع خطة شاملة لإعادة الهيكلة المؤسسية والتنظيمية والبشرية لعدد من المنظمات التابعة لوزارة الاستثمار.
- تم إعداد وتنفيذ خطة تدريبية تنفذ برامجها باللغة الإنجليزية موجهة للشرائح المستهدفة من القطاع الخاص لتلبية احتياجات منظمات الأعمال في هذا الشأن.
- تم تكوين فريق جديد من الخبراء والممارسين للاشتراك في تنفيذ البرامج التدريبية والاستشارات.
- تنفيذ الأنشطة الاستشارية والتدريبية بالتعاون مع الشركات الموجودة بالإسكندرية، والوجه البحري، ومحافظات الصعيد.
- تم تشكيل مجلس علمي لمراجعة وتحديث المادة التدريبية وذلك بإعداد أدلة عمل للبرامج التدريبية التي يتم تنفيذها بالمركز بالإضافة إلى مشاركة المجلس في إعادة طباعة أدلة القائد الإداري بعد تطويرها في شكل ومضمون جديدين.

• إنجازات مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال خلال العام المالي 2010/2009:

- إجمالي الإيرادات المحققة عن أنشطة المركز خلال الفترة من 2009/07/1 حتى 2010/06/15:

بلغت الإيرادات المحققة من أداء المركز لأنشطته خلال الفترة من 2009/07/1 حتى 2010/6/15 إجمالي مبلغ 5,989,785 مليون جنيه بزيادة تقدر بنحو 23% عن العام المالي 2009/2008، **ويوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات المحققة من أداء أنشطة المركز للعام المالي** 2010/2009:

جدول رقم (4-1) توزيع الإيرادات المحققة من أنشطة المركز خلال العام المالي 2010/2009

جنيه مصري

النشـــــــاط	الإيرادات
التدريب	3,629,910
التقييم	229,980
الاستشارات	410,890
دراسات عليا	481,610
الندوات والمؤتمرات	1,029,185
نظم المعلومات	208,210

• المنتجات الاستشارية والتدريبية والبحثية التي أنتجها المركز خلال العام المالي 2010/2009:

1- الخدمات الاستشارية المهنية:

تم تنفيذ عدد من الاستشارات المهنية لكل من الجهات التالية:

- تأهيل شركة الإسكندرية للحراريات لمواصفة السلامة والصحة المهنية ISO 18001-2007.
- تأهيل شركة شرق الدلتا للنقل والسياحة للمواصفة ISO 9001-2008.
- تأهيل الشركة الهندسية لصناعة السيارات للمواصفة ISO 9001-2008.
- إعداد منهجية الأفضلية التمويلية للاستثمار في الأصول الثابتة بالشركة المصرية لتجارة الأدوية.
- إنشاء موقع إلكتروني لشركة مصر للتجارة الخارجية.
- تأهيل شركة مصر القدس للمواصفات ISO 9001 - ISO 18001 - ISO 22000.
- تأهيل شركة النقل والهندسة للمواصفة ISO 9001-2008.

- تنفيذ 6 برامج تدريب استشاري في مجال الجودة.

وقد حقق تنفيذ المنتجات الاستشارية سالفة الذكر موارد تقدر بعائد إجمالي يقدر بنحو 410.890 ألف جنيه.

2- الخدمات التدريبية:

قام المركز بتنظيم 180 برنامج تدريبي استغرق 1,071 يوم تدريبي بواقع 4,641 ساعة/تدريب، شارك فيها 2,359 متدرب منهم 732 من الإناث و1,627 من الذكور، ومن إجمالي المشاركين 1,462 مشارك من قطاع الأعمال العام و300 مشاركاً من الجهات الحكومية و597 مشارك من القطاع الخاص، ومن إجمالي المشاركين 272 مشارك من المستويات الإدارية العليا و434 مشارك من المستويات الإدارية الوسطى و1,653 مشارك من الإدارات التنفيذية، وقد بلغ عدد الجهات التي يتبعها هؤلاء المتدربين 623 جهة، وقد شملت البرامج التدريبية المجالات التالية:

- الإدارة والإعداد القيادي.
- الإدارة العامة.
- الموارد البشرية.
- المهارات الشخصية.
- التسويق.
- الإنتاج.
- الإدارة المالية/المحاسبة/الاستثمار.
- إدارة الجودة.
- القانون والضرائب.
- إدارة المشروعات.

وقد حققت البرامج التدريبية العامة ودبلوم القيادة التي نفذها المركز خلال العام المالي من 2009/07/01 وحتى 2010/06/15 موارد تقدر بنحو 3,629,910 جنيه.

3- تقييم المهارات والسمات القيادية:

تم تنفيذ عمليات تقييم لمهارات وللسمات القيادية لعدد 978 مشارك من العاملين بعدد 11 منظمة أعمال وهي:

الهيئة العامة للاستثمار، والشركة الشرقية (إيسترن كومباني)، والمصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجوث)، والقومية للأسمنت، والإسكندرية للحراريات، والمصرية للسبائك الحديدية، ومصر لأعمال الأسمنت المسلح، والمساهمة المصرية للمقاولات، ومطاحن مصر الوسطى، والنصر للمطروقات، والوطنية للصناعات الغذائية.

وقد حققت المنتجات المقدمة من وحدة تقييم المهارات والسمات القيادية 229.980 ألف جنيه مقارنة بنحو 81.100 ألف جنيه خلال العام الماضي بزيادة قدرها 175%، حيث تم تفعيل وتنشيط أنشطة تقييم المهارات والسمات القيادية هذا العام نتيجة لجهود التسويق المستمرة التي تمت في هذا الشأن، وأيضاً نتيجة تحديث نظم ومعايير التقييم.

4- الندوات والمؤتمرات:

قام المركز بتنظيم 37 ندوة ومؤتمر وورشة عمل حيث تطرقت هذه الندوات والمؤتمرات وورش العمل إلى عرض ومناقشة 21 موضوعاً. وقد شارك فيها 1,016 مشارك من الشاغلين لمختلف المستويات التنظيمية العليا بمنظمات الأعمال بمختلف أنماط ملكيتها. وقد استغرقت هذه الندوات والمؤتمرات وورش العمل 78 يوماً على مدار العام، وقد حققت أنشطة الندوات والمهارات إيرادات بلغت نحو 1,029,185 جنيه، بزيادة تقدر بنحو 87% عن العام الماضي.

5- نظم المعلومات:

قام المركز بتنظيم 15 برنامجاً تدريبياً في مختلف مجالات نظم المعلومات والحاسب الآلى مثل إنشاء قواعد البيانات والشبكات وتصميم صفحات المواقع الإلكترونية، وقد شارك في تلك البرامج 211 متدرب، وحققت موارد تقدر بنحو 208,210 ألف جنيه.

6- الدراسات العليا:

تم استحداث نشاط الدراسات العليا بداية من شهر أبريل 2010 والذي يقدم برامج الماجستير المهني والدكتوراه بالتعاون مع عدد من الجامعات المصرية والأمريكية، التي تؤهل المشاركين بكافة قطاعات الأعمال العام والخاص والاستثماري للارتقاء وظيفياً لشغل مستويات وظيفية عليا بمؤسساتهم مع التأكيد على الجوانب المهنية والعملية والتطبيقية. وقد حققت برامج الدراسات العليا التي ينفذها المركز إيرادات بلغت 481,610 جنيه، وذلك خلال الفترة من 2010/04/1 حتى 2010/06/15.

- **المنح التدريبية الممولة دولياً والتى اتيحت عبر المركز لمنظمات الأعمال المصرية:**

تجاوباً من مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال مع مقتضيات تنمية رأس المال البشري، ودعم الموارد البشرية العاملة بمنظمات الأعمال المصرية على اختلاف أنماط ملكيتها وتباين مجالات أنشطتها، فقد استطاع مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال تفعيل العلاقات الدولية بشكل مثمر مع الدول والمنظمات الدولية المانحة ومنها: السويد، وماليزيا، وسنغافورة، والصين، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والإمارات العربية المتحدة، وقد استفاد من تلك المنح نحو 16 مشاركاً.

- **توقيع وتنفيذ بروتوكولات التعاون الفنى مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية:**

- بالتعاون مع جامعة بورسعيد تم توقيع اتفاقية يقوم بمقتضاها مركز إعداد القادة لإدارة الأعمال بتنفيذ برنامج الماجستير المهني في إدارة الأعمال (MBA)، وذلك لتأهيل العاملين في منظمات الأعمال والمصارف والمؤسسات والأسواق المالية والعاملين في الشركات والمنشآت وأجهزة الدولة في كل القطاعات لاكتساب المعارف والمهارات في الإدارة العلمية الحديثة.
- تم توقيع بروتوكول تعاون مع جامعة الإسكندرية في تنفيذ برامج دراسية ودرجات مهنية: MBA – EMBA، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج DBA بالتعاون مع جامعة جورجيا.
- توقيع بروتوكول مع شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية لتنفيذ برامج المركز بمقر مركز التدريب التابع للشركة بمدينة الإسكندرية.
- تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مجال التدريب والندوات والمؤتمرات الدولية.
- توقيع بروتوكول تعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت في مجال التدريب والاستشارات الإدارية.
- تم توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة النفط اليمنية لتقديم مجموعة من البرامج التدريبية ودبلوم القيادة.

- تفعيل بروتوكول التعاون مع وزارة الأوقاف الكويتية.

- توقيع بروتوكول تعاون مع شركة دلتا للخدمات التعليمية بليبيا في مجال التدريب والندوات والاستشارات الفنية.

- **مشروعات تطوير البنية الفنية والتنظيمية والإدارية والتحتية التي تم إنجازها:**

1- المشروعات الفنية:

- تم تأسيس وحدة للدراسات العليا تهدف إلى تقديم برامج الماجستير المهني والدكتوراه بالتعاون مع عدد من الجامعات المصرية والأمريكية، التي تؤهل المشاركين بكافة قطاعات الأعمال العام والخاص والاستثماري للارتقاء وظيفياً لشغل مستويات وظيفية عليا بمؤسساتهم مع التأكيد على الجوانب المهنية والعملية والتطبيقية.

- تم تنفيذ مجموعة برامج تدريبية لإعداد الصف الثاني لمختلف التقسيمات الوظيفية لمنظمات الأعمال يكون اجتيازها شرطاً ملزماً للترقى للوظائف الأعلى، وقد غطت هذه البرامج موضوعات خاصة بالجوانب الإدارية والمهارات القيادية، بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي.

- تم وضع خطة لبث ثقافة التغيير في منظمات قطاع الأعمال العام من خلال عقد سلسلة متتالية من الندوات وورش العمل في ذات المجال بالاستعانة بخبرات من شركات عالمية ومصرية.

2- المشروعات الإدارية والتنظيمية:

- تم إجراء اختبارات لتقييم الأداء للعاملين بالمركز حيث تم جمع المعلومات والبيانات الخاصة بأعداد العمالة والهيكل التنظيمى والتوصيف الوظيفي، وذلك كخطوة أولى للبدء في مشروع إعادة الهيكلة المزمع تنفيذه.

- تم الانتهاء من طباعة مجموعة جديدة من المطبوعات والنشرات تحمل الشعار الجديد للمركز.

3- مشروعات تطوير البنية التحتية في مجال المعلوماتية والتسهيلات اللوجيستية:

- تم تحديث الشكل الخارجي والمحتوى الفني للموقع الإلكتروني للمركز.

- تم البدء في تجديد عدد 11 قاعة تدريبية، بالإضافة إلى معملين الحاسب الآلي ومعمل اللغات.

ثانياً: مركز معلومات قطاع الأعمال العام:

استمر مركز معلومات قطاع الأعمال العام في العمل على تطوير الأداء وتوفير المعلومات لخدمة كافة الجهات التابعة للوزارة والجهات والأجهزة المعنية التي يتعامل معها المركز مثل الوزارات المعنية، والشركات القابضة، والشركات التابعة، وأمانة مجلس الوزراء، والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، والرقابة الإدارية، والكليات بالجامعات، والمراكز البحثية ودعمها بالخدمات المتنوعة من توفير بيانات ومعلومات ودراسات متاحة لدى المركز عن شركات قطاع الأعمال العام، والشركات المشتركة، والشركات التي تم نقل تبعيتها من القانون 203 لسنة 1991 إلى أحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وشركات القطاع العام، والهيئات الاقتصادية والخدمية.

وذلك في إطار برامج عمل مخططة وبمشاركة كافة العاملين في ضوء ضوابط موضوعة ومنهجية سير العمل كل في اختصاصه، ومن خلال تنفيذ السياسات التشغيلية الهادفة لتحسين الأداء والاهتمام بتنمية مهارات العنصر البشري المحرك الرئيسي لتعاظم معدلات النمو، وتتنوع برامج عمل المركز في عدة تتمثل فيما يلي:

- إنتاج وتوفير وإتاحة المعلومات.
- إنتاج البرمجيات وتطبيقات الحاسب الآلي.
- إعداد وإتاحة دراسات وأبحاث متخصصة.
- تنمية الموارد البشرية للعاملين بالمركز والشركات في مجال الحاسب الآلي.
- خدمات متنوعة من استشارات للشركات والأجهزة المعنية والمجتمع المدني في إطار مبادرة المسئولية الاجتماعية للمركز.
- متابعة الأحداث والقضايا المثارة بالصحف المتعلقة بالشركات.

وتتمثل أهم الأعمال التي قام بها مركز معلومات قطاع الأعمال العام خلال عام 2010/2009:

- يتم نشر التقرير الأسبوعي إلكترونياً بصفة دورية للوظائف الشاغرة المُعلن عنها في صحيفة الأهرام ورصد مؤشرات ومعدلات النمو في مستويات التشغيل المعلن عنها، وإعداد الإحصائيات على مستوى القطاعات الاقتصادية وتوزيع فرص العمل الجديدة وفقاً للتخصصات المهنية المطلوبة، بالإضافة للتوزيع الجغرافي على مستوى محافظات الجمهورية لكافة فرص العمل المعلن عنها ونشرها بالموقع الإلكتروني للمركز كأحد الأدوات والقياسات لفرص التشغيل المتاحة ومعامل الطلب على التخصصات المطلوبة ومنطقة تواجدها.
- يتم تحديث قاعدة بيانات العمالة لشركات قطاع الأعمال شهرياً وبصفة دورية في ضوء إعداد التقارير الفنية المتخصصة عن العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل وحصر حالات المعاش المبكر الاختياري، وكذلك استخراج كافة التقارير النوعية للعمالة، من حيث التأهيل العلمي والشرائح العمرية والفنية للعمالة الدائمة والمؤقتة واليومية التي توضح السياسات التشغيلية لكافة الشركات وتحسين مستويات الأجور وتأثيرها الإيجابي على مؤشرات الإنتاجية، وذلك في ضوء قرارات وزير الاستثمار الخاصة بتثبيت العمالة المؤقتة بعد مضي سنة بدلاً من ثلاث سنوات ومتابعة حالات التثبيت ورصدها وإعداد التقارير الشهرية.
- تم تحديث قواعد البيانات الأساسية والمالية والاقتصادية والمعاملات الفنية لشركات قطاع الأعمال العام، والشركات المشتركة، والقطاع العام، والهيئات الاقتصادية، والشركات التي تم نقل تبعيتها من القانون رقم 159 لسنة 1981 وفقاً لأخر مركز مالي معتمد للعام المالي 2009/2008 باستخدام التطبيقات الإلكترونية بالشبكة المحلية بالمركز، واستخراج المؤشرات المالية والاقتصادية واستخدامها في إعداد التقارير والتحليلات الفنية لأداء الشركات.
- تم تحديث قاعدة بيانات الجهات المساهمة وممثلي المال العام في الشركات المشتركة وفقاً لتوجيهات السيد الدكتور وزير الاستثمار وتأسيس تقارير ربع سنوية لممثلي المال العام للتعرف على فاعلية وإيجابية ممثل المال العام لدى الشركة

المشتركة، وحصر المقترحات والمشاكل المحيطة بالشركات وإمكانية وضع الحلول السريعة بما يعود بالنفع على محفظة الاستثمارات وتقوية تلك الكيانات.

- تم إعداد وحصر مساهمات الشركات القابضة والتابعة في الشركات المشتركة عام 2009 على مستوى كل شركة مشتركة وعلى مستوى كل شركة قابضة وشركاتها التابعة.
- تم إعداد ملخص مؤشرات أداء الشركات التابعة للشركات القابضة في سلسلة زمنية وفقاً لآخر مركز مالي معتمد من الجمعيات العمومية متضمنة محفظة الشركة القابضة ونتائج أعمال الشركات التابعة والاستثمارات الجديدة، وكذلك على مستوى شركات قطاع الأعمال العام.
- يتم دعم الموقع الإلكتروني للمركز بصفة دورية مستمرة بأحدث الإصدارات والبيانات والمعلومات لمختلف شرائح المجتمع، ورواد الموقع، والتي نالت إعجاب الكثير من المتعاملين والباحثين والدارسين، وجاري إعادة هيكلة الموقع الإلكتروني للمركز على شبكة الإنترنت بتقنيات متقدمة.
- تم إعداد وإتاحة دراسات عن اقتصاديات تشغيل شركات قطاع الأعمال العام على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الشركات التابعة للشركات القابضة، توضحأفضل الشركات على أساس معيار الربحية والإنتاجية ومعدلات التشغيل والنمو واتجاه الشركات الرابحة والخاسرة، وخاصة التي تحولت إلى شركات رابحة، وتدارس أثر تسوية المديونيات على تخفيض عناصر التكلفة والمصروفات بما يدعم الشركات في تعظيم اقتصاديات تشغيلها.
- تم تحديث هيكل ملكية الشركات المشتركة وأهم المؤشرات المالية والاقتصادية للشركات وفقاً لأخر مركز مالي معتمد.
- تم إعداد دراسات فنية متخصصة منها دراسة عن شركات التوكيلات الملاحية والفرص والتحديات في إطار المناخ التشغيلي الحالي والمستقبلي، ودراسة عن صناعة الأسمدة في مصر.
- تم تحديث ملف الاستثمارات الجديدة للشركات على مستوى المشروعات المستهدفة والمعتمدة، والتي تم تنفيذها خلال العام المالي 2010/2009 ومصادر التمويل، وكذا الاستثمارات الجديدة المستهدفة للعام المالي 2011/2010.
- تم إعداد دراسة عن اتجاهات الصادرات في الشركات متضمنة الأهمية النسبية للصادرات لحجم أعمال الشركات، وأهم المحاور الأساسية لإمكانية دفع عملية التصدير والنفاذ للأسواق الجديدة في إطار تنافسية الجودة والأسعار.
- تم تحديث ملف المسار التاريخي لشركات قطاع الأعمال متضمناً كافة قرارات رئيس مجلس الوزراء والقرارات الوزارية.
- تم تحديث بيانات الموازنات التقديرية للشركات عن العام المالي 2011/2010 وإعداد المؤشرات المالية والاقتصادية والعمالية المستهدفة على مستوى الشركات القابضة وشركاتها التابعة.
- تم إعداد دراسة عن اتجاهات شركات القطاع العام التي تعمل وفقاً لأحكام القانون 97 لسنة 1983 على مستوى الشركات، وكذلك الهيئات الاقتصادية وفقاً لأخر قوائم مالية تم اعتمادها.
- تم توفير كافة البيانات والمعلومات للجهات والأجهزة المعنية والباحثين والدارسين في المعاهد والجامعات، واشتراك المركز في عضوية لجان الحكم على رسالات الماجستير ومناقشتها بحضور الأساتذة المختصين، ومتابعة التعديلات وتدقيقها بموجب شهادات معتمدة.

- متابعة القضايا والأحداث المثارة بالصحف المتعلقة بالشركات وإعداد الردود الصحفية وإبراز الحقائق لكافة أفراد المجتمع بشكل موضوعي في إطار مبادئ الإفصاح والشفافية التي رسخها السيد الدكتور وزير الاستثمار بين الشركات والإعلام المجتمعي.

- إعداد وصيانة برامج آلية متخصصة لبعض الشركات وفقاً لاحتياجات ومتطلبات العمل لتحسين مستويات الأداء لمراكز المسئوليات في الشركات في ضوء إفادة الشركات بالخبرات والكوادر المتوافرة بما يعود بالنفع على العاملين وتنمية المهارات وبما ينعكس إيجابياً على مؤشرات أدائها.

- دعم الموارد البشرية لدى المركز بالمهارات المختلفة من خلال إيفاد البعثات الخارجية للحصول على البرامج المتخصصة في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والإدارية والدورات التدريبية، وحصول بعض العاملين على درجات علمية متقدمة من درجة الماجستير والدكتوراه في المجالات التي تخدم مجالات واختصاصات المركز من إعداد دراسات وإحصاءات باستخدام التقنيات التكنولوجية والعلمية المتقدمة.

- عقد دورات تدريبية متخصصة في مجال الحاسب الآلي لبعض الجهات وشركات قطاع الأعمال العام، وتقديم الدعم الفني لها، وكذلك خدمة المجتمع المحيط من شباب الخريجين ودعمهم بالدورات اللازمة.

- تم تصميم وتحديث المواقع الإلكترونية لبعض شركات قطاع الأعمال العام باللغتين العربية والإنجليزية.

- اشتراك المركز في الندوات والمؤتمرات العلمية لإثراء الفكر ونقل الخبرات والتعرف على ما هو جديد ومنها مؤتمر قادة التغيير، وإدارة التغيير في مجتمع التعليم العالي.

- تم تلبية متطلبات السادة المتخصصين في مجلس الشعب والشورى من بيانات ودراسات يُعدها المركز.

- في إطار اتساع حلقة الاتصالات والمتابعة مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية ودعم وزارة الاستثمار، والأجهزة المعنية لتمكين المركز من الاستفادة من بعض البرامج المجانية والحصول على عدد من الأجهزة اللازمة لتشغيل تلك البرامج وتدريب المختصين عليها مثل برامج الأرشيف الإلكتروني والمخازن والأجور.

ويهدف المركز في المستقبل إلى مواصلة التقدم وتطبيق أحدث الأساليب العلمية لتحسين الأداء والاستمرار في عملية التطوير والتحديث من خلال رؤية واضحة ومن فرق عمل مدربة ذات مهارات تتماشى مع آليات السوق.

حيث يتم العمل خلال الفترة القادمة على تنفيذ الأهداف التالية:

- استحداث مؤشرات مالية بشكل غير تقليدي لتتوافق مع متغيرات بيئة التشغيل.

- إعادة هندسة قواعد البيانات والبرامج للأشكال القانونية المختلفة في إطار المعلومات بصورة مرحلية.

- الاستفادة من النظم الجغرافية بما يفيد في مجالات عمل المركز المنوطة به.

- تحديث تقارير ومؤشرات الشركات المشتركة لخدمة متخذ القرار وتقوية محافظ الاستثمار فيها، وتحسين اقتصاديات التشغيل بما يلبي أهداف كافة الأطراف.

- تطوير نظم المعلومات للبيئة التكنولوجية بتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية في منظومة متكاملة.

- تطوير خطة تسويق منتجات المركز.
- تطوير وتنمية الموارد البشرية في إطار فكر التطوير المؤسسي ونظم الجودة.
- تطوير وتحديث نظم ولوائح العمل.

هذا بالإضافة للتصورات الموضوعة لتطوير وتحسين اقتصاديات تشغيل الشركات والتواصل في معدلات النمو في ضوء الإصلاحات المالية والاقتصادية الموضوعة، وتنقية الشركات من الأعباء الإضافية التي تزيد من تكاليف التشغيل وتهيئتها تسويقياً في وضع تنافسي.

المحور الخامس

مبادئ الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات

يتضمن هذا المحور أهم المبادئ والقواعد المتعلقة بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات وأهم الإجراءات التي اتخذها المركز المصري للمديرين والمركز المصري لمسئولية الشركات ومركز الشفافية خلال العام المالي 2010/2009 بهدف نشر وتفعيل المبادئ الخاصة بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية سواء في الشركات الخاصة أو في شركات قطاع الأعمال العام. ويُعد إطلاق مؤشر الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات في 23 مارس 2010 من أهم التطورات التي شهدها العام المالي 2010/2009 حيث يشجع هذا المؤشر الشركات على التحلي بمزيد من الشفافية والإفصاح عن ممارساتها في مجالات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئة، وبصورة أكثر وضوحاً مما يدعم من ميزاتها التنافسية.

أولاً: حوكمة الشركات:

حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والمبادئ والتي يتم من خلالها إدارة الشركة وتوجيهها، والرقابة عليها. كما تنظم الحوكمة العلاقات بين مساهمي الشركة ومجلس إدارتها والإدارة التنفيذية بها، وكذلك أصحاب المصالح الرئيسيين مثل العاملين، والموردين، والدائنين. فالحوكمة تهتم بضمان الممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة. **وتُبنى الحوكمة على أربعة أركان أساسية هي:**

1. العدالة.
2. المسئولية.
3. المساءلة.
4. الإفصاح.

وتغطي مبادئ الحوكمة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات المجالات التالية:

- **حقوق المساهمين:**

يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، ويسهل ممارسة حقوق المساهمين والتي تتضمن – على سبيل المثال وليس الحصر – حقوق المساهمين من خلال الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية، ونقل أو تحويل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، والمشاركة في أرباح الشركة.

- **المعاملة العادلة للمساهمين:**

تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في معاملة المساهمين من ذات الفئة، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة انتهاك حقوقهم.

- **دور الأطراف ذات المصلحة:**

يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة مالياً.

- **الإفصاح والشفافية:**

يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي، والأداء، والملكية، والرقابة على الشركة، ويجب الإفصاح عن مايلي:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- أهداف الشركة.
- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم.
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة.
- عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.
- الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح.
- هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات الذي اتبعته الشركة وأسلوب تنفيذه.
- إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية. ويجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد بأن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميع المجالات الهامة.
- يجب أن يقدم مراجعي الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الحريصة عند القيام بالمراجعة.
- يجب توفير قنوات لبث المعلومات التي تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

- **مسئوليات مجلس الإدارة:**

يؤكد إطار قواعد حوكمة الشركات على استراتيجية رئاسة الشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومسئولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين.

تفعيل مبادئ وقواعد حوكمة الشركات:

في إطار العمل على تحسين ممارسات حوكمة الشركات بمصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والارتقاء بمستوى التوعية بحوكمة الشركات، واصل مركز المديرين المصري خلال العام المالي 2010/2009 تنفيذ الأنشطة الأساسية الخاصة به والتي تتمثل في التدريب، والاستشارات، والمؤتمرات والندوات، وإصدار مجلة "التنفيذي"، والعضوية بالمركز.

ويمكن تلخيص أهم الإنجازات التي تحققت في مجال هذه الأنشطة فيما يلي:

- **التدريب:**

قام مركز المديرين المصري بتقديم برامج تدريبية متنوعة خلال العام المالي 2010/2009، والتي تمثلت فيما يلي:

1- برنامج التمويل لغير المتخصصين - الجزء الثاني:

نظم المركز برنامج التمويل لغير المتخصصين والذي يقوم بتعريف المبادئ المحاسبية، ودراسة وإعداد القوائم المالية لغير المتخصصين، وقد حضر البرنامج عدد من المشاركين من رؤساء مجالس الإدارة وأعضاء مجالس الإدارة، وتم تقديم المادة العلمية باللغة العربية.

2- برنامج التمويل لغير المتخصصين (برنامج عام):

نظم المركز برنامج التمويل لغير المتخصصين بمقر مركز المديرين المصري في مايو 2010 وتم تقديم المادة العلمية باللغة الإنجليزية.

3- برنامج المراجع الداخلي المؤهل:

- **الدفعة الثالثة:** نظم المركز برنامج شهادة المراجع الداخلي المؤهل للدفعة الثالثة، ويتم من خلال هذا البرنامج تأهيل المراجع الداخلي، وكذلك تناول الموضوعات المرتبطة بمجال المراجعة الداخلية والتي تعزز من قدراته على ممارسة المراجعة الداخلية. ومن الجدير بالذكر أن هذا البرنامج قد تم إعداده بدعم تقني وفني من كبار الممارسين للمهنة في مصر، وتم تقديم الجزء الأول من البرنامج في الفترة من 13-16 يوليو 2009 باللغة الإنجليزية، أما الجزء الثاني فقد تم تقديمه خلال الفترة من 27-30 يوليو 2009.

- **الدفعة الرابعة:** نظم المركز الجزء الأول من برنامج شهادة المراجع الداخلي المؤهل للدفعة الرابعة، وقد عقد هذا الجزء خلال الفترة من 15 – 18 فبراير 2010، وقد تم تقديم البرنامج باللغة الإنجليزية، كما عقد الجزء الثاني من هذا البرنامج خلال الفترة من 15 – 18 مارس 2010.

4- دور سكرتير مجلس الإدارة:

- **الدفعة الخامسة:** نظم مركز المديرين المصري برنامج "دور سكرتير مجلس الإدارة" والذي يهتم بتفعيل دور سكرتير مجلس الإدارة في ظل مبادئ الحوكمة. وتم تقديم البرنامج خلال الفترة من 26 - 29 يوليو 2009 للدفعة الخامسة، وتم تقديم البرنامج باللغة العربية.

- **الدفعة السادسة:** عُقد هذا البرنامج بمقر مركز المديرين المصري في الفترة من 26 - 29 ديسمبر 2009 باللغة العربية، وقد حضره عدد من المشاركين من مختلف المجالات والقطاعات.

5- برنامج تنمية مهارات أعضاء مجلس الإدارة:

استمر المركز في تقديم دورات إعداد أعضاء مجالس الإدارة من أجل زيادة فعاليتهم وقدرتهم على حسن توجيه الشركات. وقد نظم المركز خلال عام 2010/2009 عدد من هذه الدورات لإعداد ممثلي المال العام ببعض البنوك العامة مثل بنك مصر وبنك تنمية الصادرات. ويضمن ذلك تمثيل أفضل وأكثر كفاءة للمال العام وتحسين العائد على استثمارات الدولة ومؤسساتها العامة.

- **الدفعة العاشرة:** نظم مركز المديرين المصري الجزء الرابع من برنامج تنمية مهارات أعضاء مجلس الإدارة للدفعة العاشرة بعنوان "دور مجلس الإدارة في حماية حقوق المساهمين" خلال الفترة من 19 - 21 ديسمبر 2009 وقد تم تقديم البرنامج باللغة العربية.
- **الدفعة الحادية عشر:** نظم مركز المديرين المصري الجزء الثالث من برنامج تنمية مهارات أعضاء مجلس الإدارة للدفعة الحادية عشر بعنوان "دور مجلس الإدارة في الإفصاح والشفافية" خلال الفترة من 11 – 13 يناير 2010، وقد تم عقد الجزء الرابع بعنوان "دور مجلس الإدارة في حماية حقوق المساهمين" خلال الفترة من 8 – 10 فبراير 2010، وقد تم تقديم البرنامج باللغة الانجليزية.
- **الدفعة الثانية عشر:** نظم مركز المديرين المصري الجزء الأول من برنامج تنمية مهارات أعضاء مجلس الإدارة للدفعة الثانية عشر بعنوان "مقدمة عن مجلس الإدارة وحوكمة الشركات" في الفترة من 7 - 9 ديسمبر 2009. وتم عقد الجزء الثاني من البرنامج بعنوان "الأدوات العملية للتوجيه الاستراتيجي والمراقبة الإدارية" في الفترة من 28 – 30 أكتوبر 2009. أما الجزء الثالث من البرنامج بعنوان "دور مجلس الإدارة في الإفصاح والشفافية" فقد تم عقده في الفترة من 18 – 20 يناير 2010. وقد نظم المركز الجزء الرابع من هذا البرنامج بعنوان "دور مجلس الإدارة في حماية حقوق المساهمين" في الفترة من 22 – 24 فبراير 2010.
- **الدفعة الثالثة عشر:** نظم مركز المديرين المصري الجزء الأول من برنامج تنمية مهارات أعضاء مجلس الإدارة للدفعة الثالثة عشر بعنوان "مقدمة عن مجلس الإدارة وحوكمة الشركات"، وقد عُقد هذا البرنامج في الفترة من 20 – 22 مارس 2010. والجزء الثاني بعنوان "الأدوات العملية للتوجيه الإستراتيجي والمراقبة الإدارية"، وقد عُقد هذا الجزء في الفترة من 10 – 13 أبريل 2010. وعُقد الجزء الثالث بعنوان "دور مجلس الإدارة في الإفصاح والشفافية"، في الفترة من 8 – 10 مايو 2010. وعُقد الجزء الرابع بعنوان "دور مجلس الإدارة في حماية حقوق المساهمين"، وقد عقد هذا البرنامج في الفترة من 29 – 31 مايو 2010 وقد تم تقديم هذا البرنامج بأجزائه المختلفة باللغة العربية.

6- برنامج تفعيل دور لجان المراجعة:

- **الدفعة الأولى:** نظم مركز المديرين المصري برنامج تفعيل دور لجان المراجعة للدفعة الأولى، والذي يهتم بتفعيل دور لجان المراجعة والتأكد من صحة تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركات، وقد عقد هذا البرنامج خلال الفترة من 3 - 5 يناير 2010 باللغة العربية.

• **الدفعة الثانية:** نظم مركز المديرين المصري برنامج تفعيل دور لجان المراجعة للدفعة الثانية، وقد عُقد هذا البرنامج خلال الفترة من 7 – 9 فبراير 2010 باللغة العربية.

• **الدفعة الثالثة:** نظم مركز المديرين المصري برنامج تفعيل دور لجان المراجعة للدفعة الثالثة، وقد عُقد هذا البرنامج خلال الفترة من 11 – 13 مايو 2010 باللغة العربية.

7- برنامج التخطيط الاستراتيجي وإدارة التغيير في ظل الحوكمة:

قدم مركز المديرين المصري برنامج التخطيط الاستراتيجي وإدارة التغيير في ظل الحوكمة والذي يقوم بالتعريف بكيفية إعداد الخطة الإستراتيجية طويلة وقصيرة الأجل، وقد عقد هذا البرنامج بمقر مركز المديرين المصري في الفترة من 23 - 25 يناير 2010 باللغة العربية.

8. برنامج ضبط ومنع الاختلاس:

قام مركز المديرين المصري بتدريب الدفعة الثالثة من برنامج ضبط ومنع الاختلاس لأعضاء الإدارة العليا والمتوسطة في الشركات، بهدف التعرف على مؤشرات وكيفية حدوث الاختلاسات، وأسباب تفشيها، وكذلك لتسليط الضوء على أنواع الاختلاسات وعناصرها، والتركيز على مصادر المخاطر التي تنتج عن الاختلاسات، وكيفية السيطرة عليها عن طريق تطبيق طرق الرقابة المختلفة، وقد عُقد هذا البرنامج في الفترة من 6 - 7 فبراير 2009 باللغة العربية.

9. برنامج مبادئ حوكمة الشركات لشركات قطاع الأعمال العام:

نظم مركز المديرين برنامج مبادئ حوكمة الشركات، ويهتم البرنامج بالتعريف بمبادئ وقوانين حوكمة الشركات لشركات قطاع الأعمال العام، وقد عقد هذا البرنامج بمقر مركز المديرين المصري في 28 - 30 مارس 2010 باللغة العربية، وقد تم تنظيم البرنامج للمرة الثانية في 23 - 25 مايو 2010.

• الاستشارات:

يقوم مركز المديرين المصري بدعم الشركات الراغبة في تقييم أو تصميم النظام الداخلي بها على نحو يتناسب مع قواعد حوكمة الشركات، وفي هذا الإطار قام المركز بتقديم البرامج الآتية:

- برنامج مبادئ حوكمة الشركات للإدارة العليا والمتوسطة (شركة ميتالكو):

قام المركز بتقديم برنامج تدريبي خلال الفترة من 17 - 19 أغسطس 2009، وذلك للإدارة العليا بشركة "ميتالكو"، ووصل عدد المشاركين إلى 21 مشاركاً. أما البرنامج الخاص بالإدارة المتوسطة فقد عُقد بقاعة الهيئة العامة للاستثمار يوم 16 سبتمبر 2009.

- برنامج مبادئ حوكمة الشركات (شركة الدلتا للأسمدة والصناعات الكيماوية):

نظم مركز المديرين برنامج مبادئ حوكمة الشركات للإدارة العليا، والذي يهتم بالتعريف بمبادئ وقوانين حوكمة

الشركات لشركات قطاع الأعمال العام، وقد عُقد هذا البرنامج بمقر شركة الدلتا بطلخا والتي تعد من أكبر شركات قطاع الأعمال العام، وذلك خلال الفترة من 29 – 30 مايو 2010 باللغة العربية. كما تم عقد هذا البرنامج أيضاً للإدارة المتوسطة يوم 31 مايو 2010.

- **الندوات والمؤتمرات:**

- اجتماع المنتدى المصري لأعضاء مجالس الإدارة المعتمدين:

قام مركز المديرين المصري بالإعلان عن نتيجة المسابقة البحثية التي قام بتنظيمها خلال العام المالي 2009/2008. وقد تم توزيع الجوائز والشهادات في شهر سبتمبر 2009، وذلك عقب انتهاء فعاليات اجتماع المنتدى المصري لأعضاء مجالس الإدارة المعتمدين. وأكد السيد/باسل الحيني المدير العام لبنك القاهرة أهمية المنتدى والدور الحيوي الذي لابد أن يلعبه في مجال نشر فكر الاستقلالية والإيجابية على مجالس الإدارة. كما تم إجراء الانتخابات لاختيار اللجنة التنفيذية للمنتدى المصري لأعضاء مجالس الإدارة المعتمدين، وهو المنتدى الذي يضم في عضويته فقط الذين اجتازوا بنجاح برنامج إعداد مهارات أعضاء مجالس الإدارة. ويمثل المنتدى تجمعاً يضم حالياً 117 عضواً من مصر والدول العربية. ويهدف إلى تبادل الخبرات بين الأعضاء، بالإضافة إلى تسويق فكرة أعضاء مجالس الإدارة المستقلين في مصر والدول العربية.

- المؤتمر السنوي الرابع لحوكمة الشركات:

انعقد المؤتمر السنوي الرابع للحوكمة حيث ناقش المؤتمر بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار ومركز المشروعات الدولية الخاصة، وبالشراكة مع مركز الشفافية – وزارة الاستثمار – ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يوم 22 يونيو 2010. وكان موضوع مؤتمر هذا العام يدور حول "حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة"، بهدف تعزيز ممارسات الحوكمة بها. وقد تناول المؤتمر – خلال جلساته الثلاثة – سبل التمويل لهذه الشركات في جلسته الأولى من خلال بورصة النيل باعتبارها أول سوق للشركات المتوسطة والصغيرة، ومن خلال البنوك. كما تتطرق في جلسته الأولى عن مدى أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية والغير مالية للشركات.كما ناقش المؤتمر المجهودات المبذولة بهدف تهيئة المناخ لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجلسة الثانية. وتم استعراض عدد من الشركات المصرية بهدف التعرف على تجربتها في الجلسة الأخيرة من المؤتمر.

وقد عُقد المؤتمر تحت رعاية السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار، وقد حضر المؤتمر حوالي 700 مشارك من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في الشركات الصغيرة والمتوسطة والعائلية، بالإضافة إلى صانعي السياسات، ورجال الأعمال، والبنوك، والشركات متعددة الجنسيات، والرعاة المعتمدين ببورصة النيل للشركات المتوسطة والصغيرة، والهيئات الإقليمية والدولية، والمهتمين بحوكمة الشركات في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن ضمن فعاليات المؤتمر، فقد تم تكريم الشركات الفائزة بالمراكز الثلاثة الأولى في المؤشر المصري للاستدامة لعام 2009 والذي تم تدشينه بالتعاون مع البورصة المصرية، والذي يغطي مجالات الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات وذلك قبل تطبيق شرط الحد الأدنى لرأس المال السوقي لهذه الشركات.

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة خلال المؤتمر السنوي الرابع لحوكمة الشركات

- **مجلة التنفيذي:**

قام مركز المديرين المصري حتى الآن بإصدار وتوزيع عشرة أعداد من مجلة "التنفيذي"، وتتناول هذه المجلة شتى الموضوعات الخاصة بحوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بمجال الأعمال. وجدير بالذكر إنه يتم إصدار المجلة بالتعاون مع مركز الشفافية التابع لوزارة الاستثمار.

- **العضوية:**

استمر المركز في ضم المزيد من الأعضاء من الأفراد والمؤسسات المهتمة بحوكمة الشركات، وذلك بهدف دعم المركز وكذلك الحصول على خدماته المتنوعة.

إطار 1:5 الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل مبادئ الحوكمة خلال الفترة (2009/2008 - 2005/2004)

- تأسيس مركز المديرين المصري:

- تم إنشاء مركز المديرين المصري كأول مركز يقوم بالتركيز على حوكمة الشركات في المنطقة العربية. ويقوم المركز بالتعريف والترويج لمبادئ حوكمة الشركات.
- تمكن المركز منذ افتتاحه من ترك انطباع قوي وإيجابي من خلال تشجيع الأبحاث في مجال حوكمة الشركات، والقضايا ذات الصلة بالحوكمة، وكذلك الارتقاء بمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف المؤسسات سواء المالية، والشركات

العائلية، وشركات قطاع الأعمال العام. ويقوم المركز بالتوجه بأنشطته المتعددة إلى المديرين، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في هذه الشركات والمؤسسات المختلفة.

- يقوم مجلس أمناء مركز المديرين المصري – برئاسة السيد الدكتور/ محمود محيي الدين وزير الاستثمار، وبعضوية مجموعة من كبار مستشاري الوزارة والهيئات التابعة لها، وكذلك رؤساء مجالس إدارة كبرى الشركات المصرية بالإشراف على أعمال وأنشطة المركز.

- المؤتمر السنوي الأول لحوكمة الشركات: "الاستثمار والممارسات السليمة في حوكمة الشركات":

قام مركز المديرين المصري – بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – بتنظيم المؤتمر السنوي الأول في يونيو 2007. وتناول المؤتمر موضوع "الاستثمار والممارسات السليمة في حوكمة الشركات"، وكان تحت رعاية السيد الدكتور/ محمود محيي الدين وزير الاستثمار. وخلال المؤتمر تم مناقشة العديد من الموضوعات كالممارسات العالمية في الإفصاح، ومستوى الإفصاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودور الإفصاح في جذب الاستثمارات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى أن المؤتمر قام بإلقاء الضوء على الإفصاح بالنسبة للمؤسسات المالية.

- المؤتمر السنوي الثاني لحوكمة الشركات: "دور مجلس الإدارة واستمرارية الشركات":

تم عقد المؤتمر السنوي الثاني في 17 يونيو 2008 تحت رعاية السيد الدكتور/ محمود محيي الدين – وزير الاستثمار وبالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد تناول المؤتمر موضوع "دور مجلس الإدارة واستمرارية الشركات". وقد تم إلقاء الضوء على دور ومسئوليات مجلس الإدارة في مختلف الشركات، وتكوين هيكل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أهمية الفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، ودور المجلس في الإفصاح عن المعلومات الخاصة بنشاط الشركة.

- المؤتمر السنوي الثالث لحوكمة الشركات: "المراجعة واستمرارية الشركات":

تناول تفعيل مبادئ حوكمة الشركات قام مركز المديرين المصري - بالتعاون مع وزارة الاستثمار ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - كما تناول المؤتمر أهمية تفعيل دور المراجعة (المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، ولجان المراجعة) في ضوء أفضل الممارسات للحوكمة وربطها باستمرارية الشركات. بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الأزمة المالية العالمية، والدور الذي كان يمكن أن تقوم به أدوات المراجعة لتفادي حدوث تلك الأزمة وتفاقمها.

- الإصدارات:

أ. دليل مبادئ حوكمة شركات القطاع الخاص:

قام مركز المديرين المصري بإصدار دليل مبادئ حوكمة شركات القطاع الخاص في أكتوبر 2005، حيث يقدم الدليل مجموعة شاملة من مبادئ حوكمة الشركات في مصر. ويجري حالياً تحديث الدليل بالتعاون مع الجهات والهيئات المعنية خاصة بعد المستجدات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية.

ب. دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام:

كانت مصر دولة رائدة في العالم بإصدار دليل قواعد حوكمة شركات قطاع الأعمال العام في 2006 سابقة بذلك معظم دول العالم المتقدم. ويضع الدليل قواعد الحوكمة المناسبة والممكن تطبيقها في الشركات المملوكة للدولة بهدف تعزيز تنافسيتها ووضعها على قدم المساواة مع الشركات الأخرى العاملة بالسوق.

ج. دليل عمل لجان المراجعة:

قام المركز بإصدار هذا الدليل في 2008 بهدف التيسير على الشركات فيما يتعلق بإجراءات إنشاء وتفعيل دور لجان المراجعة المنبثقة عن مجالس الإدارة وكذلك كيفية عمل اللجنة وتحديد اختصاصاتها وسبل متابعة أدائها.

- التعاون مع الدول العربية:

امتدت أنشطة مركز المديرين المصري لتشمل العديد من دول المنطقة سواء في شكل برامج تدريبية، أو مساعدة فنية، أو المشاركة في ندوات ومؤتمرات ويقوم المركز بالتعاون مع عدد من الدول العربية في مجال نشر الوعي حول حوكمة الشركات من خلال إنشاء مراكز للحوكمة أو إعداد أدلة لحوكمة الشركات، وذلك في كل من دولة فلسطين، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، والسودان، وفيما يلي عرض أمثلة لتعاون المركز مع الدول العربية:

- هيئة سوق رأس المال الفلسطينية:

استقبل مركز المديرين المصري وفداً من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية برئاسة مدير عام الهيئة وضم عدد من موظفي الدوائر الرقابية في الهيئة وسوق فلسطين للأوراق المالية حيث قام المركز بتنظيم ورشة عمل تدريبية استمرت خمسة أيام تحت عنوان "إعداد دليل حوكمة الشركات في فلسطين" وذلك بغرض الاستفادة من الخبرة الواسعة لمصر في هذا المجال. وقد قام المركز بتقديم الدعم الفني من أجل تطوير منظومة الحوكمة في فلسطين والمتمثلة في توفير البيئة القانونية والتشريعية والموارد البشرية والفنية الضرورية.

- مركز أبو ظبي لحوكمة الشركات:

قام مركز المديرين المصري بعقد دورة تدريبية تحت اسم "مبادئ حوكمة الشركات" لعدد من أعضاء مجلس إدارة مركز أبو ظبي للحوكمة التابع لغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي في الفترة من 3 و4 مارس 2009 بمقر مركز أبو ظبي للحوكمة. وذلك بهدف تعريف المشاركين بحوكمة الشركات وجذورها التاريخية وكذلك الفوائد التي يمكن للحوكمة أن تحققها للشركات عند الالتزام بمبادئها وكذلك التعرف على دور وسلطات مجلس الإدارة وكيفية تكوينه بصورة صحيحة من أجل تعزيز أداءه وكفاءته مع التطرق لأهمية الالتزام بالإفصاح ودور المراجعة في ظل الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات.

- التدريب والاستشارات:

يقوم مركز المديرين المصري بتصميم وتقديم مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية والشهادات المهنية المعتمدة والتي تغطي المستويات الأساسية والمتقدمة في مختلف مجالات حوكمة الشركات. وتستهدف هذه البرامج والشهادات كل من أعضاء ورؤساء مجالس الإدارة الحاليين والمرتقبين وكبار المديرين، وجميع المعنيين بتطبيق الحوكمة في شركاتهم.

ثانياً: المسئولية الاجتماعية للشركات:

عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية على إنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". ويعني ذلك التزام الشركات بالقوانين والتشريعات والأعراف المتبعة في الدول التي تعمل بها مع احترام المواثيق الدولية أيضاً.

ولعل حركة "الاتفاق العالمي" هي أشهر مبادرة عالمية أطلقتها الأمم المتحدة لتشجيع المسئولية الاجتماعية للشركات وصبغ العولمة "بصبغة إنسانية". والاتفاق العالمي هو إطار يسمح للمؤسسات التجارية الملتزمة بمواءمة عملياتها واستراتيجياتها

مع عشرة مبادئ مقبولة عالمياً في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. وباعتبار الاتفاق أكبر مبادرة عالمية لخلق حس المواطنة لدى الشركات – إذ يشارك فيه آلاف الشركات من أكثر من 100 دولة من جميع أنحاء العالم – فإنه يهتم أولاً وقبل كل شيء بإظهار واكتساب المشروعية الاجتماعية للمؤسسات التجارية والأسواق.

كما قام المركز المصري لمسئولية الشركات بعدة أنشطة خلال العام المالي 2010/2009 يأتي في مقدمتها تنظيم عدة ندوات وبرامج تدريبية في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة إلى إطلاق المؤشر المصري لمسئولية الشركات، **وتتمثل أهم هذه الأنشطة فيما يلي:**

1- الندوات وورش العمل:

- **التوعية بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة – ندوة خاصة بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة:**

استضاف المركز المصري لمسئولية الشركات بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة واحدة من ندوات التوعية بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وذلك في شهر أكتوبر 2009 بمقر مركز تحديث الصناعة. وقدم السيد/ ماتياس شتوسبرج – المتحدث الرسمي باسم المبادرة– نظرة عامة حول المبادرة وكيف يمكن للكيانات المختلفة (القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية) أن تكون جزءاً منها. وقد شارك في الندوة أكثر من 5200 شركة من أكثر من 130 دولة، ويُعد الإعلان العالمي أكبر مبادرة تطوعية لمسئولية الشركات، ويوجد نحو 22 عضواً من مصر، من بينهم شركات كبرى انضموا إلى هذه المبادرة.

- **المركز المصري لمسئولية الشركات يستضيف الوفد العراقي لبناء قدرات المسئولية الاجتماعية للشركات والحوكمة:**

استضاف المركز المصري لمسئولية الشركات ومركز المديرين المصري وفداً من الحكومة العراقية بهدف تبادل الخبرات مع الجانب المصري في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات والحوكمة، وقد تم تنظيم الاجتماع بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

- **التعاون بين مصر والسويد في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات:**

قام مجلس التجارة السويدي والسفارة السويدية بالتعاون مع مركز المديرين المصري والمركز المصري لمسئولية الشركات ومبادرة العمل المسئول بالسويد، بتنظيم برنامج حول زيادة الوعي لدى الشركات بشأن أهمية العمل الاجتماعي المسئول. وتبادل الخبرات حول بناء مناخ مثالي لعمل الشركات محلياً. وأجريت فعاليات البرنامج في 2 ديسمبر 2009 بمقر السفارة السويدية بحي الزمالك، وذلك بحضور نحو 100 من الخبراء المحليين والدوليين وكبار رجال الأعمال وممثلي الهيئات الحكومية والدولية.

وتم التركيز على مقارنة وتبادل الخبرات والممارسات بين الجانبين المصري والسويدي في مجال العمل المسئول، كما ركز البرنامج على ما أحدثته مصر من تحول فيما يتعلق بتكامل مؤسساتها في الاقتصاد العالمي وأهمية الالتزام بمواثيق الشرف المهنية وبقواعد الحوكمة لمزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد.

وجدير بالذكر أن التعاون بين مبادرة العمل المسئول بالسويد ومركز المديرين المصري، وكذلك المركز المصري لمسئولية الشركات سيؤدي مستقبلاً إلى علاقة طويلة الأمد بين السويد ومصر يتم خلالها التركيز على قضايا التعليم والتدريب بهدف زيادة المعارف وتعميق الخبرات الخاصة بالعمل الاجتماعي المسئول في مصر.

- **التوعية بالإعلان العالمي للأمم المتحدة – ندوة خاصة بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية:**

استضاف المركز المصري لمسئولية الشركات وبالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية واحدة من ندوات توعية الأعضاء الحاليين بالإعلان العالمي للأمم المتحدة.

- **مركز المديرين المصري والمركز المصري لمسئولية الشركات يعقدان ندوة خاصة عن شركات قطاع الأعمال العام:**

قام المركز المصري لمسئولية الشركات بتنظيم أولى ندوات التوعية بشهادة أيزو 26000، وذلك في شهر أكتوبر 2009 بمقر وزارة الاستثمار، وسعت الندوة إلى تأهيل الشركات المملوكة للدولة لتتوافق مع التوجيهات الخاصة بالأيزو 26000 والخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات للبدء في الامتثال بها والتأكيد على أن تكون هذه الشركات من بين الشركات الرائدة في هذا المجال.

- **المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات "الشفافية والإفصاح في ممارسات المسئولية الاجتماعية "نحو بيئة تنافسية مستدامة":**

تحت رعاية السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء، وبحضور السيد الدكتور/ محمود محيي الدين وزير الاستثمار نظم المركز المصري لمسئولية الشركات ومركز المديرين المصري المؤتمر السنوي الثالث عن المسئولية

السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار يلقي كلمة خلال المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات

الاجتماعية للشركات لعام 2010، تحت عنوان "قياس ممارسات المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها: نحو بيئة تنافسية مستدامة". وتم تنظيم مؤتمر هذا العام بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومركز الشفافية التابع لوزارة الاستثمار، وبدعم من معهد البنك الدولي، والهيئة العامة للاستثمار.

وقد ركز المؤتمر على تقارير الاستدامة، وأهميتها، ونوعية الممارسات والمعلومات التي يجب على الشركات الإفصاح عنها ودور الإفصاح والشفافية في بناء الثقة بين أصحاب المصالح الأخرى بهدف تحقيق التنافسية المستدامة. كما قام المؤتمر بإلقاء الضوء على دور الحكومة المصرية في هذا الإطار من خلال عرض للمؤشر المصري للبيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، وتحليل للأداء الراهن للشركات المقيدة بالبورصة المصرية فيما يخص تلك المتغيرات.

- **المبادئ الدولية لمواصفة المسئولية الاجتماعية:"SA 8000"**

قام المركز المصري لمسئولية الشركات بوزارة الاستثمار بعقد ندوة تعريفية في 12 مايو 2010 عن المبادئ الدولية لمواصفة المسئولية الاجتماعية "SA 8000" والتي تهتم بتطبيق نظم الإدارة الجيدة من خلال إلقاء الضوء على المشكلات الناجمة عن عمالة الأطفال، والعمالة القهرية والإجبارية، وموضوعات الصحة والسلامة المهنية، وحرية التعبير وتكوين الاتحادات والنقابات العمالية.

- **اجتماع المائدة المستديرة الثالث للاتفاق العالمي للأمم المتحدة:**

نظّم المركز المصري لمسئولية الشركات اجتماع المائدة المستديرة الثالث للاتفاق العالمي للأمم المتحدة وذلك في 17 مايو 2010، وقد رحبت غرفة التجارة الألمانية العربية باستضافة فعاليات الاجتماع بمقرها، وقد هدف الاجتماع إلى مناقشة الوضع الحالي لأعضاء الاتفاق العالمي بمصر، بالإضافة إلى مناقشة أهمية التقارير والإفصاح عن ممارسات الشراكة الاجتماعية.

2. البرامج التدريبية:

- **تعزيز الشفافية وتحفيز التنافسية من خلال الإفصاح عن الممارسات الفعالة للبيئة والمجتمع والحوكمة:**

نظم المركز المصري لمسئولية الشركات دورة تدريبية في مارس 2010 تحت عنوان "تعزيز الشفافية وتحفيز التنافسية من خلال الإفصاح عن الممارسات الفعالة للبيئة والمجتمع والحوكمة." وقد ركزت هذه الدورة على تعريف وتحديد الإفصاح عن الممارسات الفعالة للبيئة والمجتمع والحوكمة والعلاقة بينها وبين الموضوعات الأخرى مثل: التنافسية، والالتزام،وحوكمة الشركات، والمسئولية الاجتماعية للشركات، والإفصاح، والاستثمار المسئول اجتماعياً (SRI)، والاستدامة، والشفافية.

المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات

تم إطلاق مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات تشجيعاً للشركات في 23 مارس 2010 على التحلي بمزيد من الشفافية والإفصاح عن ممارساتها في مجالات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وبصورة أكثر وضوحاً، مما يدعم من ميزاتها التنافسية.

3-المؤشر المصري لمسئولية الشركات:

كان للحكومة المصرية -ممثلة في وزارة الاستثمار- الريادة في إطلاق مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر في 23 مارس

2010، تشجيعاً منها للشركات على التحلي بمزيد من الشفافية والإفصاح عن ممارساتها في مجالات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية، وبصورة أكثر وضوحاً، مما يدعم من ميزاتها التنافسية.

وقد تعاون على إطلاق المؤشر تحالف يضم كلاً من ستاندارد آند بورز وكريسيل، و"كي إل دي"، وسوف تقوم مؤسسة ستاندارد آند بورز بمساعدة مركز المديرين المصري بالاشتراك مع البورصة المصرية على تطوير وحساب ونشر واستمرارية المؤشر الذي يتكون من قائمة الشركات النشطة في بورصة الأوراق المالية والتي تمارس أنشطة المسئولية الاجتماعية، ويعتمد المؤشر على كل من العوامل الكمية والعوامل النوعية معاً، حيث يتم تحويل العوامل البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة إلى سلسلة من الدرجات التي تحدد قيمة أسهم الشركات المتداولة في البورصة.

وقد تم تقييم الشركات المقيدة في مؤشر البورصة المصرية EGX100 على مرحلتين، وشمل هذا التقييم أداء الشركة على مدى السنوات الثلاث الماضية، **وذلك على النحو الآتي:**

- **المرحلة الأولى:**

شملت المرحلة الأولى تقييم الشركات على أساس ما تقوم بالإفصاح عنه من معلومات إلى الجمهور من خلال التقارير السنوية، والموقع الإلكتروني للشركة أو ما ترسله من معلومات إلى البورصة المصرية في المجالات الرئيسية التالية: هيكل الملكية وحقوق المساهمين، والمعلومات المالية والتشغيلية، والمعلومات عن مجلس الإدارة والإدارة العليا، وأخلاقيات العمل، والمسئولية الاجتماعية، وحماية البيئة، وحقوق العاملين، وخدمة المجتمع، والعملاء والمنتج، وقد تم الانتهاء من هذه المرحلة في بداية شهر نوفمبر 2009.

- **المرحلة الثانية:**

وتضمنت المرحلة الثانية تقييم الممارسات الفعلية للشركة عن طريق التحقق من الأخبار المتاحة بوسائل الإعلام المختلفة الموثوق بها، والمجلات المتخصصة، وتقارير المسئولية الاجتماعية للشركات. وأيضاً من خلال الاتصال بالجهات الحكومية والمنظمات الغير الحكومية لمعرفة ما إذا كان هناك أي مخالفات تقوم بها الشركة، وقد تم الانتهاء من هذه المرحلة في شهر ديسمبر 2009.

4- المبادرات:

- **شبكة العمل المسئول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:**

دشنت شبكة العمل المسئول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أكتوبر عام 2008 كإحدى مبادرات البرنامج الاستثماري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث تسعى إلى مساعدة حكومات المنطقة – بالتعاون مع منظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني – على خلق مناخ يحقق أقصى استفادة ممكنة من الاستثمار الذي يساهم في التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة. وتحقق الشبكة هذه الغاية من خلال تشجيع التعاون والشراكة لزيادة الوعي بالإسهام الإيجابي للعمل المسئول وما يعود به من نجاح للشركة وتنمية مستدامة للمجتمع على نطاق أوسع.

وتضم الشبكة لجنة تنسيقية مكونة من شركاء محليين وإقليميين ودوليين ملتزمين بدفع المبادرة والاستفادة من تجارب الكيانات التي تسعى نحو غايات مماثلة في كل دولة من دول المنطقة. وتسعى شبكة العمل المسئول إلى مساعدة حكومات المنطقة -بالتعاون مع منظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني- على خلق مناخ يحقق أقصى استفادة ممكنة من الاستثمار الذي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بينما يتمثل هدفها الأساسي في تشجيع التعاون والشراكة لزيادة الوعي بالإسهام الإيجابي للعمل المسئول وما يعود به من نجاح للشركة وتنمية مستدامة للمجتمع على نطاق واسع.

إطار 2:5 الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل دور المسئولية الاجتماعية للشركات

- تأسيس المركز المصري لمسئولية الشركات:

تم تأسيس المركز المصري لمسئولية الشركات بناءً على اتفاقية موقعة بين وزارة الاستثمار ممثله في مركز المديرين المصري والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2008. ليعمل على تقديم الحلول العملية لقطاع الأعمال فيما يخص المسئولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل محورية بين مصر والميثاق العالمي للأمم المتحدة.

- المؤتمر السنوي الثاني للمسئولية الاجتماعية للشركات" الاستثمار وممارسات العمل المسئول" (23 مارس 2009):

نظم المركز المصري لمسئولية الشركات المؤتمر السنوي الثاني للمسئولية الاجتماعية تحت رعاية السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد نظيف رئيس الوزراء، وبحضور السيد الدكتور/ محمود محيي الدين وزير الاستثمار وعدد من الوزراء وكبار المسئولين وممثلي مجموعة من الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية حيث بلغ عدد المشاركين فيه 600 فرد. وقد تناول المؤتمر الخبرات الدولية في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات. والعوامل التي تدفع مستثمري العالم إلى زيادة الاهتمام بالبيئة، والجوانب الاجتماعية والحوكمة.

- البرنامج التدريبي الأول عن المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر والعالم العربي:

كما نظم المركز المصري لمسئولية الشركات ومركز المديرين المصري بالتعاون مع معهد البنك الدولي ومؤسسة انفينت في 27 أكتوبر 2008 أول برنامج تدريبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات باللغة العربية في مصر والعالم العربي، وركز البرنامج التدريبي على المنافع الرئيسية التي يمكن للشركة أو المؤسسة أن تجنيها من إتباع سياسات سليمة في ميدان المسئولية الاجتماعية للشركات وإلقاء الضوء على مفهومين رئيسيين هما المسئولية الاجتماعية للشركات والقدرة التنافسية.

- برنامج المسئولية الاجتماعية للشركات والقدرة التنافسية المستدامة:

نظم المركز المصري لمسئولية الشركات ومركز المديرين المصري بالتعاون مع معهد البنك الدولي ومؤسسة انفينت ذات البرنامج التدريبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات والقدرة التنافسية المستدامة في مارس 2009 باللغة الإنجليزية وقد حضر البرنامج 15 مشتركاً من شركات القطاع الخاص والشركات التابعة لوزارة الاستثمار.

- شبكة العمل المسئول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تُعد "شبكة العمل المسئول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " إحدى المبادرات التي أطلقها برنامج الاستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمركز المصري لمسئولية الشركات والذي يهدف لبناء حوار متعدد الأطراف تشارك فيه الحكومات في المنطقة بالتعاون مع الشركات ومنظمات المجتمع المدني حول العمل المسئول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك لخلق مناخ يرقى بقدرة المستثمرين على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ثالثاً: الشفافية:

تسعى الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة إلى تطوير الأداء الاقتصادي على المستويين العام والخاص بما في ذلك شركات قطاع الأعمال عن طريق زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وقد تبنت وزارة الاستثمار رؤية شاملة لمفهوم التطوير ليشمل ما هو أبعد من مجرد تقنيات الاستثمار أو بناء القدرة التنافسية لشركات قطاع الأعمال العام. ومن بين تلك العوامل التي تسعى وزارة الاستثمار إلى تفعيلها هو تبني ثقافة الإدارة الرشيدة مما ينعكس على تحسين أداء الشركات. وقد قامت وزارة الاستثمار وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتأسيس مركز الشفافية ومحاربة الفساد كوحدة مستقلة، **وفيما يلي الأنشطة التي قام بها المركز خلال العام المالي** 2010/2009:

- **دورات تدريبية للسادة الصحفيين الاقتصاديين بالتعاون مع مركز المديرين المصري:**

هدف هذه الدورات التدريبية التعريف بمعايير الشفافية وكيفية الإفصاح عن القوائم المالية في الشركات وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها، وكيفية تقييم الشركات التي تتبع هذه المعايير كجزء من برامج تنفيذ المسئولية الاجتماعية للشركات. وقد بلغ عدد المستفيدين من تلك الورش 47 صحفياً من مختلف الصحف المصرية وقد حصل المستفيدين بنهاية الورشة على شهادة حضور معتمدة من مركز الشفافية ومركز المديرين المصري.

- **عقد المؤتمر الأول بالتعاون جمعية الخريجين البريطانيين بجمهورية مصر العربية تحت عنوان "تشكيل مجلس الإدارة والشفافية":**

هدف المؤتمر إلى رفع مستوى الوعي بأهمية هيكل المجلس السليم الذي ينسجم مع مبادئ إدارة الشركات بما في ذلك الشفافية والإفصاح واحدة من الركائز الأساسية، وبالإضافة إلى ذلك التأكيد على أهمية تعيين مدراء مستقلين في مجلس الإدارة وإن وجود النواب المستقلين في المجلس، قادرة على تحدي قرارات الإدارة وتعزيز الإفصاح، كوسيلة من وسائل حماية مصالح المساهمين.

- **عقد جلسة العمل الموازية للمؤتمر السنوي الثالث لمركز المسئولية الاجتماعية للشركات تحت عنوان: "محاربة الفساد من خلال العمل الجماعي":**

هدفت هذه الجلسة إلى تقديم العناصر المختلفة التي تتعلق بعمل معهد البنك الدولي في مجال مكافحة الفساد من خلال العمل الجماعي مع التركيز على الإفصاح.

- **تنفيذ تدريب بالتعاون مع مركز المسئولية الاجتماعية للشركات تحت عنوان: "تعزيز الشفافية والقدرة التنافسية من خلال تعزيز جهود بيئية فعالة:**

هدف هذا التدريب التعريف بالبيئة والقدرة التنافسية والاجتماعية والحكم والإبلاغ وشرح العلاقة بينه وبين المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال، وإدارة الشركات، والمسئولية الاجتماعية للشركات، والكشف، والاستثمار المسئول اجتماعياً والاستدامة والشفافية.

• **عقد الاجتماع الإقليمي لفريق عمل منظمة التعاون الدولي والتنمية لمنظمة شمال أفريقيا والشرق الأوسط مع مركز المدرين المصري تحت عنوان:"الشركات المملوكة للدولة"**:

الهدف من هذا الاجتماع تغطية الفصلين الأولين من المبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن حوكمة الشركات للمؤسسات المملوكة للدولة (متوفر باللغة الإنجليزية، والعربية).

• **عقد الورشة الأولى بالتعاون مع جمعية الخريجين البريطانيين بجمهورية مصر العربية تحت عنوان: "دور مجلس الإدارة في الحوكمة، الإفصاح للشركات المملوكة للدولة"**:

تمثل الهدف من الورشة تزويد المشاركين بالمعارف الأساسية اللازمة بشأن أفضل الممارسات لدور المجلس في مجال الحوكمة والإفصاح عن المعلومات (بما في ذلك الكشف عن الأفراد والشركات).

• **إعداد كتيب أرشادي لشركات قطاع العام تحت عنوان: "قواعد السلوك لشركات القطاع العام"**:

الهدف من الدارسة تزويد المشاركين بالمعارف الأساسية اللازمة بشأن أفضل الممارسات لدور المجلس في مجال الحوكمة والإفصاح عن المعلومات (بما في ذلك الكشف عن الأفراد والشركات).

• **إنشاء موقع الكتروني خاص بمركز الشفافية:**

الهدف من الموقع تزويد المشاركين بالمعارف الأساسية اللازمة بشأن أفضل الممارسات لدور المجلس في مجال الحوكمة والإفصاح عن المعلومات (بما في ذلك الكشف عن الأفراد والشركات).

• **التعاون بين مصر والمملكة الهولندية في مجال الشفافية:**

يهدف التعاون بين الحكومة المصرية، والمملكة الهولندية إلى دعم ثقافة الشفافية بين المستثمرين داخل مصر، ويتم تنفيذ مشروع تعاون بين الطرفين متمثل في وزارة الاستثمار والسفارة لمدة ثلاث أعوام.

أهم نتائج الأداء التشريعي لوزارة الاستثمار خلال ست سنوات

تتسع القواعد التشريعية التي تحكم عملية الاستثمار والتمويل في مصر لتشمل ليس فقط القوانين والأحكام والقرارات التي تنظم عمل الجهات الرقابية التابعة لوزارة الاستثمار، في قطاعات الاستثمار والشركات وسوق المال والتأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي وقطاع الأعمال العام، والاتفاقات الدولية المرتبطة بهذه القطاعات، بل أيضاً قاعدة واسعة من التشريعات والأحكام والقرارات وفي مقدمتها تلك المنظمة للضرائب والجمارك والرسوم والبنوك والتجارة والعمل وتملك الأراضي والبيئة وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وحماية المستهلك، وغيرها من التشريعات الاقتصادية.

ومنذ دور الانعقاد البرلماني لعام 2005/2004، الذي شهد بدء مسئوليات حكومة جديدة ومنها وزارة الاستثمار، وعلى مدى ستة ادوار برلمانية لمجلسي الشعب والشورى، صدرت مجموعة من القوانين المهمة التي كان لها تأثير مباشر على مناخ تشجيع الاستثمار وأنشطة وخدمات تمويل الاستثمارات في مصر، لاسيما أنشطة القطاع المالي غير المصرفي.

وتتوزع هذه التشريعات بين ثلاثة مجموعات أساسية:

أولها: تشريعات بادرت وزارة الاستثمار بتقديم مشروعات قوانين متكاملة بشأنها، وهى التي ترتبط بالقوانين الأساسية الحاكمة لقطاعي الاستثمار والخدمات المالية غير المصرفية، والهيئات الرقابية المسئولة عنها. وعنيت هذه التشريعات بتطوير الإطار التشريعي الحاكم لعملية الاستثمار باتجاه تيسير إجراءات تأسيس الشركات وتطوير القطاع المالي غير المصرفي.

وثانيها: تشريعات جاءت مشروعاتها من وزارات أخرى، أو من أعضاء بمجلس الشعب بموجب اقتراحات بمشروعات قوانين، وتضمنت أحكاما تمس مباشرة مسئوليات واختصاصات الوزارة، وشارك وزير الاستثمار ومسئولو الوزارة في المداولات الخاصة بها، سواء في مرحلة إعداد مشروعات القوانين أو في المداولات البرلمانية الخاصة بعدد منها.

وثالثها: الاتفاقات الدولية المتعلقة بتطوير القطاع المالي في مصر وبتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.

أولاً: المبادرات التشريعية للوزارة :

ترجمت وزارة الاستثمار توجهاتها وسياساتها بشأن تشجيع وزيادة الاستثمارات وتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية بتقديم عدد من مشروعات القوانين التي استهدفت تطوير الإطار التشريعي الحاكم لعملية الاستثمار والتمويل في مصر، بما تشمله من تيسير للإجراءات وتطوير لأداء الهيئات الرقابية المنوطة بمتابعة أنشطة الاستثمار والخدمات المالية غير المصرفية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تحقيق معدلات نمو ملموسة في هذه القطاعات، على النحو الذي أوضحه هذا التقرير.

وتأسيساً على هذه المبادرات، صدرت عدة قوانين جديدة وتعديلات تشريعية مهمة على القوانين الحاكمة للاستثمار والخدمات المالية غير المصرفية في مصر تمثلت فيما يلي:

- القانون رقم 94 لسنة 2005، بتعديل بعض أحكام قانوني الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997.
- القانون رقم 19 لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997.
- القانون رقم 72 لسنة 2007، بإصدار قانون التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية.
- القانون رقم 118 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981.
- القانون رقم 123 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.
- القانون رقم 10 لسنة 2009 بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
- القانون رقم 127 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000.
- القانون رقم 133 لسنة 2010 بالترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة.

وفيما يلي نعرض لأهم ما تتضمنه هذه التشريعات:

1. تعديل قانوني الاستثمار والشركات: توحيد قواعد تأسيس الشركات وتيسير إجراءاته:

في 20 يونيو 2005، صدر القانون رقم 94 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانوني الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997.

من أهم الأحكام التي تضمنها هذا القانون ما يلي:

- سريان الأحكام الخاصة بتأسيس شركات الأموال في قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 شركات الأموال التي تنشأ وفقاً لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.
- أن يكون للشركات والمنشآت الحق في تملك العقارات والأراضي اللازمة لمباشرة النشاط والتوسع فيه، أياً كانت جنسية الشركاء أو المساهمين، وذلك فيما عدا الأراضي والعقارات التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء يتضمن شروط وقواعد التصرف فيها.

- جواز تحديد رأسمال الشركات بأية عملة قابلة للتحويل.
- الترخيص للشركات والمنشآت المقامة داخل المناطق الحرة بتحويل نظامها القانوني للعمل بنظام الاستثمار الداخلي.
- عدم اكتساب الشركات والمنشآت التي تزاول نشاطها في شبه جزيرة سيناء الشخصية الاعتبارية إلا بقرار من رئيس الهيئة العامة للاستثمار، وعدم إجراء أي تعديل في نظامها الأساسي أو تداول أسهم رأس مالها إلا بموافقة رئيس الهيئة.
- جواز أن يتضمن النظام الأساسي للشركة نظاماً أو أكثر لإثابة أو تحفيز العاملين والمديرين بالشركة من خلال تملكهم بطريق مباشر أو غير مباشر لجزء من أسهمها.
- تمتع الشركات المؤسسة وفقاً لقانوني الشركات والتجارة بالضمانات والحوافز الواردة في المواد من 8 إلى 13 من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.
- حذف المواد أرقام (83، و91، و93) من قانون الشركات، والتي كانت تضع شروطاً في أعضاء مجلس الإدارة وما يمتلكونه من حصص وكذلك الاشتراطات الخاصة بالعضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة الذي يباشر الإدارة الفعلية والنيابة عن الغير.

ويعكس هذا القانون بوضوح رؤية الوزارة في اتباع سياسة جديدة لتشجيع وجذب الاستثمارات ركزت بصفة أساسية على منهج تيسير إجراءات تأسيس الشركات وتوحيد قواعد التأسيس وتمتع كافة الشركات بضمانات موحدة أياً كان النظام القانوني التي تنشأ بموجبه، وتحقيق انسجام قواعد عمل الشركات مع قواعد الحوكمة، وذلك بديلاً عن نهج الإعفاءات الضريبية الذي لم يعد هو الأنسب في جذب الاستثمارات.

2 . تعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار: مناطق الاستثمار:

في 2007/5/16، صدر القانون رقم (19) لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم (8) لسنة 1997. تضمن القانون إفراد فصل خاص لمادة جديدة، وهي المادة 46 مكرراً، تحت عنوان "الفصل الرابع: مناطق الاستثمار". وتقضي هذه المادة بأنه يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الجهة الإدارية المختصة إنشاء مناطق للاستثمار في مختلف المجالات تسري عليها أحكام المواد 30، و31، و38، و41، و42، و46 من الفصل الثاني من القانون. ويتولى إدارة كل منطقة أو أكثر مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من الجهة الإدارية المختصة، وله أن يرخص لشركات من القطاع الخاص بإقامة أو تنمية أو إدارة تلك المناطق أو الترويج للاستثمار بها.

بموجب هذا التعديل، يتم تطبيق أسلوب الإدارة المتبع في المناطق الحرة على مناطق الاستثمار، أي استفادتها من التبسيط الإداري والإجرائي من خلال التعامل مع جهة إدارية واحدة، ولكن دون أن تتمتع بالإعفاء الضريبي والجمركي المطبق في المناطق الحرة، والذي سبق أن تم حسمه في تعديل قانون الضريبة على الدخل. كما سيمكن إنشاء مناطق استثمار لعدد من الأنشطة الاقتصادية، وسيستفيد منها العديد من مناطق الجمهورية.

3. قانون التأمين الإجباري:

في 29 مايو 2007، صدر القانون رقم (72) لسنة 2007 بإصدار قانون التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع، ونشر القانون بالجريدة الرسمية في ذات التاريخ. يقع القانون في 21 مادة بخلاف خمس مواد هي مواد الإصدار.

ومن أهم ملامح القانون الجديد ما يلي:

- حق المضرور في صرف مبلغ التأمين خلال شهر من تاريخ الإبلاغ عن الحادث، ويبلغ 40 ألف جنيه في حالات الوفاة أو العجز الكلي المستديم، وعشرة آلاف جنيه كحد أقصى عن الأضرار التي تلحق بممتلكات الغير.
- حق المضرور في اقتضاء أي تعويض إضافي من المؤمن له من خلال إجراءات التقاضي العادية.
- إنشاء صندوق حكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع في حالات عدم معرفة المركبة المسئولة عن الحادث أو عدم وجود تأمين على المركبة، أو حوادث المركبات المعفاة من إجراءات الترخيص، أو حالات إعسار شركات التأمين والحالات الأخرى التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة هيئة الرقابة على التأمين. وتتولى شركات التامين تمويل هذا الصندوق من متحصلات أقساط التأمين التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الاستثمار بناء على تقرير فني تقوم به الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بناء على المتحصلات.
- تحديد الحد الأقصى لأسعار التأمين الإجباري بقرار من مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، مع جواز تحديد أسعار إضافية لهذا التأمين في الحالات التي تزيد فيها المخاطر التأمينية.
- ضمان وصول مبلغ التأمين لمستحقيه من خلال توكيلات خاصة موثقة بالشهر العقاري صادرة بعد تحديد هذا المبلغ.
- إلزام جهات التحقيق بإخطار شركات التأمين بوقوع الحادث.
- مد حق المضرور في اقتضاء قيمة مبلغ التأمين في حالة وفاته خلال عام من تاريخ وقوع الحادث.
- حق شركات التأمين في الرجوع على المسئولين عن الأضرار لاسترداد ما تكون قد أدته من مبالغ للمضرورين.
- حق شركات التأمين في الرجوع على كل من أدلى ببيانات غير صحيحة أو أخفى وقائع جوهرية عند إبرام عقد التأمين.
- تشديد العقوبات على المخالفين لضمان الالتزام بتنفيذ القانون.

ويعكس هذا القانون رؤية وزارة الاستثمار بشأن تطوير نشاط التأمين الإجباري لمواجهة ما يشهده الوقع من متغيرات كثيرة، منها تفاقم أخطار الطريق وزيادة الحوادث الناشئة عنها، وما كان يحققه هذا النشاط من خسائر لشركات التأمين اقتضت التدخل التشريعي لاستهداف إحداث نوع من التوازن بين أقساط التأمين والتعويضات التي يتم دفعها للمضرورين، وحماية حقوقهم في التعويض المناسب وتيسير إجراءاته، وسرعة حصولهم على هذا التعويض دون الانتظار لسنوات طويلة.

4. تعديل قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر:

في 11 مايو 2008 صدر القانون رقم 118 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنه 1981. تضمن القانون تعديل نصوص سبعة مواد، وإضافة ثلاث مواد جديدة إلى الباب الثاني عشر من القانون.

ويمكن إيجاز أهم ما تتضمنه أحكام هذا القانون في النقاط التالية:

- قيام الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بممارسة مهامها الرقابية على الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون، التي تزاول نشاط التأمين وإعادة التأمين بناء على أساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية.
- تقرير موازنة مستقلة للهيئة وحساب خاص تودع فيه مواردها، ويرحل رصيد هذا الحساب من سنة إلى أخرى.
- إنشاء اتحاد بين شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين، يحل محل الاتحاد الحالي، وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة، وتكون العضوية فيه إجبارية لكافة الشركات والجمعيات العاملة الخاضعة للقانون. وتختص الهيئة بوضع القواعد والمعايير المهنية التي يلتزم بها الاتحاد.
- زيادة الحد الأدنى لرأس المال المصدر للشركات، إلى 60 مليون جنيه (مقابل 30 مليون جنيه في النص السابق)، على ألا يقل المدفوع منه عن النصف.
- الفصل بين مزاولة فروع تأمينات الحياة من جهة، وفروع تأمينات الممتلكات من جهة أخرى.
- تنظيم مشاركة البنوك في تسويق المنتجات التأمينية.
- إعادة تنظيم مهنة الوساطة التأمينية، حيث سمحت التعديلات للشخصيات الاعتبارية بممارسة مهنة الوساطة.
- إلغاء الباب الثالث من القانون رقم 10 لسنة 1981، والخاص بالمجلس الأعلى للتأمين وعدد من مواد القانون
- وجوب توفيق أوضاع شركات التأمين خلال فترة انتقالية وهى عامين.

وقد سعت وزارة الاستثمار من خلال استصدار هذا القانون إلى تحقيق عدة أهداف أساسية أهمها: تعزيز الاستقلال المالي والإداري للهيئة الرقابية وممارستها لمهامها بناء أساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية، وتعزيز دور اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين، وتحقيق التخصص في النشاط التأميني بالفصل بين مزاولة فروع تأمينات الحياة وفروع تأمينات الممتلكات، فضلاً عن تطوير وتعميق سوق التأمين في مصر وما يرتبط به من شركات ومهن ومؤسسات.

5. تعديل قانون سوق رأس المال:

في 9 يونيو 2008 صدر القانون رقم 123 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992. تضمن القانون استبدال نصوص جديدة بنصوص المواد أرقام (1) فقرة ثانية، 2، و11، و16، و24 فقرة ثانية، و25، صدر المادة 63، و64، و65، ومن القانون 67، وإضافة مادتين جديدتين برقمي 20 مكرراً و69 مكرراً إلى القانون.

ومن أهم التعديلات التي تضمنها القانون ما يلي:

- خفض القيمة الاسمية للسهم لتكون عشرة قروش بدلاً من جنيه واحد.
- السماح لكل مؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية بإصدار الأوراق المالية.
- تقليل المدة التي يجوز فيها للهيئة الاعتراض على إصدار الأوراق المالية من 3 أسابيع إلى سبعة أيام عمل، وتحديد رسوم موحدة على قيد الأوراق المالية بجداول البورصة، بمبلغ 50 ألف جنيه سنوياً عن كل إصدار.
- إضافة مادة جديدة تحظر على الأشخاص الذين تتوافر لديهم معلومات عن المراكز المالية للشركات أو نتائج أنشطتها وغيرها من المعلومات، التعامل عليها لحسابهم الشخصي قبل الإعلان أو الإفصاح عنها للجمهور، وتشديد العقوبات على ذلك.
- حذفت التعديلات الإشارة إلى أنواع الجداول التي كان يتم القيد بها. وقضت بأن يتم قيد الأوراق المالية وشطبها وفقاً لقرار من مجلس إدارة البورصة وفقاً للشروط والقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة، على أن يفرد جدول خاص تقيد بها الأوراق المالية الأجنبية.
- إنشاء سجل يقيد به مراقبو الحسابات الذين يجوز لهم مراجعة الشركات المقيدة بالبورصة والشركات العاملة في الأوراق المالية وشركات الاكتتاب العام وصناديق الاستثمار بالبنوك وشركات التأمين، ويضع مجلس إدارة الهيئة شروط وأحكام قيد وشطب مراقبي الحسابات.
- حذف نصوص المادتين (11) و(14) من قانون سوق رأس المال، المتعلقتان بتقرير إعفاءات ضريبية، وذلك لتحقيق المواءمة مع قانون الضرائب على الدخل.
- تأكيد الشخصية المعنوية للبورصة كشخص اعتباري عام يسمى "البورصة المصرية".
- تشديد بعض العقوبات اتساقاً مع تطورات السوق وضرورات ضبطه.
- تنظيم تحريك الدعاوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في القانون والتصالح بشأنها.

وقد استهدفت هذه التعديلات بصفة أساسية توسيع قاعدة الاستثمار وتنشيط ودعم سوق الأوراق المالية، ودعم وتعزيز القدرات الرقابية للهيئة العامة لسوق المال دون المساس بالمرونة والسرعة اللازمة عند التعامل من خلال هذا السوق.

6. قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية:

في 25 فبراير 2009، صدر القانون رقم 10 لسنة 2009 بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. ومن أهم ما تتضمنه أحكام هذا القانون الذي يقع في 19 مادة مقسمة على خمسة فصول ما يلي:

- تنظيم دور الهيئة المختصة بالرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية من حيث: إنشاء "الهيئة العامة للرقابة المالية" ذات الشخصية الاعتبارية العامة، وتحديد اختصاصاتها وأهدافها، وصلاحياتها لتحقيق هذه الأهداف، وإدارة الهيئة من خلال مجلس إدارة يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء ويتكون من تسعة أعضاء ويمثل السلطة العليا

المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف أمورها، وتحديد موارد الهيئة، بحيث يكون لها موازنة مستقلة، فضلاً عن تنظيم أيلولة الأصول والالتزامات ونقل العاملين إلى الهيئة.

- تنظيم إنشاء مركز للتحكيم والتسوية في المنازعات التي تنشأ بسبب تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية.

- تنظيم إنشاء واختصاصات وموارد معهد متخصص للتدريب، يسمي معهد الخدمات المالية، يتبع الهيئة، وتكون له شخصية اعتبارية وموازنة مستقلة.

- فرض رسم تطوير، يحدده مجلس إدارة الهيئة مراعياً نوع الخدمة المؤداة وبما لا يجاوز اثنين في الألف من إيرادات الشركة السنوية، على الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة في مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة لتطوير مجالات عمل هذه الشركات وآليات مباشرة نشاطها، وتنظيم إيداع حصيلة الرسم وعائد التأخير في السداد.

- تنظيم صفة مأموري الضبط القضائي لموظفي الهيئة الذين يصدر بتحديد أسمائهم أو وظائفهم قرار من وزير العدل بناء على عرض الوزير المختص.

- تنظيم إجراءات التحقيق ورفع الدعوى العمومية والتصالح بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في القوانين المرتبطة (المذكورة في المادة الثالثة من القانون).

- إصدار اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به، مع استمرار العمل بالأحكام والقواعد القائمة في تاريخ العمل به فيما لا يتعارض مع أحكامه، وإلغاء كل حكم يخالف القانون.

ويستهدف القانون تعميق سبل الرقابة والمتابعة على أنشطة وأسواق القطاع المالي غير المصرفي، من خلال توحيد الهيئات الرقابية في إطار هيئة واحدة، هي "الهيئة العامة للرقابة المالية" ككيان له شخصية اعتبارية، بما يتضمن تطويراً لأساليب الرقابة، وتطويراً لأدوات السوق، وذلك بما يأخذ في الاعتبار تجارب الدول الأخرى وما يتواءم منها مع احتياجات مصر.

وكان من أهم دواعي تقديم مشروع القانون، ما تشهده الأسواق المالية في مصر والعالم من تطور ملحوظ، بالانتقال من حالة تعدد جهات الرقابة على الأسواق كصيغة تقليدية سادت طويلا وكان لها دواعيها، إلى صيغة المؤسسات المالية الشاملة والهيئات الموحدة للرقابة المالية التي يفرضها تداخل العمل بين الجهات الرقابية، لتحل محل الجهات المتعددة التي كانت قائمة من قبل، على النحو المستفاد منه من التجارب الدولية.

ومن أهم المزايا التي يحققها القانون: توحيد الموارد البشرية والمادية في جهة واحدة تصبح قادرة على أداء عملها بكفاءة أكثر، وإيجاد إطار رقابي للعديد من الأدوات المالية التي لم يكن التخصص الرقابي واضحاً بالنسبة لها مثل التأجير التمويلي، والتخصيم، والتوريق وغيرها، والحرص على إعطاء العاملين أفضل الأوضاع والمزايا المتاحة، وتعميق أساليب الرقابة لدى العاملين في هذا المجال لما يتعرضون له من تجارب وتدريب ومتابعة لكافة الأسواق المالية وليس لمجال واحد فقط.

فضلاً عن ذلك فإن القانون يضمن استقلالية الهيئة الرقابية الجديدة في أداء عملها دون أي سلطة من جهة أخرى، حيث يضمن استقلالها موضوعياً باعتبارها الجهة المنوطة وحدها بتطبيق القوانين والأحكام ذات الصلة، ويضمن استقلالها

مالياً من خلال موازنة مستقلة حدد المشروع مواردها على نحو واضح، ويضمن استقلالها مؤسسياً حيث أكد القانون على أن مجلس إدارتها هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق أهدافها.

7. تعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية:

في 30 مايو سنة 2009، صدر القانون رقم 127 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000. استبدل القانون نصوصا جديدة بنصوص المواد 37 (الفقرة الأولى)، و44، و46 من قانون الإيداع والقيد المركزي المشار إليه.. وقد تضمن القانون الأحكام التالية:

- تكون أسهم شركة الإيداع والقيد المركزي مملوكة لبورصات الأوراق المالية المصرية ولأعضاء الإيداع المركزي، وتكون نسبة مساهمة عضو الإيداع المركزي على نحو يناسب حجم تعاملاته مع الشركة وفقاً لما يسدده لها من أتعاب ومصروفات، وبشرط ألا تجاوز ملكية العضو أو أية مجموعة مرتبطة نسبة (5%) من رأس مال الشركة.
- يحدد النظام الأساسي للشركة نسبة ما تمتلكه بورصات الأوراق المالية بشرط ألا تقل عن (5%) من رأس مال الشركة، وتمثل بعضو واحد على الأقل في مجلس إدارة الشركة.
- يتم نقل ملكية الأسهم بين أعضاء الإيداع المركزي والبورصات بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للشركة طبقا لنظامها الأساسي.
- تضع الشركة النظم الفنية لعمليات الإيداع والمقاصة والتسوية والقيد المركزي وغيرها من النظم المرتبطة بالتداول في سوق الأوراق المالية والرقابة عليها بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية
- تكون غالبية أعضاء مجلس إدارة الشركة من ذوى الخبرة ويكون من بينهم كل من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وذلك دون الإخلال بسلطة الجمعية العامة للشركة في اختيار أعضاء مجلس إدارتها.
- تعرض قائمة المرشحين لرئاسة وعضوية مجلس إدارة الشركة بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على الجمعية العامة للاختيار من بينها، كما يتم بموافقة مجلس إدارة هذه الهيئة تعيين المديرين التنفيذيين المسئولين عن المقاصة والتسوية والإيداع المركزي وصندوق ضمان التسوية.

جاء هذا القانون نتاجا لعملية حوار بين الوزارة ومجلس الشعب خلال شهر مايو 2009، واستهدف تعزيز فاعلية الرقابة على مختلف أنشطة البورصة وزيادة الكفاءة في سوق الأوراق المالية والتنسيق الفني بين عمليات التداول في البورصة المصرية والأنشطة المرتبطة بعمليات الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية. ومن شأن التعديل أن يساعد على تحقيق عدة مقاصد ابتغتها الحكومة من استصدار القانون، وهى:

- تطوير الرقابة على التداول وتهيئة المناخ المناسب للتوسع في عمليات التداول بالبورصة، والتحوط من المشاكل التي قد تواجهها الشركة خاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية.
- زيادة كفاءة تسوية العمليات حيث أن التنفيذ عن طريق نظام واحد متكامل سيؤدى إلى تقليل الأخطاء البشرية والفنية.

- عدم الحاجة إلى الفصل بين نظام التحقق من الملكية وحجز الأوراق المالية ونظام تنفيذ عمليات التداول بالبورصة، بما يعتريه من صعوبات فنية وينطوي على الكثير من الفرص الضائعة لزيادة حجم التعاملات.

تسهيل عمل بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهى البورصة الناشئة وتحتاج لمزيد من الدعم والمساندة.

- تخفيض تكاليف التشغيل والتطوير ومن ثم تخفيض التكلفة على المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

8. الترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة:

تضمن القانون رقم 114 لسنة 2008 تعديلين لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، أولهما ما قضت به المادة العاشرة من إضافة فقرة أخيرة إلى المادة (29) من القانون رقم 8 لسنة 1997 تحظر إقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة في مجال صناعات الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع البترول وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي. والتعديل الثاني: فقد تضمنته المادة الحادية عشرة من القانون المشار إليه حيث قضت بانتهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة في مجال صناعات الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع البترول وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي القائمة في تاريخ العمل بالقانون وهو 2008/5/5.

في فبراير 2009، قدمت الحكومة إلى مجلس الشعب مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون 114 لسنة 2008 المشار إليه. تضمن المشروع تعديلاً في المادتين المشار إليهما يقضى باستبعاد نشاط تكرير البترول من الأنشطة المحظور إقامتها داخل نظام المناطق الحرة، ومن حظر تراخيص إقامة مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة والذي يطبق على الأنشطة الأخرى مثل الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع البترول، على أن يعمل بهذا التعديل اعتباراً من 2008/5/5.

تركزت أهم دفوع الحكومة عند تقديم هذا المشروع في أن نشاط تكرير البترول لا يعتبر من الناحية الفنية من الأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة، وأنه نشاط يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وذو مخاطر عالية، ويتطلب بنية أساسية وتسهيلات في التخزين والشحن وكثير من المعدات. ولذلك فإن هذا النشاط يعتبر من الأنشطة غير المجدية بذاتها إذا عوملت معاملة أنشطة تصنيع البترول الأخرى.. وقد جرى العمل على قيام هذا النشاط داخل المناطق الحرة وهو ما كان معمولاً به في مصر قبل القانون 114 لسنة 2008، وما يجرى به العمل في العديد من دول العالم.. وأكد ممثلو الحكومة على أهمية استمرار تشجيع وجذب الاستثمارات الضخمة في هذا النشاط، خاصة في ظل التحديات التي تواجه قطاع البترول.. مما يتطلب طمأنة المستثمرين ضد مخاطر الاستثمارات الكبيرة، بتقرير استمرار تمتع نشاط تكرير البترول بنظام المناطق الحرة.

كما ارتأت وزارة الاستثمار أن كثيرا من الاعتبارات التي صدر بناء عليها القانون 114 لسنة 2008 قد تغيرت في ظل الأزمة المالية العالمية، وأن الاعتبار المهم في مشروع القانون ليس مجرد تمتع مشروعات التكرير بإعفاءات ضريبية، بل أن تتمتع هذه الأنشطة بمنظومة عمل المناطق الحرة بما تتضمنه من تيسيرات أخرى كثيرة. وأكدت أن تقييم الاستثمارات المستهدفة سواء المصرية أو العربية أو الأجنبية ليس فقط بما تؤديه للخزانة العامة من ضرائب كالتزام عليها، بل بما تسهم به في توفير فرص العمل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والإسهام في تحديث وتقدم الاقتصاد، وزيادة الدخول، وتحقيق زيادة في موارد النقد الأجنبي.

وقد استمرت المداولات حول مشروع هذا القانون على مدى عدة اجتماعات خلال دوري الانعقاد الرابع والخامس من الفصل التشريعي التاسع لمجلس الشعب، في لجنة الشئون الاقتصادية التي وافقت على المشروع بتاريخ 2009/3/2، والجلسة 69 المعقودة بتاريخ 23 مارس 2009، حيث أحيل المشروع إلى لجنة مشتركة من لجنتي الشئون الاقتصادية والخطة والموازنة ومكتب لجنة الصناعة والطاقة وذلك لإعادة دراسة الموضوع وإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس، وفي إطار اللجنة المشتركة المشار إليها في أربعة اجتماعات بتاريخ 2009/4/15، و2009/6/10، و2009/6/13، وأخيراً بتاريخ 2010/6/12 أسفرت هذه المداولات عن إقرار تعديل للقانون رقم 114 لسنة 2008، صدر بالقانون رقم (133) لسنة 2010 بالترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة، والذي يتضمن ما يلي:

- جواز الترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة وفقاً للأحكام المنظمة لذلك في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997.
- خضوع هذه المشروعات للضريبة على الدخل المقررة بقانون الضريبة العامة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005.
- عدم خضوع تلك المشروعات للرسم السنوى المنصوص عليه في المادة رقم (35) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.
- أن يكون المقابل السنوى للخدمات بواقع 0.005% من التكاليف الاستثمارية للمشروع وبحد أقصى مائة ألف دولار.
- العمل بالقانون اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره، أي اعتباراً من 20 يونيو 2010.

ثانياً: تشريعات شاركت الوزارة في إعدادها:

شاركت وزارة الاستثمار في مراحل إعداد ومناقشة وإقرار مشروعات عدد من القوانين الاقتصادية ذات التأثير على مناخ الاستثمار والتمويل في مصر، بخلاف مبادراتها لتعديل القوانين الحاكمة لعمل القطاعات والهيئات الرقابية التابعة لها.

وقد تضمنت هذه التشريعات أحكاماً ذات تأثير مباشر على أنشطة الاستثمار والخدمات المالية نوجز أهمها فيما يلي:

- إلغاء العمل بالأحكام المتعلقة بالإعفاءات الضريبية في قوانين الضريبة على الدخل والاستثمار والشركات وغيرها.
- تفعيل إجراءات تحصيل الضرائب على الشركات أياً كان نظامها القانوني، وتوحيد المعاملة القانونية المتعلقة بتطبيق إجراءات الحجز الإداري عند تحصيل الضرائب المستحقة على جميع الشركات دون تمييز.
- تحديد رأسمال الشركات ذات المسئولية المحدودة بمعرفة الشركاء، دون تحديد حد أدنى، بما يشجع على تأسيس المشروعات الصغيرة، ويعطى الجهة الرقابية المرونة في تيسير إجراءات تأسيس هذه الشركات. وجاء ذلك بمبادرة اقتراح بمشروع قانون أيدته الوزارة.
- مد العمل بقانون ونظام تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة حتى يناير 2012.
- إنشاء وتنظيم عمل المحاكم الاقتصادية.
- تخفيض ضريبة الدمغة النسبية على وثائق وأقساط التأمين.

- تخفيض رسوم الشهر العقاري والقيد في السجل العيني، بوضع حد أقصى لرسم شهر المحررات أو قيدها في السجل العيني قيمته ألفا جنيه، شاملاً مقابل كافة الأعمال اللازمة لإتمام الشهر أو القيد، بما في ذلك تكلفة الأعمال المساحية.
- تنظيم الترخيص للشركات بتقديم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني المتعلقة بمديونية عملاء.
- تنظيم تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية عملاء البنوك وشركات التمويل العقاري وشركات التأجير التمويلي وشركات الاستعلام الإئتمانى.
- تخفيض رأس مال شركات الصرافة.
- تحديد الأفعال ذات الأثر الضار على حرية المنافسة وممارسة النشاط الاقتصادي، وتجريمها..وإنشاء وتنظيم عمل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- وضع الإطار القانوني لحل مشكلة الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفي.
- تقرير مرتبة امتياز حقوق العمال في الشركات التي يتم خروجها من السوق، لتتقدم غيرها من الحقوق.

وفيما يلي عرض للقوانين التي تضمنت هذه الأحكام:

1. القانون رقم (162) لسنة 2004 بتعديل المادة 133 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم (88) لسنة 2003. وقد وضع هذا القانون إطارا لحل مشكلة الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفي من خلال تنظيم عملية التصالح بشأن الجرائم المنصوص عليها في المادة 131 من القانون، في أية حالة تكون عليها الدعوى وحتى بعد صدور الحكم البات بشأنها، وبشرط الوفاء بحقوق ومستحقات البنك الدائن، وبموافقة مجلس إدارته، وباعتماد محافظ البنك المركزي. وجاء هذا القانون نتاجاً لعدد من الاقتراحات بمشروعات من جانب عدد من أعضاء مجلس الشعب، التي دعمتها الحكومة ممثلة في وزارة الاستثمار.
2. القانون رقم (3) لسنة 2005، بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والذي تضمن أحكاما أهمها: تحديد الأفعال ذات الأثر الضار على ممارسة النشاط الاقتصادي وحرية المنافسة، وتحديد العقوبة عليها، وإنشاء وتنظيم عمل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وتنظيم رفع الدعوى الجنائية بالنسبة للأفعال المخالفة لأحكام القانون، والتصالح بشأنها. وقد شارك وزير الاستثمار في أغلب اجتماعات اللجان النوعية المختصة والجلسات العامة البرلمانية التي نظرت مشروع هذا القانون في مجلسي الشورى والشعب، خلال شهري ديسمبر 2004 ويناير 2005.
3. قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (91) لسنة 2005، وبموجبه تم إلغاء العمل بالمواد المتعلقة بالإعفاءات الضريبة المنصوص عليها في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وتخفيض أسعار الضريبة وتوسيع نطاق الشرائح، وتبسيط إجراءات ربط وتحصيل الضريبة، فضلاً عن تطوير الإجراءات المتعلقة بالمنازعات وقواعد التقاضي والغرامات والجزاءات وتحقيق التوازن بين العقوبة والمخالفة.
4. القانون رقم (93) لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003. ومن أهم ما تضمنه هذا القانون: توسيع نطاق تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية العملاء والتسهيلات الائتمانية ليشمل إلى جانب البنك المركزي والبنوك، كل من شركات التمويل العقاري وشركات

التأجير التمويلي وشركات الاستعلام الائتمانى، تخفيض رأس مال شركات الصرافة المصدر والمدفوع إلى النصف ليصبح خمسة ملايين جنيه بدلاً من عشرة ملايين جنيه، وتيسير إجراءات التنفيذ على العقارات المرهونة، والسماح لمجلس إدارة البنك المركزي بالترخيص للشركات بتقديم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني، على أن تتخذ هذه الشركات شكل شركات المساهمة وألا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن خمسة ملايين جنيه. وقد شارك وزير الاستثمار في المداولات البرلمانية الخاصة بمشروع هذا القانون.

5. القانون رقم (83) لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم (70) لسنة 1964 بشأن رسوم التوثيق والشهر وقانون نظام السجل العيني الصادر بالقرار بقانون رقم (142) لسنة 1964. ويستهدف القانون تحقيق مزيد من الاستقرار للملكية العقارية، وتيسير تسجيل العقارات من خلال خفض رسوم التسجيل والشهر والتوثيق، ومن ثم تذليل واحدة من أهم العقبات التي تواجه تفعيل أحكام قانون التمويل العقاري.

ومن أهم ما تضمنه القانون: وضع حد أقصى لرسم شهر المحررات أو قيدها في السجل العيني قيمته ألفا جنيه، وتحديد الرسوم المقررة على الأعمال المنصوص عليها في الفصلين الأول والثاني من الباب الأول من قانون التوثيق والشهر بما لا يجاوز ثلاثين جنيهاً، وإجازة أن يقتصر قيد حق الإرث على جزء من عقارات التركة وأن يكون القيد بدون رسم، وتقرير نظام إثابة للعاملين في مصلحة الشهر العقاري.

6. القانون رقم (143) لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم (111) لسنة 1981. ويتضمن خفض ضريبة الدمغة النسبية على وثائق وأقساط التأمين.

ومن أهم ما يتضمنه القانون متعلقاً بمسئوليات وزارة الاستثمار تعديل المادتين 50 و51 من القانون المشار إليه، حيث تضمنتا ما يلي:

- تخفيض ضريبة الدمغة النسبية المفروضة على كل قسط من أقساط التأمين على الحياة أو التأمين من الأمراض أو الإصابات الجسدية أو المسئوليات المدنية المتعلقة بها، وعلى أقساط التأمين الإجباري أياً كان نوعه إلى 1% بدلاً من 3%.
- تخفيض معدل الضريبة على مقابل التأمين على النقل البري والنهري والبحري والجوي، إلى 10% بحد أدنى جنيه واحد، بدلاً من 15% بحد أدنى عشرة قروش.
- تخفيض معدل الضريبة على كل قسط من أقساط التأمينات الأخرى، وعلى مقابل هذه التأمينات، بما في ذلك التأمين ضد أخطار الحرب، إلى 10% وبحد أدنى جنيه واحد بدلاً من 20%.
- إلغاء البند الذي يشمل فرض ضريبة نسبية 4% على رأس المال المبين في عقود ترتيب إيراد لمدى الحياة أو لمدة محدودة.
- إلغاء فقرة من المادة 51 كانت تقضى بأن يتحمل الضريبة عليها المنتفع إلا إذا كان ترتيب الإيراد بمقابل فيتحمل المتعاقدان الضريبة مناصفة.

وقد جاء تعديل المادتين المشار إليهما محصلة للتعاون والتنسيق بين وزارتي المالية والاستثمار، حيث تضمن المشروع الذي قدمته وزارة المالية إلى المجلسين، رأي الوزارة والهيئة العامة للرقابة على التأمين فيما يتعلق بتخفيض رسوم الدمغة النسبية الواردة بهاتين المادتين.

القانون رقم (1) لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 91 لسنة 2005 بإصدار قانون الضريبة على الدخل، واستهدف تفعيل إجراءات تحصيل الضرائب على الشركات أياً كان نظامها القانوني، وتوحيد المعاملة القانونية المتعلقة بتطبيق إجراءات الحجز الإداري عند تحصيل الضرائب المستحقة على جميع الشركات دون تمييز بين الشركات المنشاة وفقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار (رقم 8 لسنة 1997) وباقي الشركات.

8. القانون رقم 120 لسنة 2008 بإصدار قانون بإنشاء المحاكم الاقتصادية، ويستهدف ضمان سرعة الفصل في القضايا ذات الطابع الاقتصادي، بشأن قوانين محددة، وضمان التوازن بين السرعة والضمانات الإجرائية، بما يحقق العدالة الناجزة في هذه القضايا.

9. قانونا مد العمل بقانون ونظام تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة:

تضمن القانون رقم (1) لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (5) لسنة 2002 بإلغاء العمل بقانون ونظام تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة، مد العمل بنظام وقانون المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد حتى عام 2009، واستمرار العمل بالحصص الاستيرادية المقررة لمدينة بورسعيد في 22 يناير 2005 وذلك حتى 22 يناير 2009، على أن يقوم مجلس إدارة المنطقة الحرة بإعادة توزيع هذه الحصص وفقاً للقواعد والأسس التي يحددها المجلس، وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ العمل بالقانون. ويعمل بهذا القانون اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره، (أي اعتباراً من 3 فبراير 2006).

كما تضمن القانون رقم 5 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 5 لسنة 2002 المشار إليه مد العمل بنظام وقانون المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد لمدة ثلاث سنوات حتى عام 2012، وتخفيض الحصص الاستيرادية المقررة لمدينة بورسعيد لكافة السلع خلال الثلاث سنوات الممتدة من 23 يناير 2009 إلى 22 يناير 2012، على أن يقوم مجلس إدارة المنطقة الحرة بإعادة توزيع هذه الحصص وفقاً للقواعد والأسس التي يحددها المجلس، وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ العمل بالقانون.

كما تضمن القانون استبدال نص جديد بنص المادة (13) من قانون نظام المنطقة الحرة ببورسعيد، ويتضمن النص الجديد أن "تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها جميع البضائع والمواد المشار إليها في المادة السابقة، وتشمل البضائع جميع الأدوات والمهمات والآلات وما يماثلها". ويعمل بهذا القانون اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره. (أي اعتباراً من 16 يناير 2009).

تجدر الإشارة إلى أن نظام المنطقة الحرة في بورسعيد تتداخل في الإشراف عليه العديد من الوزارات والجهات كل في اختصاصه، ومن هذه الجهات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وهي إحدى الجهات التي تخضع لإشراف وزارة الاستثمار، حيث قرر القانون رقم (12) لسنة 1997، في المادة (4) بأن يكون تشكيل مجلس إدارة المنطقة الحرة ببورسعيد بقرار من رئيس الهيئة بعد موافقة هذا المجلس، وهو المجلس الذي يتولى توزيع الحصص الاستيرادية.

وقد جاء مد العمل بنظام وقانون المنطقة الحرة في مدينة بورسعيد بمبادرة من السيد رئيس الجمهورية وتجاوباً مع مطالب شعبية وتقديراً للظروف التي تعيشها مدينة بورسعيد، وذلك بالتوازي مع سياسة تنمية المحافظة في مجالات الاستثمار والصناعة والتصدير والموانئ والسياحة وغيرها.

وقد شارك وزير الاستثمار ومسئولون من الوزارة في المداولات البرلمانية المتعلقة بمشروع القانون الأول في مجلس الشورى في ديسمبر عام 2005، ومجلس الشعب في يناير 2006. كما شارك وزير الاستثمار في المداولات الخاصة بالمشروع الثاني بمجلس الشعب في يناير 2009.

10. القانون رقم 68 لسنة 2009 بتعديل القانون رقم 159 لسنة 1981 بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة.

يتضمن القانون تعديلاً لنص الفقرة الأولى من المادة رقم 116 لتكون على النحو التالي:

"يكون للشركات ذات المسئولية المحدودة رأس مال يحدد بمعرفة الشركاء في عقد تأسيس الشركة ويقسم إلى حصص متساوية، ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون."

جاء هذا القانون نتاجاً لاقتراح بمشروع قانون ساندته الوزارة داخل مجلس الشعب، ويستهدف تحقيق المرونة الواجبة في تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال الشركات ذات المسئولية المحدودة، وذلك من أجل التيسير على صغار المستثمرين وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة.

11. القانون رقم 125 لسنة 2010 بشأن مرتبة امتياز حقوق العمال،

من أهم الأحكام التي يتضمنها هذا القانون ما يلي:

- أن يكون للمبالغ المستحقة للعامل أو المستحقين عنه، والناشئة عن علاقة عمل امتياز على جميع أموال المدين.
- ضرورة أن يحدد أي قرار أو حكم يصدر بحل المنشاة أو الشركة أو تصفيتها أو إغلاقها نهائيا أو بشهر إفلاسها، أجلا للوفاء بحقوق العاملين، ومتابعة الوفاء بتلك الحقوق من خلال الجهة الإدارية المختصة.
- تحدد اللائحة التنفيذية للقانون، التي تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء، ضوابط وإجراءات تحديد أجل الوفاء بحقوق العامل.

جاء هذا القانون نتاجا لاقتراح مشروع قانون ساندته وزارة الاستثمار لارتباطه الوثيق بتعديلات تشريعية أعدتها الوزارة ومنها تعديل قانون الشركات، لضمان وحماية حقوق العاملين في الشركات التي يتم تصفيتها وخروجها من السوق.. وكان من أهم المبادئ التي أكد عليها وزير الاستثمار عند مناقشة الاقتراح في مجلس الشعب، وتضمنها القانون المشار إليه، ضرورة تضمينه بأحكام تعطى أولوية الامتياز لحقوق العاملين على أي حقوق أخرى، وتؤكد شمول وعمومية هذه الحقوق لتشمل كافة الأجور والمرتبات والمستحقات بكافة مسمياتها، بالإضافة إلى ضمان سرعة أداء حقوق العاملين خلال فترة زمنية محددة، بتحديد أجل للوفاء بهذه الحقوق، ومتابعة الوفاء بها من خلال الجهة الإدارية المختصة.

تشريعات أخرى مؤثرة:

بالإضافة إلى القوانين السابقة، صدرت عدة تشريعات مؤثرة على الأنشطة والقطاعات التابعة لوزارة الاستثمار كان من أهمها ما يلي:

1. القرارات الجمهورية بتعديل التعريفة الجمركية، وشملت: القرارات الجمهورية 300 لسنة 2004، و410 لسنة 2004، و39 لسنة 2007.

2. القانون رقم 8 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم (186) لسنة 1986، ويتضمن تمتع ما يتم استيراده من آلات ومعدات وأجهزة وخطوط الإنتاج وأجزائها التي يقتضيها النشاط مما يلزم لإنشاء المشروعات أو التوسع فيها وفقاً لأحكام قانوني ضمانات وحوافز الاستثمار والشركات بفئة الضريبة الجمركية المخفضة التي تقدر بـ 5%. كما يتضمن إخضاع الآلات والمعدات التي تخضع لنظام الإفراج المؤقت للعمل أو التأجير داخل البلاد لضريبة جمركية بواقع 2% من قيمة الضريبة الجمركية السارية، في تاريخ الإفراج المؤقت عن كل شهر أو جزء منه وبحد أقصى 20% سنوياً من قيمة الضريبة الجمركية.

3. القانون رقم (95) لسنة (2005) بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم (66) لسنة 1963. واستهدف توحيد المعاملات الجمركية في كافة المنافذ، مع ضمان سرعة ودقة القواعد، والإجراءات الحاكمة لنظام العمل بها، فضلاً عن بناء وتطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات التي تسهم في تحقيق التحول نحو الميكنة الكاملة للإجراءات الجمركية، وإضفاء المزيد من الشفافية على العلاقة بين الإيرادات الحكومية والمتعاملين معها من خلال الحد من السلطة التقديرية للعاملين داخل المنافذ الجمركية خاصة فيما يتعلق بتحديد قيمة الغرامات المالية على المخالفين لأحكام القانون.

4. القانون رقم (4) لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (106) لسنة 1976 في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء. جاء هذا القانون نتاجاً لاقتراح بمشروع قانون استهدف معالجة آثار ارتفاع قيمة رسوم استخراج تراخيص البناء، ومن أهم ما يتضمنه القانون فيما يتعلق بالتأمين ومسئوليات وزارة الاستثمار ما يلي:

- رفع قيمة أعمال البناء التي تتطلب تقديم وثيقة تأمين للحصول على الترخيص أو البدء في التنفيذ إلى أربعمائة ألف جنيه فأكثر، بدلاً من مائة وخمسين ألف جنيه فأكثر كما كانت قائمة في القانون السابق.
- رفع قيمة التعلية لمرة واحدة ولطابق واحد وفي حدود الارتفاع المقرر قانوناً والمستثناه من الحكم المتقدم إلى مائتي ألف جنيه، بدلاً من خمسة وسبعين ألف جنيه كما كانت قائمة في القانون السابق.
- خفض الحد الأقصى لقسط التأمين الواجب أداؤه إلى 0.002% (أثنان من ألف في المائة)، بدلاً من 0.005% كما كان في القانون السابق.
- استبدال عبارة "الوزير المختص بشئون الاستثمار" بعبارة "وزير الاقتصاد" التي كانت تتضمنها الفقرتين السادسة والسابعة من المادة الثامنة من القانون. وتقضي هاتين الفقرتين بإصدار قرار من الوزير المختص بشئون الاستثمار بالاتفاق مع وزير الإسكان بشأن القواعد المنظمة للتأمين المشار إليه وشروطه وقيوده وأوضاعه، وأن تكون وثيقة التأمين وفقاً للنموذج الذي يعتمده وزير الاستثمار.

5. قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم (67) لسنة (2006)، وأهم ما يستهدفه: اتساع نطاق الحماية المكفولة للمستهلك، من خلال سريان أحكامه على السلع وكذلك الخدمات، على الشركات الخاصة والعامة، وعلى السلع المستوردة، وإنشاء جهاز حماية المستهلك وتزويده بالصلاحيات التي تكفل له تحقيق أهدافه.

6. القانون 114 لسنة 2008 الذي تضمن، بين أحكام أخرى، حظر إقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة في مجال صناعات الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع البترول وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي، وانتهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة في المجالات المشار إليها في تاريخ العمل بالقانون وهو 2008/5/5. وقد تم تعديل هذا القانون بموجب صدور القانون رقم 133 لسنة 2010 بالترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة على النحو الذي أشرنا إليه سابقاً.

7. القانون رقم 181 لسنة 2008، بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم 80 لسنة 2002. ومن أهم ما تضمنته أحكام هذا القانون: توسيع مفهوم غسل الأموال ودائرة الجرائم المرتبطة به، لتشمل جرائم التعامل في النقد الأجنبي بالمخالفة للقواعد المقررة قانوناً، وتلقى الأموال لتوظيفها على خلاف أحكام القانون، وإفشاء الأسرار في سوق رأس المال أو تحقيق نفع منها أو إثبات وقائع غير صحيحة في التقارير المرتبطة به أو إغفال وقائع تؤثر في النتائج، وتحقيق المرونة في إضافة وتحديد التزامات المؤسسات المالية المشار إليها في القانون، وكذلك الجهات التي تتولى الرقابة عليها، بموجب قرار من رئيس الوزراء، وإضافة اختصاص تلقى الإخطارات عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن تمويل إرهاب إلى وحدة مكافحة غسل الأموال، وتهيئة وسائل أشمل لوحدة مكافحة غسل الأموال لتمكينها من النهوض باختصاصاتها، واستحداث تدابير توقع على الأشخاص الاعتبارية إلى جانب العقوبات المقررة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي ترتكب من أحد العاملين بها، واستثناء جناية غسل الأموال من تطبيق أحكام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الاستثمار تعنى بمتابعة التطبيق الفاعل لأحكام هذا القانون من خلال الهيئات الرقابية التابعة لها، وبالتنسيق والتعاون مع مختلف المؤسسات المعنية وفي مقدمتها البنك المركزي والجهاز المصرفي.

8. القانون رقم 190 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم 3 لسنة 2005. ومن أهم ما تضمنه هذا القانون زيادة قيمة الغرامة المقررة على جرائم الاتفاقات الضارة بالمنافسة والممارسات الاحتكارية، والالتزام بالإخطار عن حالات التركز الاقتصادي وتجريم الإخلال بهذا الالتزام، وإلزام المخاطبين بالقانون بموافاة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بالبيانات وأوراق والمستندات التي يطلبها واللازمة لممارسة اختصاصاته، وإضافة صور جديدة من الاتفاقات المحظورة الضارة بالمنافسة، وتشمل حظر اقتسام الأسواق أو المنتجات على أساس الحصص السوقية، وتقييد عمليات الإنتاج، والتمييز في أسعار البيع أو الشراء أو في شروط التعامل.

9. القانون رقم 67 لسنة 2010 بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية. وينظم القانون الإطار المؤسسي المنوط به إبرام واعتماد عقود المشاركة ومتابعة تنفيذها، من خلال لجنة وزارية عليا للمشاركة ووحدة مركزية بوزارة المالية ووحدات في الجهات الإدارية بحسب الاقتضاء، كما ينظم إجراءات الطرح والترسية لهذه

المشروعات، بما فيها تنظيم عملية اختيار المستثمرين المؤهلين وتقديم العطاءات وغيرها.. كما يتضمن القانون عدداً من الضمانات التي تكفل تحصين المشروعات والحفاظ عليها خلال فترة التنفيذ، ومنها الالتزام بتأسيس شركات يكون غرضها الوحيد تنفيذ المشروعات.. ويشتمل أيضاً على الأحكام المنظمة لحق الجهة الإدارية في تعديل ما تم الاتفاق عليه في عقود المشاركة مع الاحتفاظ بحق شركة المشروع في التعويض، وتنظيم الحق في الإنهاء المبكر للمشروع، وآليات فض المنازعات.

ومن أهم ما يستهدفه هذا القانون زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال تنفيذ مشروعات المرافق العامة، بما تسهم في توفير فرص عمل متزايدة، وإتاحة الخدمات الأساسية والارتقاء بمستوى جودتها، وتخفيف الأعباء عن الخزانة العامة في تمويل هذه المشروعات، بما لكل ذلك من مردود إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي.

مضامين وأهداف اجتماعية للتشريعات الاقتصادية:

كان من بين أهداف القوانين والتعديلات التشريعية الاقتصادية التي قدمتها الوزارة، وتلك التي شاركت في تقديمها وإقرارها، أهداف ومضامين اجتماعية واضحة سعت الحكومة إلى إقرارها لما لها من أثر إيجابي على تحقيق الأهداف الأساسية لهذه التشريعات، ومن ذلك:

- مد العمل بنظام وقانون المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد، تجاوباً مع مطالب شعبية وتقديراً للظروف التي تعيشها مدينة بورسعيد، وذلك بالتوازي مع سياسة تنمية المحافظة في مجالات الاستثمار والصناعة والتصدير والموانئ والسياحة وغيرها.
- تفعيل نظم تحفيز وإثابة العاملين والحفاظ على حقوقهم، مثل إقرار نظم لإثابة العاملين في مصلحة التوثيق والشهر، والبنوك العامة، وتنظيم تمليك العاملين جزء من أسهم الشركات لتنمية انتمائهم للشركات، وتقرير مرتبة امتياز لحقوق العمال بمفهومها الشامل في الشركات، لتتقدم غيرها من الحقوق، مع ضمان سرعة أداء هذه الحقوق خلال فترة زمنية محددة في حالة تصفية هذه الشركات أو خروجها من السوق.
- خفض الرسوم والأعباء التي يتحملها المواطنون عن الخدمات، مثل خفض من رسوم شهر المحررات والتسجيل العيني إلى 2000 جنيه كحد أقصى، وتخفيض قيمة التأمين على تراخيص البناء، وتخفيض الدمغة النسبية على وثائق وأقساط التأمين.
- ضمان مصالح المضارين من حوادث مركبات النقل السريع وتيسير إجراءات صرف التعويض، وفقاً لقانون التأمين الإجباري.
- وضع إطار لحل مشكلة الديون المتعثرة للقطاع الخاص لدى الجهاز المصرفي، لضمان استيداء حقوق البنوك والحفاظ على أموال المودعين بها، ومصالح عدد كبير من المستثمرين المتعثرين بسبب ظروف السوق.
- تيسير إجراءات التقاضي في القضايا الاقتصادية، بما يحقق العدالة الناجزة ويدعم مناخ الاستثمار.

ثالثاً: الاتفاقات الدولية:

شارك وزير الاستثمار ومسئولو الوزارة في المداولات البرلمانية الخاصة بعدد من الاتفاقات الدولية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات المتبادلة مع عدد من الدول، وتطوير القطاع المالي في مصر، وتمثلت هذه الاتفاقات فيما يلي:

- اتفاق تعديل اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين مصر وليبيا الموقع في ديسمبر 2006، والذي ووفق عليه بموجب القرار الجمهوري رقم (106) لسنة 2007.
- إقرار اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات بين مصر وأيسلندا، والذى ووفق عليه بموجب القرار الجمهوري رقم 159 لسنة 2009.
- اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة مع جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، الذي ووفق عليه بموجب القرار الجمهوري رقم 54 لسنة 2010.
- إقرار اتفاق مقر الوكالة الإقليمية للاستثمار(لدول الكوميسا)، والذي ووفق عليه بموجب القرار الجمهوري رقم 63 لسنة 2009.
- إقرار برتوكولين إضافيين لتعديل بعض أحكام اتفاقيتي تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة مع رومانيا وبلغاريا، والذين ووفق عليهما بموجب القرارين الجمهوريين رقمي 273 و326 لسنة 2008 على التوالي.
- الموافقة على قرار مجلس محافظي هيئة التنمية الدولية رقم 219 بتاريخ 2008/4/23، بشأن الزيادة الخامسة عشرة لموارد الهيئة، الذي ووفق عليه بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 402 لسنة 2009.
- التعديل الثاني لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجي بشأن برنامج تحديث القطاع المالي، الذي ووفق عليه بموجب القرار الجمهوري رقم (35) لسنة 2006.
- أربع اتفاقيات لدعم إصلاح وتنمية القطاع المالي، ووفق عليهما بموجب القرارات الجمهورية أرقام (46) و(47) لسنة 2007، و15 لسنة 2009، و157 لسنة 2010.
- اتفاق قرض مشروع تنمية سوق التمويل العقاري بين مصر والبنك الدولي، الذي ووفق عليه بموجب القرار الجمهوري رقم (9) لسنة 2007.
- اتفاق بين مصر والشركة الأفريقية لإعادة التأمين لتأسيس مكتب لها في القاهرة، الموقع بتاريخ 2004/10/10، ووفق عليه بموجب القرار الجمهوري رقم (49) لسنة 2005.

1. اتفاق تعديل اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين مصر وليبيا

في 2007/5/23 و2007/6/13، وافق مجلسا الشورى والشعب على التوالي على القرار الجمهوري رقم (106) لسنة (2007) بالموافقة على تعديل اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين مصر وليبيا، الموقع في القاهرة بتاريخ 2007/1/22.

كانت الاتفاقية الأساسية قد وقعت بتاريخ 1990/12/3، ووافق عليها مجلس الشعب بتاريخ 1991/1/12. وتم الاتفاق

على التعديل أثناء الدورة التاسعة للجنة العليا المصرية الليبية في الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2006 وذلك نظراً لأن الجانب الليبي أصدر مجموعة من القوانين التي فرضت بعض القيود على الاستثمارات الأجنبية العاملة في ليبيا، حيث أن الاتفاقية الأصلية لم تشتمل على مادة خاصة بمنح استثمارات أي من الطرفين معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة للاستثمارات الوطنية.

ومن أهم الأحكام التي تضمنها التعديل منح الاستثمارات وعائدات الاستثمار الموظفة أو التي يوظفها أحد الطرفين المتعاقدين أو معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة للاستثمارات وعائداتها للمستثمر الوطني، أو عن المعاملة التي تمنح لمستثمري طرف ثالث.. وتشكيل لجنة مشتركة لتشجيع وحماية الاستثمارات تجتمع كل سنة بصورة دورية في كلا البلدين بالتناوب.

2. اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات بين مصر وأيسلندا

في 14 و2009/6/15، وافق مجلسا الشورى والشعب على التوالي على قرار رئيس الجمهورية رقم 159 لسنة 2009 بشأن الموافقة على اتفاق التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات مع جمهورية أيسلندا الموقع في القاهرة بتاريخ 2008/1/8. ومن أهم الأحكام التي يتضمنها الاتفاق: منح الاستثمارات المتبادلة معاملة تفضيلية لا تقل عن المعاملة المناظرة لاستثمارات دولة ثالثة، مع استثناء الحقوق الخاصة الممنوحة وفقاً لاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، سوق عمل مشترك، أو التكامل الاقتصادي الإقليمي، تيسير إجراءات الدخول والإقامة وإصدار تصاريح العمل لأغراض الاستثمار، المعاملة التفضيلية المتبادلة للمستثمرين في حالات الحرب أو النزاع... إلخ، حظر تأميم أو مصادرة الاستثمارات أو إخضاعها لأية إجراءات مماثلة، ضمان حرية تحويل المدفوعات المرتبطة بالاستثمارات، تنظيم تسوية منازعات الاستثمار بين البلدين من خلال المفاوضات أو القضاء أو التحكيم،

تجدر الإشارة إلى أن أيسلندا تعد إحدى دول الإفتا، والتي يربطها اتفاق للتجارة الحرة مع مصر وقع في 2007/1/27 ودخل حيز النفاذ في منتصف عام 2007، وعنى بترويج الاستثمارات وتوسيع نطاق الاتفاقات الثنائية لتشجيع زيادة تدفق الاستثمارات المتبادلة.

3. اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة مع جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية:

وافق مجلسا الشورى والشعب في 2010/3/31 و2010/4/17 على التوالي على قرار رئيس الجمهورية رقم 54 لسنة 2010 بشأن الموافقة على اتفاق حماية وتشجيع الاستثمارات بين مصر وإثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، الموقع في القاهرة بتاريخ 2006/7/27.

ومن أهم الأحكام التي يتضمنها الاتفاق: منح استثمارات الطرفين الحماية والأمن المتبدلين والمعاملة التفضيلية، وعدم جواز نزع ملكية أو تأميم استثمارات مستثمري أي من الطرفين، وضمان التحويل الفوري للمدفوعات المرتبطة بالاستثمارات والعوائد، وبعمله يمكن تحويلها بحرية، وتنظيم تسوية نزاعات الاستثمار وديا أو باللجوء للمحاكم المختصة في الدولتين أو بالعرض على المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بواشنطن، أو محكمة تحكيم خاصة وفقاً لقواعد وإجراءات التحكيم التي قررتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

4. اتفاق مقر الوكالة الإقليمية للاستثمار (لدول الكوميسا).

في 2009/3/18، و2009/4/4 وافق مجلسا الشورى، والشعب على التوالي بحضور وزير الاستثمار، على قرار رئيس الجمهورية رقم 63 لسنة 2009 بشأن الموافقة على اتفاق مقر الوكالة الإقليمية للاستثمار الموقع في القاهرة بتاريخ 2008/9/11 مع السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا).

تنظم أهم أحكام الاتفاق ضمان حماية مقر الوكالة وخضوعه لسلطة الأمين العام للكوميسا، وإعفاء الوكالة من الضرائب والرسوم الجمركية، وتنظيم حقها في استيراد سيارات للاستخدام الرسمي، وتمتع اتصالات الوكالة بمعاملة لا تقل تفضيلاً عن المعاملة الممنوحة للمنظمات الدولية الأخرى، وتسهيل دخول الأراضي المصرية للقائمين بأعمال رسمية.

تجدر الإشارة إلى أن القمة العاشرة للكوميسا التي عقدت في يونيو 2005 أقرت ميثاق إنشاء الوكالة الإقليمية للاستثمار واعتبرت الوكالة مكتبا إقليميا تابعا للكوميسا مقره مصر. ويمثل استضافة مقر الوكالة فرصة لمصر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقليم الكوميسا بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، ويمثل أيضاً فرصة لأن تصبح مصر مركز ارتكاز لإقليمي الشرق والجنوب الإفريقي فيما يتعلق بمجال الاستثمارات والأعمال، كما أن تواجد مقر هذه الوكالة في مصر يعتبر وسيلة جيدة للترويج للكوميسا ونشاطاتها لدى رجال الأعمال المصريين وربطهم بالقارة الإفريقية.

5. برتوكولان إضافيان لتعديل بعض أحكام اتفاقيتي تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة مع رومانيا وبلغاريا

في 2009/12/3 و2009/12/27، وافق مجلسا الشورى والشعب على التوالي على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 273 لسنة 2008 بشأن الموافقة على البروتوكول الإضافي الموقع في القاهرة بتاريخ 2007/7/21 لتعديل بعض أحكام اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر ورمانيا الموقعة في بوخارست بتاريخ 1994/11/24.

كما وافق مجلسي الشعب والشورى بتاريخ 2009/1/5، و2009/1/27 على التوالي، على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 326 لسنة 2008 بشأن الموافقة على البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ 2008/4/14 لتعديل بعض أحكام اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية بلغاريا والموقع في القاهرة بتاريخ 1998/3/15.

استهدف البروتوكولان مواءمة التزامات كل من رومانيا وبلغاريا بموجب الاتفاقيتين مع التزاماتهما الجديدة في ضوء انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي، تنفيذاً لشروط الاتفاقية المنشئة للجماعة الأوربية، وسعياً إلى إزالة أي تعارض بين قوانين الاتحاد الأوربي والاتفاقات والمعاهدات التي سبق أن أبرمتها الدول الأعضاء فيه.

كما يأخذ البروتوكولان في الاعتبار أيضاً التزامات مصر المقررة بموجب اتفاق الشراكة الموقع بين مصر والاتحاد الأوربي التي وافق عليها مجلس الشعب في أبريل 2003، ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من أول يونيو 2004، حيث يمثل اتفاق الشراكة الإطار الأشمل الذي تسعى مصر من خلاله إلى تدعيم علاقات التعاون مع أعضاء الاتحاد الأوربي، وبخاصة في مجال جذب الاستثمارات وزيادة الصادرات.

6. قرار مجلس محافظي هيئة التنمية الدولية بشأن الزيادة الخامسة عشرة لموارد الهيئة:

وافق مجلسا الشورى والشعب في 2010/2/9 و2010/3/1 على التوالي على قرار رئيس الجمهورية رقم 402 لسنة 2009 بشأن الموافقة على قرار مجلس محافظي هيئة التنمية الدولية رقم 219 بتاريخ 2008/4/23، بشأن الزيادة الخامسة عشرة لموارد الهيئة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ 2008/4/23، صدر قرار مجلس محافظي هيئة التنمية الدولية رقم 219 بعنوان "إضافات للموارد": الزيادة الخامسة عشر، وتقدر إجمالي الزيادة بنحو 27.3 مليار وحدة حقوق سحب خاصة تعادل 41.6 مليار دولار، لتوفير التزامات تمويلية جديدة خلال الفترة من يوليو 2008 وحتى يونيو 2011، وتبلغ مساهمة مصر في هذه الزيادة 2 مليون دولار.

وقد اشتركت مصر في عضوية الهيئة منذ تأسيسها باكتتاب يقدر بنحو 6.03 مليون دولار أمريكي، وكانت جملة الاكتتابات للدول الأعضاء فيها آنذاك حوالي مليار دولار تقريبا. واستفادت مصر من قروض الهيئة في كافة المجالات، حيث بلغ إجمالي القروض التي تلقتها مصر من الهيئة بنحو واحد مليار دولار أمريكي خلال الفترة من 1991 حتى 1999.

وفي يونيو 1999 خرجت مصر من أهلية الدول التي تحصل على قروض من الهيئة، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي نحو 1,400 دولار في ذات العام، وهو ما زاد عن الحد الذي وضعته الهيئة كسقف لهذه الإعانات، وهو 960 دولاراً أمريكياً بمستوى أسعار 1996. وقد ارتفع حد الاستحقاق لإعانات الهيئة إلى مستوى 1,095 دولاراً أمريكياً في السنة في عام 2009. ويصل عدد الدول المستفيدة من قروض الهيئة لنحو 80 دولة يقطنها ما يقرب من نصف سكان العالم.

7. التعديل الثاني لاتفاقية تحديث القطاع المالي

وافق مجلسا الشورى والشعب، بتاريخ 22 أبريل و3 يوليو 2006 على التوالي على القرار الجمهوري رقم (35) لسنة 2006 بالموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجي بشأن تحديث القطاع المالي الموقع في القاهرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتاريخ 2005/9/29.

تستهدف هذه الاتفاقية تطوير القطاع المالي وتحسين مناخ الاستثمار عن طريق تقديم المساعدات الفنية اللازمة لتنشيط منظومة التمويل العقاري، وتطوير النظم والقوانين الاقتصادية التي تعمل على دفع الاستثمار، بالإضافة إلى تحسين قدرات كل من الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي المصري ووزارة المالية بما يمكنها من الاستجابة للتطورات والأدوات والنظم المالية الجديدة للقطاع المالي.

كان قد تم توقيع هذه الاتفاقية في 2004/2/4، وبموجبها تم تخصيص منحة قدرها 46.750 مليون دولار لتمويل برنامج تحديث القطاع المالي، وذلك من إجمالي مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تبلغ 92.4 مليون دولار.

ووقع التعديل الأول للاتفاقية في 2004/9/30، وبموجبه تم زيادة قيمة المنحة إلى 57.750 مليون دولار، وبزيادة قدرها 11 مليون دولار.

أما التعديل الثاني فيتضمن زيادة مساهمة الجانب الأمريكي بمبلغ 10 مليون دولار، ليصبح قيمة المنحة عند التوقيع 67.75 مليون دولار، بالإضافة إلى زيادة إجمالي المساهمة الأمريكية من 92.4 مليون دولار إلى 142.5 مليون دولار. من جانب آخر يتضمن التعديل زيادة مساهمة الحكومة المصرية في البرنامج لتصبح 17.150 مليون جنيه بدلاً من 12.8 مليون جنيه. وتم تمديد مدة اكتمال تنفيذ البرنامج من 2008/9/30 إلى 2010/9/30.

وللاتفاقية مكونان أساسيين، الأول يستهدف تحديث القطاع المالي، ويقوم بتنفيذه وزارتي الاستثمار والعدل، وأضيف في التعديل الأخير وزارة الإسكان والشركة القابضة لمياه الشرب كجهات تنفيذ. وتتولى وزارة الاستثمار مهمة المنسق العام فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة المختلفة التي يشملها مشروع الخدمات المالية. ويشمل هذا المكون الأنشطة المتعلقة بتطوير منظومة التمويل العقاري، وتحديث وتبسيط نظم تسجيل العقارات، وتطوير نظم المعلومات الخاصة بالائتمان من خلال البنك المركزي المصري، والابتكار في الأدوات المالية.

أما المكون الثاني فيستهدف دعم البيئة التنافسية للتجارة والاستثمار، ويقوم بتنفيذه وزارات العدل والمالية والاستثمار ومحافظة الإسكندرية، ويتولى مكتب رئيس الوزراء مهمة المنسق العام فيما يتعلق بأنشطته. ومن أهم أنشطة هذا المكون تيسير الخدمات الاستثمارية والتجارية، ومساندة وزارة الاستثمار في جهودها في نشر نظام الشباك الواحد للتعامل مع المستثمرين، وتدريب القانونيين، وتنمية قدرات البنك المركزي في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية ودعم القدرة المؤسسية للحكومة ممثلة في وزارة المالية لتحسين قدرتها على إدارة السياسة المالية.

8. أربع اتفاقيات لدعم برنامج إصلاح وتنمية القطاع المالي

وافق مجلسا الشورى والشعب بتاريخ 2007/3/3 و2007/4/3 على التوالي على القرارين الجمهوريين رقمي (46) و(47) لسنة 2007، بشأن الموافقة على اتفاقيتي قرض مع البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، الموقعين في القاهرة في نوفمبر 2006.

بموجب هاتين الاتفاقيتين، تم إتاحة مبلغ مليار دولار لدعم برنامج إصلاح وتنمية القطاع المالي، بواقع 500 مليون دولار لكل اتفاق. وتضمنت الاتفاقيتان مزايا عديدة وشروطاً مالية ميسرة، منها أنه سيتم السداد على فترة 20 عاماً بفترة سماح تبلغ 6 سنوات في اتفاقية بنك التنمية الأفريقي و8 سنوات في اتفاقية البنك الدولي، ويتضمن قرض البنك الدولي إعفاءات جزئية لعمولة الارتباط ورسم الحصول على القرض، كما تم الحصول على كل من هذين القرضين الكبيرين كشريحة واحدة يتم إيداعها في حساب مخصص بالبنك المركزي المصري.

وقد تضمنت بنود منح التمويل في هاتين الاتفاقيتين الإدارة الفعالة للقرض في عدد من المجالات من أبرزها سداد قيمة التمويل دفعة واحدة، والسماح بتحويل القرض من عملة حرة إلى عملة أخرى، واستخدام أساليب المبادلة في مجال تحديد سعر الفائدة،

وقد التزمت الحكومة بتوجيه قيمة القرضين بالكامل لزيادة رأس مال البنك الأهلي ومصر من أجل زيادة ملاءتهما المالية وتعزيز قدرتها على المنافسة.

وفي 2009/2/14 و2009/3/2، وافق مجلسا الشورى والشعب على التوالي، على القرار الجمهوري رقم 15 لسنة 2009 بشأن الموافقة على اتفاق قرض سياسات تنمية القطاع المالي (المرحلة الثانية) بين مصر والبنك الدولي الموقع في القاهرة بتاريخ 2008/10/30.

جاء هذا الاتفاق مكملاً للاتفاق المشار إليه سابقا مع البنك الدولي لتمويل المرحلة الأولى من برنامج إصلاح القطاع المالي بمبلغ 500 مليون دولار، وتضمن الاتفاق الجديد إتاحة مبلغ 500 مليون دولار لتمويل المرحلة الثانية من البرنامج. كما تضمن مزايا عديدة، منها أنه سيتم السداد على فترة 30 عاماً بفترة سماح تبلغ 5 سنوات، ومعدل فائدة منخفض، فضلاً عن الحصول على القرض كشريحة واحدة، مع السماح بتحويل القرض من عملة حرة إلى أي عملة أخرى، واستخدام أساليب المبادلة في مجال تحديد سعر الفائدة.

وقد التزمت الحكومة بتوجيه الجانب الأكبر من القرض ويبلغ 400 مليون دولار لتدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك الأهلي المصري، وتوجيه 100 مليون دولار لتدعيم القاعدة الرأسمالية لشركة التأمين الأهلية وزيادة رأسمالها بهذا المبلغ بالكامل.

وفي 2010/6/15 وافق مجلس الشعب على القرار الجمهوري رقم 157 لسنة 2010، بشأن الموافقة على اتفاق قرض سياسات تنمية القطاع المالي (المرحلة الثالثة) بين مصر والبنك الدولي الموقع في القاهرة بتاريخ 2010/10/26.

وقد أتاح هذا الاتفاق أيضاً مبلغ 500 مليون دولار، يتم سدادها على مدى 28 سنة ونصف متضمنة 7 سنوات فترة سماح، ويتضمن الاتفاق ذات التيسيرات التي تضمنها الاتفاقان السابقان مع البنك الدولى فيما يتعلق بإتاحته كشريحة واحدة، والتحويل من عملة إلى أخرى، واستخدام أساليب المبادلة في مجال تحديد سعر الفائدة.

وقد التزمت الحكومة بتوجيه مبلغ 400 مليون دولار من القرض لتدعيم القاعدة الرأسمالية للبنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية وفقاً لما حدده السيد الدكتور محافظ البنك المركزي المصري، وتوجيه مبلغ 100 مليون دولار إلى قطاع التأمين لتحقيق مزيد من المساندة والتطوير، وفقاً لبرنامج وزارة الاستثمار في تطوير هذا القطاع.

9. اتفاقيتان لتنمية سوق التمويل العقاري

في 4 مارس و4 أبريل 2007، وافق مجلسا الشورى والشعب على التوالي على القرار الجمهوري رقم (9) لسنة 2007 بالموافقة على اتفاق قرض تنمية سوق التمويل العقاري، والموقع مع البنك الدولي في القاهرة بتاريخ 2006/11/12.

تبلغ قيمة القرض 214.2 مليون جنيه (بالعملة المحلية)، يتم سدادها على 20 سنة منها 6 سنوات سماح، وتقوم بتنفيذ القرض الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري، شركة مساهمة مصرية تأسست وفقاً للقانون رقم (159) لسنة 1981.

وتستهدف هذه الاتفاقية المساعدة في دعم المقترضين الأساسيين في سوق المال (البنوك وشركات التمويل العقاري)، من أجل توفير خدمات التمويل العقاري للوحدات السكنية لمدد أطول على أساس ظروف السوق. ويساعد القرض على إيجاد مصدر تمويل طويل الأجل، وإيجاد مؤشر مرجعي يمكن البنوك والشركات من تسعير قروض التمويل العقاري للمواطنين.

كما وافق مجلسا الشورى والشعب في 2010/2/22 و2010/3/7 على التوالي على قرار رئيس الجمهورية رقم 30 لسنة 2010 بشأن الموافقة على اتفاق قرض سياسات تنمية برامج دعم إسكان محدودي الدخل بنظام التمويل العقاري الموقع مع البنك الدولي في القاهرة بتاريخ 2009/12/12.

ويتيح القرض مبلغ 300 مليون دولار، توازى 1.65 مليار جنيه تقريباً، بشروط مالية ميسرة للاتفاق، منها سداد القرض على 27 عاماً متضمنة 8 سنوات فترة سماح.. وتبلغ قيمة تكلفة القرض نحو 1.5% سنوياً. ويستهدف الاتفاق التوسع في سوق التمويل العقاري وزيادة فرص محدودي ومتوسطي الدخل في الحصول على سكن منخفض التكاليف.

وقد أكد مسئولو الوزارة الاتفاق سيسهم في تمويل 65,000 وحدة سكنية على ثلاث سنوات، بواقع 10 آلاف وحدة في العام الأول و20 ألف وحدة في العام الثاني ثم 35 ألف وحدة في العام الثالث. وتجدر الإشارة إلى أن أن دعم الوحدات السكنية لمحدودي الدخل، المقدم من صندوق دعم نشاط التمويل العقاري قد ارتفع من 7.5 ألف جنيه، إلى 10 آلاف جنيه، إلى 15 ألف جنيه، وأخيراً إلى 25 ألف جنيه تستفيد منها الأسر منخفضة الدخل مباشرة.

10. الموافقة على تأسيس مكتب للشركة الإفريقية لإعادة التأمين بالقاهرة

وافق مجلسا الشورى والشعب، بتاريخ 2005/3/20، 2005/3/21 على التوالي، على القرار الجمهوري رقم (49) لسنة 2005 بشأن الموافقة على الاتفاق الموقع في القاهرة بتاريخ 2004/10/10، بين حكومة مصر العربية والشركة الإفريقية لإعادة التأمين لتأسيس مكتب لها في القاهرة.

وتنظم أحكام الاتفاق إنشاء مكتب الشركة في القاهرة ومزاولة أنشطتها، وتمتع المكتب بالحصانة وخضوعه لرقابة وسلطة الشركة، وتنظيم إعفائه من الضرائب والرسوم الجمركية، فضلاً عن كيفية تسوية المنازعات بين الشركة الإفريقية لإعادة التأمين والحكومة المصرية.

تجدر الإشارة إلى أن مصر تحتفظ بمقعد دائم لها في هذه الشركة التي تأسست عام 1976، برأسمال قدره 15 مليون دولار، وتم زيادته إلى 50 مليون دولار مصرح به، و23.94 مليون دولار مدفوع في 2000/12/31، ووصل إلى 100 مليون دولار مدفوعاً بالكامل. وتساهم مصر في رأس مال الشركة بعدد 73 ألف سهم وبنسبة 8.23%، وتضم الشركة 41 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية.

ويحقق إنشاء مكتب للشركة في القاهرة عدد من المزايا من أهمها: تعظيم استثمارات الشركة في مصر، وإضافة فرص عمل جديدة للمصريين عن طريق العمل المباشر في المكتب، وتدعيم دور مصر الإقليمي في مجال التأمين وإعادة التأمين بما تجذبه من أقساط إعادة التأمين من خارج مصر.

تلك هي أهم نتائج الأداء التشريعي لوزارة الاستثمار على مدى ستة أدوار انعقاد برلماني لمجلسي الشعب والشورى منذ عام 2005/2004، تضمنت مبادرات تشريعية هامة للوزارة استهدفت تطوير الإطار التشريعي الحاكم لعملية الاستثمار وتمويل الاستثمارات في مصر، والخدمات والأنشطة المالية غير المصرفية، ومشاركة فاعلة في عدد من التشريعات الأخرى المرتبطة بمسئوليات الوزارة والتى عنى أهمها بتطوير السياسة المالية، والأحكام المرتبطة بالضرائب والجمارك ورسوم الخدمات المرتبطة بعملية الاستثمار، وتيسير إجراءات التقاضي، وتنظيم حرية المنافسة في السوق وغيرها. كما

تضمنت هذه النتائج إقرار عدد من الاتفاقات الدولية الهامة التي عنيت بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ برنامج إصلاح القطاع المالي في مصر، وتشجيع وضمان الاستثمارات المتبادلة مع عدد من الدول، وتطوير سوق التمويل العقاري، وزيادة إسهام مصر في هيئة التنمية الدولية، فضلاً عن تأسيس مكتب للشركة الأفريقية لإعادة التأمين بالقاهرة، وإنشاء مقر الوكالة الإقليمية للاستثمار لدول الكوميسا.

بيان بالتشريعات المتعلقة بوزارة الاستثمار
من 2009/7/1 وحتى 2010/6/30

أولاً: التشريعات المتعلقة بالاستثمار:

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
1	قانون	133	2010	**بالترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة.** يهدف القانون إلى تمتع أنشطة تكرير البترول بمزايا المناطق الحرة بما تتضمنه من تيسيرات متعددة مع خضوعها في ذات الوقت للضريبة العامة على الدخل، كما يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات لهذا القطاع، لإقامة مزيد من معامل التكرير التي تعمل على تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في توفير احتياجات مصر من المنتجات البترولية وإنشاء صناعات تكاملية مرتبطة وضخ استثمارات للدولة وتوفير فرص عمل وهو ما يغنى عن بدائل أخرى تتمثل في استيراد هذه المنتجات من الخارج أو قيام الدولة بإنشاء تلك المعامل وما يترتب على تلك البدائل من تكلفة مرتفعة.
2	قرار رئيس الجمهورية	54	2010	**بشأن الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر وأثيوبيا.** تهدف الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمارات البينية من خلال قيام البلدين بتهيئة الظروف المواتية للمستثمرين، ومنح المعاملة العادلة والمتساوية للطرفين، وتمثل الاتفاقية إطاراً مؤسسياً فاعلاً للمستثمرين في البلدين وبما يساعد على تنمية علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري وخاصة في المجالات التي تشهد فرصاً حقيقية للاستثمارات المتبادلة المصرية الأثيوبية خاصة في مجالات الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية، والأسمدة والصناعات الكيماوية، والمقاولات والإنشاءات، والخدمات المالية، والصناعات الدوائية والأمصال واللقاحات البيطرية، والنقل والخدمات اللوجيستية.

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
3	قرار رئيس الوزراء	1858	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية لشركة التجمعات الاستثمارية مصر للمدن الصناعية والتنمية العقارية بمدينة العاشر من رمضان.** ينص القرار على إقامة منطقة استثمارية على مساحة 261 فداناً بمنطقة زيزينيا بمدينة العاشر من رمضان تخصص لمزاولة أنشطة صناعة الملابس والمنسوجات والصناعات التكميلية لها وصناعات أخرى متنوعة.
4	قرار رئيس الوزراء	2320	2009	**بشأن إقامة المنطقة الاستثمارية لمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية بمدينة برج العرب الجديدة.** ينص القرار على إقامة منطقة استثمارية على مساحة 135 فداناً بمدينه برج العرب الجديدة لصالح الهيئة العامة لمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية تخصص لإقامة مدينة للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية.
5	قرار رئيس الوزراء	2321	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية لجامعة القاهرة بالموقع المخصص لها بمحافظة السادس من أكتوبر.** ينص القرار على إقامة منطقة استثمارية على مساحة 749 فداناً بمنطقة السادس من أكتوبر لصالح جامعة القاهرة تخصص لإنشاء حرم جديد للجامعة بالمشاركة مع مجموعة من الجامعات العالمية لتقديم تخصصات شاملة جديدة وعالية التكنولوجيا وكذلك إقامة مركز عالمي للأبحاث العلمية المتقدمة لخدمة الصناعة وإنشاء مراكز التدريب وأنشطة أخرى متنوعة.
6	قرار رئيس الوزراء	2322	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية لجامعة عين شمس بالموقع المخصص لها بمدينة العبور.** ينص القرار على إقامة منطقة استثمارية على مساحة 163 فداناً بمدينة العبور لصالح جامعة عين شمس تخصص لإنشاء منطقة تعليمية بحثية متميزة وإقامة مجموعة من مراكز التدريب والخدمات والاتصال التكنولوجي وذلك مع توفير كافة الخدمات المجتمعية وأنشطة أخرى متنوعة.

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
7	قرار رئيس الوزراء	2323	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية لجامعة الفيوم بالموقع المخصص لها بمدينة الفيوم الجديدة.** ينص القرار على إقامة منطقة استثمارية على مساحة 150 فداناً بمدينة الفيوم الجديدة لصالح جامعة الفيوم تخصص لأنشطة تعليمية واستثمارية تشمل (كليات بوحداتها ومراكزها البحثية) وأنشطة أخرى متنوعة.
8	قرار رئيس الوزراء	2616	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمنطقة ميت غمر- محافظة الدقهلية.** ينص القرار على إقامة منطقة استثمارية على مساحة 74389.89 م^2 بميت غمر لصالح الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تخصص لأنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة أخرى متنوعة.
9	قرار رئيس الوزراء	3118	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية لشركة ميناء القاهرة الجوى داخل حدود مطار القاهرة الدولي.** ينص القرار على إقامة منطقة استثمارية على مساحة 22,88.81 فدان داخل حدود مطار القاهرة الدولي لشركة ميناء القاهرة الجوي تخصص لإنشاء منطقة استثمارية لمزاولة أنشطة تجارية وخدمية (سياحية، ترفيهية، طبية، رياضية، تعليمية، لوجيستية، أنشطة أخرى).
10	قرار وزير الاستثمار	170	2009	**بإنشاء مركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.** ينص القرار على إنشاء مركز لتسوية المنازعات يختص بتسوية المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بين الشركات "أياً كان شكلها القانوني" أو بين المساهمين والشركة وذلك إذا وافق أطراف النزاع على اللجوء إلى المركز للتوصل لتسوية رضائية سريعة وعادلة وذلك دون الإخلال بحق الأطراف في اللجوء للقضاء.

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
11	قرار وزير الاستثمار	16	2010	**بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم 96 لسنة 1982.** يهدف التعديل إلى تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي اتخاذ شكل الشركة ذات المسئولية المحدودة حيث تضمنت التعديلات إلغاء مقابل الخدمات الذي يدفع للهيئة العامة للاستثمار بالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة، كما يهدف القرار إلى حماية حقوق المساهمين خاصة حقوق الأقلية منهم، بحيث يكون الترخيص للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع الشركة بالنسبة لكل عقد على حدى، ولا يسمح بالتفويض العام لإبرام هذه العقود حيث استلزم التعديل الجديد أن يكون الترخيص في كل حالة على حدى وقبل إبرام أي عقد حماية لحقوق المساهمين بما في ذلك حقوق الأقلية وحقوق الشركة.
12	قرار وزير الاستثمار	85	2010	**بتعديل المادة (138) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981.** يهدف القرار إلى إعفاء الشركات التي تتقدم للقيد ببورصة النيل من نشر تقرير الإفصاح في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار واستبدال ذلك بالنشر على شاشات التداول بالبورصة وذلك لتخفيف الأعباء المالية المترتبة على الشركات المتوسطة والصغيرة في هذا الشأن.

ثانياً: التشريعات المتعلقة بالخدمات المالية غير المصرفية:

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
1	قرار رئيس الجمهورية	272	2009	**بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 4 لسنة 2003 في شأن نظام صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري.** يهدف القرار إلى توسيع غرض الصندوق ليكون غرضه هو ضمان نشاط التمويل العقاري بصفة عامة والقيام بدعم ذوى الدخول المنخفضة وكذلك اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تكفل المتابعة والحفاظ على حقوق المتعاملين معه، كما تم تعديل المواد المتعلقة بتشكيل مجلس إدارة الصندوق بما يمكن مجلس الإدارة من القيام بكافة مهام الصندوق على الوجه الأمثل.
2	قرار وزير الاستثمار	219	2009	**بالتزام شركات التأمين المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها بأداء نسبة (3%) من متحصلات أقساط التأمين الإجباري التي يتم الاكتتاب فيها وفقاً لأحكام القانون رقم 72 لسنة 2007 إلى الصندوق الحكومي لتغطية بعض الإضرار الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع.**
3	قرار وزير الاستثمار	1	2010	**بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.** يهدف هذا التعديل إلى تطوير وتعميق وتنشيط سوق السندات المصري من خلال تبسيط إجراءات إصدارات السندات من قبل الشركات والأشخاص الاعتبارية وبالأخص الإصدارات متوسطة وطويلة الأجل، مع الحفاظ على مستوى مرتفع من إفصاح الشركات والجهات الاعتبارية عن تدفقاتها النقدية ونسب السيولة والربحية المتوقعة لها. كما تضمن التعديل تنظيم إصدارات السندات من الشخصيات الاعتبارية إعمالاً لأحكام المادتين (4،2) من القانون رقم (123) لسنة 2008 بتعديل أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (95) لسنة 1992، ومن شأن هذا التعديل أن يساعد الهيئات الاعتبارية العامة الاقتصادية والخدمية على إصدار سندات لتدبير احتياجاتها التمويلية وبالأخص تمويل مشاريع البنية الأساسية، كما يعمل على جذب التمويل من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية من خلال سوق الأوراق المالية المصرية بإصدار أوراق مالية بأعلى تصنيف ائتماني.

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
4	قرار وزير الاستثمار	64	2010	**بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.** يهدف التعديل إلى تنشيط دور السندات في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل من خلال تبسيط إجراءات إصدار السندات على دفعات على ألا تتجاوز الفترة التي تصدر خلالها الدفعات مدة سنة من تاريخ موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على الإصدار الإجمالي، وقد منح التعديل مجالس إدارات الشركات أو الأشخاص الاعتبارية مرونة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة غير العادية للشركة أو السلطة المختصة قانوناً في الأشخاص الاعتبارية والتي تصدر موافقتها على القيمة الإجمالية للإصدار من السندات وأن تفوض مجلس الإدارة في تنفيذه على عدة دفعات.

ثالثاً: التشريعات المتعلقة بإدارة الأصول:

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
1	قرار رئيس الوزراء	1999	2009	**بشأن التصرف في بعض الأصول العقارية للجهات العامة.**
2	قرار رئيس الوزراء	2941	2009	**بنقل ملكية العقارات المحدد بياناتها بالجدول المرفق لهذا القرار من الشركات القابضة أو التابعة المبينة قرين كل منها إلى بنك مصر والبنك الأهلي المصري.**
3	قرار رئيس الوزراء	3149	2009	**نقل ملكية بعض العقارات من الشركة القابضة أو التابعة إلى بنك مصر والبنك الأهلي، وذلك في إطار أحكام الاتفاق الإطاري لتسوية مديونيات شركات قطاع الأعمال العام المتعثرة المملوكة للدولة بالكامل.**
4	قرار رئيس الوزراء	944	2010	**بنقل ملكية بعض العقارات من الشركة القابضة أو التابعة إلى بنك مصر والبنك الأهلي.**
5	قرار رئيس الوزراء	1501	2010	**بنقل ملكية بعض العقارات من الشركات القابضة أو التابعة إلى بنك مصر والبنك الأهلي المصري.**

في ظل الاتفاق الإطاري للتسوية النهائية للمديونية التاريخية للديون المتعثرة لشركات قطاع الأعمال العام لدى بنوك القطاع العام صدرت هذه القرارات لتحديد الجهات الإدارية المختصة بتقدير قيمة الأراضي والعقارات التي سيتم نقلها من شركات قطاع الأعمال العام للبنوك العامة الدائنة وكذلك تحديد هذه الأراضي ومساحاتها والشركات المالكة لها والبنوك التي ستنقل إليه والقيمة المحددة لهذه العقارات والأراضي.

رابعاً: قوانين ساهمت وزارة الاستثمار في إعدادها:

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
1	قانون	67	2010	**بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة.** يهدف القانون إلى تحقيق طفرة كبيرة ونهضة سريعة للخدمات والمرافق العامة في مجالات التعليم والصحة والنقل والمياه والصرف الصحي وغيرها من قطاعات ومشروعات البنية الأساسية من خلال تفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق التوازن المنشود بين واجبات والتزامات الشركاء الذين تلاقت إرادتهم على هدف إنجاح مشروعاتهم بأجدى كلفة اقتصادية، حيث حرص القانون الجديد على تحفيز القطاع الخاص لزيادة استثماراته المباشرة في مجال تنفيذ مشروعات المرافق العامة وإتاحة خدماتها بما يحقق إنجازًا أسرع وخدمة ارقي وكلفة أقل وصيانة أفضل لتلك المشروعات والحفاظ على عمر الأصول العامة، وبما يحقق خلقاً لفرص عمل جديدة وبمستويات دخول أعلى.
2	قانون	125	2010	**بشأن مرتبة امتياز حقوق العمال.** يهدف القانون إلى زيادة الحماية المقرر لحقوق العمال المالية ووضع الضمانات اللازمة لذلك سواء أثناء نشاط المنشأة أو الشركة أو في حالة حل المنشاة أو الشركة أو تصفيتها أو إشهار إفلاسها أو إغلاقها نهائياً نظراً لأنها حقوق جديرة بالرعاية وأحق بالاستيفاء من أموال المدين قبل أي حق أخر. حيث نص القانون على أن يكون لهذه المبالغ امتياز على جميع أموال المدين وتستوفى قبل المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة ومصروفات الحفظ والترميم، وفي حالة صدور قرار أو حكم بحل المنشأة أو الشركة أو تصفيتها أو إغلاقها نهائياً أو بشهر إفلاسها، يجب أن يحدد هذا القرار أو الحكم أجلاً للوفاء بحقوق العاملين، وتتولى الجهة الإدارية المختصة متابعة الوفاء بتلك الحقوق، ويكون لها أن تنوب عن ذوي الشأن في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من تمام الوفاء بها في الأجل المحدد.

بيان بشأن مشروعات القوانين التي أعدتها وزارة الاستثمار

أولاً: القوانين المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار:

م	مسمى مشروع القانون	الهدف من مشروع القانون
1	مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981.	يقع مشروع القانون في (4) مواد، ويعمل على تبسيط إجراءات تأسيس الشركات ومزاولة النشاط وكذا تسهيل إجراءات التصفية وإعطاء الحرية للمساهمين في زيادة رؤوس أموال الشركات عن طريق السماح لهم بإصدار الأسهم الممتازة وخفض رسوم تأسيس الشركات بما يضمن تسهيل عملية دخول الأسواق وتشجيع الاستثمارات. كما يهدف إلى استحداث شكل قانوني جديد لمزاولة الأنشطة الاقتصادية وهو المشروعات محدودة المسئولية بما يسمح للمستثمر الواحد بتأسيس مشروع لا يسأل فيها المالك عن التزامات المشروع إلا بمقدار ما خصصه له من رأس مال وذلك بهدف دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وتشجيع المشروعات العاملة خارج الأطر الشرعية الحاكمة للاستثمارات ودمجها في الاقتصاد الرسمي، وتيسيراً على المستثمر الذي يلجأ في الكثير من الحالات إلى اللجوء إلى مشاركة صورية لاستكمال الحد الأدنى للشركاء أو عدد المساهمين المطلوب لتأسيس الشركات.

ثانياً: القوانين المتعلقة بإدارة الأصول:

م	مسمى مشروع القانون	الهدف من مشروع القانون
1	مشروع قانون إدارة أصول قطاع الأعمال العام.	يهدف مشروع القانون إلى تطوير وإصلاح وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام من خلال إنشاء جهاز تؤول إليه ملكية رؤوس أموال الشركات القابضة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء، كما يقوم الجهاز بمتابعة الشركات التي تساهم الدولة في ملكيتها، كما يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وذلك من خلال تقديم المساندة والدعم المالي في المجالات الاجتماعية التي تخدم الأجيال القادمة مثل التعليم والصحة والتدريب وغيرها من المجالات، كما يختص الجهاز بتنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية في شركات قطاع الأعمال العام.

ثالثاً: القوانين المتعلقة بالخدمات المالية غير المصرفية:

م	مسمى مشروع القانون	الهدف من مشروع القانون
1	مشروع قانون تنظيم الترخيص للجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.	يقع مشروع القانون في (20) مادة ويهدف إلى توحيد القواعد والإجراءات التي تنظم نشاط الشركات العاملة في مجال القطاع المالي غير المصرفي وذلك من خلال توحيد قواعد وشروط منح التراخيص للشركات وتوحيد قواعد وإجراءات تأسيس اتحادات للشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية وتوحيد الجزاءات الإدارية في حالة المخالفة، وكذلك وضع قواعد وشروط الترخيص للشركات لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر فضلاً عن قواعد الترخيص لنشاطي التأجير التمويلي والتخصيم.

م	مسمى مشروع القانون	الهدف من مشروع القانون
2	مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2001.	يقع مشروع القانون في (7) مواد ويهدف إلى توسيع مفهوم التمويل العقاري بحيث يشمل إعادة التمويل العقاري، وتمويل العقارات تحت الإنشاء، وتوريق الحقوق المالية الناشئة عن التمويل العقاري، وإعادة تنظيم شروط الترخيص وخاصة في شأن الحد الأدنى لرأس المال وضمانات الالتزام بالحفاظ على متطلبات الملاءة المالية، وتنظيم قواعد الاندماج، وتدعيم الصلاحيات الرقابية للهيئة العامة للرقابة المالية. كما يهدف المشروع إلى تعديل أهداف واختصاصات صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري بحيث يكون أكثر مرونة في العمل واستجابة لمتطلبات التخفيف من عبء التمويل العقاري على الطبقات ذات الدخول المنخفضة وإعطائه المرونة في أشكال الدعم التي يمكنه تقديمها، وكذلك يهدف إلى إعادة تنظيم شهر العقود بما يسمح بسرعة استيفاء إجراءاتها مع إعفاء عقود شراء ورهن العقارات وفقاً لأحكام التمويل العقاري من كافة الرسوم والضرائب وذلك للتخفيف من العبء التمويلي على كاهل المشترين.
3	مشروع قانون صناديق التأمين الخاصة وشركات المعاشات الاختيارية.	يقع مشروع القانون في (68) مادة ويهدف إلى إعادة تنظيم صناديق التأمين الخاصة تنظيماً متكاملاً مع إتاحة المجال لإنشاء شركات للمعاشات الاختيارية من خلال وضع ضوابط محددة لأوجه توظيف أموال الصناديق الخاصة بهدف ضمان المحافظة عليها مع الإبقاء على المزايا والإعفاءات المقررة للصناديق الخاصة والمعمول بها حالياً وإعفاء المزايا التأمينية من كافة الضرائب وجواز تعيين مدير استثمار للصندوق يكون مسئولاً عن إدارة استثمارات أموال صناديق التأمين الخاصة والمعاشات الاختيارية، والتزام كل صندوق بعدم مجاوزة الغرض المنشأ من أجله، والنص على اعتبار أموال الصندوق في حكم الأموال العامة والقائمين على إدارته في حكم الموظفين العموميين في تطبيق أحكام قانون العقوبات وذلك بهدف ضمان المحافظة على أموال تلك الصناديق، وتحديد اختصاصات الجمعيات العامة للصناديق ومجالس إدارتها بشكل واضح ومحدد، وتفعيل دور الهيئة في مجال ضمان العدالة التأمينية وحماية حقوق أعضاء الصناديق من خلال تخويل الهيئة بعض التدابير والجزاءات التي يمكن أن تطبقها على الصندوق، وإعطاء الحق للصناديق أو لشركات المعاشات الاختيارية في إنشاء اتحاد أو أكثر أو جهاز معاون يعبر عن مصالحهم، والنص على إنشاء صندوق ضمان لحقوق أعضاء صناديق التأمين الخاصة والمعاشات الاختيارية المسجلة بالهيئة وإلزام شركات المعاشات الاختيارية بالاشتراك في الصندوق بهدف مد مظلة الحماية للمشتركين بتلك الشركات، كما يحرص مشروع القانون على تبني كافة المعايير الدولية في مجال الرقابة على الصناديق وأهمها معايير الحوكمة والإفصاح والشفافية والتناسب والملاءمة في اختيار المديرين وإيجاد آلية سريعة وناجزه للفصل في المنازعات التي قد تثور بين أعضاء الصناديق أو المشتركين بشركات المعاشات، وتنظيم وتيسير إجراءات تصفية الصناديق بما يحافظ على حقوق الأعضاء أو المشتركين في مرحلة التصفية وتغليظ العقوبات الجنائية في حالات مخالفة أحكام القانون.

م	مسمى مشروع القانون	الهدف من مشروع القانون
4	مشروع قانون الإشراف على شركات الرعاية الصحية.	يقع مشروع القانون في (32) مادة ويهدف إلى وضع إطار قانوني ينظم نشاط تقديم الرعاية الصحية وإلى تقنين أوضاع الجهات التي تمارس هذا النشاط بما يتناسب وطبيعة هذا النشاط الذي يختلف في كثير من أحكامه عما هو منظم بأحكام القانون رقم 10 لسنة 1981 وخاصة بالنسبة لحجم رأس المال وطبيعة المخصصات المطلوبة وأوجه الإشراف والرقابة عليه، وقد استحدث مشروع القانون لجنة عليا للرعاية الصحية تقوم بإبداء التوصيات للجهات المختصة بنشاط توفير الرعاية الصحية واقتراح السياسات اللازمة لتحقيق ذلك والبت فيما يعرض عليها من منازعات، وحدد مشروع القانون الجهات التي تتولى الرقابة على شركات الرعاية الصحية حيث تتولى وزارة الصحة الإشراف والرقابة على النواحي الصحية والطبية الخاصة بآليات تقديم الخدمة وتتولى الهيئة العامة للرقابة المالية الرقابة على النواحي التأمينية والمالية والقانونية لتلك الشركات. وحدد مشروع القانون التزام الشركات بتكوين المخصصات الفنية اللازمة وتقديم التقارير المالية لحماية حقوق المشتركين ولتتمكن الهيئة من الوقوف على الحالة المالية للشركات، وأعطى الهيئة مجموعة من التدابير التي تمكنها من التدخل الرقابي في نشاط هذه الشركات إذا ما ثبت لها أن الشركة تزاول أعمالاً مخالفة للقانون، وأجاز مشروع القانون إنشاء اتحاد لشركات الرعاية الصحية يعمل على تمثيل مصالح هذه الشركات وتحسين مستوى العمل بها، كما نظم مشروع القانون قواعد وشروط دمج وشطب الشركات وحالات إلغاء ترخيصها، كما نظم مشروع القانون المهن المتصلة بنشاط الرعاية الصحية كالوسطاء وأعمال الوكالة الإدارية في نشاط الرعاية الصحية، كما نظم المشروع العقوبات المترتبة على مخالفة أحكامه وأعطى مشروع القانون لموظفي الهيئة صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات ما يقع من مخالفات لأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.
5	مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأجير التمويلي الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1995.	يتكون مشروع قانون من (5) مواد ويهدف إلى تطوير الإطار القانوني لنشاط التأجير التمويلي لزيادة قدرة المستثمرين على الوصول إلى وسائل تمويلية مختلفة ومتنوعة وزيادة رأسمال شركات التأجير التمويلي واشتراط أن تتخذ شركات التأجير التمويلي شكل شركة المساهمة، وذلك من أجل ضمان إدارتها على نحو منضبط، وعلى تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تنويع مصادر تمويلها والحد من مخاطر هذا التمويل، وإزالة العديد من العوائق التي كانت تعترض طريق انتشار هذا النوع من التمويل، ويجعل قواعد وأسس مزاولته مماثلة للقواعد العالمية المعمول بها في هذا الشأن.

م	مسمى مشروع القانون	الهدف من مشروع القانون
6	مشروع قانون سجل الضمانات المنقولة.	يقع مشروع القانون في (18) مادة ويهدف إلى وضع تنظيم قانوني متكامل لرهن كافة أنواع المنقولات دون نقل حيازتها ويقيم توازناً منصفاً وعادلاً لكل من حقوق الدائن والمدين ويراعي مصالح جميع الأطراف، ويعمل على تدعيم مركز مصر التنافسي في تقرير مناخ الأعمال، من خلال إنشاء سجل لقيد كافة الضمانات المنقولة مما يؤدي إلى تسهيل عملية الحصول على التمويل بضمان هذه المنقولات وخاصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وخفض تكاليف الائتمان لأنه يخفض مخاطر منح التمويل التي تتعرض لها المؤسسات مانحة التمويل وزرع الثقة لديها حيث يكون لها الأولوية في التنفيذ على المنقولات وبيعها لاستيفاء حقوقهم قبل الدائنين الآخرين مما يعمل على زيادة تدفق معدلات الائتمان وتحسن الأوضاع الاقتصادية.

أهم الأشكال البيانية

شكل رقم (1-1)

تطور مساهمة القطاعين العام والخاص في إجمالي الاستثمارات الكلية المُنفذة (2010/2009 - 2005/2004)

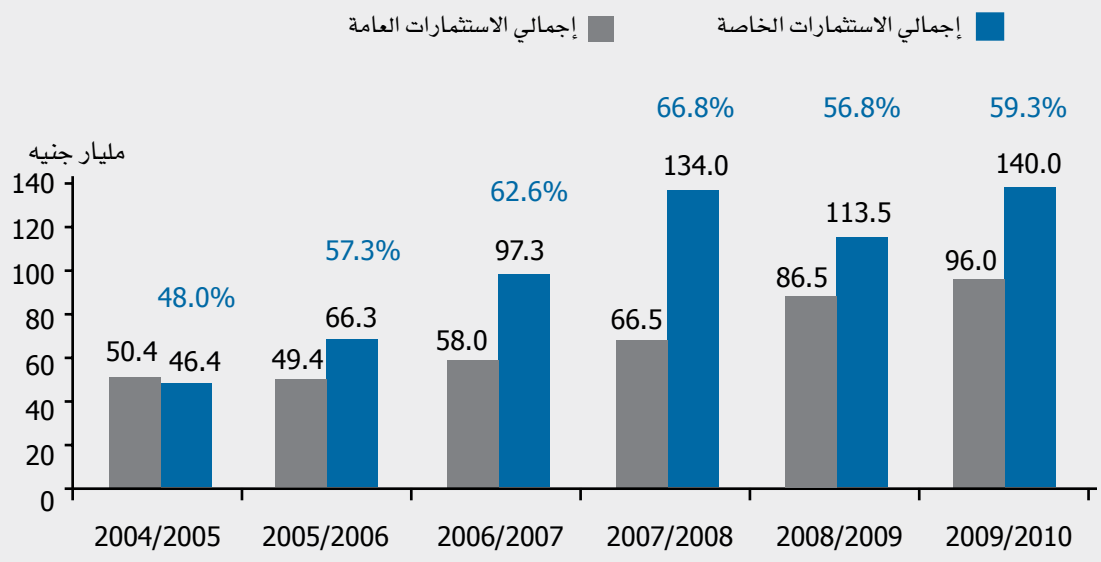

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

شكل رقم (1-2)

الشركات الجديدة التي تم تأسيسها (2010/2009 - 2004/2003)

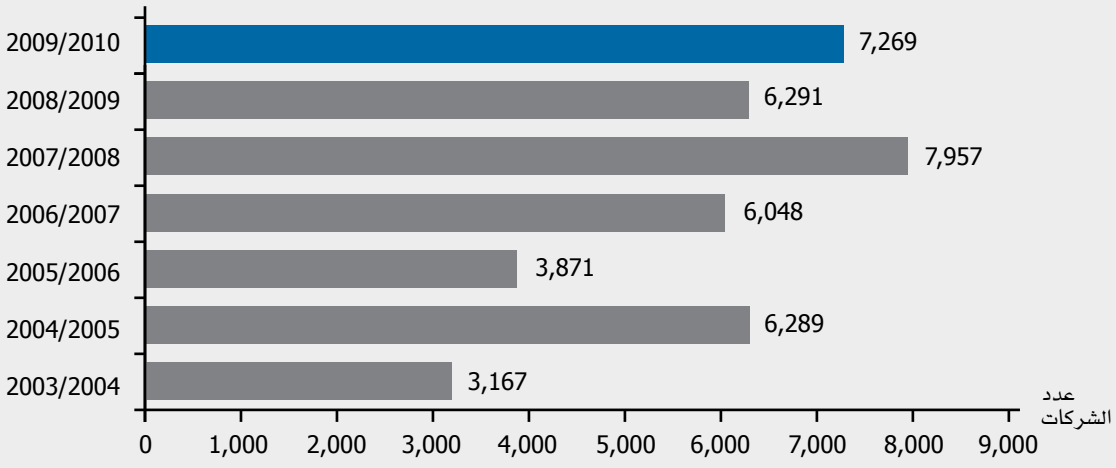

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

شكل رقم (1-3)

التوسعات في الشركات القائمة
(2010/2009 - 2004/2003)

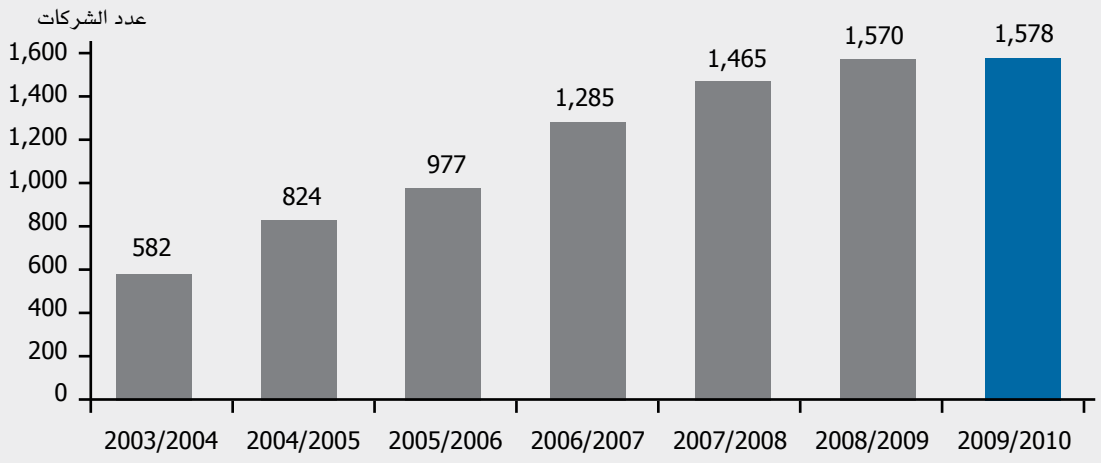

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

شكل رقم (1-4)

مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المُصدر خلال الفترة من
(2010/2009 - 2005/2004)

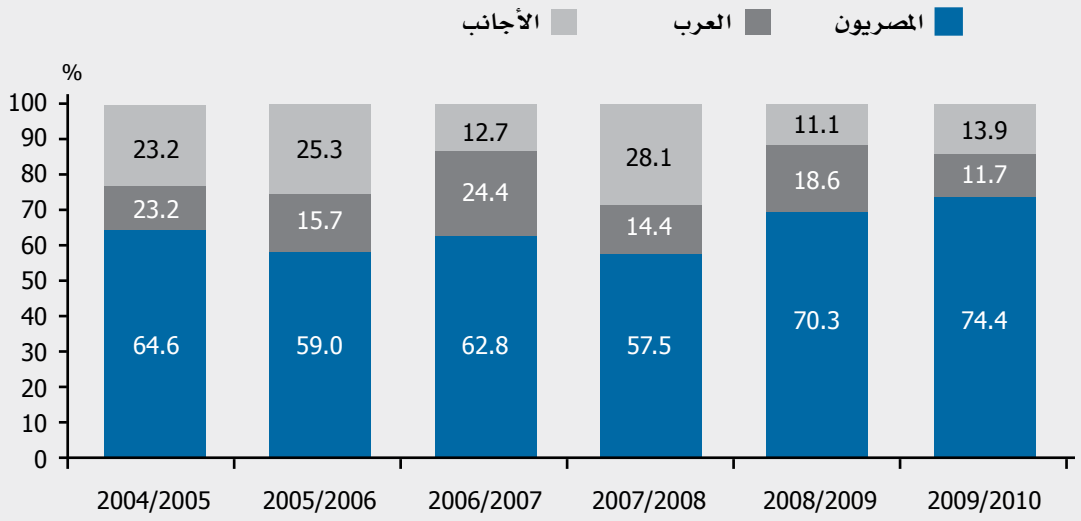

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

شكل رقم (1-5)
تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العام المالي (2005/2004 – 2010/2009)

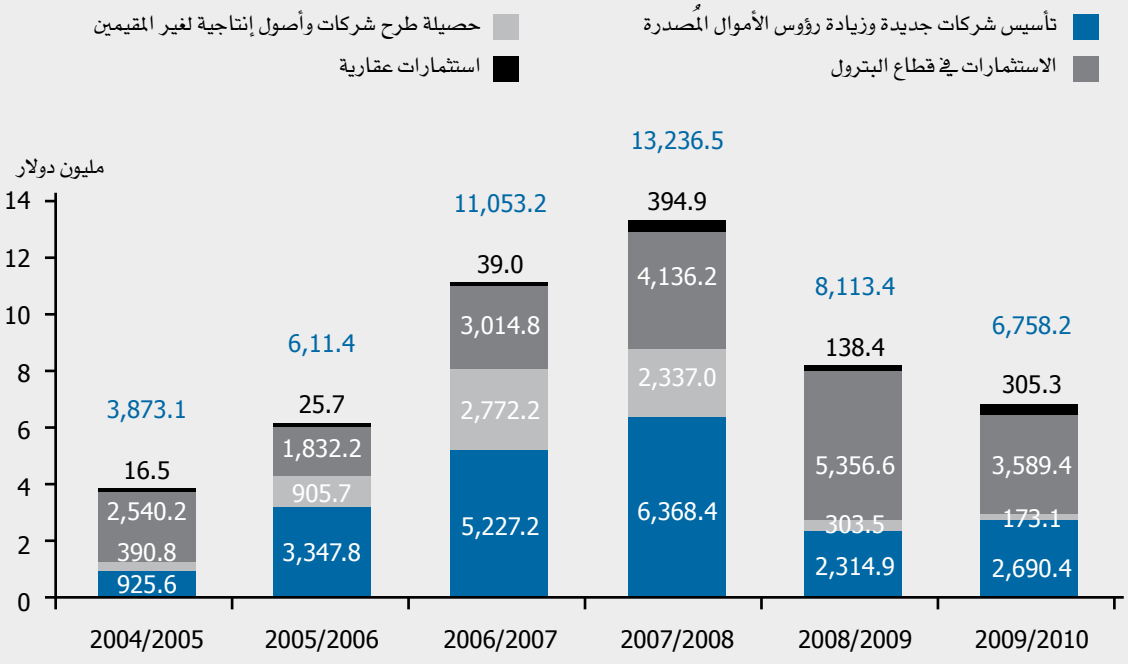

المصدر: البنك المركزي المصري

شكل رقم (1-6)
التوزيع القطاعي النسبي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العام المالي (2005/2004 – 2010/2009)

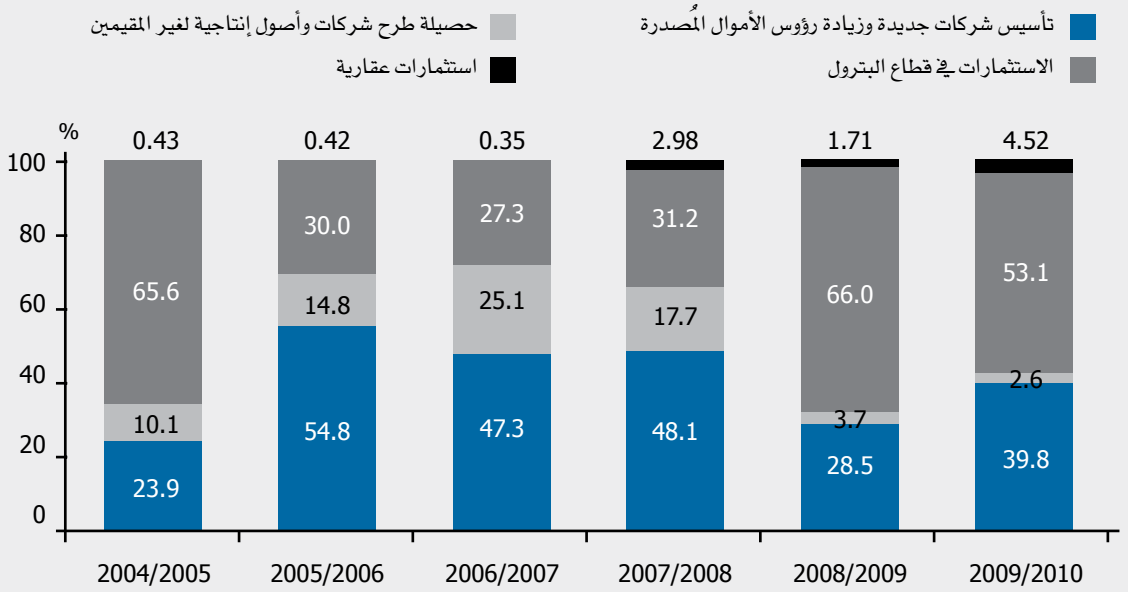

*احتفظ قطاع العقارات بنسبة 0.4% تقريباً من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي 2005/2004 وظل ثابتاً عليها حتى العام المالي 2007/2006 ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 3% خلال العام المالي 2008/2007 ثم إلى 1.7% خلال العام المالي 2009/2008، وبلغت 4.5% خلال العام المالي 2010/2009

المصدر: البنك المركزي المصري

أهم الأشكال البيانية

شكل رقم (2 - 1)

تطور صافي ربح/خسارة الشركات التابعة (بالمليون جنيه)

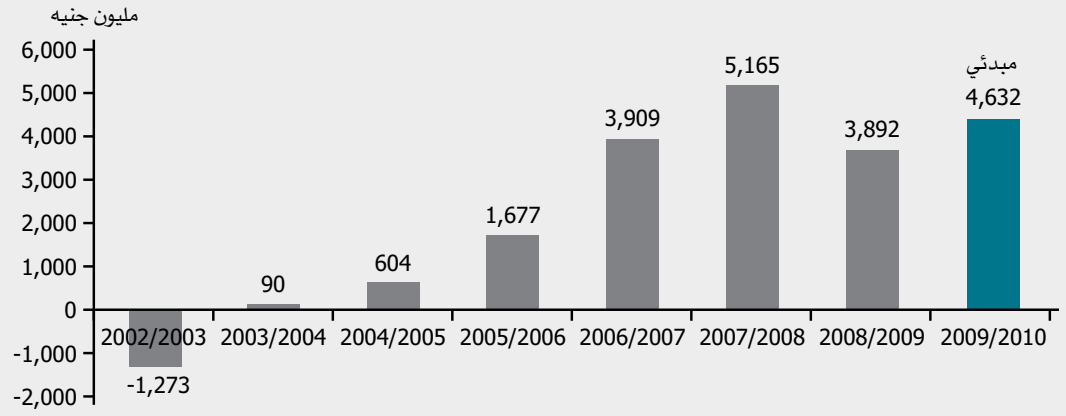

المصدر: وزارة الاستثمار

شكل رقم (2 - 2)

تطور الاستثمارات المُنفذة بشركات قطاع الأعمال العام 2010/2009 - 2005/2004

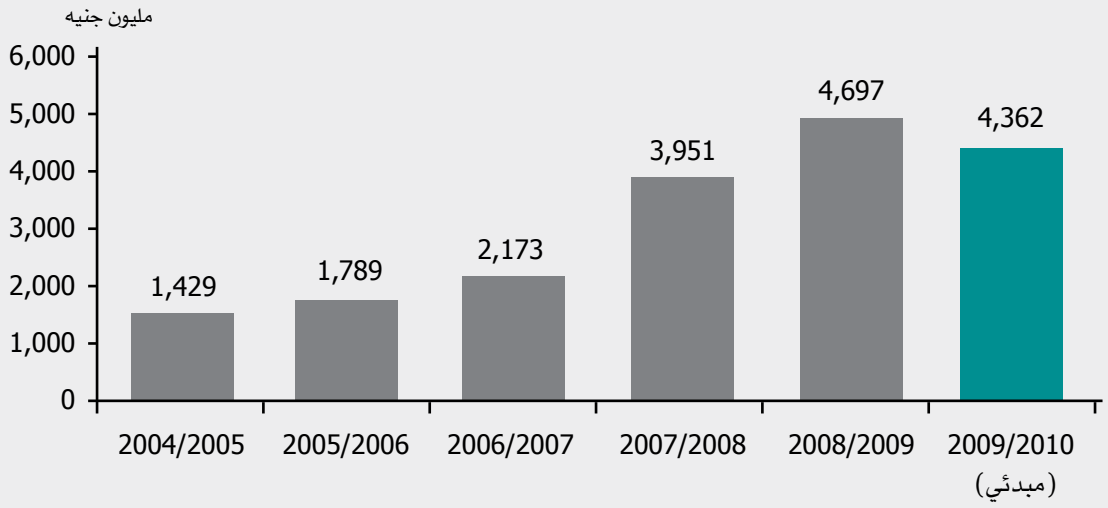

المصدر: وزارة الاستثمار

أهم الأشكال البيانية

شكل رقم (3 - 1)

قيم التداول (2010/2009 - 2005/2004)

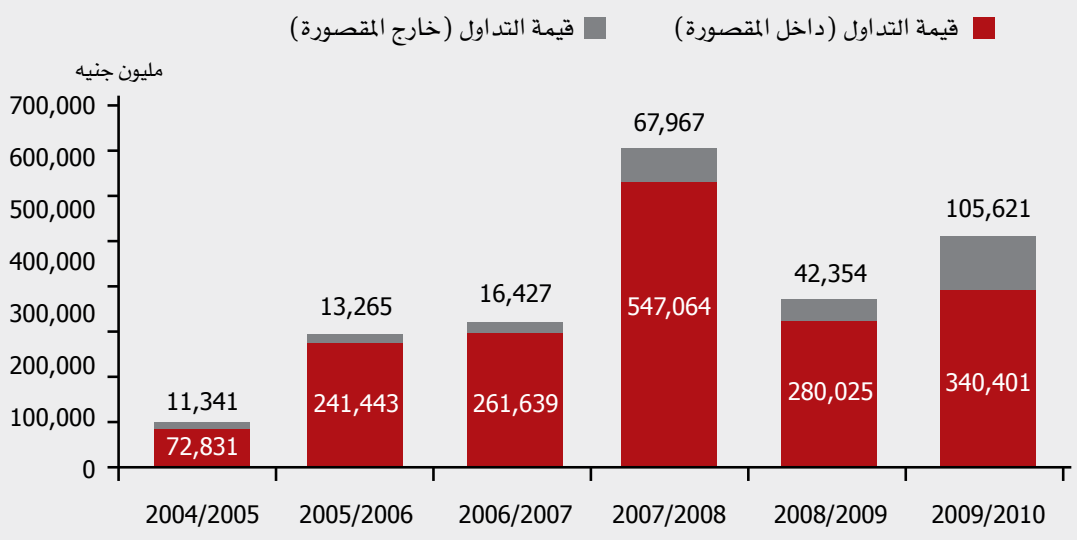

المصدر: البورصة المصرية وتمت العمليات الحسابية بوزارة الاستثمار

شكل رقم (3 - 2)

قروض التمويل العقاري الممنوحة من البنوك * وشركات التمويل العقاري (2010/2009 - 2005/2004)

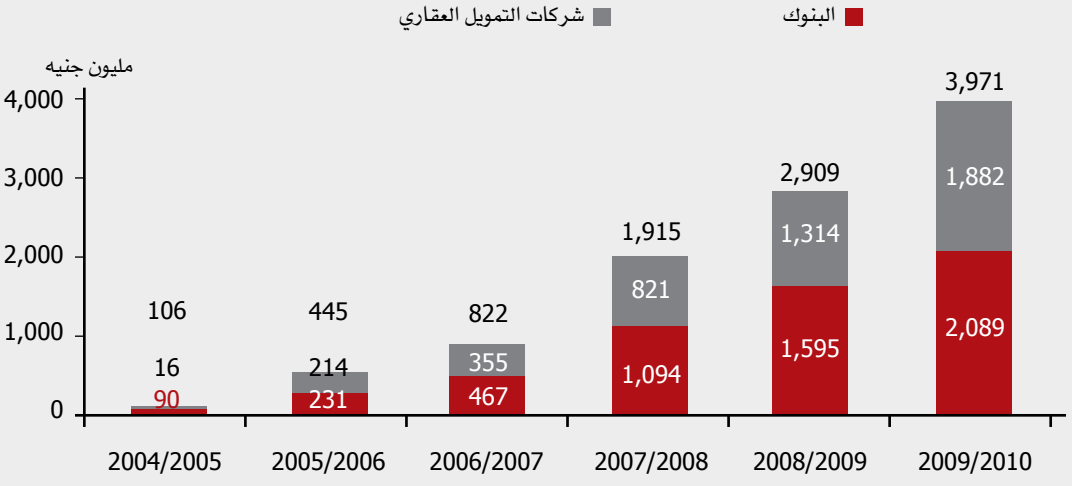

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري

شكل رقم (3 - 3)

المؤشرات المالية لشركات التأمين
(2010/2009 - 2005/2004)

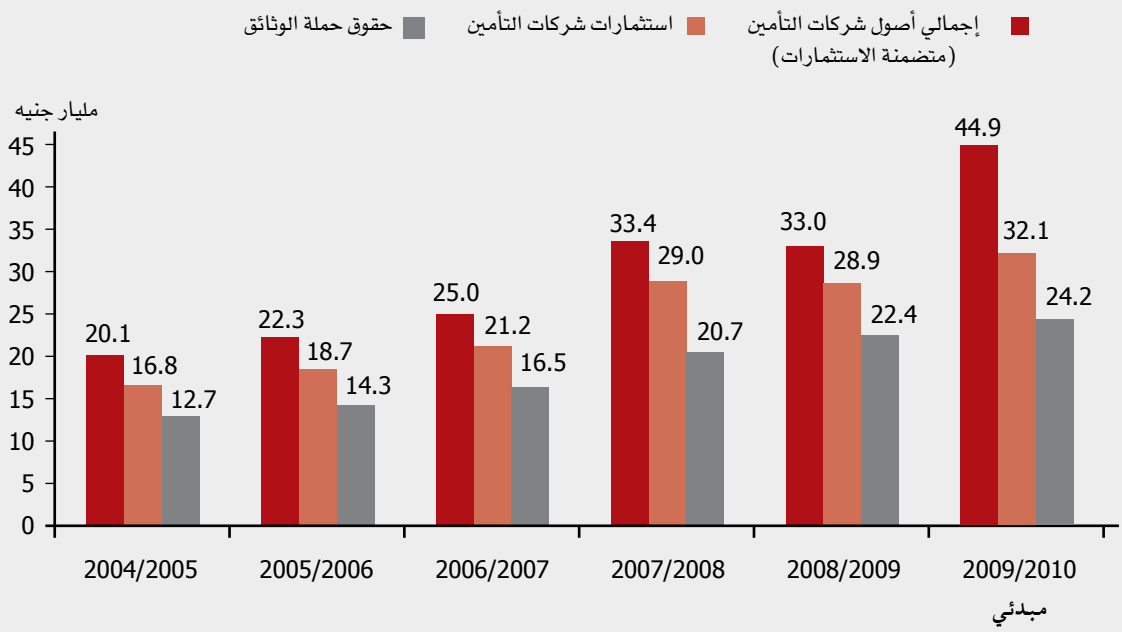

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

www.investment.gov.eg
info@investment.gov.eg

الجهات والهيئات التابعة لوزارة الاستثمار

الهيئة العامة للاستثمار	www.gafinet.org
الهيئة العامة للرقابة المالية	www.efsa.gov.eg
المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس	www.sezone-egypt.com
البورصة المصرية	www.egyptse.com
مركز المديرين المصري	www.eiod.org
المركز المصري لمسئولية الشركات	www.ecrc.org.eg

Doing Business 2008
Top Reformer
Doing Business 2010
Top Ten Reformer
Arab Republic of Egypt
Doing Business 2009
Top Ten Reformer
Egypt
Doing Business
Regional Top Reformer
2005-2009
Egypt
Republic of Egypt

President of the Arab Republic of Egypt
3rd COMESA
INVESTMENT FORUM